

المسألة  
الكافئة  
في

إبطال توبة الخاطئة

لعلم الأعلام زعيم أمة الإسلام الخطي بشرف مكتبة الإمام عليه السلام

ابن المعلم المفيد

الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي

أعلى الله درجاته

نسخة كاملة تظهر لأول مرة

تحقيق

ياسر الحبيب

الكافية



الطبعة الأولى  
2024 - 1446  
أرض فذك الصغرى



اتحاد خدام المندى  
THE MAHDI SERVANTS UNION

المسألة  
الكافئة  
في  
إبطال تزوية الحاطنة

لعل الأعلام زعيم أئمة الإسلام المخطي يشرف مكاتبة الإمام عليه السلام

ابن المعلم المفيد

الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي  
أعظم الله قدره

نسخة كاملة تظهر لأول مرة

تحقيق  
ياسر الحبيب



يَا رَحْمَتُ يَا إِلَهَ الْحَقِّ خَشَعَتْ  
فُلُوكُمْ مَا يَدْنَاهُ مَا عَالِيهِ  
قَدْ رَأَى الْوُجُوهَ لَا تَجْزِي  
وَمَا خَالِجُ الْوُجُوهِ وَالْأَلْبَانِ  
بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَفْضَلُ وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى السَّلَامِ  
عَلَى خَيْرِ رِثَتِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ  
وَاللَّعْنَةُ وَالْعَذَابُ عَلَى أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ  
الْحَيُّ أَبَدًا الْيَدِينُ

عن الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام في خطابه لأهل النهروان: إنما أخرجوا عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وآله لكرامتها لبيعتني، وقد خبرها رسول الله صلى الله عليه وآله بأن خروجها عليّ بغيّ وعدوان من أجل قوله عز وجل: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ وما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله واحدة أتت بفاحشة غيرها، فإن فاحشتها كانت عزيمة! أولها خلافها في ما أمرها الله في قوله عز وجل: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ فإن تبرجها أعظم من خروجها وطلحة والزبير إلى الحج، فوالله ما أرادوا حجة ولا عمرة، ومسيرها من مكة إلى البصرة وإشيعالها حرباً قُتِلَ فيها طلحة والزبير وخمسة وعشرون ألفاً من المسلمين، وقد علمتم أن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾.





عن ابن حاطب قال: أقبلتُ مع عليٍّ يوم الجمل إلى  
الهودج وكأنه شوك قنفذ من النبل، فضرب الهودج ثم  
قال: إن حميراء إرمَ هذه أرادت أن تقتلني كما قتلت  
عثمان بن عفان!

(أنساب الأشراف للبلاذري ح ٩٤٥)

عن سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في  
حديثه لقومٍ مخالفين من أهل البصرة سألوه: ما حال  
عائشة؟ قال: عائشة كبيرٌ جُرمها، عظيمٌ إثمها، ما  
أهرقت عَجْجَمَةً من دمٍ إلا وإثم ذلك في عنقها وعنق  
صاحبها!

(دلائل الإمامة للطبري ج ١ ص ٣٦٠)



## الإهداء

إلى سيد فقهاء عصرنا، وحامي جيّ ملتنا، وراعي  
أمتنا. إلى عنوان الأصالة، وبقية الماضين من علماء  
الدين. إلى السيد المرجع، الآية العظمى، الصادق  
الشيرازي دام ظله.



## مُقدِّمةُ الحَقِّقِ

لا يختلف المنصفون المتفحِّصون لتاريخ الإسلام في أن الشيعة كانوا أكثر من تعرَّض لما يستهدف وجودهم وبقاءهم من اضطهاد وملاحقة وحرمان، والذي لم يَنْجَلِ حتى عصرنا هذا وإن تماوت في الشدة والضعف عما سبق من أزمان، وتراوحت صنوفه بحسب ما هو قائم في البلدان.

ولقد كان هذا الاضطهاد وتوابعه؛ ضريبة يدفعها أهل التشيع الدين أبوا الاعتراف بشرعية السقيفة وما تلاها أو تفرَّع عنها من أنظمة حكم ومذاهب؛ ساد جُلُّها بالفرض أو الإكراه أو الاعتماد السلطاني والدعم، انذي قبول من أهل التشيع كلما اشتدَّ وعَظُم؛ ناشتداد تمسكهم بولاية أهل البيت الطاهرين صلوات الله عليهم، وتعاضم إصرارهم على عدم التخلِّي عنهم باعتبارهم الشرعية الوحيدة والمرجعية الحصرية هــ الدين العظيم.

وقصة صبر الشيعة على المحن النازلة بهم؛ وكفاحهم في مقاومة حملات الاضطهاد والقمع؛ قصة طويلة زاهرة بمعاني التضحية السامية، وهي أوسع من أن يحتويها قلمٌ أو يحيط بها بيانٌ، بيد أن الذي لا بد من الإشارة إليه منها؛

أن الطغاة والظالمين اجتهدوا في القضاء على التراث الشيعي، فكانت كتب الشيعة ومكتباتهم تتعرض للحرق والتدمير الذي يذهب بنفائس ما فيها من الأصول والمصنفات.

ففي بغداد أُحرقت ودُمِّرت مكتبة المرتضى علم الهدى، ومكتبة شيع الطائفة الطوسي، ومكتبة خزانة العلم لأبي نصر سابور بن أردشير. وكانت مكتبة المرتضى لوحدها تضم ثمانين ألف كتاب!

وفي الرِّيِّ حين اجتاحتها اسلطان محمود الغزنوي لشيعة أهلها؛ أمر بمكتبة ابن العميد فدُمِّرت، وأمر بجمع ما في مكتبة الصاحب بن عباد، ثم أمر بفرز الكتب الشيعية عن غيرها، فروكمت حتى صارت كالتل العظيم، ثم أمر بإشعال النار فيها فاحترقت كلها! وقد كانت المكتبة تضم مئتي ألف كتاب يحتاج نقلها إلى أن تُحمَل على ظهور أربعمئة جمل!

وفي حلب أُحرقت مكتبة سيف الدولة الحمداني، أما في طرابلس فقد دُمِّرت مكتبة بني عمار وكانت تضم ثمانين ألف كتاب!

وفي القاهرة حين استولى عليها صلاح الدين الأيوبي، أمر بمكتبة دار الحكمة بعزلت كتب الشيعة عن سائر كتبها وأُحرقت كلها! وقد كانت كتب المكتبة تربو على ألفي ألف وستمئة ألف كتاب!

وفي البحرين حين اجتاحتها العمانيون الخوارج؛ أحرقوا مكتبة آل عصفور التي كانت تضم من التراث ما لا يقدر بثمن، ولا سيما أن منه ما كان فريداً لا ثاني له من مصنفات العلماء بخطوطهم.

وفي جبل عامل عمد أحمد ناش الجرار لمصادرة ما في مكتبات الشيعة هناك والانتقل به إلى عكا حيث رُصعت كتب الشيعة دون غيرها في مواقد وأفران حتى أتت عليها وأحالتها رماداً! وما أتت عليها جميعاً إلا بعد أسبوع كامل! ما يدل ذلك على كثرتها لكثرة.

وهذا كله عدا عما ارتكبه المغول من تدمير للكتب والأصول في بغداد حيث طال التراث الشيعي نصيباً عظيماً من التدمير هناك. وعدا عن الحوادث العرضية هنا وهناك مثل ما قيل من مشوب حريق في حزانة الشهيد الثاني أدى إلى احتراق ألف كتاب!

على أن هذه الحوادث العرضية كثيراً ما تكون من عوارض الاصطهاد والقمع أيضاً، كما وقع للكتب الجليلة التي كانت بحوزة الثمة الجليل العابد محمد بن أبي عمير عليه الرحمة؛ صاحب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، فإنه لما حُيِسَ وعُدِّبَ ليكْدَلَّ على مواضع الشيعة؛ وطال حبسه أربع سنين؛ عمدت أخته إلى كتبه - وهي أصول أحاديث الأئمة عليهم السلام - فأخفتها في غرفة، فسال عليها المطر فأتلفتها فكان بعد ذلك يضطر لأن يحدِّث من ذاكرته.

وهكذا يخطئ التقدير بعضهم، إذ يرومون حفظ التراث إلا أنهم يضيعونه من غير قصد، للغفلة عن متطلبات الحفظ والحماية، فبالعودة إلى ما ارتكبه أحمد باشا الجزار في مكتبات العاملين؛ ذكروا أن بعضاً من علمائهم طمروا مخطوطاتهم في صناديق تحت الأرض بغية إخفائها عنه وعن جلاورته، إلا أن الرطوبة أتت على قسطٍ وافٍ منها فلم تسلم حتى تَلَعَّتْ!

وإذ أضفنا إلى كل هذا ما هو ليس بغريب في كثير من الناس من الإهمال وقلة المبالاة وضعف التحريز؛ والذي أدَّى - بطبيعة الحال - إلى ضياع كثير من المخطوطات وصحائف الكتب النفيسة؛ عَلِمْنَا ما للعثور على شيء من هذا التراث الشيعي النادر من قيمة غالية لا تُقَلَّرُ بثمن. ومن هنا تبدأ قصة هذا الكتاب وغبطة العثور عليه!

### [قصة هذا الكتاب والعثور عليه]

لشيخنا أبي عبد الله المفيد - أعلى الله درجاته - ثلاثة كتب ذات مضامين متقاربة، أولها: (كتاب الجمل). وثانيها: (كتاب النصره لسيد العره في حرب البصرة). وثالثها هذا الكتاب؛ وهو (المسألة الكافئة في إبطال توبة الخاطئة). ورابع الكتب وهو (الفصول المختارة) فيه أجزاء متقاة من الكتب الثلاثة وغيرها؛ لأنه كما هو ظاهر من اسمه؛ فصول اختارها السيد المرتضى مما كتبه أو أملاه شيخه المفيد.



وقد كان يُظَنُّ أن كتب (الكاشفة) مفقود لا أثر له، فانبرى متبّع لجمع ما نُقِلَ عنه في المؤلفات الأخرى مواكبةً للمؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد؛ وطبع هذا المجموع في كتاب صغير لم يتجاوز ستين صفحة، بل هو في الحقيقة أقل من ذلك بكثير إذا ما حُذفت منه المقدمات والهوامش والفهارس، إذ لا نكاد نجد فيه إلا بعض الروايات القليلة المتناثرة بلا شيء يذكر من بيان المفيد واحتياجاته ونأصلياته وردوده، والتي هي الداعي الأساس في تأليف هذا الكتاب، فإنه في (إبطال نوبة الخاطئة) عائشة عليها لعائن الله.

وقد قال مَنْ عمل على هذا الجمع والطبع: «بل رغم من الفحص والتبصير الكثير لم أظفر على نسخة منه، وقد حاولت جهد الإمكان تحصيل الكتاب من بحار الأنوار للعلامة المجلسي المتوفى ١١١٠ هـ، حيث ينقل عنه كثيرا في المجلد الثامن من الطبعة الحجرية، والعالم للمحدث البحراني حيث ينقل عنه تبعا ببحار الأنوار في المجلد الثالث عشر والرابع عشر (مخطوطة) ومثالب النواصب لأن شهر آشوب المتوفى ٥٨٨ هـ حيث ينقل عنه في الجزء الثالث (مخطوطة) ومستدرك الوسائل للمحدث الوري المتوفى ١٣٢٠ هـ ق حيث ينقل عنه في الجزء الحادي عشر من الطبعة الجديدة وأيضا في خاتمة مستدرك الوسائل».

وفي هامش صدر ما تقدّم: «أكد عدم العثور على نسخة مخطوطة من هذا الكتاب بقوله: «أورد في مقدمة المحقق لكتاب (تهذيب الأحكام): المسألة

الكافية... وقد طُبع. وذكره أيضا في مقدمة المحقق لكتب أمالي المفيد تبعا له والطاهر أن لفظة: (وقد طُبع) زيادة مطبعية، حيث لم يعثر على نسخة مخطوطة له فضلا عن المطبوع، والله العالم»

أما أنا فلقد كان حدسي - ولا يزال - أن هالك من تراثنا العظيم ما يمكن اكتشافه والعمور عليه إذا اشتد العزم وتصاعدت الهمة، ولذا كنت - ولا أزال - أشجع التلاميذ والأقران والمحيطين على بدل غاية المجهود في البحث والتحري، وأن لا يتسلل اليأس إلى النفوس وإن طالّت المدة، وأن لا يقتصر البحث على ما في المواطن المطنونة كمكتبات وخزائن المخطوطات في بلادنا؛ بل يمتد إلى مواطن أبعـد وبلايـ أعـرب، فلعلنا نظفر شيء في مواقع منها غير متوقعه، كزاوية بيت قديم من محاضر شتقيط، أو خزانة دثير في موسكو، أو تحت دار من دور المورسكيين في الأندلس، أو في مسجد من المساجد الأثرية في أندونيسيا وأما المكتبات الوطنية الكبرى في الدول ذات الماضي الاستعماري كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا؛ فيتطلب الأمر مضاعفة المحرص فيها مع كد ومثابرة.

هذا المد في البحث؛ والعمور في التنقيب إلى الملاد النائية؛ هو ما كنت أحث عليه على افتراض أن خزائن المخطوطات في بلادنا قد أحيط بها فيها وجرد وفهرس بعد كل هذا التقدم في تكوين فرق التحقيق والمشر، وبعد كل هذا التطور في رقمنة المخطوطات وعلى افتراض أنه إذا كان شيء من التراث لا يزال خبيث في حواضرنا كالنحف الأشرف وقم المقدسة؛ فإنه لا يكون في

المكتبات وخزائن المخطوطات المعروفة، وإنما قد يُعثر عليه مطمورًا في سرداب، أو محشورًا بين صحائف قديمة مهملة من تركة ميت، وبحو ذلك، ولهذا كم كانت دهشتي كبيرة حين جاءني ذلك الاتصال من أحد تلامدتنا القدماء - جُري خيرًا - يشرني فيه بأنه عشر على كتاب (الكافّة) في نسختين مخطوطتين تَمْتَن، لا في الأقاصي؛ ولا في خبايا الأرض والدور؛ بل ههنا بين الجفن والعين وفي متناول اليد! في قم المقدسة؛ في مكتبة البروجردي، ومكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي!

[حرمان الأمة من هذا الكتاب بقوى أن يكون متعمّدًا]

ويقدر ما اعتبطت نفسي بهذه البشري؛ أَسِفْتُ لهذا الإهمال وانتراحي الذي حرم الأمة من هذا لسفر العظيم طوال هذه القرون! وحاك في صدري أن قد يكون هذا الحرمان متعمّدًا منصودًا، وأن هناك مَنْ لا يريد لهذا السفر العظيم ظهورًا وانتشارًا!

وقد قَوِيَ هذا الاحتمال عندي ما إن وصل إليّ الكتاب بنسختيه المصوّرتين وأطلعتُ على ما فيه من بيانٍ راضٍ صريحٍ ولغةٍ حادثةٍ، فلقد صبَّ المفيد - رضوان الله عليه - جمعةً على رأس الكفر عدشةً لعنهما الله، فأثبت كهرها، ومسقها، وصلاتها، ولعنهما، واستحقاقها القتل في الدنيا؛ والخود في الجحيم في الآخرة، وردَّ دعوى توبها من معصيتها، وضَمَّ إليها في ذلك كنه صاحبها طلحة والزبير، فكفرهما كذلك، ولم يغفل بثلب

صاحبيتها حمصة، وأبيها أبي بكر، وصاحبه عمر، ومن إليهم من رؤوس  
النفاق والنصب والشقاق؛ ك معاوية وأبي موسى الأشعري؛ في غير موضع  
من كتابه.

[بعض تصريحات المفيد الحادة المستفزة في هذا الكتاب]

فإننا نجده يقول: «ما أنكرتم أن يكون الله قد أوجب لعنة عائشة وعداوتها  
والبراءة إليه منها بما قطع من العذر في كبير إثمها بالحرب وضلالتها؟»  
ويقول: «فهل كان قوله جل جلاله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ  
حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ دليلًا واضحًا على عدم  
توبتها وخلودها في الجحيم؟ إذ معصيتها ظاهرة بحربها أمير المؤمنين عليه  
السلام، وخلافها الله سبحانه في ذلك شائع مستفيض»

ويقول: «أفترى أنها قرئت في بيتها بخروجها منه؟ أم عدلت عن التبرج  
باستعمالها؟ أم أطاعت الله بخلافها له؟ أم أطاعت الرسول بحرب  
أخيه؟ وتقرئت إليه بقتال ابن عمه؟ ووصلته بإباحة دمه؟ وقبِلت وصيته  
بالاجتهاد في استئصال ذريته؟ ورعته حرمة في العمل على إبادة عترته؟  
وأتبعت سبته في تغيير ملته؟ وأقامت حدود الدين بشق عصا المسلمين؟  
واعتمدت على الحكم القاتل بحرب الإمام العادل؟ واجتنبت قتل النفوس  
بسفك دماء المسلمين؟ وعظمت الدين بضرر رقاب المؤمنين؟»

ونجده يقول فيها وفي أختها حفصة: «مع أن القرآن قد نطق بذلك في خلافهما على النبي صلى الله عليه وآله في حال حياته، وضلالهما بما بيناه في أول كتابنا على التفصيل، ودللنا به على كفرهما».

وبعدما استدلل بأخبار تفضح طمحة والزيبر؛ نجده يقول إن ذلك: «يكشف للأمة عن عنادهما، ويزيل الريب في عدم الشبهة عنهما، ويوجب عظيم نصبهما وعداوتهما، ويدل برهانه على كفر المرأة وكفرهما، إذ كانت الحجة تقضي بكفر المعاند، والدلالة تحكم بعناد المناصب».

وفي دعوى الخصوم والعاقلين أن أمير المؤمنين عليه السلام أرجع عائشة بعد الحرب معززةً مكْرمةً باحترام؛ ردَّ ذلك المفيد بقوله أولاً: «ومن سلَّم لكم أن أمير المؤمنين عليه السلام عاملها بما وصفتوه من هذه الأعمال؟ بل من أين صح لكم ذلك مع ما في الرواية من الاختلاف في معناه؟ أولستم تعلمون أن جمهور الأخبار وردت بأنه عليه السلام أكرهها على الخروج؟ وأنفذ إليها في المسير بالنسوان وتقدَّم إليهن في حملها - إن أبت - على خير الاختيار بعد أن سأله في تركها بالبصرة فأبى عليها إلا الإخراج؟ وتوعَّدها في الإباء بالقهر والاضطرار؟ وأعدَّ لها في ذلك نسوةً بشفائرٍ جدادٍ؟ ثم عى تقدير صحة الدعوى؛ حمه المفيد على ما لا ينافي كفرها! فقل ثانياً، «ولو أن رجلاً مؤمناً فاضلاً خَيْرًا وجد أمه في فلاة من الأرض أو حرمة أبيه وهي كافرة؛ فضمَّها إليه ثم كساها وزوَّدها وأعطاهَا مَرْكوبًا أو سار معها إلى مأمنها أو بعث معها بولده وأخيه لما ارتاب أحدٌ في فعله ولا ظنَّ أنه مُتَوَلِّ لها

أو متقل عن دينه، ولا دُلَّ ما وجب عليه من صيانتها وحفظها ومعونتها  
فصنعه على إيمانها، ولا كشف عن خطأ حصل منه في فعله. وإذا كن ذلك  
كذلك؛ فحكم عائشة في ما عاملها به أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله مع  
ضلالها حكم الذميمة في ما يعاملها به المسلم لموضع أبيه!

وفي الخواب عن إشكال أنها إذا كانت مرتدة قَلِمَ لَمْ تُطَبَّقْ عليها أحكام  
المرتدين؟ خَلَصَ إلى قوله: «لَمْ يُنْكَرْ أَنْ تَكُونَ ردة عائشة كفرًا لا يجب به فساد  
مكاحها، لأنه كفر ملة دون كفر أهل الردة من كَمَلَةِ شرائع الإسلام»! على أن  
المفيد لم يدفع بذلك عنها استحقاق القتل إذ يقول: «وإذا كان الأمر على ما  
ذكرناه؛ لَمْ يُنْكَرْ أَنْ تَكُونَ امرأة قد استحقَّت القتل بفسادها في الأرض من قتال  
الإمام العادل، والدعاء إلى نكث بيعته وسفث دمه ودماء شيعته، وإحافة  
المؤمنين، ونهب أموال المسلمين. وكل ذلك صنيعها في حربها أمير المؤمنين  
صلوات الله عليه وآله».

وإذا ما تعلَّلَ أحدٌ بأن أمير المؤمنين عليه السلام لم يعلن ابراءة منها وم  
يُظهر لعنها مع أنه قد فعل قل أن ذلك: «لم يكن على أمير المؤمنين  
صلوات الله عليه واجبًا مع علمه بكفرها كما وصفناه». ثم ذكر وجوها  
محملة من الصلاح قل بعدها: «فما أنكرتم أن يكون امتناع أمير المؤمنين  
صلوات الله عليه وآله من إظهار لعنة المرأة مع استحقاقها اللعنة لمثل ذلك من  
الصلاح؟»

فهذه بعض نصريحات المفيد لخطيرة في هذا الكتاب، وهي كما ترى على الضد من توجهات الحكم البتري القائم في إيران، الذي لا يصف مثلها إلا في حانة الطائفية وإثارة الفتنة، وتمزيق الوحدة الإسلامية، وخدمة الصهيونية والاستكبار العالمي! فلا غرو أن يبقى هذا الكتاب مخبوءاً هناك، أو ممنوع الطبع كما مُنعت مجلدات المطاعن والمثالب من الموسوعة الثمينة الكبرى (بحار الأنوار) للعلامة المجلسي أعلى الله درجاته، فلما حتى يوم الناس هذا تُطبع وتُشر في إيران حفية بلا ترخيص رسمي!

[احتمالية أن يكون إخفاء الكتاب راجعاً لموسوعة النقية لا للنظام]

هذا إن كان الإحفاء والحرمان يعود إلى الحكم البتري القائم، وإلا فإن من المحتمل أن لا يكون عائداً إليه، بل إلى آخرين من أصحابها في قم؛ من أهل العالم الثاني، فلعلهم اطلعوا على هذا الكتاب فوجدوا ما فيه مستغزاً لأهل الخلاف، فتابت بهم وسوستهم المعهودة، فظنوا أن في إظهاره للمعلن منافاة للتقية وتعريضاً لأرواح الشيعة للخطر، فأثروا إبقاءه حبيس خزائن المخطوطات، أو لم يجدوا من أنفسهم همّة في تحقيقه وطبعه ونشره.

وليس هذا الاحتمال بعيد، فإننا نعلم أن أجزاء المطاعن من البحار تلك؛ قد طُوِّيت عن الطبع والنشر قبل قيام الحكم البتري بعقود، بترجييه من البروجردي الذي كان مرجع زمانه الأعلى. وهي نخطيئة من آثار الموسوعة المعهودة الفاشية في أصحابنا وحوزتنا.

وإذا علمنا أن المنسّخ الذي جمع ما تفرّق في المؤلفات الأخر من (الكافّة)؛ قد طبع المجموع اليسير في سنة ثلاث عشرة وأربعمئة لأنه - على ما قال - لم يظفر بالنسخة المخطوطة الكاملة من الكتاب؛ فإن الفترة ما بين تلك السنة وستة هذه - وهي سنة ست وأربعين وأربعمئة - هي ثلاث وثلاثون سنة! ومن البعيد طوال هذه الثلاثة عقود ونيف؛ أن لا يكون أحد قد رأى النسخة التامة من الكتاب وقد تبين كما قلنا أنها في متناول اليد في مكتبتي يختلف إليهما الباحثون والمحققون كلما طلعت شمس وغربت في قم! ولا سيما أن مجيئنا أسيد أحمد الحسيني الاشكوري حمّله الله قد أثبت ذكر الكتاب في فهرس (الراث العربي المخطوط في مكتبات إيران العامة ج ٦ ص ١٥٧)، والفهرس هذا مطبوع مد سنة إحدى وثلاثين وأربعمئة وألف، أي قبل خمس عشرة سنة! فيكون من القريب أن يكون وراء ذلك؛ التعمّد لا الغفلة، للوسوسة الممهودة.

### [سيرة المفيد تبطل الوسوسة الممهودة]

وليت شعري؛ لئن كان الذي يوسوسون به صحيحًا - مع أنه ليس بصحيح<sup>(١)</sup> - فكيف غاب عن المفيد رضوان الله عليه إذ ألف هذا الكتاب الخطير وبظائره ١٩ أتراه لم يعلم بحكم التقية أم تراه كفر بها؛ عياذاً بالله! أم أنه كان طائشاً مستهيناً بأرواح هذه العصابة؛ حاشاه! ١٩

(١) ولترأبّع في ذلك كتابنا (حل الإشكال).



لا يقال: نحن في زمان مختلف ظروفه عن زمانه، فالشيعة في زمان يُقتلون ويُذبحون.

إذ يقال: بل الزمان هو الزمان! فلقد كانت أشلاء الشيعة تتناثر في زمان انقيد في بغداد حيث يقطر وفي غير بقعة ومكان بذريعة أنهم «يسبون الصحابة»! وهذا التاريخ بين أيدينا يثبت أن الشيخ وَلَدَ سنة ثمان وثلاثين وثلاثمئة، وتوفي سنة ثلاث عشرة وأربعمئة. وما بينهما وقع من المجارر بحق شيعة أهل لبيث عليهم السلام ما وقع، ففي سنة تسع وأربعين وثلاثمئة نشبت فتنة عظيمة بينهم وبين مخالفهم في بغداد خلعت قتي وجرحى وتعطلت فيها الصلوات في الخوامع. وفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمئة، في يوم عاشوراء، نشبت فتنة عظيمة أخرى أدمى فيها الناس وهبوا. وفي سنة خمس وخمسين وثلاثمئة اقتحم بغداد جماعة من الخراسانيين لمواصب على صيحات التكبير وقتلوا كل من وجدوه من الرافضة! سنة إحدى وستين وثلاثمئة هاجت العامة - بعد تجهزها بالسلاح لعزروا الروم على الشيعة في بغداد، فهالت بسلاحها عليهم، فسفكت دماء كثيرة وأحرقت الدور والمحال، وكانت العامة تقول للشيعة: «الشر كله منكم»! وفي سنة اثنتين وستين وثلاثمئة أحرقت الكرخ حيث أحياء الشيعة. وفي ثاليتها أي سنة ثلاث وستين وثلاثمئة قال ابن الأثير «وقعت فتنة عظيمة بين السنة والشيعة. وحمل أهل سوق الطعام - وهم من السنة - امرأة على جمل، وسموها عاتشة! وسمى بعضهم نفسه طلحة! وبعضهم الزبير! وقتلوا

الفرقة الأخرى، وجعلوا يقولون: نقاتل أصحاب علي بن أبي طالب وأمثال هذا من الشر! وفي السنة نفسها وقع حريق ثانٍ للكربلاء حيث سُفكت الدماء وتُتل جمع كبير من الرافضة. وفي تاليتها أي سنة أربع وستين وثلاثمئة قام ابن بنية المعروف بابن أبي عقيل! وهو صاحب الشرطة؛ بقتل طائفة من الشيعة. وفي سنة خمس ومسعين وثلاثمئة تكررت مسرحية الجمل ثانية بكل مضاعفاتها الدموية! وفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة، في يوم غدِير حم، اندلع القتال بين الرافضة والنصبة فقتل خلقٌ كثير. وفي سنة ست وأربعمئة، يوم الثلاثاء عرة محرم، ثارت العامة على الشيعة سُفكت دماء كثيرة. وكانت سنة ثمان وأربعمئة سنة سوداء سماها المؤرخون «سنة تفاقم الفتنة بين السنة والشيعة» حيث قُتل خلقٌ كثير بسبب أمر «الخليفة» بحظر حلقات الدرس لأهل البدع وعلى رأسهم الرافضة.

وهذه نبذة مختصرة عما وقع في بغداد فقط، فما طنك بائر البلاد؟! كالقيروان حيث وقعت سنة سبع وأربعمئة مذبحة عظيمة للشيعة هناك بعد إذ رُفع إلى المعز بن باديس أنهم «رافضة يسبون أبا بكر وعمر». وكمصر واسودان إذ حُمّت الفتنة وكان قبلة الشيعة يصيحون: «معاوية خال عبي!» وكأصفهان حيث كان يُغار على المسافرين الشيعة فيقتلون ويُنهَب متاعهم.

فهذا هو عصر المميد، قد كان - كما ترى - عصر الاحتدام الطائفي، والذي كان من حوادثه المؤلمة اللافتة للنظر؛ الإغارة على دار الإمام انصافق عليه اسلام في المدينة المنورة ونهب ما فيها.

والمفيد نفسه قد تعرض في تلك الفترة إلى حوادث كادت تفتك به وسط ذلك الاحتدام الطائفي، ولا عجب، فقد اشتهر عندهم بالطعن على «سلف الماضين من الصحابة والتابعين» كما نقرأ في ترجمة الخطيب البغدادي له، إذ قال في (تاريخ بغداد): «هو شيخ الرافضة والمتعلم على مذاهبهم، صنف كتباً كثيرة في صلاتهم، والدب عن اعتقاداتهم ومقالاتهم، والطعن على السلف الماضين من الصحابة والتابعين، وعامة الفقهاء المجتهدين، وكان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس! إلى أن أراح الله المسلمين منه!»

إحدى تلك الحوادث التي تطورت إلى فتنة عارمة هي الحادثة التي وقعت سنة ثمان وتسعين وثلاثمئة، إذ يقول ابن كثير في (البداية والنهاية): «في عاشر رجب جرت فتنة بين السنة والرافضة، سببها أن بعض الهاشميين قصد أبا عبد الله محمد بن النعمان المعروف بابن المعلم - وكان فقيه الشيعة - في مسجده بدرب رباح، فعرض له بالسب، فثار أصحابه له، واستنفر أصحاب الكرخ، وصاروا إلى دار القاضي أبي محمد الأكفاني، والشيخ أبي حامد الأسفراييني، وجرت فتنة عظيمة طويلة (...) وبلغ ذلك الخليفة فغضب وبعض أهوانه لنصرة أهل السنة، فحرقت دور كثيرة من دور الشيعة! وجرت خطوط شديدة. وبعث عميد الجيوش إلى بغداد لينفي عنها ابن المعلم فقيه الشيعة، فأخرج منها، ثم شفع فيه».

وبعد هذا السرد التاريخي للحوادث الدامية في عصره؛ لا يمكن أن يقال أن رمان المفيد كان أقل وطأة على الشيعة من رماننا، فإن يعتمد المفيد مع ذلك - تأليف مثل هذا الكتاب وظائره؛ مما يحمل في طياته ما يستفز المخالف في رموره وعقائده؛ ليس له وجه سوى أن علماءنا المتقدمين الأفذاذ؛ كان مستقرًا لديهم تقدم حفظ الدين على حفظ الأمن، وأولوية إنقاء الرفض حيًا بمثل هذه الكتب على حياة الناس، وأن الجهر بها قد يستفز المخالف وتترتب عليه الحوادث لا يباقي التقية الواجبة في كل العروض والأحوال.

ويزيدك يقينًا بهذا أن المفيد على وجه الخصوص كان مأمورًا بالتزام التقية في الكتاب الذي أرسله إليه مولانا صاحب الأمر صلوات الله عليه، إذ قال فيه: «اعتصموا بالتقية من شب نار الجاهلية». وإذ وجدنا المفيد مع ذلك يكتب هذا الكتاب وغيره، ويضمن كتبه هذه ما نعلم بدهة أنه يثير حفيظة المخالف على رموره وعقائده؛ علمنا أن ما فعل لم يكن يناهز التقية الواجبة التي هي بها مأمور، فإنه أتقى لله وأورع من مخالفة أمر إمامه بلا كلام.

وهؤلاء الذين حرموا الأمة في زماننا من الاطلاع على هذا الكتاب القيم واكتشاف هذا الكنز الثمين - إن كانوا فعلوا - بتوهم وجوب التقية أو مخافة تعريض الأرواح للخطر؛ أيظنون أنهم أتقى من مثل المفيد؛ أو أرحح عقلاً منه؛ أو أفقه وأحكم وأحرص؟ هيئات هيئات! أخطأت أستاذهم الحفزة! فإنه المفيد، ومن مثل المفيد؟

إنه الذي كاتبه ولي الأمر عجل الله فرجه بيده العليا في ثلاثة كتب لا يعرف أن أحداً من العالمين مدَّ يده الغيبة الكبرى حطّياً بمثلها، وبراء عليه السلام يصححه فيها أوسمة عظيمة لا يعرف أحدٌ من العالمين شاركه فيها، ولقد حطه صوات الله عليه بقوله «لأخ السديد، والولي الرشيد، الشيخ المفيد، المخلص في ودنا الصفي، والناصر لنا الوفي، الناصر للحق، الداعي إليه بكلمة الصدق، المجاهد فينا الظالمين، أيدك الله بنصره الذي أبدى به السلف من أوليائنا الصالحين، حرسك الله بعينه التي لا تنام، أيها الولي الملهَم للحق العلي».

[جواب سؤال عن اعتبار خبر مكاتبة الإمام عليه السلام للمفيد]

ورد أتيت على ذكر هذه الكتب الثلاثة؛ فإنه يجدر أن نذكر جوابنا عن سؤال من مسقط عمان أحيل إلينا من موقع القطرة تضمّن إشكالاً في الاعتماد على خبرها، باعتبار أنه وارد في كتاب رواياته مرسلة، وهو كتاب الاحتجاج للطبرسي عليه الرحمة.

قال صاحب السؤال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته سيادة الشيخ العزيز، تقبل الله أعمالكم بأحسن القبول، في تحوير مع أحد طلبة العلوم الدينية - وفقه الله - ، ذكر لي أن كتاب الاحتجاج مرسل الروايات، أي أن الشيخ الطبرسي (قدس سره) لم يذكر الأسانيد في هذا الكتاب القيم، ولذا لا يصح أن نعتد على الأخبار التي رُويت فيه، وتطرق إلى أمرين: أولهما بطلان

الاعتماد على رواية الإمام السجاد (عليه السلام): "عَمَّة زَيْب، أُنْتُ مُحَمَّدُ اللَّهِ عَالِمَةٌ غَيْرُ مُعَلِّمَةٍ، وَفَهْمَةٌ غَيْرُ مُفَهِّمَةٍ" في بيان هذا المطلب والمقام لمولاتنا الحوراء زيب العقيلة (روحي لها الفداء). أمّا ما يتعلّق بآخر الإشكاليين، صحتة ستة رسائل الإمام المهدي (روحي وأرواح العالمين لتراب حافر بعلته الفداء) إلى الشيخ المفيد (رحمه الله) له صدقات الله عليه. أوردت له مقدّمة كتاب الاحتجاج: (ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده إمّا لوجود الإجماع عليه أو موافقته لما دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف، إلّا ما أوردته عن أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام - قال - ليس في الاشتهار على حدّ ما سواه، وإن كان مشتملاً على مثل الذي قدمناه، فلأجل ذلك ذكرت إسناده في أوّل جزء (خبر) من ذلك دون غيره، لأنّ جميع ما رويت عنه عليه السلام إمّا رويته بإسناد واحد من جملة الأخبار التي ذكرها عليه السلام في تفسيره). ثمّ أتبع قائلاً: أنّ ابن بطريق الحلّي صاحب (سجّ العلوم إلى نفي المعدوم) كتابه مفقود، فكيف يتمّ الاحتجاج به؟ نرجو توضيح إجابة هذا الإشكال شيخنا الأستاذ مع التطرّق إلى الملاحظتين اللتين ذكرهما طالب العلم. وفقكم الله لمرضاته ومرضاته نبيه وآله صلّى الله عليه وآله، مسقط - عُمان صباح يوم السبت الثامن عشر من شهر شوّال سنة ١٤٤٥ هـ.

كان هذا هو السؤال الذي وردنا، وقد قلنا في جوابه بعد رد السلام والتحية: إنّ على طلبة العلوم الدينية أن لا يطيروا قبل أن يريشوا، وأن لا

يترسوا قل أن يتحصر مواء، وأن لا يصححوا أهل العلم عليهم لما فيه - قبل  
 الصبح - دخلوا، فما كل ما فقد سند سقطت حجته واعتباره؛ إذ لطالما  
 كتبت قرائن الصحة وأعتنا شهادة الناقل الحجة، وما كل ما فقدنا أصله  
 طويبا عنه كشحا، وإلا فهذه الأصول الأربعمئة مفقود جلها، مأخوذ بها نُقل  
 عنها وإن كان فيه انقطاع أو إرسال.

والخبر السحادي في بيان مقام العقيدة صلوات الله عليها؛ خبر مخفوف  
 بقرائن الصدق والصحة، فإن مصمونه أنها حائزة على العلم اللدني والفهم  
 الاستثنائي، وذلك هو مقتضى ما روي من تعيينها وصية للمحسنين صلوات  
 الله عليه في الظاهر، وأنه عليه السلام مسح على رأسها، إذ المسح في هذا المقام  
 آية إفاضة العلم الخاص والكمال، كما يمسح صاحب الأمر صلوات الله عليه  
 على رؤوس العباد فتجتمع عقولهم وتكمل أحلامهم، وهو المتسق مع ما  
 حواه منطقها من عظيم المعرفة بالله وحكمته في أموره؛ والإنباء عن المستقبل  
 الأكيد، بما لا يمكن التفريق بينه وبين سائر ما ورد من خطب المعصومين  
 عليهم السلام في فحواه وأسلوبه، فإنها جميعا تجري مجرى واحدا كما هو  
 واضح. فإذا ضممنا إلى ذلك شهادة الطبرسي رحمه الله في احتجاجه أنه إنما  
 احتصر الأخبار بحذف أسنادها لإحدى ثلاث: وجود الإجماع، أو موافقة  
 العقول، أو الاشتهار بين المؤلف والمخالف؛ كانت النتيجة أن الخبر من هذا  
 المجموع مقبول حائز على الحجية.

وكذلك هي حال حرر رسائل مولانا نقيه الله الأعظم صلوات الله عليه  
 لشيخنا المفيد عليه الرحمة، فلقد نص ابن بطريق الحلبي رحمه الله على أنه «ما  
 ترويه كافة الشيعة وتلقاه بالقول» (لؤلؤة المحرين ص ٣٥٠). والإشكال  
 بأن كتابه (نهج العلوم إلى نفي المعدوم) مفقود فكيف يتم الاحتجاج به؟  
 إشكال وإياه لا يلتفت إليه، لأن فقد عين الكتاب لا ينزع الحجية عما نُقل منه،  
 وقد نقل منه صاحب الخدائق رحمه الله في اللؤلؤة ما تقدم إذ كان الكتاب بين  
 يديه. وهذه جوامعنا ومصادرها تتضمن منقولات من أصول وكتب سابقة  
 فقدنا مخطوطاتها الأصلية، فكان ماذا؟!!

ثم إن هذا النقل لم يقتصر على الطبرسي وابن بطريق الحلبي، فلقد نقل  
 القطب الراوندي رحمه الله أجزاء من هذه الرسائل أيضا في الخرائج والخراج  
 (ج ٢ ص ٩٠٢). وتعدد الناقلين من الأعظم مع تصحيح بعضهم على أن  
 الخبر ترويه الشيعة كافة وتلقاه بالقبول؛ يجبر إرساله، فكيف إذا نُشر أحيرا  
 ما ثبت سنده المعتبر؟ فلقد عُثر على مخطوطة قديمة في مكتبة مجلس الشورى  
 الإيراني برقم (١٠٤٨١) جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم. أخبرنا الشيخ  
 أبو الغنائم عبد الله بن محمد قال: أخبرني والدي أبو يعلى محمد بن الحسن  
 الجعفري قال: أخبرني الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان رضي الله عنه  
 قال: كنت جالسا على باب داري، فأقبل عليّ رجلٌ بعد العصر، وكان إلى  
 جانب الكهولية وعليه ثياب فاخية، فسلم عليّ، وسلم إليّ كتابا، وذلك في  
 أيام بقين من صفر سنة عشر وأربعمئة، ذكر موصله أنه يحمله من ناحية



متصلة بالحجاز، عنوانه: الأخ السديد والمولى الرشيد الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن النعمان أدام الله إعرازه، من مستودع العهد المأخوذ على العباد. بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد؛ سلام عليك أيها الولي المخلص في الدين.. إلخ".

وأبو يعنى محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري رحمه الله هو حليفة المفيد، الجالس مجلسه، من أعظم فقهاء المتكلمين من تلامذته، كما ذكره النجاشي رحمه الله. فهذا هو يروي عن أستاذه قصة هذه الرسائل التي وصلت إليه، وهو ما يؤكد أن رواية هذه الرسائل كانت قديمة قدم عصر المفيد، وأنه الذي حكها لخواصه، لا أنها اقتُعلت في عصر الطوسي وابن بطريق والراوندي. ويؤكد ذلك أيضا أن خرها كما نصَّ الأعظم كان معروفا مشهورا عند الشيعة تتلقاه بالقبول، فلا يكون رد ذلك بعد كل هذا إلا جهلا أو تعنتا أو وسوسة لا قيمة لها في سوح العلم والتحقيق.

إلى هنا خُتِمَ جوابنا المؤرَّخ لسبع بقين من ذي القعدة لسنة خمس وأربعين وأربعمئة وألف من الهجرة النبوية الشريفة.

[المفيد ظَلِمَ في آثاره وفضائله]

وهكذا ترى أن المفيد عليه رضوان الله؛ ظَلِمَ في آثاره إذ أخفى بعضُها هؤلاء وحرَموا الأمة منها على ما تقدَّم من احتمالٍ قوي، وظَلِمَ في فضائله

وأوسمته عندما جاء بعض أعقابهم من طلبة العلم الأغوار فأذكروا ما كتب به إليه بقية الله الأعظم أرواحنا فداء.

وعلى حال حوزتنا التي آلت إليها؛ فيما نلّك من ذكرى فقيه ومبيرا

ولعل ما يكون للجرح بلسماً؛ أتأرياً كيف نصر الله تعالى هذا الشيخ العظيم، فكما ظهر في رماننا سد الخير الذي وردت فيه مكاتبة الإمام عليه السلام له بعد العثور على تلك المخطوطة؛ ظهر أيضاً عدم سمره الجليل (الكافّة) بعد العثور على هذه المخطوطة؛ فالحمد لله حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، ورفع الله مقام شيخنا المفيد الذي ليس لشيعي يدب على الأرض إلا أن يُقرّ بأنه ذو فصلٍ عليه في دينه، بما ترك من علمٍ حمٍّ، وبما ربّئ من علماء أقداد، فإلى ذاك وإلى أولئك يرجع الجميع - من أهل العلم قبل العوام - مند ما يربو على ألف سنة، وإلى ما شاء الله.

[الإحراج الذي يمثله ظهور هذا الكتاب لغير أهل العالم الأول]

هذا؛ وإن في ظهور هذا الكتاب الآن إحراجاً لغيرنا من أهل العالم الرابع من البترين، وأهل العالم الثالث من المستأكلين، وأهل العالم الثاني من الموسوسين. فلطالما زعم هؤلاء للعامة أن الذي نتكلم به نحن أهل العالم الأول؛ ليس يمثل شيعة أهل البيت عليهم السلام ورأي علمائهم، وأنه - على زعمهم - صوتٌ نشارٌ خارجٌ عما ورثه الخلف عن السلف من عقيدة ورأي وسيرة؛ وكنا نحن نرد بالقول إننا أولاً لم ندّع قطّ أننا نمثل الشيعة قاطبة

كما يدعي غيرنا لنفسه مصادرة، فإن في الشيعة أحسنة واتجاهات مختلفة، نَزَّهَ  
أنفسا عن تمثيل كثير منها، ولا نتشرف بالانتساب إليها. وأما ثانياً؛ فإن ما  
يحتكم إليه المصنف للحكم في هذه المسألة، أعني أننا أقرب إلى ما أثير عن أئمة  
الهدى صوات الله عليهم، وأبنا ورث ما كان عليه العلماء الأبرار من سلف  
هذه الطائفة في عقيدتهم ورأيهم وسيرتهم؛ هو أن ينظر في هذه الكتب  
والمصنفات القديمة، ثم يقارن، فإن إنصافه لن يسمح له باعتبار الدين  
يعتون عائشة بالسيدة ويُتبعون اسمها بالترضي، أو الذين يحرمون المساس  
بها والإساءة؛ أنهم أولى بالمفيد مثلاً وأقرب إليه منا، أو أنهم امتدادٌ لمدرسته  
دونا كيف وقد مرَّت عليك بعض تصريحاته في هذا الكتاب في تكفير عائشة  
والنيل منها صراحةً بأحد لسان؟!

إن هؤلاء قد انحرفوا كثيراً عما كان عليه المتقدمون رضوان الله عليهم،  
فإنك تجد أن أقلهم انحرافاً اليوم؛ ممن لا يستحل ما تستحله البتية من تعظيم  
لعائشة أو تسويد لها أو ترؤس عنها، وممن لا يعتي بحرمة المساس بها أو يضع  
همته في تحصينها وصيانتها؛ تجده لا يتحرَّج عن التعبير عنها بأمر المؤمنين ظناً  
منه أنه بذلك يرضي المخالف ولم يخرج عما نطق به القرآن الحكيم. والحال أن  
المخالف لا تنطلي عليه هذه السبرة ولا يرصى حتى تتبع ملته، وللآية في القرآن  
الحكيم شرطها وشروطها، وقد بقصتها عائشة في خروجها، فلم تعد أمّا  
للمؤمنين ولا كرامة، كما فصلناه في كتاب (الفاحشة). وسيأتيك في هذا  
الكتاب ما تعرف به أن التعبير عن عائشة بأمر المؤمنين؛ والتزام بقائها زوجة

للمصطفى صلى الله عليه وآله؛ إن هو عند الجمهور لا عندنا! وذلك قول المفيد: «فكيف ترى يكون رأيه في عائشة وهي عند الجمهور أم المؤمنين؟ وفي الظاهر روجة الرسول وبنت الخليفة عند أكثرهم إلا يسير»؟<sup>١٩</sup> ونظر كيف انحرف هؤلاء من الخاصة حتى دخلوا في الجمهور من العامة في ألقائهم وتعابيرهم لغريبة عما كان عليه الأعلام المتقدمون. أهل هؤلاء هم أن يدعوا أنهم الامداد لهم دوننا؟ هيئات هيئات! أتى أشبه النسر الغراب؟<sup>٢٠</sup>

### [نعم وفوائد ظهور هذا الكتاب]

وعلى أية حال؛ فإن الذين استغفلوا هذه الأمة وجعلوا حنهم وحديدتهم علينا يزعم أننا شاذون عن سيرة أصحابنا؛ لبس لهم اليوم مع ظهور هذا الكتاب إلا التوري خجلاً، إذ قد ظهر أن هذه هي سيرة أصحابنا التي عنها مالوا! وهم في حرج كبير كما قدمنا، لأنهم إن كانوا يجسرون على إعلان لراءة منا لما نقول في أعداء الله علانية؛ فإسهم لا يجسرون على إعلان البراءة من مثل المفيد، مع أن المقول واحد، كما هو بيّن في هذا الكتاب وهذا فالتواري أسلم هؤلاء، وإلا ازدراهم الناس لكيلهم بمكيالين والكتاب هذا إنما يوقف الخلق على كلمة أهل التشيع من في كبير كبرائهم وزعيم زعمائهم، يتميز بذلك الأصل عن المدخيل. وهذه نعمة من نعم ظهور هذا الكتاب.

والثانية؛ أن فيه ما نقص من المجموع البسير المطبوع؛ من بيان المفيد واحتجاجاته، المفجعة لكل خصم، والمُسَكِّتة لكل مخالف. والمفيد هو من

ثم بكّ نُبَهْرُ بجدِّقه وقوة دكانه في تفسير الوقائع وكنف غمِّ رده، كموله  
 إن وراء وصيه عائشة بأن لا تُدفن إلى جوار سيد المرسلين صلى الله عليه وآله  
 «أشفقت من دفنها مع رسول الله صلى الله عليه وآله مع ظهور ما هي  
 عليه لله سبحانه من الخلاف؛ أن يُحطَّ قدر أبيها وصاحبه عند الناس» كما  
 سيوافيك تفصيله. فلهذا دُرُّ المفيد وعليه أجره فهذه النعمة الثابتة من نعم  
 ظهور هذا الكتاب.

[بعض روايات الكتاب الفريدة التي لم يُسمع بها من قبل]

والثالثة؛ أن اكتشفنا فيه أخباراً وروايات فريدة لم نسمع بها من قبل،  
 كرواية أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه لما بعث إلى عائشة أن ترحل من  
 البصرة؛ سألته أن يسيرها معه إلى قتال معاوية بالشام؛ فأبى عليها ذلك  
 وأمرها أن ترحل إلى المدينة قائلاً: «ارجعي إلى بيتك الذي تركك فيه رسول  
 الله صلى الله عليه وآله، فإننا لا نستحلُّ أن نخرج بك» وقد قسّر المفيد صلها  
 هـ بأنه كان عن مكيدة ومكر؛ كما سيأتيك إن شاء الله.

ومن الأخبار ذات الزيدات الفريدة أن أمير المؤمنين عليه السلام لما نزل  
 بذي قار؛ كتبت عائشة إلى حفصة: «أما بعد؛ فإن علياً نزل بذي قار بمنزلة  
 الأشقر، إن تقدّم نُجِرَ، وإن تأخّر عُقِرَ! فلما جاءها الكتاب جمعت موالها  
 ونساءها وجوارها، فأقبلن يصربن بالدفوف ويقلن.

اللهم لا تبارك في علي ولا في بعير نخلة! اللهم اعقر بعلياً بجملة!

علي بن هدي ليس ذلك له

قال وكان بالمدينة رجلٌ يقال له علي بن هدي فلقيتهم امرأة من المسلمين وهم يحجرون بذلك في الطريق، فقالت:  
 اللهم بارك في علي وفي بعير حملة واجعل صراطاً مستقيماً قبلة  
 اللهم لا تبارك فيمن تمنياً ولله

ملح ذلك أم كلثوم وأم سلمة رضوان الله عليهما، فقالت أم سلمة: أن  
 أذهب إليهن فقالت أم كلثوم: بل أنا أذهب إليهن وأنا أعلم بهن منك  
 فلبست ثياباً وتكررت، حتى إذا جلست مع أقوم وسمعت كلامهن  
 ودعاهن على أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؛ سَفَرَتْ نَقابها ثم قالت:  
 والله لئن تظاهرن علي لقد تظاهرن علي رسول الله صلى الله عليه وآله قبهه!  
 فهذه لرواية - كما نرى - فيها ريادات فريدة تذكر أن حملة الطرب التي  
 أقامها الفاسقة حفصة لم تقصر على البيت بل قد خرجت إلى الطريق! حتى  
 كان من تلك المرأة المسلحة ما كان في ردّها وتذكر الرواية أيضاً آياتاً غير  
 التي عرفناها من الخبر انروي في المصنفات الأخر.

ومن الأخبار أن أمير المؤمنين عليه السلام سَمِعَ يقول يوم الجمل: «والله  
 لقد علم العلماء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله أن أبا الجمل  
 وأصحاب ذي الثُدَيَّةِ ملعونون على لسان النبي الأمي ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ  
 افْتَرَى﴾». وهذا إلى ههنا موجود في المصادر بلفظه ومضمونه، إلا أن في هذا  
 الكتاب تحت بريادات فريدة، تقول إحداها إنه عليه السلام قال: «﴿وَقَدْ  
 خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾ وصاحبة الهودج! فهي الخائبة وتقول الثانية أنه عليه

السلام أقسم ثلاثاً بعد الذي تقدّم قائلًا: «والله لقد علمت عائشة بذلك!»  
وتقول الثالثة أنه عليه السلام أضاف فقال: «وإياهم» «لَا يَدْخُلُونَ الْحَنَّةَ حَتَّى  
يَلِجَ الْحَمَلُ فِي سَمِّ الْحَيَاطِ». قال أبو الطفيل فبلغ عائشة ذلك فقالت: لست  
بأصحاب الحمل! وهذا النعي عجيبة من عجائب أم الحمل لم نعرفها من  
قبل حتى ظفّرنا بهذا الكتاب!

ومن الأخبار الفريدة ما تضمن ثوران عائشة وهيجانها لمع دفن السبط  
الأكبر الإمام الحسن عليه السلام عند جده صلى الله عليه وآله، وهو أمر  
معروف قد تكثر رواياته، إلا أن الحديد فيه هنا هو أن ما جرى بينها وبين  
ابن عباس بلغ أن تنفل في وجهه! إذ يقول إنه قال لها: «انصري فقد رأيت ما  
يسرك ودفتنا الحسن عليه السلام عند أمه. فتفلت في وجهي!» هكذا أثبت  
اللفظ هنا، فيما هو في مصادر أخرى: فقطبت.

إلى غير ذلك من أخبار فرائد لم تكن نعرفها بتمامها أو ببعض أجزائها  
وزياداتها قبل هذا الكتاب، وعمل القصور منا. ثم إن بعض لأخبار المعروفة  
بتمامها، والتي لطالما ذكرت في مصنفات أصحابنا الكلامية والهجائية؛ ما  
كنا نعرف لها سندًا، وبقيت مظلومة الإرسال لقرون حتى أنعم الله علينا  
بالعثور على هذا الكنز الثمين وتحقيقه!

فمنها خبر الخطير الذي في كتاب (الحمل) للمفيد وكتاب (الثاني)  
للمرتضى، حيث يقول مسروق: «دخلت على عائشة فجلست إليها تحدثني،

فاستدعت لها غلاماً أسود يقال له: عبد الرحمن، فجاء حتى وقف، فقالت: يا مسروق؛ أتدري لم سميتُ عبد الرحمن؟ فقلت: لا. قالت: حُباً مني لعبد الرحمن بن ملحهم المرادي! فقد علمنا أخيراً سند هذا الخبر من هذا الكتاب، وهو «ما رواه أحمد بن الحجاج بن الصلت قال حدثنا محمد قال: حدثنا عمرو بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق قال: قال مسروق». وستعرف من حاشية التحقيق في موضعه أن في هذا السند ثقات القوم من أهل الخلاف

كذلك هو خير (الشافعي) للمرتضى إذ يقول: «وروى الشعبي عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنه قال. ألا إن أئمة الكفر في الاسلام خمسة؛ طلحة، والزبير، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وأبو موسى الأشعري! قد علمنا الآن سند، وهو ما عن «داود بن عوف، عن حسان بن العلاء، عن عامر الشعبي»، وفي السند ثقاتهم أيضاً كما سبواك. ثم إننا علمنا خبراً آخر مضمونه إلا أنه عن عبد الله بن مسعود الذي أخفى اسم صاحبه أبي موسى الأشعري! وهذا خبر سند آخر، وهذا تمامه بسنده ومنتته: «وروى سلمة ابن كهيل، عن الشعبي، عن صعصعة بن صوحان، عن عبد الله بن مسعود قال: «أئمة الكفر خمسة؛ طلحة، والزبير، ومعاوية، وعمرو ابن العاص - ورجلٌ أخفى ذكره - عليهم لعنة الله!»

وثمة خبر آخر علمنا من هذا الكتاب سنده مع زيادات في منتته لافتة لل نظر، وهو يقرب في مضمونه مما تقدم من إنبائه عليه السلام بأن صاحبة



هودج قد علمت بلعن أصحاب الحمى والخمر هو ما حدث القاسم ابن عون، عن خالد بن عرفة وأبي رجاء، عن عمرو ابن ضليح قال. سمعتُ عليًا عليه السلام يقول: لقد علمتُ صاحبة الهودج أن أصحاب الحمى ملعونون على لسان النبي الأمي صلى الله عليه وآله، أحبُّوهم يُقتلون في لفتة، وأمواتهم في النار يُحشرون على ملة اليهود!

وليس لنا في هذه المقدمة حصر يتم وفوائد هذا الكتاب العني بجواهر المعرفة، ولتألي البيان، وذُرر الحجاج. وإنما بقي أن تنبه إلى أمور تخص عملنا فيه.

### [تنبيهات تخص عملنا في هذا الكتاب]

أولها؛ أن الاسم التام للكتاب هو (المسألة الكافية في بطلان توبة الخاطية) فلا همز أو نون، على ما هو مثبت في نسخة المخطوطة الأقدم التي بحوزتكم. والكتابة هكذا هي التي درج عليها المفيد ومهرة علمائنا المتقدمين وكثير من المتأخرين، ولعل ذلك يعود إلى ما جاء عن أئمة الهدى عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله «تعلموا القرآن بعربيته، وإياكم والنبر فيه. يعني الهمز». وإلى ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأهل نبر - أي همز - ولولا أن جبرئيل نزل بالهمز على النبي صلى الله عليه وآله ما همزنا». ولا تعارض بينهما في خصوص قراءة القرآن إذ المراد من الهمز في الأخير؛ الهمز الأصلي، فقد جاء عن الصادق عليه السلام:

«الهمز زيادة في القرآن إلا الهمز الأصلي، مثل قوله عز وجل: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ومثل قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾». ويبدو أن نحاشي الهمز سيرة متصلة بكبراء أصحاب الأئمة عليهم السلام، فلقد ورد عن أنان بن تغلب رحمه الله - وهو الذي ما رُئي أحدٌ أقرأ مه - أنه كان يقول: «إنما الهمز رياضة» أي أن الهمزة ينبغي تليينها كما تُليّن الرياضة الشيء.

أما نحن فقد أثبتنا اسم الكتاب بالهمز، لا شيء سوى أن الكتاب عُرف بهذا الاسم وطُبع الجزء منه به، فخشيّا إن غيّرناه وأرجعناه إلى أصله أن لا يحده من يطلبه لتعابير آخرتين عند البحث، ولما يلزمنا أيضًا حيثند من إثبات جميع الكلمات الواردة في المتن بلا سر أو همز، ولئن فعلنا لكان نشارًا اليوم، فعدلنا إلى إثبات الجميع على ما هو دارج دفعًا لذلك المحذور ودرءًا للكلفة حينما يقرأ القارئ ويطلع. هذا التبيه الأول.

والثاني، أن الذي وقع بأيدينا نسختان كما تقدّم، الأولى هي نسخة مكتبة البروجردي المخطوطة بخط محمد كاظم الكرمانشاهي، وتعود إلى سنة سبع وتسعين ومئتين وألف، وقد رمزنا لها برمز (ب). أرها «الكافّة في إبطال نوبة الخاطئة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، المدعو بالمفيد».

والأخرى هي نسخة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي المخطوطة بخط أحمد بن محمد بن علي بن حسين الجمري البهراني، وتعود إلى سنة

عشرين ومئة وألف، وقد رمزها برمز (م) أولها: كتاب المسألة الكافية في إبطال نوبة الخاطبة لمحمد بن محمد بن النعمان، المكنى بأبي عبد الله، والملقب بالمفيد، والمشهور عند المؤرخين بابن المعلم، الذي وثقه جميع الطائفة من الشيعة، وقال الياقعي في تاريخه: كان شيخاً ربعةً نحيفاً أسمر اللون، وله أكثر من مئتي مصنف. وقال بعد أسطر: وشيعة ثمانون ألفاً من الشيعة وقال العلامة رحمه الله في الخلاصة بعد توثيقه. مات قدس الله روحه ليلة الجمعة ثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمئة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة لسنة ست وثلاثين وثلاثمئة، وقيل سنة ثمان وثلاثين، وصلى عليه الشريف المرتضى رحمه الله عليهما.

وسلاحظ انقارئ أن السختين كثيرتا الأغلاط والتصحيب والسقط، وأن الأولى أكثر أعلاطاً وتصحفاً وسقطاً من أختها. ومع إصلاحنا لكل مورد من تلك الموارد؛ أبعينا أصله على هناته في هامش ليمرّس القارئ، علّه ينشط بعد التمرّس في المساهمة بتحقيق المخطوطات من ذخائر مصنفات أصحابنا التي لا تزال حبيسة المخازن، فإن هذا همٌّ من همومنا. هذا التنبيه الثاني.

والثالث: أنا في المورد لتي رأينا أن من المهم التعليق عليها علّقنا في الحاشية، إما لشرح عبارة ملتبسة، وإما لتحقيق سند خبر مهم أو فريد وإثبات عتبه أو ورفع إبهام بعض رجاله، وإما لإصلاح شيء من المتن بالإرجاع

إلى النطائر، وإما لذكر إصاحبة وتسمية من مصادر أخرى، وإما للإشارة إلى تحريف متعمد عند العدو مقارنة بما نُقل هنا، وإما لذكر فائدة، ونحو ذلك من وجوه وغير هذه الموارد لم نتكلف التعييق عليه حذرًا من زيادة التسويد وتكثير الصفحات بلا كثير داع، فإن اليوم يس كالأمس، ومن يريد من الطسة مثلاً تسع رواية وردت هنا ومقابلتها بمثيلتها في مصدر آخر؛ أو مراجعة ترجمة راوٍ من لرواة في كتب الرجال؛ أو الوقوف عند مطيب أشير إليه هنا والبحث عنه في غير مصنف؛ فإن أيًا من ذلك لم يعد يعجزه ولا ترافقه المشقة المعهودة، بفصل هذا التطور في وسائل البحث التقنية الحديثة ورقمنة المطبوعات على الشبكة العنكبونية.

هذا ونحمد الله حمدًا لا انقطاع له على أن وفقنا فجعل ظهور هذا الكتاب وتحقيقه على يدنا، ونسأله سبحانه أن يوفقنا لمزيد ومزيد، وأن يتقبل من عملنا، ويتجاوز عن قصورنا وتقصيرنا، وأن نحظى برضاه ورضاه أوليائه الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، وأن يجمعنا وإياهم في جنته التي أعدّها للمتقين.

ياسر الحبيب

الفرقة في الحال نو - الى حد

تجدید و ترمیم کا سہارا

4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

39

قال الشيخ المصنف رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في  
 مقدمة كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في  
 المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في  
 المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في  
 المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في

التحسين الظاهر في

تمت كتابه بسم الله الرحمن الرحيم على يد المؤلف رحمه الله تعالى

في الأثر المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في

المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في

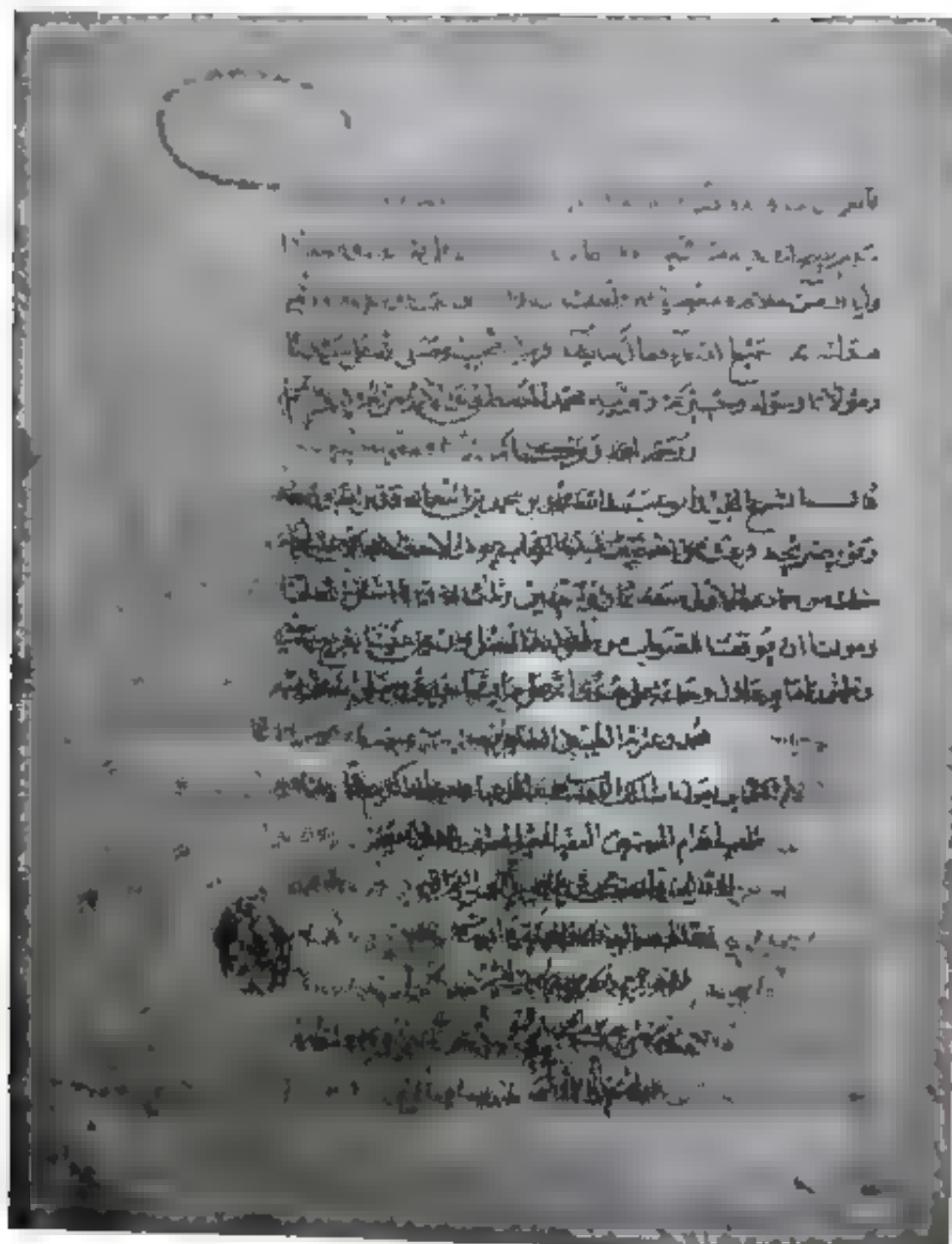
المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في

المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في

المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في

المقدمة المختصرة في كتابه المسمى بـ "مقدمة مختصرة" في





الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي (م)





## مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

لحمد لله على سبوح نعمائه، وله الشكر على مننه وجزيل عطائه، وصلى  
الله على أشرف أصفياه، محمد سيد أنبيائه، وعلى الأئمة المستخلصين من  
أوليائه، وعليهم السلام ورحمة الله وبركاته.

أما بعد؛ فإن عجمي لا يقصر من مقلد انتحل النظر<sup>(١)</sup> في ديانته،  
ومتعصب غلبه الهوى فادعى الحجة في مقالته، زعم أن من ثبت العقد على  
ضلاله<sup>(٢)</sup> باليقين، وانقطع العذر بفسقه عن الدين، ووُضِعَ جوره بالبرهان  
لمين؛ تجب ولايته بالظن والترجيح! ويلزم إخراجه عن الصفة الظاهرة  
سأول معنى يحمل صد السأويل فأبطل بذلك حجج العقول وما أوجبه من  
لعمل على طاهر الأمور، وحكم الفروع العامضة في ردها إلى الظواهر من

(١) لتظر (ب)

(٢) ضلالة (ب)

الأصول، ونفى به ما ثبت بالخبر<sup>(١)</sup> عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: «ردوا الجهالات إلى السنة، وعليكم بالمجتمع عليه فإنه لا ريب فيه»<sup>(٢)</sup>.

#### (١) الخبر (ب)

(٢) لا يعلمه هذا النمط خبراً عن النبي صلى الله عليه وآله في ما بين أيدينا من كتب الحديث نعم؛ قد ورد أوله في (عوالي اللآلي لابن أبي جمهور الأحاساني ج ١ ص ٢٤٠) مقتصر على قوله: «وقال عليه السلام ردوا الجهالات» وهذا الكتاب مكتبط بما ترويه العامة مما اعتباره متفقاً عندنا، وإليه ليردونه عن عمر لعنه الله، كما في سنن سعيد بن منصور برقم ١٣٢٦ قال: «عن سفيان، عن داود بن أبي هند وعاصم الأحول، عن الشعبي، عن مسروق قال قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ردوا الجهالات إلى السنة» وإنما يطلق عمر هذا بعدما أوقفه أمر المؤمنين عليه السلام على جهله في قضية قضى بها، ومنه أخذ هذا المعنى فكرره، فتمام الخبر عند العامة هو ما في (أحكام القرآن لدجصاص ج ٢ ص ١٣٣) قال: «وقد اختلف السلف ومن بعدهم في حكم من تزوج امرأة في عدتها من غيره، فروى ابن المبارك قال: حدثنا أشعث، عن الشعبي، عن مسروق قال بلغ عمر أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقيف في عدتها، فأرسل إليهما فعرف بينهما وعاميهما، وقال لا يكسحها أبداً. وجعل الصداق في بيت المال وقت ذلك بين الناس، بلغ علياً كرم الله وجهه فقال: رحم الله أمير المؤمنين! ما مال الصداق وبيت المال؟! إنما جهلا فبني للإمام أن يردّها إلى السنة فينّ فيما تقرّ أنت فيها؟ قال: لما الصداق بما استحل من فرجها، ويفرق بينهما، ولا جسد عليهما، وتكمل عدتها من الأول، ثم تكمل العدة من الآخر، ثم يكون خاطباً، فبلغ ذلك عمر فقال يا أيها الناس! ردوا الجهالات إلى السنة! وروى ابن أبي زائدة عن أشعث مثله وقال فيه فرجع عمر إلى قول علي، وشيخنا المنجد رحمه الله عالم بأن لقولة لعمر في هذه القضية، إذ قال في (الفصول المختارة ص ٢٠٥) وقال أيضاً عمر: ردوا لجهالات إلى السنة. ولعمري لو ردّ المجهول إلى المعروف، والاختلاف إلى الإجماع كان أولى به، ومتى ردّ عمر الجهالات إلى السنة وهو يقضي في شيء واحد بمئة قضية =

= مختلفة؟ ومع علمه رحمه الله بذلك، لا محالة يكون ما سببه إلى السبي الأعظم الله عليه وآله حديثاً آخر ينعطه أو يمهله، ولا سيما أنه عبر عنه بأنه ما ثبت بالخبر عن الرسول صلى الله عليه وآله وصح من الحديث المنقول، وفيه زيادة «وعليكم بالاحتجاج عليه فإنه لا ريب فيه» وهو موافق لما رواه شيخ الطائفة في (تهذيب ج ٦ ص ٣٠١) عن عمر بن حفظة عن الصادق عليه السلام في حديث دل فيه «فإن المجمع عليه لا ريب فيه» ولقد كان الحديث النبوي هذا رائخاً في عصر المهيب بدلالة أن غيره استدل به، كالكرامتي الذي هو من تلامذته، فإنه قال في كتابه (المحب من أعلام العامة ج ١ ص ٩٢) «ومن عجب أمر المعرلة أنهم يظهرون التعسك باندليل، ويتحتمون بالاعتقاد على ما توجه العقول، ويعترفون بأن الواجب على كل عاقل أن لا يعدل عن المعلوم إلى المجهول، ولا يترك اليقين ويأخذ بالظنون، ولا يهجر المشتهر المجمع عليه انصراف إلى الشاذ من القلوب، وأن من فعل ذلك فهو على خطأ كبير ودرل عظيم. ثم إنهم مع هذا يجالسون أقواهم، ويقضون أنفسهم، فيقولون في عائشة وطلحة وزير الدين قد انقطع المدر بصفهم عن الدين، وصح لكل عاقل ضلالتهم بالبرهان المين، وتحصيل حداوتهم فريضة على جميع المؤمنين، أنهم تبوا بما اقترعوه، وأقنعوا عما جترحوه، ولم يخرجوا من الدين إلا وهم من الخلفاء المؤمنين، والأتقياء الظاهرين، وأن لربير الذي لم يشك في حربه، وطلحة الذي هلك في قتاله وحربه، لم يقتلا إلا وهما صفتان لأمر المؤمنين عليه السلام! ووليان له ومخلصان! وأنها معه في القيامة عند الله في جملة من قال الله: ﴿وَرَعَدْنَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ عَلِيٍّ إخواناً عَلَى سُرٍّ مُتَقَابِلِينَ﴾! ويعتمدون في ذلك على أخبار آحاد، وحكايات شواذ، لم يجمع عليها مع إمكان تأويلها، وأحسن أحوالها أن توجب الظن لسماعها من غير علم ويقين يحصل بها، ويتقبلون بها من اليقين إلى الظنون، وينصرفون من المعلوم إلى المجهول، يوالون بالظن من عدوة باليقين والمسلم حتى كأنهم لم يطلعو قط على دليل عقلي، ولا علموا أنه لا يُدفع اليقين بالظن، ولا سمعوا قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْعُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، وقول النبي صلى الله عليه وآله (ردوا الجهالات إلى السنة، وعليكم بالجمع عليه فإنه لا ريب فيه). -

على ما صَحَّ من الحديث المنقول، وحالف به كتاب الله جل اسمه في محكم المسطور، حيث يقول ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، وقوله. ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾، وقوله ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>١</sup>

وأعجب من ذلك رأيه في الإشفاق من الطعن - في ما زعم على روجه الرسول، وإن كانت في الحقيقة قد ارتكبت عظيم المآثم في خلاف الرسول، وعصت الله جل جلاله في صريح أوامره، واقتربت موجب الدم في العقول.

= أنرى أهم يستجيرون عكس ذلك من الانصراف عن مولاة من نبت إيمانه بواضح الدليل، وعلم إحلاصه بالحق اليقين؛ إلى معاداته بصرب من الظنون؟ والتقرب إلى الله بدعنه والبراءة منه بحبر غير موجب لليقين؟ أم لهم فرق بين الموضعين؟ ومن عجيب أمرهم إشفاقهم من دم عائشة وبراءة منها، عن ما ارتكبت من معصية ربها، ومخالفة بيها، وحرورها من بيتها، وسعيها في فتنة هلك فيها كثير من الخلق، وسُفكت دماؤهم فيها، وبصها لنفسها فتية تقاتل أمامها، طالبة باطلا في فعلها، ولو كان حقا لم يكن إليها ولا لها، واعتذارهم في التوقف عن دمها ومعاداتها بأنها روجه النبي صلى الله عليه وآله، مع سماعهم قول الله تعالى ﴿خَسِرَ اللَّهُ مَنَلَا لِلْبَيْتِ كَقَوْلِ الْفَرَاتِ نُوحٍ وَأَمْرَاتِ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِ عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ مَوْحَا السَّارِ مَعَ الدَّاسِيلِينَ﴾، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ بِنُكْرٍ بِمَاجِسَةٍ مُيْتَنَةٍ يُصَافِحْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ ومع علمهم بأن عصمة البوة أكد من البروجية، وقد أحبر الله تعالى عن ابن نبيه نوح. ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَقْبِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾<sup>١</sup>. نقلا بطوله لما له من صلة بموضوع هذا الكتاب.

(١) وذلك من حطوات الشيطان لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ • إِنَّا نَأْمُرُكُمْ بِالْهُدَى وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ.

وهو "يسمع الله جل جلاله يقول: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِنَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾، فصرَّح جلَّ اسمه بأن السيئ عديهما السلام لم يغني عن زوجتيهما شيئاً عند حلافهما الله تعالى، ولا منعهما ما كان لهما بسب الزوجية والنكاح منهما من عقاب النار بمعصيتهما لأمر الله سبحانه، ويؤن أن نبيه محمداً صلى الله عليه وآله في باب أرواجه كذلك، بما نبَّه عليه من المعنى في العلة وأوضح عنه، فقال جلَّ من قائل في الخطاب المتوجه منه إلى أرواج نبيه محمد صلى الله عليه وآله خاصة: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾، فكشف بذلك أيضاً عن تعاضد العذاب لهن بالمعصية مهن على عقاب من سواهن، لما في معصيتهن من تعاضد الضرر والفساد المتعدي إلى أعيارهن، كما أوجب في الآية لآخرى لهن أضعاف الثواب على طاعتهن لما فيها من تعاضد النفع والصالح لأغيارهن.<sup>(١)</sup>

وقال تعالى مخبراً عما اقترفته زوجته حفصة بنت عمر وعائشة بنت أبي بكر في حياته فكرهه سبحانه وبيَّنه في كتابه: ﴿وَإِذْ أَمَرُ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ

(١) أي الخصم المتولي عائشة لعصا الله، وهو معتزلي كما سبق.

(٢) سقطت من (ب) الواو قبل: الصلاح وسقط من (م): النع والآية المشار إليها هي قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ يَنْكَرْ لُؤْلُوًا وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْمِنُ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾

أَرْوَاجِهِ حَدِيثًا» يعنى حفصة «بَلَّغْنَا نَبَاتٍ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ  
وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي الْمَلِيقُ الْخَبِيرُ»  
فأيد عن خلافهما لنبيه صلى الله عليه وآله في إظهار ما أمرهما ستره، مع ما  
دل به في الخبر على شكها في نبوة بيه صلى الله عليه وآله عند تعجبها من علمه  
بالكش في قولها له: «مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا» لعدم يقينها نزول الوحي عليه  
واختلاف الملائكة إليه، وإن كان هذا التعجب قد يُصَرَّفُ عن الشك في بعض  
المواضع بدليل.<sup>(١)</sup>

ثم قال سبحانه مبيناً عن ريع عائشة عن الحسن، وميلها إلى الباطل،  
واشتراكها مع صاحبيتها حفصة في الإثم باجتماع أهل التفسير على نزول هذه  
الآيات فيها: «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ  
هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ \* فَسَى رُءُوسُ

(١) مراده رحمه الله أن التعجب من بعض إخبارات النبي صلى الله عليه وآله لا يلزم منه الشك  
في نبوته، غير أنه لصرفه عن هذا الشك في بعض المواضع يحتاج إلى دليل، وهو هنا ممتنع في  
قضية تعجب حفصة لعنها الله، فاستقر كونها شاكّة في نبوه صلى الله عليه وآله، والشك في  
نبوته كبر، وذلك ما نطق به الرواية عن الصادق عليه السلام، هي (الصراط المستقيم  
للباطني العامل ج ٣ ص ١١٨): وفي حديث الحسين بن علوان والديلمي عن الصادق عليه  
السلام في قوله: «وَإِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاجِهِ حَدِيثًا» هي حفصة. قال الصادق عليه  
السلام: كبرت في قولها: «مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا» وقال الله فيها ولي أختها: «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ  
صَغَتْ قُلُوبُكُمَا» أي زاهت، ولزغ الكفر.

طَلَّقَكُمْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ  
عَابِدَاتٍ سَائِعَاتٍ ثِيَّابٍ وَأَبْكَارًا».

ولو تأمل هذا الرجل ما ملوباه وسلف لما بما قدماه؛ واعتبر بقوله  
سبحانه: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقَاتْنَ﴾ لعلم به أن الله  
عز وجل لم يُسِنَّهِنَّ من سائر النسوان إلا بوفائهن بشرطه عليهن من التقوى له  
حل جلاله؛ وللمسارعة إلى مرضاه، وإلا فهن وسائر أغيارهن من النساء  
عنده في أصل أحكامهن سواء، بل هن عند المعصية دون غيرهن في المترلة  
التي يترها العاصون للتصغير والإهانة والعقاب.

ولكان<sup>(١)</sup> إذا عَلِمَ ذلك؛ ردعه عما اعتقله فيهن، بل لو<sup>(٢)</sup> قَهَمَ قول رسول  
الله صلى الله عليه وآله الذي قاله<sup>(٣)</sup> على رؤوس الأشهاد في آخر أيامه من  
الدنيا حيث وعظ أمته وذكّرهم ووصّاهم، ثم أقبل على أهل بيته خاصة  
بالموعظة ليدل<sup>(٤)</sup> بها الجماعة على عِظَمِ المعاصي وتعاظم المستحقّ عليها من  
العقاب، ويبالغ في الرجز بذلك، فقال: «يا فاطمة ابنة محمد! اصلي<sup>(٥)</sup> فإنّي لا  
أغني عنك من الله شيئا. يا صفية ابنة عبد المطلب! اعملي فإنّي لا أملك لك

(١) أي الخصم.

(٢) سقط من (ب): لو.

(٣) قال (ب)

(٤) ليدل (ب)

(٥) في النسختين: اصلي. وكلما ما يليه.



من الله شيئاً. يا عباس أياهم رسول الله؟ اعمل داني لا أملك لك من الله شيئاً. أيها الناس لا بدعي مدع ولا يتمنى متمن، والذي بعثني بالحق، لا ينحي إلا عمل مع رحمة ولو عصيت هويث. اللهم هل بلغت؟<sup>(١)</sup> ثلاثاً أو ضمة<sup>(٢)</sup> إلى ما تقدم من كتاب الله تعالى في معناه وجنسه؛ لرجوه عن اعتماد ما اعتمده.

أم لو عرف هذا المسكين أن الله قد جعل ولاية أعدائه علماً على الكفر به، ولم يميز بين عدو من عدو، ولا خص عاصياً دون عاصي، بل أورده عمومًا في ما أمره من كلامه حل تناؤه، فتدبر قوله سبحانه: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ وقوله: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ لَهُمْ حَالِدُونَ﴾ \* وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بالله وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا لَهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ وقوله: ﴿مَا كَادَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ \* وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾؛ لاستبصر<sup>(٣)</sup> بموضع ضلاله في ما اعتقده.

(١) أي الخصم.

(٢) أي الخصم، ولي (ب)؛ لأنه سيقرر بموضع ضلاله. ولي (م) لأنه سيقرر ضلاله.

وإن المكر ليطول في عادر عاصبه الله تعالى<sup>(١)</sup> وشبهته في ولاية متتهكة لمحارمه؛ يظن جواز ذلك أنه لموضع تعلُّقها برسول الله صلى الله عليه وآله من جهة الزوجية، وهو يعلم أن الله تعالى نفى بحكمه ولد نبي من أبنائه عليهم السلام عنه، وبرأه منه لموضع معصيته له، فقال جل جلاله: ﴿وَبَادَى نُوحٌ رَأْيَهُ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي أَنبِيٌّ مِنْ أُمَّيِّ وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾ \* قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تُسْأَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ<sup>(٢)</sup>. ووصلة الولادة بالوالد أكذ لا محالة من وصلة الزوجية بالزوج، لعدم ما يرول به سبب الولد من أبيه، ووجود ما تنفي<sup>(٣)</sup> به الزوجة من الزوج<sup>(٤)</sup> في الملك له والقدرة والإمكان والإباحة. فإذا ذكرت ذلك لم أشك عند وضوحه أن لذهاب عنه والطلب الترية منه بالحيل الضعيفة ولفظون السخيفة ظالم لنفسه، ومعتد بفعله<sup>(٥)</sup>.

وأنا أيُّ إن شاء الله مستأنفاً حال ما وصفتُ، وأكشف عن تحقيق نعتي الذي ذكرتُ، بشرح السُّؤال والجواب في المعنى الذي قدَّمْتُ. وبالله أستعين.

(١) العادر الخصم، والعاصية عاتية لعنها الله، وهي متتهكة محارم الله

(٢) في النسختين: يسمي.

(٣) الزوج (ب)

(٤) في النسختين: لفعله.



## باب السؤال عليهم والإلزام

[سؤال]

يقال للمعتزلة: خبرونا عمن قطع الله سبحانه العذر في فسقه، وأزال الريب في ضلالتة؛ أليس قد أوجب بذلك لعنته وعداوته والبراءة منه؟

[جواب]

فإذا قالوا: بلى، وذلك قرههم.

[سؤال]

قيل لهم: فخيرونا أليس قد قطع الله تعالى العذر وأزال الريب وأثلج الصدر في حرب عائشة بنت أبي بكر لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه؟

[جواب]

فإذا قالوا: نعم، وذلك قول جميعهم إلا عباد بن سبياك فإنه دفع ذلك تجاهلاً.

## [سؤال]

قيل لهم: أوليس حربها لأمر المؤمنين صلوات الله عليه صلاً ولا وصفاً  
وإنما كبيراً؟

## [جواب]

فمن قول الجماعة منهم: بلى، إلا واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد فإنهما  
يقفان في ذلك عتاداً.

## [إلزام]

فيقال لهم: ما أنكرتم أن يكون الله قد أوجب لعنة عائشة وعداؤها  
والبراءة إليه منها بما قطع من العذر في كبر إثمها باخترت وضلالتها؟

## [فصل]

فإن قالوا: نعم؛ هذا لعمرنا قد كان يلزم في حال إصرارها على الفعل قس  
التوبة منه، فأما بعد توبتها فقد سقط ما كان يجب منه ويوجب صده من  
الولاية لها.

## [سؤال]

فيقال لهم: وهل قطع الله جل جلاله العذر في توبتها من جهة الخير المتواتر  
بصريحها كما قطع العذر بظاهر حربها الموجب ضلالتها؟

### [جواب]

وإن قالوا: نعم.

### [حكم وإلزام]

كأبروا وتحاملوا من قبل أن لا توجد توبتها، بلفظ التوبة ومعناها الطهر  
معاً في خبر يصح عند أهل النعل، ولا يوحد التعريض بها، ومقارب لمعطها  
في الكلام في خمسة أخبار مختصة بالإستاد، فصلاً عن التواتر ومن اعتمد على  
النبه<sup>(١)</sup> لم يكن في أمره حيلة من طريق الججاج. غير أنهم لا يجدون فصلاً  
بين هذه الدعوى وبين دعوى لو ادّعاها خصومهم من أن الله تعالى قد قطع  
العدر في بصرارها على الحرب ونيتها<sup>(٢)</sup> في المقام على الظلم، فساووه في  
ذلك، بل كانوا أقرب منهم إلى الحق؛ بظاهر أفعالها بعد الحرب وأقوالها  
الطاهرة عنها، القاهرة بالاستفاضة لما يدل بوضوحه عن الإصرار<sup>(٣)</sup> بما  
سذكره بعد هذا الموضع إن شاء الله.

(١) البهت (ب)

(٢) وبها (ب) ونيتها (م)

(٣) إصرار عائشة على البغي والائتم وعدم التوبة

## [سؤال]

ثم يقال لهم: أليس التوبة هي الندم على ما فات والعزم على ترك المعاودة إلى مثله في السوء أو القبيح؟<sup>(١)</sup> على اختلافكم؟

## [جواب]

فإذا قالوا: بلى.

## [سؤال]

فيل لهم: أليس لهذا المعنى ألفاظ يستعملها التائب في ما بينه وبين الله تعالى من طريق العبادة؟ وفي ما بينه وبين العباد للتعريف؟

## [جواب]

فإذا قالوا: بلى.

## [سؤال وحكم]

فيل لهم: هتموا الآن خبراً<sup>(٢)</sup> يصح عند أهل النقل بإحدى تلك الألفاظ إذا لم تقدروا على إيراد أحدها من لفظ: «تبتُّ من حرب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وندمتُ على ما كان<sup>(٣)</sup> مني في خلافه، لاعتقادي

(١) الفتنح (ب)

(٢) خبراً (ب)

(٣) وندمت على ما كان (ب)

حقه، وعلمي بصوابه،<sup>(١)</sup> وعزمتُ على ترك المعاودة إلى مثله ليقيني برللي في فعله. فإن راموا ذكر شيء من ذلك على شرط الصحة المذكور عجزوا عنه.

### [سؤال آخر]

ثم يقال: أتعلمون أن الشيعة تروي من ألفاظ<sup>(٢)</sup> إصرارها ما يكثر تعداده ويصير نقصانها أم لا تعلمون ذلك؟  
فإن قالوا: لا نعلم ذلك.

### [بيان]

قيل لهم. فارجعوا إلى روايتهم وأصحاب الحديث منهم؛ وكتبهم ومصنفاتهم، بل إلى رواة العامة وأصحاب حديثهم وكتبهم ومصنفاتهم، فإنكم تجدون إذ ذاك ذلك وتعلمونه، وهذا ما لا يدفعه منهم إلا متجاهل.

### [جواب آخر]

فإن قالوا: بلى؛ نعلم ذلك.

(١) بصوابه (ب)

(٢) في النسختين: الألفاظ.



## [إلزام]

قيل لهم: فإذا كنتم تعلمونه فهب أن لكم رواية في اتوبة<sup>(١)</sup> وليست لكم في الحقيقة<sup>(٢)</sup> - ما الفصل بين روايتكم ورواية الشيعة في ضدها وكل واحدة منهما تمي الأخرى وتدفعها؟ أوليس أقل ما يجب على حكم الإنصاف عند تكفيهما؛ إثبات الأصل المجتمع عليه من الفسق والضلال والإقامة على اعتقاده حتى يصح دليل يصرف عنه، أو نعثر على حجة وبرهان؟ وهذا لا سبيل إلى دفعه لأحد من ذوي العقول والأديان.

## [سؤال]

ويقال لهم: خبرونا أيما أولى في صحة النظر والإنصاف؛ الحكم بالخبر الذي ينقله فريقان مختلفان على الخبر الذي ينقله من الفريقين فريق ويدفعه الفريق الآخر على الإنكار إذا كان الخبران متضادين؟<sup>(٣)</sup> أم الحكم بما ينقله الفريق الواحد على ما ينقله الفريقان؟

## [جواب]

فإن قالوا: ما ينقله الواحد أولى مما ينقله الفريقان.

(١) وثبت لكم في الحقيقة (ب)

(٢) المتضادين (ب)

### [سؤال وبيان]

قيل لهم: وكيف يصح ذلك وهو نفسه قد شارك الآخر في نقل الباطل - على حكمكم - فاتفق في صدور<sup>(١)</sup> ما تفرّد به عن الإبطال؟ وهل هذا إلا تناقض في الكلام؟

### [سؤال والزام]

ويقال لهم أيضا: إذ كان نقل الفريق الواحد أولى من نقل الفريقين للأخبار؛ فما الفصل<sup>(٢)</sup> بين ذلك وبين أن يكون خبر الواحد أولى في الحكم من التواتر؟! بل ما أنكرتم أن يكون الاختلاف أولى من الإجماع؟! وهذا هدم لقواعد<sup>(٣)</sup> الإسلام.

### [جواب]

وإن قالوا: احكم بنقل الفريقين على نقل الفريق الواحد أولى من الحكم بما نقله الواحد على ما نقله الفريقان.

(١) في النسختين: صدر.

(٢) لفصل (ب).

(٣) في النسخين: قواعد.

## [الإرام]

قيل لهم. فما أنكرتم أن يكون خبر الإصرار أولى من خبر التوبة؟ والحكم به عليه<sup>(١)</sup> أولى من الحكم به<sup>(٢)</sup> لإجماع الشيعة والعامة على نقل الألفاظ المنبئة عن الإصرار؛ وانفراد العامة دون الشيعة بنقل الألفاظ المحتملة للتوبة في تأويل الكلام؟ وهذا ما لا بد منه على تحقيق الأحكام.<sup>(٣)</sup>

## [سؤال]

فإن قالوا. ومن سلم لكم أن رواية العامة نقلوا ما ادعيتهم من الألفاظ؟

## [جواب]

قيل لهم. سلم ذلك من نقل الآثار وخالف أهلها فسمع<sup>(٤)</sup> منهم الأخبار، فإن كنتم من أولئك فلا معنى منكم للاستخبار، وإن لم تكونوا منهم فابحثوا عما ذكرناه، وتأملوا كتب السير والفس<sup>(٥)</sup> المصنفة للعامة، والتواريخ المشهورة لرحالهم من نقله الآثار، تجدوا ذلك على ما ذكرناه، والخبر على ما

(١) أي الحكم بحبر الإصرار على خبر التوبة.

(٢) بخبر التوبة معرقاً.

(٣) الكلام (ب)

(٤) نسمع (ب)

(٥) والفن (ب)

وصفاه، وسببته على التفصيل لكم بعد هذا المكان، عند الحاجة إلى تمصيله في الكلام.

### [جواب]

فإن قالو: ندعي في خبر التوبة التواتر الفاطم للعذر<sup>(١)</sup> والظهور والانتشار، لكنا نعرف بأنه من أخمار الأحاد ونقصي به مع ذلك على القاطع للعذر من الأخبار.

### [إلزام]

قيل لهم: ما في هذا الباب أن الله تعالى قد حكم علينا - على هذا الجواب - بالانتقال من اليقين والاضطرار إلى الشك والارتياب! وأوجب الخروج على أمر وثق لنا في الدخول فيه بدليله<sup>(٢)</sup> القاهر للقلوب على إرادة الاعتماد منا له بمعنى لا يثق به في إصابتنا الحق عنده فيه! وهذا مما قد سلف فساده في مقدمة هذا الكتاب.

(١) في النسختين: العذر.

(٢) بدلية (ب)

### [سؤال]

ويقال لهم: حُثِرُوا عن المادة بولاية مَنْ كان نجس عداوته على القطع والشتات؛ أليست واحدة بالظنون التي تقع<sup>(١)</sup> بحسن طواهر الأحاد من نقلة الأخبار؟

### [جواب]

فإذا قالوا: بلى، على ما تقدّم لهم في الفصل من الكلام

### [إلزام]

قبل هم فما الفصل بين ذلك وبين وجوب العبادة بعداؤه مَنْ كان نجس ولايته على القطع أيضًا والشتات؛ بالظنون الواقعة بحسن طواهر الأحاد من نقلة الآثار؟

### [جواب وحكم]

فإن قالوا: فلا فرق بين الأمرين<sup>(٢)</sup> زعموا أن الله تعالى قد تعيّد<sup>(٣)</sup> في الولاية والعداوة بالظنون، ولا أمان للعباد من عداوة الله سبحانه مَنْ كُلف ولايته؛ وولاية مَنْ كُلف عداوته؛ وهذا نقض للاعتزال<sup>(٤)</sup>.

(١) يقع (ب)

(٢) الأمر من (ب)

(٣) يعتد (ب)

(٤) أي نقض لأصول معتزلة وفي السخني. الاعتزال.

## [جواب]

فإن قالوا بين الأمرين فرق، وليس أحدهما كالآخر في الحكم.<sup>(١)</sup>

## [سؤال والزام]

قيل لهم. وما الفرق بينهما؟ وما الدليل على اختلافهما؟ وبأي فصل  
تعلقتم فيهما؟ هل تروا من ذلك ما سنع<sup>(٢)</sup> لكم وهاتوا منه ما ارتضيتم بعد أن  
تعتمدوا على معقول. وهذا ما تشهد الضرورة<sup>(٣)</sup> بعجزكم عنه.

## [شبهة]

إن تعلق منهم متعلق بها حكما على التعجب من فائله<sup>(٤)</sup> في أول  
الكتاب، فقال. الفرق بينهما ما يجب للإشفاق من الطعن على روعة الرسول،  
فتلزم<sup>(٥)</sup> ولايتها بالظن والاستحسان.

---

(١) والحكم (ب)

(٢) سيع (ب)

(٣) في النسخين: ضرورة.

(٤) فائلة (ب)

(٥) هلزم (ب) فيلزم (م).

## [نقض]

قيل لهم: فليس هذا هو المعقول الذي كما شرطناه، لأنه لا حكم لأرواج الرسول في باب<sup>(١)</sup> العداوة بموجبها يصاد أحكام غير من تراه موحوداً في عقل ولا قياس ولا سنة ولا كتاب، كما أنه لا حكم لمن في الولاية تراه موحوداً في جميع ما عتدناه يرفع<sup>(٢)</sup> حكم ولايات الناس. وكذلك لا اختلاف بينهن وبين الجميع في موجب الثواب والعقاب، والتساوي<sup>(٣)</sup> موجود بينهن وبين أعيارهن في حكم الاستحقاق، وإن كان جزاؤهن على المعصية في العقاب يتعاطم على الأضعاف، وثوابهن على الطاعة يرايد حسب العقاب، وهذا قد بيناه أيضاً في مقدمة الكلام، وهو كاشف عن سقوط ما تعلق به صاحب الشبهة وموضح عما هو عليه من الاضمحلال.

## [ريادة]

ثم يقال لهم. إذا كانت علتكم<sup>(٤)</sup> في هذه الولاية بحسن الظن هي السبب برسول الله صلى الله عليه وآله للمتولي<sup>(٥)</sup> من جهة الاتصال؛ فالواحب إذن

(١) بات (ب)

(٢) رفع (ب)

(٣) في النسختين: بالتساوي.

(٤) عليكم (ب)

(٥) بالمتولي (م)

- على تحقيق هذا<sup>(١)</sup> القياس بطلان الحكم فيمن نُعْذ عن رسول الله صلى الله عليه وآله بالنسب أو خرج عنه وإن لم يعتد بالخروج، وإن لم يكن له تعلق من جهة الزوجية والاتصال! وهذا ما لا نعلم أحداً<sup>(٢)</sup> تعاطى فيه الفرق في الأحكام، مع ما يجب به من لروم الانتقال من ولاية الموثوق بيمينه من<sup>(٣)</sup> لا نسب له برسول صلى الله عليه وآله، ولا نسب نكاح، بطن خروج منه عن الإيمان. وهذا خروج عما عليه الأديان.

## [سؤال]

ثم يقال هم: ألسنت تعلم أن الله جل جلاله قد زجر أزواج بيه صلى الله عليه وآله عن المآثم بأعظم مما رحره غيرهن من الناس؟ وأوجب عليهن من العقاب للمعصية ضعف ما أوجب على العصاة؟ فقال في محكم كتابه: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُصَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾.

## [جواب]

فإذا قالوا: بلى.

(١) سقط من (م): هذا.

(٢) وهذا ما لا يعلم أحداً (ب).

(٣) في السحيتين زيادة: به.



## [سؤال]

قيل لهم كيف فعل الله بهم ذلك ولم يُسقط عنهم العقاب أو يحمله عنهم بموضع وصلتهم<sup>(١)</sup> برسول الله صلى الله عليه وآله؟ وقد ثبت تعظيمه لديه صلى الله عليه وآله أعلى من مآثر التعظيمات، وتشریفه إياه أعظم من تشریف العباد وكيف أوجب علينا الحكم فيهم ما خالف فعله بهم؟ وهو في فعل وحكم لتعريف<sup>(٢)</sup> خلقه الأحكام، لا الحاجة به إلى لأفعال، أو ليس تأكيد التعليق يتضمن حصر الرحمة في استعمال صده من الأفعال؟ وفي اعتقاد الولاية بالظن من تأكيد التعليق في زجره عن العصيان مصادمة لما اقتضاه انتغليظ من الاعتقاد، وهذا واضح لا يذهب علمه إلا على محجوب العقل، مصدود عن البيان.

## [سؤال]

فإن قالوا، خروا عما نقلناه من الألفاظ في التوبة، أنجب بها الولاية لو صحَّت عندكم وتواترت بها الأخبار - أم لا تجب<sup>(٣)</sup> بها<sup>(٤)</sup> لاحتياها معاني تقارن الإصرار؟

(١) وصلتهم (ب)

(٢) في النسختين: لتعريفه.

(٣) يجب (ب)

(٤) في النسختين زيادة ذلك.

## [جواب]

قيل لهم: أما الصحة فقد بينا ارتفاع اسقيسها، والتواتر معدوم فيها، ولا يعلم مع ذلك لكم خبراً يتصمّن لمطأ يوجب التوبة على التصريح<sup>(١)</sup> أو تلزم به<sup>(٢)</sup> الولاية على التحقيق ولكن لو ورد<sup>(٣)</sup> جميع ما نقلتموه متواتراً<sup>(٤)</sup> على التقدير - وإن لم يكن كذلك على اليقين - لما أوجب الولاية، وكان في نفسه محتجلاً لمقاومة الإصرار وضد التوبة.

(١) في النسختين التصحيح ولعل أحداً يراها «التصحیح»، إلا أن الأقرب ما أثبتناه.

(٢) في النسختين. يلزم بها.

(٣) لو رد (ب)

(٤) في النسختين: متواتر.



## باب مسائلهم في توبة عائشة ودلائلهم من جهة الأقوال

### [سؤال]

فإن قالوا: فإن روي عن السري بن يحيى، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة أنها قالا: «دخل القمقعاع بن عمرو على عائشة دار عبد الله بن خلف في أول من دخل، فسلم عليها، فسمعها تقول: والله لو نذتُ أني ميتٌ قبل هذا اليوم بعشرين سنة»<sup>(١)</sup> فأی شيء في التوبة لها واستند على ما مرط منها

(١) في (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٣٦) كتب إلى السري، عن شعيب، عن سيف، عن محمد وطلحة، قالا: «وعشي الوجوه عائشة، وهي في عسكريه، ودخل القمقعاع بن عمرو على عائشة في أول من دخل، فسلم عليها، فقالت: إن رأيت رجلين بالأمس اجتلدا بين يدي ورتجزا بكذا، فهل تعرف كوكبك منهما؟ قال: نعم، ذاك الذي قال: أعتق أم تعلم وكذب والله، إنك لأبر أم تعلم، ولكن لم تطاعني فقالت: والله لو نذتُ أني ميتٌ قبل هذا اليوم بعشرين سنة، وخرج فأتني علياً فأخبره أن عائشة سألت، فقال: ويحك! من الرجلان؟ قال: ذلك أبو هالة الذي يقول: كيا أرى صاحبه علياً فقال: والله لو نذتُ أني ميتٌ قبل هذا اليوم بعشرين سنة، فكان قولها واحداً. وعنه من روايات سيف بن عمر الضبي التميمي، الكذاب الوضع قال ابن الجوزي في كتابه (الضعفاء والمتركون برقم ١٥٩٤): سيف بن عمر الضبي، عن أبي بكر المدني، في الأصل =

أوضح من هذا لكلام؟ وكيف يصح لكم تأوّل هذا اللفظ على معنى مُضامّة<sup>(١)</sup> الإصرار؟

### [جواب]

فيقال لهم أو، ما في هذا الكلام أنكم بنرتم الحديث ولم ترووه<sup>(٢)</sup> على التمام، وفي تمامه ما يسقط تعلقكم به ويمتنعكم من الاعتماد عليه في الحجاج، وهو أن السريّ روى عن شعيب<sup>(٣)</sup> عن محمد وطلحة، أن القعقاع بن عمرو لما سمع ذلك من عائشة خرج من عندها فدخل على أمير المؤمنين صلوات الله عليه فحبره بالذي سمعه منها؛ فسمعه يقول مثل مقالتها: «والله لو دذتُ أبي ميتٌ قبل هذا اليوم بعشرين سنة. قال القعقاع: فكان قولها واحداً». فمن وجب الحكم على عائشة بالتوبة للفظها ولزم الوصف لها بالدم لدلت من قولها؛ فإن الواجب الحكم على أمير المؤمنين عليه السلام بالتوبة للفظه المشارك للفظها، واللازم الوصف له بالدم على حريها بما أظهره من مثل

---

= كوفي، يروي عن عبيد الله بن عمر العمري قال يحيى، ضعيف الحديث وليس خبراً منه ونال أبو حاتم الرازي، متروك الحديث. وقال السائي والدارقطني ضعيف. وقال ابن حبان يروي لموصوعات عن الأثبات، وقال إنه يصح الحديث. وقال أبو ميم في كتابه (المصنف برقم ٩٥) سيف بن عمر الضبي الكوفي، متهم في دينه، مرمي بالزندقة، ساقط الحديث، لا شيء.

(١) في النسختين: معلد.

(٢) في النسختين: ولم يرووه.

(٣) سقط من النسختين عن سيف.

مقاتلتها<sup>(١)</sup> وإن لم يحب ذلك في أمير المؤمنين صنوات الله عليه - بركة من العلل<sup>(٢)</sup> - فليس هو بواجب أيضًا في عائشة وهذا ما لا يذهب على ناظر.

### [بيان]

ثم يقال لهم قد قال الله جل جلاله في ما حُرِّبه من<sup>(٣)</sup> كتابه عن مريم ابنه عمران: ﴿فَاجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنِيًّا﴾ أفتري مريم اقترفت دُبًّا ثابت<sup>(٤)</sup> منه أو احترحت جرمًا بدست عليه؟ أم أن هذا الكلام لا يدل منها على ذلك ولا يُنبئ عنه؟ فإن كان الأول<sup>(٥)</sup> فهو الكفر بالله عز وجل! وإن كان على الأخير فهو مطلق لعقلكم ومسقط لعمدكم، فتأملوه قليلا.

### [سؤال]

ثم يقال لهم: خبرونا عن هذا اللفظ أهو من أحصى ألعاظ التربة حتى تعلقت به؟ أم من أجملها؟<sup>(٥)</sup>

(١) في النسخين: فلملّه من العلل

(٢) في النسخين: عن.

(٣) ثابت (ب)

(٤) في النسخين: للأول.

(٥) من الإجمال.

[جواب]

فإن قالوا: هو من أحصاها. كذّتهم الشرع واللغة جميعاً، وكان ما تلوناه في قصة مريم عليها السلام مبطلاً قو لهم من قرب.

[جواب آخر]

وإن قالوا: من أجملها.

[سؤال]

قيل لهم: أوليس المحتمل لا يوجب بعض احتمالاته إلا بدليل؟

[جواب]

فإن قالوا: بل يوجه!

[سؤال]

قيل لهم: وكيف ذلك والداعي إلى غير ذلك البعض "كهو في الصفة؟ وهذا ما لا يرتكبه إلا جاهل.

[جواب]

وإن قالوا: أجل، لا يوجه إلا بدليل.

[جواب]

فإن قالوا: هو من أحصها. كذَّبهم الشرع واللغة جميعاً، وكان ما تلوناه في قصة مريم عليها السلام مبطلاً قوهم من قرب.

[جواب آخر]

وإن قالوا: من أحملها

[سؤال]

قيل لهم: أوليس المحتمس لا يوجب بعض محتملاته إلا بدليل؟

[جواب]

فإن قالوا: بل يوجبه!

[سؤال]

قيل لهم: وكيف ذلك والداعي إلى غير ذلك البعض<sup>(١)</sup> كهو في الصفة؟ وهذا ما لا يرتكبه إلا جاهل.

[جواب]

وإن قالوا: أجل، لا يوجبه إلا بدليل.

(١) من المحتملات.



[سؤال]

قيل لهم: فكيف أوجستم التوبة ولا دليل<sup>(١)</sup> معكم عليها غيره وليس فيه نفسه دليلٌ بعينه؟ وهل هذا إلا حكم بعير برهان وتكُّنٌ بغير بيان؟

[سؤال وحكم]

أليس تمنى الموت هو دليل شدة الحال؟ فلا بد من (بلى) ما تكلموا على تعارف المحاور<sup>(٢)</sup> وشهادة الأحوال.

[سؤال]

فيقال لهم: أوليست<sup>(٣)</sup> شدة الحال إنما هي حصول ضرر مخصوص بالإنسان؟

[جواب]

فإذا قالوا: بلى.

---

(١) وقع تكرار في (ب) هكذا. (سؤال) قيل لهم وكيف أوجستم التوبة ولا دليل (جواب)

بلى هم وكيف أوجستم التوبة ولا دليل معكم عليها غيره

(٢) المجاوره (ب)

(٣) أي النسختين: أوليس.

## [بيان]

قبل لهم: فإذا كن داك كدبك فأبي ضرر أعظم من فقد المؤمل أمله  
وتصؤرة عن بلوع رجائه؛ وخيه<sup>(١)</sup> ظنه؛ وعدم أمنيته؛ والحيلولة بينه وبين  
شهونه؛ ووجود مكارهه؛ ووقوع مخارفه؟ وهذه المعاي كلها حصلت  
لعائشة، إذ ظفر بها خصمها، وعليها عدوها، وقُتل وليها، وهُزم جندها،  
وقُصَّ جمعها، وعجزت عن مرادها، وصارت أحدىة في العرب والعجم،  
وتمكن الطاعن من دمها، واجتمعت الألس<sup>(٢)</sup> على لومها، فتمنت عند ذلك  
الموت أن يكون في سلف الأمان نزن بها. وهذا ما لا يدل على توبة وإقلاع،  
ولا ينفي الإقامة على العداوة والإصرار.

## [سؤال]

فإن قلوا فلهذه<sup>(٣)</sup> المعاي تمتي أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه ما تمته  
من الموت قبل ذاك المكان؟ أم لغيرها كان منه تمتي ما تمته؟

(١) وخيه (ب)

(٢) الإنس (ب)

(٣) فهذه (ب)

### [جواب]

فیل لهم لس یلرما جواب ذلك دویکم، لأن وایاکم وسائر أهل لعقول من سمع الأحبار ووقف علی ما جاءت به الآثار؛ مصطرون<sup>(۱)</sup> إلى طهار أمير المؤمنین علیه اسلام - فی حال اقتال و قبلها وبعد نقصائها إلى أن قضه الله إلى جنته - لا اعتقد صوابه فی الحرب، وحقه فی سبک دمانهم، ووصعهم بالفسق. وعمال وقوع اسوبه من فعلی لماعنه فيه هذا انعقد، فیعلم لا محالة أن ما أظهر منه مما يستعمله<sup>(۲)</sup> الثائسون فی بعض ألفطهم لم یك لتوبه؛ وإما کان لأمر آخر یجب علی سائر المفیرین بها فذمناء طنبه دون بعضهم، بل یلرمکم أنتم طلب ذلك والإجابة عنه دوننا لإقرارکم بالحديث وبعینه<sup>(۳)</sup> من طرقکم، وكونه فی رواياتکم، وإنکارنا<sup>(۴)</sup> نحن له، وعدمه من نقلنا. وهذا واجب فی الإنصاف.

(۱) یرید الاضطرار العلمی العقدي، أي الضرورة.

(۲) فی النسخین تستعمله

(۳) وبعینه (ب)

(۴) وإن کارنا (ب)

## [جواب آخر]

على أنَّ متطوعون<sup>(١)</sup> عليكم بأخواب، فنقول، إن الضرر يختلف<sup>(٢)</sup> في  
الجس ويتصوت<sup>(٣)</sup> في النوع وإن اتفق<sup>(٤)</sup> في معنى الضرر والتعاطف فيه<sup>(٥)</sup>، فإن  
صح اللفظ عن أمير المؤمنين عليه لسلام فعلته<sup>(٦)</sup> ما حصل له من كراهة قتل  
أصحابه، وحزبه على سفك دماء شيعة وأنصاره، وأسفه<sup>(٧)</sup> على فقد حاصه  
وحلصائه، مع قوت ما كان يحبه من اجتماع الكلمة، ويؤثره من رجوع لقوم  
بلى دعوته قبل ارتكابهم في الفتنة، ويود كونه من الإقرار منهم بالحق قبل  
هلاكهم<sup>(٨)</sup> على الضلالة، مع ما أيمه من شبهة الضعفاء في الحرب، وشكهم  
في حقه بما استحلّه من القتل، فكان صلوات الله عليه وآله في تلك الأحوال  
كمريم ابنة عمران لما أحزنها الحمل من غير فعل، وأيسفها الشنان<sup>(٩)</sup> من

(١) في النسخين: متطوع

(٢) ويختلف (ب)

(٣) في النسخين: ويتصوت.

(٤) اتفق (ب)

(٥) في (ب) تكرار هكذا وإن اتفق في معنى الضرر والضرر وتعاطف فيه

(٦) في النسخين: فعله

(٧) وأسفه (ب)

(٨) هلاكهم (ب)

(٩) واسفها الشان (ب)

قومها بغير حرم، وشقَّ قَرَفٍ<sup>(١)</sup> احمهور لها بالإثم، ودحول الشبهة عليهم من أمرها لعدم<sup>(٢)</sup> العلم، فقلت<sup>(٣)</sup> حَيْثُذ: ﴿يَا أَيَّتُهَا امْرَأَتُ نُوحٍ هَذَا وَكَانَتْ نَسَبًا مِّنْ نَّبِيٍّ﴾. وهذا يبيِّن لمن تأمل والحمد لله.

### [سؤال]

ثم يقال لهم بعد ذلك: خبرونا عن حجة تعلقكم بالتوبة من لفظ قُتِي الموت؛ أمي لعقل أم اللغة أم الشرع؟

### [جواب وحكم]

فإن ادَّعوا العقل؛ شُهِوا، وكان ما بيَّناه في بطلان ذلك بوصوح الوجوه فيه كافيًا<sup>(٤)</sup> في إفساده.

### [جواب آخر وحكم]

وإن ادَّعوا اللغة؛ قاصيناهم إليها في ذلك، فأوجدناهم ضد ما ادَّعوه بمفهوم لفظ التمني المخالف لمفهوم لفظ الندم وهذا أيضًا الخلاف له تجاهل.

(١) في السحتين: فرق.

(٢) العلم (ب)

(٣) فقال (ب)

(٤) في النسختين: كاف.

## [جواب آخر وحكم]

وإن ادَّعوا الشرع؛ فمصارفه الطاهر عند أهله وحكم الكتاب بصريحه يشهدان بخطئهم في ذلك قال الله جل من قائل في ما خَبَّرَ عن توبة آدم وحواء: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ وقال عز وجل في ما خَبَّرَ عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ وقال سبحانه في ما خَبَّرَ عن توبة موسى عليه السلام: ﴿سُبْحَانَكَ ثُبَّتْ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. وقال تعالى في ما خَبَّرَ عن توبة داود عليه السلام: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾. وقال تعالى في ما خَبَّرَ عن توبة أسباط يعقوب عليه السلام: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾. وقال في ما خَبَّرَ عن تسليم نوح عيه السلام قومه التوبة؛ لما خَبَّرَ عن قوله: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾. وقال أهل الشريعة لمن اقترف ذنباً: قل: استغفر<sup>(١)</sup> الله وأنوب إليه. وقالوا<sup>(٢)</sup> عند اجترامهم الآثام: نستغفر<sup>(٣)</sup> الله وتوب إليه. وليس يمكن أحداً أن يوجدنا في الكتاب خيراً عن تائب تلغظ توبته؛ أو ندم عثر عن ندمه؛ بتممي الموت في نفسه،<sup>(٤)</sup> ولا يمكنه

(١) استغفروا (ب)

(٢) في النسختين: وقال.

(٣) يستغفر (ب)

(٤) في النسختين: ضيقه.

ذلك في الشريعة، ولا يثبت له عن عالم من الأمة وإذا كان ذلك كذلك، فقد ثبت أن عائشة لم تتب<sup>(١)</sup> من فعلها، ولا بدمت<sup>(٢)</sup> على ما كان من صنعها، بعدوها عن ألفاظ التوبة في القرآن، وتركها عبارات الدم عند أهل الشرع ولايين، ومصيرها من الألفاظ إلى ما لا يوجب ذلك بما قدمنا من لرها

(١) لم ثبت (ب)

(٢) ولا نمت (ب)

## مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَكُمْ فِي التَّوْبَةِ

[سؤال]

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ بَكْرِ ابْنِ عَيْسَى، أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمَّا بَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ أَنْ تَرْتَحِلَ مِنَ الْبَصْرَةِ؛ سَأَلْتَهُ أَنْ يَسِيرَهَا مَعَهُ إِلَى قِتَالِ مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ<sup>(١)</sup> فَأَبَى عَلَيْهَا ذَلِكَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَمَرَهَا أَنْ تَرْتَحِلَ إِلَى الْمَدِينَةِ. فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَتْ مَخْلَصَةً لِلتَّوْبَةِ مَا بَدَلْتَ نَفْسَهَا لِلْمَسِيرِ مَعَهُ إِلَى جِهَادِ عَدُوِّهِ، وَإِلَّا قَلِيمٌ فَعَلْتَ؟

[جواب]

قِيلَ لَهُمْ: إِنْ مِنَ الْعَجَبِ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ الْمَعْصِيَةَ طَاعَةٌ وَالْإِصْرَارُ عَلَى الذَّنْبِ تَوْبَةٌ! وَأَنْتُمْ مَعَ ذَلِكَ قَوْمٌ تَدْعُونَ الْبُظْرَ، وَتَصُولُونَ عَلَى الْهَرَقِ بِتَحْقِيقِ الْجِدَالِ. أَوَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْلَ<sup>(٢)</sup> مَعْصِيَتِهَا كَانَ خُرُوجُهَا مِنْ بَيْتِهَا وَتَبَرُّجُهَا فِي الْمَسَاكِرِ وَالْحُرُوبِ كَفَعَلَ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلُهَا؟ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَلِظَ

(١) مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ (ب)

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ: الْأَصْلُ.



زجرها عن ذلك وأكد سبها<sup>(١)</sup> عن ارتكابه في محكم كتابه حيث يقول حل من قائل: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَحْضُرْنَ بِالْقَوْلِ فَبَطَمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا \* وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَرَاجِعْنَ تَرَجُحَ أَجَاهِلِيَّةِ الْأَوَّلَى﴾. فيها ما - في جملتهن<sup>(٢)</sup> - عن الخروج من<sup>(٣)</sup> منزلها، وأمرها بالقرار في بيتها، فعصته من بينهن - بحروجها، واتبعها حمصة في ذلك، فخرجت إلى مكة مشاركة لها في خلافها. فكيف تكون التوبة من الفعل إصراراً على أصله؟! أم كيف يكون الدم على الذنب إقامة على مثله؟! أو ما علمتم أن تمام هذا الخبر<sup>(٤)</sup> يصحح ما ذكرناه في حكمه؟ وهو أن مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وسلم قال لها عند طلبها منه المسير معه: «ارجعي إلى بيتك الذي تركك فيه رسول الله صلى الله عليه وآله، فإننا لا نتحل أن نخرج بك». فلو كان ذلك منها توبة لما أنكره ونهى عنه وكرهه، بل كان يحمد لها عليه ويشكره<sup>(٥)</sup> ويعظمها به ويمدح. فلما عدل عن ذلك كما بيناه؛ دل على أن الأمر فيه كما وصفناه.

(١) سبها (ب)

(٢) في النسختين: حملتهن

(٣) في النسختين: هن.

(٤) الخبر (ب)

(٥) ويشكره (ب)

## [فصل]

وأما قولهم: إن لم يكن ذلك توبة فما وجهه؟ ولم يغلته؟

## [جواب]

فيقال لهم: لذلك غير وجه:

أحدها؛ فصدها به إلى امتحانه بالدخول معها في مثل ما أنكره على طهحة  
والربير، فتشعُّ به عليه، وتُعميه عند الناس بالإحابة إليه، وتُغليهم أن الذي  
أنكره على القوم من إخراجها من<sup>(١)</sup> بيتها لم يكن غضباً لله تعالى ولرسوله  
صلى الله عليه وآله، وإنما كان غضباً لنفسه، واحتياطاً على أمره، إذ قد صار  
في الإجابة لها إلى مثله وهذا أمر يستعمله الخصم مع خصمه، ويمكر به  
العدو في ترريط<sup>(٢)</sup> عدوه، فلم يخف<sup>(٣)</sup> عليه صلى الله عليه وآله ذلك، فبادر  
بغضب<sup>(٤)</sup> الدين إلى إنكاره، وبيّن بحجة<sup>(٥)</sup> الشرع عن عواره.

(١) في السحتين عن.

(٢) توريط (ب)

(٣) خف (ب)

(٤) بغضب (ب)

(٥) في النسختين: الحجة.

والوجه الآخر؛ أنها لما<sup>(١)</sup> عجزت عن بلوغ غرضها<sup>(٢)</sup> من حره؛ طمعت في السير معه إلى عدوه<sup>(٣)</sup> لتعسّد عليه أمره، وذلك أنها كانت تعلم ميل<sup>(٤)</sup> الجمهور لمكان رسول الله صلى الله عليه وآله منها،<sup>(٥)</sup> ولا سيما مع رضا أمير المؤمنين صلوات الله عليه عنها وراء سيرها،<sup>(٦)</sup> فإن الجياع لا<sup>(٧)</sup> تخاف أمرها. فإن أمر أمير المؤمنين عليه السلام بأمر؛ أظهرت التصح بردّه! وإن دبّر تديراً؛ صرّحت من طريق الرأي بإنكاره! وإن أشار بفعل؛ أشارت على وجه الإشفاق بحلّاه! وهي مع ذلك آمنة<sup>(٨)</sup> من إقدام أمير المؤمنين - صلوات الله عليه والسلام - عليها بالمكاره<sup>(٩)</sup> ما لم تظهر عناده،<sup>(١٠)</sup> لما تعرفه من حلمه، وسعه عفوّه، وكرم صفحه، وعدله، وجميل إحسانه، وأنه

(١) م (ب)

(٢) عرضها (ب)

(٣) عدوة (ب)

(٤) مثل (ب)

(٥) أي تعدم ميل الجمهور إليها لتكونها روضة النبي صلى الله عليه وآله.

(٦) في السحتين وراى والمراد أنه عليه السلام لو قيل بمسيرها معه إلى قتال معاوية؛ فإن ذلك يقع في عيون الجمهور أنه عليه السلام قد رضي عنها، فيميلون إليها أكثر ولا يخالفون لها أمراً.

(٧) في السحتين: لم.

(٨) منه (ب)

(٩) في السحتين: بالمكاره.

(١٠) في السحتين: ما لم يظهر عناده.

لا بدأ مخالفاً له بحرب ما لم يحاربه، ولا يتحهم لسبب وإن سببه، لما عهده  
به في سالفه، وشهدته منه في حربه، وتيقته<sup>(١)</sup> من قبل كونه من سيرته في  
الخوارج قبل قتلهم لأصحابه، مع عدمها أنه لا يأخذ على انتهمته، ولا يعانف  
بالظنة<sup>(٢)</sup>، وطمعها في استجانة جماعة من أصحابه ومنعها منه لو أراد بها سوءاً  
إذا ظهر على إفسادها وهذا أيضاً غرض<sup>(٣)</sup> يقصده العدو في إفساد أمر عدوه،  
ويتوصل إليه بإظهار<sup>(٤)</sup> النصيحة له<sup>(٥)</sup> في معونته، ويتحقق الوصول إليه  
بمشاركته<sup>(٦)</sup> فيتحرز<sup>(٧)</sup> ذرو<sup>(٨)</sup> الألباب منه، ويمنعوا من الإجابة إليه،  
ويتيقنوا<sup>(٩)</sup> بأماراته ما ذكرناه.

والوجه الآخر<sup>(١٠)</sup> أنها<sup>(١١)</sup> أرادت التوصل إلى أهل الشام لتتال بهم ثارها  
من أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في ما عاملها به في العراق، فعلمت

(١) وتيقته (ب)

(٢) الظنة (ب)

(٣) غرض (ب)

(٤) اظهار (ب)

(٥) لي (ب) ل (م)

(٦) في السحتين لمشاركته.

(٧) فتحرزوا (ب)

(٨) ويتيقنوا (ب)

(٩) سقط من (ب): والوجه الآخر.

(١٠) في (م) زيادة: إذا.

أنها لا سسل لها إلى ذلك سرًا منه، ولا استطاعة لها عليه على المراجعة له، فعملت الحيلة في سيرها<sup>(١)</sup> معه إلى الشام، ليسهل عليها بالانتهاء إليه من مرادها المرام، مردًا الله سبحانه وتعالى كيدها في ذلك، ومعها منه أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله.

والوجه الآخر؛ أنها كانت عالمة برأيه صلوات الله عليه في إنكار سيرها، متحقة لا اعتقاده المعصية في خروجها، آيسة من إجابته إياها إلى ما تطلب من ذلك في ظاهر لفظها، فأوهمت بمسأته فيه النصيحة، وشبهت به على الصعناء في الاعتقاد له المودة، وبدلت العذر عنهم<sup>(٢)</sup> في اجتهداها في الصرة، فلما امتنع من إجابتها؛ كان امتناعه موافقًا لإرادتها، وتم لها بامسألة ما قصده من شبهتها. وهذا أيضًا باب من حيلة يكثر استعماله في لعادات، وضرت من المخادعة<sup>(٣)</sup> يدركه الناس حسًا في المشاهدات. وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ فقد صحَّ أن علَّة مسألتها في السير من الاحتمال في الأوجه على ما بيَّناه.

(١) سقط من (ب) 'ذلك سرًا منه، ولا استطاعة لها عليه على المراجعة له، فعملت الحيلة في سيرها من.

(٢) عنه (ب)

(٣) المخارعة (ب)

## [سؤال]

فإن قلوا: أفليس<sup>(١)</sup> على حال طاهر المسألة في هذا الباب يقتضي الولاية  
والندم على ما فات؛ وإن كان على ما ذكرتموه من الاحتمال؟ ولم لا حكمتم  
مظاهره دون التأويلات؟

## [جواب]

قل لهم: ليس الظاهر من ذلك في مقتضاه على ما ظنتموه، لما بيناه في  
وجوهه من الاحتمال وعدم اختصاصه بوجه منه دون وجهٍ إلا بمقارنة  
برهان، وعدم الدليل على الاختصاص وارتفاع البيان.

## [زيادة]

عن أنه لو كان الطاهر منه ما ادَّعَيتُموه في السؤال - وليس كذلك على ما  
تقدّم شرحه، ولأن العدو قد يرى نُصرة عدوه عند فقد الأعوان، والاضطرار  
إلى إظهار ولايته لما يحصل من القدرة والسلطان، حتى إذا<sup>(٢)</sup> أمكته الفرصة  
بوجود الأنصار زال عن ذلك الرأي - لكان القطع به - أعني الظاهر -  
منكراً<sup>(٣)</sup> في هذا الضرب من الأحكام، لأن الولاية بالتوبة والندم إنما تجب<sup>(٤)</sup>

---

(١) في النسخين: فليس.

(٢) ليس في النسخين: إذا.

(٣) منكراً (ب).

(٤) في النسخين: يجب.

مما يُقطع على الله سبحانه بصحته في الاعتقاد، وليست مما يُستعمل فيها حس  
الظن دون القطع والثبات. وإذا كان ذلك كذلك بطل ما توقعتوه في ذلك  
من الحكم لو سُلم له ظاهر الندم، فكيف وقد بيّنا عدم ذلك منه بشرح ما في  
الوجوه من الاحتمال ١٤

## مسألة أخرى لغم في التَّوْبَةِ

[سؤال] وإن قلوا، فقد روى السَّريُّ من يحيى، عن رجاله، أن عائشة لما نزلت من المودج لقيها أمير المؤمنين صلوات الله عليه<sup>(١)</sup> وآله فقال: «أي أمة! غفر الله لنا ولكم. فقالت له: غفر الله لنا ولكم» فما هذا الدعاء منه صلوات الله عليه لها إن لم تكن نائبة مؤمنة مرضية؟

[جواب] فيقال لهم. إن هذا الخبر - على وهيه وطريقه وخلل إسناده<sup>(٢)</sup> لا يدل على الولاية ولا يتضمن حسن اللفظ في المخاطبة، وليست الملائمة تقتضي الإيثار ولا توجب الهداية، وإنما هي شيء أدرك الله تعالى به عباده في الدعاء إلى العبادات، وفرضه على أنبيائه عند تبليغ الرسالات، وأوجهه على الأئمة عليهم السلام في مصالح الديانات، فقال جل من قائل لموسى وهارون عليهما السلام: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ \* فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ، فقال أهل التفسير: أمرهما أن يكنياه في خطابه ونال لمحمد صلى الله عليه وآله: ﴿اذْفَعْ بِالنَّهْيِ مِمَّا أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ

(١) سقط من السحتين، عليه.

(٢) إذهو أيضًا من مرويات سيف بن عمر التميمي الوصاع الكذاب، ومع ذلك يتولى شيخنا المفيد الرد هل تقدير صحة المروي.



عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ»، وقال ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ  
الْخَافِيينَ﴾، وقال ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ  
قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، وقال ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ  
إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ  
حُسْنًا﴾، وقال في صفة عبادته. ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا  
خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾. والسلام تحية أهل الإسلام، وهو مع ذلك  
دعاء في الحقيقة وبركة وأمان. وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول  
للمشرك إذا حاوره: «<sup>(١)</sup> هداك الله». وقال صلوات الله عليه وآله في يوم أحد  
لما أفاق من غشوته وقد شجّه المشركون وأدموا فاه وكسروا رباعيته: <sup>(٢)</sup>

(١) في السختين جاوره.

(٢) لب سلم بكر رباعيته صلى الله عليه وآله فيها رواية مردودة لموافقتها ما نرويه العامة  
ولا استلزامها نقصاً ومعانةً والمعتمد ما روي عن أئمتنا عليهم السلام في مي ذلك، هي  
(معاني الأحرار لصدوق ح ١ ص ٤١٦) عن زرارة قال ذهبت أنا وبكير مع رجل من ولد  
علي إلى المشاهد، حتى انتهيا إلى أحد، فأرانا قبور الشهداء، ثم دخل بنا الشعب، فمضينا معه  
ساعة حتى مضينا إلى مسجد هناك، فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله صلى فيه فصلينا  
فيه ثم أرانا مكاناً في رأس جبل فقال: إن النبي صلى الله عليه وآله صعد إليه فكان يكون فيه  
ماء اطرق قال زرارة. فوقع في نفسي أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصعد إلى ماء ثم فقلت  
أنا: فإني لا أجيء معكم، أنا نائم فهت حتى تحيتوا فذهب هو وبكير، ثم انصرفوا وجاءوا إلي،  
فانصرفنا جميعاً، حتى إذا كان الغد أتينا أبا جعفر عليه السلام فقال لنا أين كنتم أمس فإني لم  
أركم؟ فأخبرناه ووصفنا له المسجد والموضع الذي زعم أن النبي صلى الله عليه وآله صعد إليه  
ففسّل وجهه فيه فقال أبو جعفر ما أتى رسول الله ذلك المكان قط! فقلنا له وروي لنا أنه =

«اللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون». ولا خلاف بين أهل الشريعة أن العادة في الدعاء لأهل الذمة بـ: هذاكم الله، وللواحد<sup>(١)</sup> منهم: هذاك الله. وإذا كان الأمر على ما وصّاه؛ والدعاء بالمغفرة يجري هذا المجرى، ولا يقتضي هذه الولاية على ما قدّمناه.

وشيء آخر؛ هو أن الدعاء بالمغفرة للذنب إنما هو علامة للعفو من الداعي عنه إذا كان الذنب بخلافه بالأمر أو بجناية عليه، ألا ترى أن الإنسان إذا حنى عليه جاني فظمر به، وأسقط عند الظفر في يديه، واستحذل بالقدرة عليه، وخشي وقوع العقاب به، وظهرت دلائل ذلك منه، وأوجبت الحال

= كُثِرَتْ رِبَاجِيَّتُهُ؟ فقال لا قبضه الله سليماً، ولكنه شُجَّ في وجهه، فبعث علياً فأتاه بياء في خجف، فعاذه رسول الله صلى الله عليه وآله أن يشرب منه، و«غَسَلَ وجهه». وفي (بحار الأنوار للعلامة المجلسي ج ٢٠ ص ٩٥) عن كتاب أبيان بن عثمان: «أنه لما انتهت فاطمة عليها السلام وصفيّة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ونظرنا إليه؛ قال لعلي عليه السلام: أما عمي فاحسها عني، وأما فاطمة فدعها فلما دنت فاطمة عليها السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله ورأته قد شُجَّ في وجهه وأذيِمَ فوه إدماءً صاحبتا وجعلت تمسح الدم وتقول: اشتد غضب الله عني من أدمي وجه رسول الله. وكان يتناول في يده رسول الله صلى الله عليه وآله ما يسيل من الدم فيرميه في الهواء فلا يتراجع منه شيء. قال الصادق عليه السلام: والله لو سقط منه شيء عني الأرض لنزل العذاب. قال أبيان بن عثمان حدثني بذلك عنه الصباح بن سيابة قال: قلتُ. كُثِرَتْ رِبَاجِيَّتُهُ كما بقوله هؤلاء؟ قال: لا، والله ما قبضه الله إلا سليماً، ولكنه شُجَّ في وجهه. قلتُ فالعمار في أخيه الذي يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله صار إليه؟ قال: والله ما برّح مكانه، وقبل له: ألا تدعو عليهم؟ قال: اللهم اهدِ قومي».

العفو عنه، إما لرقه طباع عليه، أو لمصلحة توجب المنه بالإحسان إليه؛ يقول له: سَكُنْ رَوْعَتَكَ عهد عمر الله لك جنتك، ولا تحف يعفر الله لك؟ وليس ذلك خيراً، على القطع، من قِيلَ أن لا مسيل إلى علم ذلك - على الحقيقة - إلا من جهة تعالى، وإنما هو على ما تقدّم؛ علامة العفو.

## [سؤال]

ثم يقول لهم. أليس الناقل لهذا اللفظ الذي ادّعيتموه إنها روى أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قال لعائشة عند خروجها من هودجها قبل دخولها البصرة وحلّوها<sup>(١)</sup> في المنازل؟ فإذا قالوا: بلى. لأن الرواية لهم به جاءت بذلك.

## [بيان]

فيقال لهم: فإن أهل النقل بأسرهم<sup>(٢)</sup> مجتمعون على أن عائشة كانت في تلك الحال غير مطهرة للتوبة، ولا مبدية للتندم على الحوبة، بل مقيمة على صوابها في القتال، مادحة لمن قُتِلَ معها من الرجال، منكرة على قاتلهم من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، قائلة فيهم عظيم المقل. ألا ترى إلى إجماعهم على الرواية عنها في تلك الأحوال دلائل الإقامة والإصرار؟ وأنه لا يختلف في ما رَوَوْهُ بينهم اثنان ممن اتفقوا على روايته في الأخبار؟ أن محمد

(١) في النسختين: وحصولها.

(٢) بأمرهم (ب)

ابن أبي بكر رضي الله عنه لما حمل هودجها لينزله إلى الأرض قالت «من أنت؟ قال أخوك البرء. قالت بل عقوق! فلما أنزلها جاءها عمار بن ياسر رحمه الله فوقف عليها ثم قال: كيف رأيت ضرب بنيك اليوم يا أمه؟ فقالت له: من أنت؟ قال: ابنك البار عمار. قالت: لست لك بأم! فقال: بلى وإن كرهت. فقالت: فخرتم إذ ظفرتهم، وأنتم مثلنا نقمتهم. هيهات! حاب والله من هذا دأبه. فقال لها محمد بن أبي بكر رضي الله عنه: كيف رأيت؟ «هؤلاء الضلال الدين أخرجوك وغروك واستفزوك؟ قالت: ليسوا بضلال ولكنهم مهتدون! فقال: حَكَمَ الله عليهم. وانتهى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله إليها فقرع الهودج برمحه ثم قال: كيف رأيت صنع الله بك يا حميراء؟ قالت: ملكت فاستجَحَ وجاءها رسول الأشر بجمل أنفذه إليها، فقال لها: مالك يقرئك السلام ويقول: إن هذا البعير مكان بعيرك. قالت: لا سَلَمَ الله عليه! إذ قتل ابن يعسوب العرب وصنع بابن أخي ما صنع<sup>(١)</sup> فلما دخلت دار عبد الله ابن خلف غشيها الناس، فجعلت تسأل عن جماعة ممن كان معها، فكلما نُعي<sup>(٢)</sup> إليها منهم رجل قالت: يرحمه الله! فقال لها رجل من أصحابها: كيف ذاك؟

(١) في السختين: رأيتي.

(٢) يقتل بن يعسوب العرب وضع ابن أخي ما صنع (ب) يقتل بن يعسوب العرب وضع بابن أخي ما صنع (م) وتعي - لعنها الله - يعسوب العرب ابن عمها وحبيها طلحة، وابنه المقتول محمدا أما ابن أخيها الذي صنع به الأشر ما صنع فعبد الله بن الزبير. ولاحظ شبهه في (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٤١) و(مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٥٣٢)

(٣) يني (ب) يني (م)

قالت: قال رسول الله: فلان في الجنة! ثم دخل عليها الأشتر رضي الله عنه فقال: يا أمّاه! كيف رأيت ضرب بئك دون دينهم بالسيف؟ فقالت: ما أنا لك مأم! أنت الذي أردت قتل من أسماء وأن تشكّلها أسها. (١) فقال: أما إنه معذرة إليك! لولا أي كنت طاوياً ثلاثاً لم يكن في بطني ثقل لأرحتك منه! قالت: ما الذي جاء بك إليّ؟ قال: إن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وسلم يأمر بك بالخروج إلى بيتك الذي تركك فيه رسول الله صلى الله عليه وآله. فقالت لعلام لها أسود كآه البعير متقلداً بسيف. ألا ترى إلى هذا يريد يخرجني وأنا كارهة؟! فقال: أما والله وهذا في عنقي فلا تخرجين وأنت كارهة! قال: فرفع الأشتر يده فلعطمه فصرعه! وجاءها ابن عباس راحة الله عليه (٢) فقال لها: إن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله يقول: (٣) ارحلي. فقالت: رحم الله أمير المؤمنين، ذاك عمر بن الخطاب! فقال لها ابن عباس رضي الله عنه: وعي والله أمير المؤمنين وإن تربدت (٤) فيه وجوة ورغمت فيه معاطس (٥)! في الحديث بطوله إلى أن قالت: «أنا أرحم فما من شيء أبغض

(١) عبد الله بن الزبير، أمه أسماء بنت أبي بكر، لعنهم الله جميعاً

(٢) لا وجه للترحم على ابن عباس الخائن المتحل، فإنه لم يصح في مدحه شيء، والروايات الدائمة به قوية معتبرة.

(٣) فيقول (ب)

(٤) تربدت (ب)

(٥) في النسختين: المعاطس.

إِلَيَّ مِنْ قُرْبِكُمْ»<sup>(١)</sup> مع أحاديث أخرى يطول شرحها؛ لا يكاد أحدٌ من أهل النقل يسكرها ولا شيئاً منها. وإذا كان ذلك كذلك؛ فكيف يكون مقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في تلك الحال: إن صح عنه - علامة للولاية وهي من الظاهر على ما بيّنه؟! اللهم إلا أن يزعموا أنها كانت مصيبةً في ما ارتكبه<sup>(٢)</sup> من الحرب والإصرار عليها، فنقضوا بذلك مذاهمهم وتناقضوا؛ ضرورة ما<sup>(٣)</sup> التمسوه لها من العذر بالندم والإقلاع.

### [سؤال]

ثم يقال لهم: عي أن أقرب مما مرّ من سؤالكم عن دعاء<sup>(٤)</sup> أمير المؤمنين عليه السلام ما بالغفران واعتمادكم عليه في التوبة من الفساد؛ أنه لو كان من أمير المؤمنين عليه السلام علماً على اعتقاده فيها التوبة والندم؛ لكان معها أيضاً علماً على اعتقادها فيه عليه السلام مثل ذلك من الحال. ألا ترى أنها دَعَتْ له في ذلك كدعائه سواء في المعاني والألفاظ؟ ورَدَّتْ عليه مثل قوله عيّا من غير زيادة واختلاف؟ بل الواجب أن يكون دعاؤها له عليه السلام دليلاً على

(١) في (الشافي للمرتضى ج ٤ ص ٣٥٣): «فقلت: أفعل، ما ملأ أبغض إليّ من بلد = لصاحبك مملكة فيه»! وفي (أخبار الدولة العباسية ص ١٢٥). «ثم قالت: والله ما في الأرض بلدة أبغض إليّ من بلدة أنتم بها معاشر بني هاشم»!

(٢) كانت مصيبته فلما ارتكبه (ب) مصيبة فلما ارتكبه (م)

(٣) ليس في النسختين: ما.

(٤) عي أن أقرب ما من سؤالكم من دعاء (ب) على أن أقرب ما مرّ سؤالكم عن دعاء (م)

الإصرار لأشياء تدفع له بالعمران إلا وهي ترى أنه كان على معصية الله تعالى في حرمانه يحتاج معها من الله تعالى إلى الصبح والعمران! وأنه قد انتقل عنها باستغفاره لها إلى ضدها من الأفعال! هذا على وجوب ما ظهر منكم في الاعتلال، وعلى العرف أيضًا والشاهد والعادات، وما تجري به المحاور،<sup>(١)</sup> أن المدعو له بضرب من الدعاء إذا ردَّ مثله على اداعي عيِّ من غير زيادة ولا نقصان؛ فإن ذلك منه قصدٌ إلى إظهار التساوي في الحال لتي وقع من أجلها الدعاء، وإبنة عن عدم استي من الداعي عليه والمفضل والإحسان وإذا ثبت هذا على ما شرحناه؛ فقد صحَّ أن ما تعتقتم به من الحديث في السؤال - إذا ثبت عند أهل النقل - فهو دليل الإصرار دون<sup>(٢)</sup> ما توهمتموه من ندمها على ما سلف منها وكان.

### [سؤال آخر]

ويقال لهم: خذوا عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم أُحُد: «اللهم اهد قومى فإنهم لا يعلمون». وقول المسلمين للكافرين من أهل الذمة: هداك الله. ما الذي<sup>(٣)</sup> يريدونه من المعنى به؟ وما فائدته عندكم وما الغرض فيه؟

(١) المجاورات (ب)

(٢) دوت (ب)

(٣) بالذي (ب)

## [جواب]

فإن قالوا: يريدون بذلك الدعاء الدلالة على الإيمان. <sup>(١)</sup>

## [سؤال]

قيل لهم وكأنه على قولكم غير مدلول على الإيمان؟ <sup>(٢)</sup>

## [جواب]

فإن قالوا: نعم.

## [حكم]

خرجوا عن مذهب أهل العدل كافة، وشذوا <sup>(٣)</sup> عن جمهور أهل التوحيد من سائر أهل الأديان.

## [بيان]

وقيل لهم: فإذا كان الله تعالى لم يدلّه على الإيمان؛ فأين موضع الحجة عليه في الخلاف؟ وما معنى قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا نُمُودٌ فَبَهْدَيْنَاهُمْ فَاسْتَخَبُوا الْقَمَىٰ عَلَىٰ أَهْدَىٰ﴾؟ وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾؟ وقوله: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾؟

(١) أي أن يدلّوا المدّهوره على الإيمان.

(٢) أي لم يتحقق من غير الدعاء أن ذلك من الإيمان.

(٣) في النسختين. وشذوا.



وفي القرآن كثيرٌ مثل ذلك؟ (جواب آخر) فإن قالوا: يريدون "بذلك الدعاء بأن الله يخلق له الإيمان [حكم] فيلهم. وهل هذا إلا" صريح الخبر<sup>(١)</sup> ولا اضطراب وحلاف قول الله سبحانه: ﴿حَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ و﴿يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿هَلْ تُحْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَمِيدِ﴾. وهذا لا يرنكبه أحدٌ من أهل العدل، لاسيما أهل الاعتزال.

[جواب آخر]

فإن قالوا: أراد به الدعاء لهم بالحكم وهداية، أو الشهادة بالهداية، أو لطلب الهداية.

[سؤال]

قبل هم وهل<sup>(٤)</sup> يجوز وجود شيء مما عُدَّتُمْ وهم على الكفر مقيمون، وله معتقدون؟ وعليه مصرون؟!  
فإن قالوا: نعم.

(١) في النسختين: تريدون.

(٢) ليس في النسختين: إلا.

(٣) في النسختين: الخبر.

(٤) بها كنتم تعملون (ب) بها كنتم تعملون وتكسبون (م)

(٥) ليس في (ب). و﴿هَلْ تُحْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

(٦) في النسختين: هل.

## [حكم]

حَوْرُوا الله سبحانه في حكمه<sup>١</sup> وكذبوه في قوله! وتنافس معنى ما أورده في لطفه! من قَبْلِ أَنْ الْحُكْمَ عَلَى الضَّالِّ<sup>(١)</sup> بِالْهُدَايَةِ حَوْرًا، وَالشَّهَادَةَ لِلْكَافِرِ بِالْإِيمَانِ رَوْرًا، وَاللُّطْفَ مَعَ ذَلِكَ مَا وَجَدَ مَعَهُ الْإِيمَانُ، أَوْ تَقَدَّمَ خَالٍ وَاحِدَةً - عَلَى قَوْل بَعْضِهِمْ - أَوْ زَمَانَ. وَلَيْسَ<sup>(٢)</sup> يَرْتَكِبُ خِلَافَ هَذَا أَحَدٌ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِشَيْءٍ مِنَ النَّظَرِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ.

## [جواب آخر]

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ وَجُودُ شَيْءٍ مِمَّا عُدَّ نَمَوْهُ لِلْكَفَّارِ وَهُمْ لِلْكَفْرِ مُعْتَقِدُونَ وَعَلَيْهِ مَصْرُونٌ.

## [سؤال]

قِيلَ لَهُمْ: فَمَا مَعْنَى دَعَائِنَا لِلْكَافِرِ حَيْثُ دُعا بِالْهُدَايَةِ وَهُوَ مَصْرٌ عَلَى كُفْرِهِ وَحَازِمٌ فِي حَقِّهِ يَبْهِي عَلَى الْإِقَامَةِ؟<sup>(٣)</sup>

## [جواب]

فَإِنْ قَالُوا: مَعْنَى ذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ لَهُ عَلَى شَرْطِ الْإِنْتِقَالِ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَالِ، وَالتَّحْوِيلِ مِنْ كُفْرِهِ وَصِلَالِهِ إِلَى اعْتِقَادِ الْإِيمَانِ.

(١) الضلال (ب)

(٢) في النسختين: ليس.

(٣) الإبانة (ب) الأمانة (م)

### [بيان]

قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون دعاء أمير المؤمنين عليه وآله السلام لعائشة بالعمرن على هذا الشرط من انتقالها عن ضلالتها إلى الاستبصار؟ وعلى شرط ندمها على ما اقترفته من الإثم والعدوان؟ ويكون دعاؤه في ذلك كدعاء رسول الله صلى الله عليه وآله يوم أُخِذَ لأهل الشرك بالهداية من الضلال على ما اعترفتم به من شرط الانتقال؟

### [سؤال]

فإن قالوا: ما أنكرتم أن لا يجب في دعاء أمير المؤمنين عليه السلام لعائشة ما وجب في دعاء الرسول صلى الله عليه وآله لأهل الشرك والطغيان؟ من قَلَّ أنه دعا لنفسه على الحد الذي دعا لها بالقرآن فقال: «يغفر الله لنا ولكم». وليس يجوز عندكم أن يكون الدعاء منه لنفسه على شرط الانتقال.

### [جواب]

قيل لهم: إننا لم نزعم أن هذا الدعاء لا يتوجه لأحد أبداً إلا بشرطة تغير الحال؛ فيلزمنا ما ظنتموه من الكلام، وإننا جوَّزنا ذلك أولاً، ثم أوجبناه<sup>(١)</sup> فيمن لا يستحقه مع الإصرار، واعتمدنا على استحقاق عائشة له في غير تلك الحال<sup>(٢)</sup> مما بيناه من دلائل إقامتها على الإثم والعدوان، وأوضحناه بما جاءت

(١) وجوب الوقوع.

(٢) حال شرط الانتقال من الضلالة إلى الاستبصار والتوبة والندم على ما فات.

به الأخيار، ولو لم يوجب ذلك فيها<sup>(١)</sup> بل جورناه؛ لسقط تعلُّكم به في ولايتها لموضع الجوار<sup>(٢)</sup> على أنكم أنتم تفرِّقون ما بين<sup>(٣)</sup> دعائه لنفسه عليه السلام؛ ودعائه لها بالعفراء؛ لما تعتقدون<sup>(٤)</sup> من توجه الدعاء إليها به لتوبتها عن ارتكاب الآثام، ودمها على ما كان من حربها له على الصلال، وأنه<sup>(٥)</sup> عليه السلام لم يدعُ لنفسه بالعفراء لمثل ذلك من الأوصاف، ولا توجَّه دعاؤه لنفسه لدم كان منه في حربها أو توبة منه وإقلاع. وإذا كان ذلك على ما ذكرناه أبطلتم إيرادكم لنا على ألسنتكم! وأسقطتم عما فيه اسؤال!

### [سؤال]

فإن قالوا: فإذا كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله دعا لمُحِبَّةٍ على الإثم بالعفراء على شرط دعاء النبي صلى الله عليه وآله بالهداية للكفار؛ فما الذي كان يصعه من الدعاء لأهل الشرك بالعفراء ويُصمِّر فيه اشترط الذي

(١) في السختين: يوجب.

(٢) فيها (ب).

(٣) إذ التَّيَجُّ جوار أن يكون دعاؤه عليه السلام لها بالعفراء على شرط الانتقال، وإذ لم تستقل بالتوبة والندم؛ فقد سقط التعلق به في ولايتها.

(٤) سقط من (ب) لسقط تعلُّكم به في ولايتها لموضع الجوار. على أنكم أنتم تفرِّقون ما بين.

(٥) في السختين: يعتقدونه.

(٦) في السختين زيادة: هو.

أصمره في الدعاء للمقيم على الصغيان؟ وهلا جار ذلك من المسلمين الآن في أهل الكفر إن كان جائزاً من أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؟

### [جواب]

قيل لهم: أول ما في هذا الكلام أننا لم نعطكم أن عائشة كانت في تلك الحال بعينها مطهرة<sup>(١)</sup> للإصرار، وإن كنا نقطع أنها قد أظهرته قبلها وبعدها في أحوال وأزمان، وليس إذا لم تك في تلك الحال مطهرة<sup>(٢)</sup> للإصرار فلا بد من أن تطهر الندم منها على ما كان، بل كانت فيها قد خلعت من الأمرين جميعاً إلى الكف والإمساك عن الكلام، وكذلك عَدُّنا<sup>(٣)</sup> حسن<sup>(٤)</sup> إظهار الدعاء لها بالفقران كان على ما ادَّعتموه من صحته في الأخيار، وعلى شرط ذلك حكمنا بحسنه من الحكماء فيمن جنى عليهم الجنايات، وضربنا لكم فيه الأمثال، دون حال المصالاة<sup>(٥)</sup> بإظهار الإقامة على الذنب والإصرار.

على أن العبادة بالدعاء لا يستمر فيها القياس لعدم ظهور عبده<sup>(٦)</sup> ووجوب أخذه من جهة التسليم والاتباع. ألا ترى أنه قد جاءت فيه الألفاظ

(١) مطهرة (ب)

(٢) مطهرة (ب)

(٣) في النسخة عننا.

(٤) تكرر في (ب)؛ حسن.

(٥) من أصلت السيف، إذا جرَّده من غمده للمحاربة أو التحدي.

(٦) قلله (ب) تالله (م)

وخطُر<sup>(١)</sup> استعمال مثلها في انقياس؟ فيقول<sup>(٢)</sup> أهل الإسلام: اللهم اعصب على الكفار، ولا يقولون: اللهم اعتط<sup>(٣)</sup> عليهم! ويقولون: اللهم ارحم المؤمنين، ولا يقولون: اللهم صس إليهم! ويقولون: يا عالم بكل شيء، ولا يقولون: يا عاقلاً بكل شيء! ويقولون في جنس ما تقدّم للمذنب من أهل الصلاة: أصلحك الله وتاب عليك، ولا يقولون يليهود مثل ذلك! ويقولون: محمد صلى الله عليه وآله، ولا يقولون: فلان التاجر أو الصانع صلى الله عليه! وإن كانت الصلاة من الله تعالى هي الرحمة عندهم وإنما ذلك لاختلاف الأحوال، ولذا في كل لفظة من الدعاء من فائدة الكلام، لأن بعضه أعلى رتبة من بعض في الاستعمال، مع أن لأصل فيه ما ذكرناه من التسليم والاتعاف، وفساد القياس على حكم الأمثال.

### [إلزام]

على أنه يقال هم: ما الفصل بينكم وبين أن الدعاء جائز للكفار بالعقران قياساً على جواز الدعاء هم بالهداية والرشاد؟ وأنه<sup>(٤)</sup> يحس ذلك لشرط ما ذكرتموه من الانتقال؟ فإن فصلتم بالإجماع فذلك فصلنا بعينه في ما ألزمتهم

(١) وخطُر (ب)

(٢) في النسختين: فتقول.

(٣) اعتط (ب)

(٤) في النسختين: وإن.

على الدعاء لعائشة بالغفران! وإن اعتمدتم غير الإجماع فصلًا فهو أيضًا  
عهدًا في الفرق والانعصال! وهذا كافي<sup>(١)</sup> لمن تأمل معون الله في البيان.

## مَسْأَلَةٌ أُخْرَى فِي التَّوَكُّلِ

[سؤال]

فإن قلوا: فقد روى أيضًا السَّريُّ عن شعيب، عن محمد، «أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لما جهَّز عائشة للخروج من البصرة؛ حضرها الناس، فخرجت عليهم وودَّعوها وودَّعتهم، ثم قالت: يا بنيَّ! يعتبُ بعضنا على بعضٍ استبطاءً واستزادة، فلا يعتدَّن<sup>(١)</sup> أحدٌ منكم على أحدٍ بشيءٍ بلعه من ذلك. إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما كان بين المرأة وأحمائها، وإنه عندي - على معتبتي - لمن الأخيار. فقال علي عليه وآله السلام: صدقت والله وبرَّت، ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وإنما لزوجة نبيكم صلى الله عليه وآله في الدنيا والآخرة». <sup>(٢)</sup> قالوا: فكيف يكون هذا كلام مُصَرِّ؟ أم كيف يقول أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله هذا المقال فيها وهي مقيمة على الضلال؟

(١) يعتدون (ب)

(٢) هذه أيضًا من روايات سيف بن عمر التميمي الكذاب الوضاع، نجهدها في (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٤٤).



### [جواب]

فيقال لهم إن هذا الحديث واضح الفساد عند أهل الآثار، ظاهر الصعف عند أهل النقل والأخبار، مع اختصاصه في الطرق عى الحقيقة هذا الإسناد، وتناقضه في المعنى والألفاظ، ومضادته<sup>(١)</sup> لجمهور الروايات في شرح الحال، ووصف ما سلف فيها من الأفعال. ألا ترى إلى ما رواه إبراهيم بن عمرو، عن أبيه، عن حبة العرنى،<sup>(٢)</sup> «أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بعث إلى عائشة محمداً أخاها رحمة الله عليه وصهار بن ياسر رضي الله عنه أن ارتحلي والحقي<sup>(٣)</sup> بيتك الذي تركك فيه رسول الله صلى الله عليه وآله، فقالت: والله لا أريم<sup>(٤)</sup> هذا البلد أبداً! فرجعا إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه فأخبراه بقولها، فغضب، ثم ردهما إليها وبعث معهما الأشر رحمة الله عليه فقال: والله لتخرجنَّ أو لتُحمَلينَّ احتماً! ثم قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله: يا معشر عبد القيس! انذبوا إلى الحرية<sup>(٥)</sup> الخيرة من نسائكم فإن هذه المرأة<sup>(٦)</sup> قد

(١) ومصادة (ب)

(٢) حته الغرى (ب) حته الغرى (م)

(٣) في النسحتين: الحقي.

(٤) أي لا أبرح

(٥) في النسحتين: الحرية.

(٦) في (ب) تكرار وخلل جاء هكذا الحرية الخيرة من نسائكم فإن هذه المرأة من نسائكم فإن هذه المرأة قد آبت أن تخرج.

أنت أن تخرج! ليحملوها احتماً لا<sup>(١)</sup> فلما عَلِمَتْ بذلك قالت لهم: قولوا له فليجهر بي فأتوا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله فذكروا له ذلك، فجهرها وبعث معها بالنساء<sup>(٢)</sup>.

وروى الحسن بن الربيع قال: «حدثنا أبو بكر بن عياش، عن جحش بن زياد الضبي<sup>(٣)</sup> قال: سمعت الأحنف بن قيس يقول: بعث علي عليه السلام إلى عائشة أن ارجعي إلى الحجاز، فقالت: لا أفعل! فقال: لئن لم تفعلي لأرسلنَّ إليك نسوةً من بكر بن وائل بشفار<sup>(٤)</sup> حِدادٍ يأخذنك بها! فخرجت حيثنَّ<sup>(٥)</sup>.

(١) في النسختين: أحمالاً.

(٢) في النسختين: جحش بن زياد الضبي - وفي المطبوع: محض بن زياد الضبي وقال محققه: «لم يعثر عن ترجمته» وهي عملة، لأنه جحش بن زياد الضبي الذي يروي عن الأحنف ويروي عنه أبو بكر بن عياش، ترجمته في (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم برقم: ٢٢٨٣)، وفي (الثقات لابن حبان ج ٦ ص ١٥٧)، وفي (التاريخ الكبير للبخاري برقم: ٢٣٧٠)، وستأتي الرواية بالسند نفسه الذي أثبتاه من مصنف ابن أبي شيبة.

(٣) في (مصنف ابن أبي شيبة برقم: ٣٧٨٣٠) ويحيى بن آدم، قال حدثني أبو بكر، عن جحش بن زياد الضبي، قال سمعت الأحنف بن قيس يقول: لما ظهر عليُّ على أهل البصرة، أرسل إلى عائشة ارجعي إلى المدينة وإلى بيتك. قال: فأبت. قال: فأعاد إليها الرسول: والله لترجوين أو لأبعثنَّ إليك نسوةً من بكر بن وائل معهنَّ شفارٌ حِدادٌ يأخذنك بها! فلما رأته ذلك خرجت<sup>(٦)</sup>.

وروى إسحاق بن إبراهيم، عن أشرس العدي، عن عبد الحيل<sup>(١)</sup> «أن أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله بعث عمار بن ياسر رحمة الله عليه إلى عائشة أن ارتحلي. فأبى عليه! فبعث إليها بأربعين امرأة من ربيعة معهن الإبل فلما رأتهن ارتحلت».

وروى محمد بن علي بن نصر، عن عمر بن سعد «أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله دخل على عائشة لما أبى الخروج فقال لها: يا شقيراً ارتحلي وإلا تكلمتُ بما تعلمين!<sup>(٢)</sup> قالت نعم ارتحل فجهزها وأرسل معها أربعين امرأة من عبد القيس» في الحديث بطوله.

وروى الحسن بن حماد قال: «حدثنا الجارود، عن الأصبغ بن نباتة أن أمير المؤمنين عليه السلام قال لعائشة: ارجعي إلى بيتك الذي تركك فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وأبولك. فتكلمت<sup>(٣)</sup>. فقال لها: ارجعي وإلا تكلمتُ بكلمة تبرئين من الله ورسوله! فارتحلت» في أخبار من هذا الجنس يطول

(١) كذا جاء السدي (م) وفي (ب) أسوس بدلاً من أشرس ومروج عدي أنه أشرس بن أبي الحسن الزيات كما احتتمه محقق المطبوعة، وراجع أن يكون مصحف يوس العدي، وهو ابن عبيد بن دينار العدي، الصري الكوفي، فإنه لذي يروي عنه إسحاق بن إبراهيم لا ذلك وأما عبد الحيل المذكور في هذا السند، وسيأتي أنه ابن إبراهيم؛ فلم أعرفه. ولظاهر أنه مصحف هو الآخر

(٢) صلوات (ب)

(٣) في النسختين: اتعلمين.

(٤) أي استمعت وطلبت لتأخير، وعن المهر تكلمت كلاً، أي استنأت سيئة.

ذكرها، ليس فيها شيء مما في تلك الرواية، بل جميعها يدل على خلافه، ويسمى  
 أن الحال بضده. على أن التناقض فيها على ما قدمناه، والتضاد في أنماطها على  
 ما ذكرناه، من قِيلَ أن عائشة رعمت فيها أن لحرب بها كانت<sup>(١)</sup> سنها وبين  
 أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لعتب بعصي على بعصي؛ واستبطاء  
 واستزادة. ونحن نعلم - وكل عاقل من سامعي الأخبار - علم الاضطراب  
 أن الأمر كان على خلاف ذلك، وأن العتب لا يكون بالحرب المثيرة<sup>(٢)</sup> وقتل  
 النفس والأهل والذرية! وأن الاستبطاء لا يوجب قوة لحيوش وجمع  
 اعساكر وملاقة المحتوف! وأن الاستزادة لا تقتضي الخروج عن السعة  
 وإبطال الإمامة والشهادة على الحق بالخروج عن الديانة! وأن ذلك لو  
 انضاف إليه مع العتب لذم والشتم بضروب السب؛ لما اقتضى فتنة قتل فيها  
 - على قول المقلد - خمسة عشر ألف إنسان! ومن أنكر ذلك خرج عن<sup>(٣)</sup>  
 العقول بأسرها، وشارك السوفسطائية في البهت وارتكاب المحال!

ثم قالت: «والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة  
 وأحماتها! فإن كانت في ذلك صادقة ولم تكن عداوتها له في الدين متقدمة؛<sup>(٤)</sup>

(١) في السخيب، كان.

(٢) أي المهلكة.

(٣) سقط من (ب) قِيلَ فيها - عن قول المقلد - خمسة عشر ألف إنسان! ومن أنكر ذلك  
 خرج عن

(٤) متضادة (ب)

فما الذي دعاها إلى حربه والاحتهاد في سبك دمه وقتل ولدي رسول الله صلى الله عليه وآله أحسن والحسين صلوات الله عليهما وسائر من شهد معه الحرب من ولده وأهله وشيعته رضوان الله عليهم أجمعين؟ بل ما الذي دعاها إلى الطعن في إمامته والترغيب في حله ونكث بيعته وقزفه<sup>(١)</sup> بقتل ابن عماد والشناعة<sup>(٢)</sup> عليه بإيراء<sup>(٣)</sup> قتلته؟! وهل يثير ذلك ويبعث عليه ما يكون في النفس من المرأة للأجاء<sup>(٤)</sup>؟! إن هذا المحال في أول العقل ونبيه.

وقبل قِيم لم تذكر السبب في حربها<sup>(٥)</sup> له على الحقيقة - وتفصح عنه؛ ثم تُظهر الدم منه إن كانت معترفة بخطئها فيه كي يصنع المعترف بحطئته؟ وهلا كشفت فتاعها في التوبة بلفظها ولم تعدل عنها بالتمويهات من ذكر ما لا تعلق بخطأ فعلها أو صوابه؛ والتوبة مه أو الإصرار؛ ليغترّبه من لا بصيرة له في ديانته؟

(١) وفاقه (ب)

(٢) والمتناعة (ب)

(٣) في السحتين. بإيراء.

(٤) وهل يبر ذلك ويبعث عليه ما يكون في النفس من المرأة للأجاء (ب) وهل يثير ذلك ويبعث عليه ما يكون في النفس من المرأة للأجاء (م)

(٥) إن هذا المحال في أول العقل وهته وقبل فلم تذكر السبب في حربها (ب) إن هذا المحال في أول العقل وهته وقبل فلم تذكر السبب في حربها (م)

وما باله عدلت في ذلك المقام عن تسمية أمير المؤمنين عليه السلام بأمير المؤمنين إلى اسمه الذي لا يقتضي فرض طاعته؟ فقاست. «والله ما كان بيني وبين علي». ولم تقبل أمير المؤمنين؟ وهل ذلك إلا إنكار منها لخلافته أو شك في طاعته؟! بل ما يدل بأوضح المعاني على إقامتها على عداوته: «حطابها ابن عباس رضي الله عنه لما جاءها عن أمير المؤمنين عليه السلام فأمرها عند ذلك بالأمر الذي عزاه إليه بذكر إمامته، فقالت: «ذاك عمر بن الخطاب»! إنكاراً عليه في تسميته، وقد تقدّم شرحه في ما مضى فأغنى عن إعادته.

وليخبرنا<sup>(١)</sup> هؤلاء لقوم عَمَّا سألهم عنه في هذا المعنى على حقيقته: «<sup>(٢)</sup> أما تعلمون أن مخالفاً لرسول الله صلى الله عليه وآله، لو<sup>(٣)</sup> أمسك في الظاهر عن خلافه، ثم سَمَّاهُ في الخبر عنه أو الذكر له بمحمد، دون اسمه المشتق من رسالته؛ لكان مَتَّهَمًا بذلك في اعتقاد نبوته، مظنونًا به النفاق في إظهار شريعته؟ بل لو فعل من غير ضرورة ولا داعٍ مَنْ لم يزل لتوبته مُظْهِرًا؟»<sup>(٤)</sup> لكان كالأول في صورته.<sup>(٥)</sup> أولسا لا نشك أن إنسانًا لو قال لأبي بكر في سلطانه:

(١) في النسختين زيادة «و»

(٢) في النسختين: وليخبرونا.

(٣) في النسختين: حقيقة.

(٤) في النسختين: ولو.

(٥) من لم يزل توبته مظهرًا (ب) من لم يزل توبته مظهرًا (م)

(٦) في النسختين: صورته.

عتيق! فعبت كذا، وقال في سلطان عمر، يسي ويين عمر كذا، وصنع مثل ذلك في إمارة عثمان، وشهره على رؤوس الأشهاد عبد الحاحة منه إلى ذكره باسمه المشتق من الخلافة للرسول صلى الله عليه وآله وإمارة الناس؛ كما يقتضي ذلك من موجب الإكبار له والإعظام والإقرار له بالاعتداء والانباغ، فعُدل عن تلك الأسماء والألقاب على ما قدّمناه؛<sup>(١)</sup> كان يكون مبيّنًا بالعداوة أو شاكًا في الحق؟ لا يختلف في ذلك إنسان؟ وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ فكيف مُطَهِّرة نهاية؟<sup>(٢)</sup> العداوة وغدية العناد تُندي مثل هذا الكلام بين الملا عند تركها الإطهار للمهابة؛ للعجز عنه دون الاختيار؟ لا سيما مع الإتيان له بما تحقق الإصرار عليه، ويمنع الانتقال عنه والاستغفار، من قولها: «وإنه عندي - على معنيتي - من الأخيار» فإن كانت على ما زعم القوم تعتقد حطأها في حربه وتعرف في عفو عنها عند الظفر بها بالإحسان؛ فعلى مَ تعبته؟ أعمى<sup>(٣)</sup> الصواب من حربها؟ أم على التَّطَوُّلِ عليها بعد الحرب والامتان؟ وكيف جازٍ مجيئًا عليه تفضُّل بالصفح والعفوان؟ أم بِمَ يعتب مسيء قول على إساءته بالإحسان؟ أم كيف يقع العتب من نادم على قبيح وقع منه إناؤ حَرْدٍ<sup>(٤)</sup> في النهي عنه وجته في منعه غاية الاجتهاد؟

(١) في السكتين. ذلك الأسماء والألقاب من ما قدّمناه على وانه.

(٢) النهاية (ب) وليست في (م)

(٣) في السكتين: على.

(٤) أي قصد مانعًا.

كلا! لم يكن الأمر على ما ادّعاه القوم لها من التوبة على صحة هذا الكلام، ولا كان منها - إذا كان<sup>(١)</sup> - أخيراً عنها صحيحاً - لإطهار الدم؛ بل لإطهار الإصرار. وإن كانت قصدت إلى مناقضه؛<sup>(٢)</sup> فعلى بصيرة<sup>(٣)</sup> لستر عرضها والإلباس<sup>(٤)</sup> بما ضمن<sup>(٥)</sup> من إدخالها أمير المؤمنين عليه السلام في جملة سائر الأحيار مع تفاوتهم في الفضل والنقصان، للتسوية بينه وبين أقلهم فضلاً إن شاءت، أو حطّه عنه في الرتبة بما حكمت به عليه في الكلام. وقد كان الواجب عليها إيدته من جميعهم<sup>(٦)</sup> في الحكم بما<sup>(٧)</sup> يستحقه من نهاية الفضل على الجماعة بأسرها بعد النبي صلى الله عليه وآله وإلى أن قبضه الله تعالى إليه، بحكم القرآن وشهادة النبي صلى الله عليه وآله بذلك له في ظاهر أفعاله المستفيضة له في الأنام، إن كانت تعترف بالحق له، وإلا فهي على الفساد

وكيف يجوز منه صلى الله عليه وآله أن يصدقها في هذا القول<sup>(٨)</sup> مع ما قد وصفناه وتبين من مناقضه وانكشف عن الزور فيه والبهتان؟ ثم لا يقنع

(١) ليس في السختين كان.

(٢) في السختين: تناقضه

(٣) أي تفحصه وبنية ميّنة، لا جزأنا

(٤) من التلبيس.

(٥) معلها ضمن (ب) معاً ضمن (م)

(٦) في النسختين: جميعهم.

(٧) ليس في النسختين: بها.

(٨) أراد دعوى تصديق أمير المؤمنين عليه السلام لعائشة في قولها: إنه والله ما كان يعني -



بتصديقها فيه حتى يشهد لها بأنها راحة الرسول صلى الله عليه وآله في الآخرة مع الخور العيين من الأرواح؟ والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾، ويقول جل جلاله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، ويقول: ﴿وَمَنْ يَظْلِمِ مُنْكَمُ تُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾، وبأي على ذلك كله مما هو أوكد في بانه<sup>(١)</sup> فيقول: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾. وقد قتلت من أصحابها وأصحاب علي أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في كثير من الروايات عشرين ألف إنسان! اللهم إلا أن يبطل<sup>(٢)</sup> القرآن وتصمحل الشريعة ويتقص الإسلام! وهذا لعمرى سهل عند الناصبة في عذر أعداء أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وأوليائه وذريته عليهم السلام! وفي جملة ذلك دليل على ما ذكرناه في أول المسألة من توليد الخبر وخلقه على<sup>(٣)</sup> ما شرحناه.

= وبين علي في القديم إلا ما كان بين المرأة وأحمانها، وإنه عندي - على معني - لمن الأخيار فقال علي عليه وآله السلام: صلقت والله وبرئت، ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وإنها لزوجة نيككم صلى الله عليه وآله في الدنيا والآخرة

(١) في النسختين: تشهد.

(٢) في النسختين: بابها.

(٣) في النسختين: تبطل.

(٤) سقط من (ب): علي.

## مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَهُمْ فِي التَّوْبَةِ

[سؤال]

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ عُبَادٍ، عَنْ أَبِيهِ<sup>(١)</sup> قَالَ: «وَاللَّهِ مَا ذَكَرْتُ عَائِشَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَطُّ إِلَّا بَكَتُ حَتَّى يَخْضَلَ جَانِبُ دَرْعِهَا. ثُمَّ تَقُولُ: لَأَنْ لَا أَكُونَ شَهِدَتُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ». فَهَلْ شَيْءٌ فِي النَّدَمِ أَوْصَحَ مِنْ هَذَا؟

[جواب]

فَيَقَالُ لَهُمْ: أَوَّلُ<sup>(٢)</sup> مَا فِي الْحَدِيثِ أَنْ رَوَيْتَهُ لَمْ تَكُنْ سَمَاعًا<sup>(٣)</sup> مِنْ عَائِشَةَ بَلْفُطِ السَّمَاعِ، وَلَا تَضَمَّنْتَ رَوَايَتَهُ شَهَادَةً<sup>(٤)</sup> مَا ادَّعَاهُ فِيهِ مِنَ الْحَالِ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَى

(١) عباد بن عبد الله بن الزبير. كان قاضي مكة في إمارة أبيه لعنه الله وفي (تاريخ يحيى ابن معين برواية ابن عمر ج ١ ص ١٢٩) «وسمعت يحيى وقيل له: عباد بن عبد الله بن الزبير سمع من عائشة؟ قال: نعم! هكذا زعموا». فسماعه منها - على ما يشعر به هذا - متقلقل، ولا سيما أنه كان صغيراً، بل لعنه لم يدركها.

(٢) سقط من (م): أول.

(٣) ان رواية هم سماعاً (ب) ان رواية لم سماعاً (م)

(٤) تكررت مرتين في (ب): شهادة.

ذلك أن يكون إنما شهد به تقليدًا؛ لحسن الظن بمخبر أخبره به<sup>(١)</sup> ورواه. على أنه قد أورده على وجه يجب على الصادق احتسابه في الإخبار، ويثبتهم مؤرّدة عنهم بالكذب والافتعال، وذلك أنه أقسم في أول الحديث بالله حلّ حلاله أنه ما ذكرت عائشة يوم الجمل قط إلا نكت حتى أحضل حاسب درعها، ثم تكلمت بهذا الكلام. وهذا لو حكاه المؤكّل بها عنها لعلّه كان يتورّع عن القسم في إطلاقه هذا الإطلاق، لأن الذكر قد يكون في النفس دون الإظهار، ويظهر في أوقات وأحوال لا يحصرها الحاكّي ولا من ينقله إليه، فينعدم<sup>(٢)</sup> طريق فيه والباب. ومن أقدم في الحكايات هذا الإقدام لم يوثق به في الرواية والإخبار، مع أنه لو صحّ عنها ذلك وثبت على إثارة الخصم وما يتمناه؛ لم يدل على التوبة التي تجب بها الولاية في شرط الإيمان، لأن عاية ما فيه وقوع الندم منها على ما فات، وليس الندم توبة بنفسه حتى يقع على صفة مخصوصة ويقرن إليه العزم على أن لا يُعاد لمثله في النوع من القبح لما فيه من الآثام، وذلك ما لا دلالة عليه إلا من جهة أفعال تقع من النادم أو ظاهر كلام، ثم لا يُقطع على الله بصحة الباطن فيه إلا من جهة كلام ينزله<sup>(٣)</sup> أو على لسان رسول من رسله عليهم السلام. ألا ترى أن الندم قد يقع لما لحق النادم من

(١) فلا تنكر على ذلك أن يكون إنما شهدته تقليدًا لحسن لحسن الظن بمخبر أخبره به (ب) فلا

تنكر على ذلك أن يكون إنما شهدته تقليدًا لحسن لحسن الظن بمخبر أخبره به (م)

(٢) في النسختين فيعدم.

(٣) في النسختين ثم لا يقطع على الله إلا بصحة الباطن فيه إما من جهة إما بكلام ينزله.

الضرر العاجل بالأفعال؟ ولما اكتسب به من سوء الثناء عليه وقبح المقال؟ ولما يتعقبه من الرأي ويكشف له عن خطأ تدبيره ما كان استصوبه من الرأي؟ وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ فقد ثبت أن الدم - لو صبح عنها - لم يوجب لها الولاية حتى تنصام<sup>(١)</sup> عما ذكرناه من شرط التوبة، وذلك معدوم لما قدمناه.

### [سؤال]

ثم يقال لهم: إن هذه الطائفة التي روت لكم هذا الحديث قد روت عن عبد السلام بن سبيان، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن قنبر مولى أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لما فرغ من قتال أهل النهر: «دخلت أنا وهو في النهر فاغتسل فيه، فجعل يكي ويسترجع، فلما رأيت ذلك منه قلت: يا أمير المؤمنين! ماذا فعلت؟ قتلت قراء<sup>(٢)</sup> الناس وخيارهم<sup>(٣)</sup>» قال: فرفع رأسه فنظر إلي ثم قال: «شفيت نفسي وجدعت أنفي»<sup>(٤)</sup> فإن عزمتم على تصحيح ذلك الخبر فصحيحوا هذا معه! فالروى لهما فريق واحد، والإسناد بهما متقارب، بل هذا أجل إسناد<sup>(٥)</sup> عندهم من ذاك، لأنه مروي عن ابن عباس.

(١) في النسختين: نصاه.

(٢) قتلت قرء (ب) فقلت قراء (م)

(٣) في النسختين: وخيارهم.

(٤) في النسختين: إسناد.

وإن أفسدتموه فاعلموا على إفساد ذلك، واعلموا أن مهما تأولتم<sup>(١)</sup> فيه من المعنى المسافر للندم منه على قتلهم، أو التوبة مما استحله من لعنهم؛ فإن تأويله في حركم مثله، ومؤنة ذلك عليكم دوننا إذ كان الجميع من طريقكم. فأما نحن فراء مهما جميعاً، لما معتقده فيهما من الإبطال.

---

(١) تأولتم (ب)

## مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَهُمْ فِي التَّوْبَةِ

[سؤال]

فَإِنْ قَالُوا: فَقَدْ رَوَى الرَّاءُ بْنُ سَلِيمٍ قَالَ: «حَدَّثَنِي مُوَلَّى لِعَائِشَةَ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَهَا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَمَا كَانَتْ تَمْشِي عَلَى جَبَلٍ وَلَا عَلَى شَجَرٍ وَلَا يَمْشِي بِهَا طَيْرٌ إِلَّا قَالَتْ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مِثْلَ هَذَا! وَتَبْكِي نَدَامَةً عَلَى مَا صَنَعْتُ». أَفَلَيْسَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّوْبَةِ؟ أَمْ هُوَ أَيْضًا عِنْدَكُمْ كَالَّذِي تَقْدِّمُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ؟

[جواب]

يَقَالُ لَهُمْ: هَذَا الْخَبَرُ عِنْدَنَا فِي التَّعْرِي مِنَ التَّوْبَةِ كَالَّذِي تَقْدِّمُ مِمَّا اخْتَلَفْتُمُوهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَدَوَّهَا فِي الضَّعْفِ وَوَهْنٍ<sup>(١)</sup> الْإِسْنَادِ. أَلَا تَرَى أَنَّ ذَاكَ عَنْ عَائِشَةَ غَيْرِ مَعْرُوفٍ بِاسْمِهِ وَلَا نَسَبِهِ؟ وَلَا مَنَعُوتٍ بِصِمَةٍ تَبَيَّنَ عَنْ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَغْبَارِ؟ وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ مُوَلَّى لَهَا عَلَى التَّكْيِيرِ وَالْإِبْهَامِ وَيَدُورُ هَذَا فِي الضَّعْفِ وَعَدَمِ مَعْرِفَةِ الرَّائِي يَسْقُطُ الْحَدِيثُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَثَارِ. مَعَ أَنَّ السَّكَاةَ فِي الْأَفْعَالِ لَيْسَ بِدَبِيلٍ عَلَى السُّدْمِ عَلَيْهَا، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ لِعَتْفَادِ الضَّرَرِ بِهَا فِي

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ: رَوْهَا.

العاجل، كما يقع لاعتقاده في الآجل. ويظهر حلوه<sup>(١)</sup> بالنولي المحض ومن كان ولياً فانتقل عن الولاية بالشُّع، لأنه أمرٌ تثيره الطباع للأقارب والإخوان، والخصماء والخلا، والخلطاء والخيران، ومن تقادمت صحته وسدت مودته، وإن احتلقت المذاهب وتضادّت الأديان، وليس يختص بالضرر الواقع عن حس الأفعال دون الصرر لوانع من قبح الأفعال وقد يظهر كثيراً من المحق على من انتقل عن عقده إذ كانت له بالسالف خصوصية، أو كان شريكاً بينها في قومه، لما أشفق<sup>(٢)</sup> عليه من العقاب، وترق له طاعه عند حلوه به من لعذاب، أو يخاف برجوعه عن الحق على المستضعفة دخول الشبهات، كما يظهر كثيراً من المبطل على من انتقل عن عمده إذ كان له من الصفة ما ذكرناه، أو الاختصاص ما شرحناه، لا سيما إذا هلك على العقد فأيس من رجوعه عما اعتقده فيه من الضلالات، وتيقن أو غلب الظن بحلول ما يستحقه به من النقمات.

وقد نقل أصحاب الحديث أن نوحاً عليه السلام بكى<sup>(٣)</sup> على ضلالة قومه وخلافهم له ونح لذلك حمسمة عام، إشفافاً عليهم لما يؤول بهم الضلال إليه من هلاك، فسُمي من ذلك نوحاً، وكان اسمه قبل ذلك عبد الأعن. ثم إنه لما دعا فأهلكهم الله تعالى بانطوفان، نظر إليهم بعد أن نصب الماء عنهم،

(١) في النسختين: محلوله.

(٢) في النسختين: شفق.

(٣) في النسختين: يكي.

إذا عظامهم تلوح، فكى، ثم قال: «يا رب! ما كنت أظن أن دعائي يبلغهم هذا»

وروت الرواة جميعاً خبراً مشهوراً أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما أمر أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بضرب رقبة النصر بن الحارث؛ جاءت أخته فأشدته الشعر الذي تقول فيه:

أُحَمَّدٌ وَلَأَنْتَ صِنُوْ نَجِيَّةٍ      مِنْ قَوْمِهَا وَالْفَخْلُ فَخْلُ مُعْرِقٍ  
مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ فَرِيًّا      مِّنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُخْتَقِ  
فَالنَّضْرُ أَقْرَبُ مَنْ وَصَلَتْ قَرَابَةً      وَأَحَقُّهُمْ إِنْ كَانَ عِتْقًا يُغْتَقِ

في الأبيات المعروفة إلى آخرها،<sup>(١)</sup> قرَّع رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال عليه السلام: «لوجئتنا قبل أن نقتله لما قتلناه».

وروت الرواة أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله زار بمكة قبراً فأطال عنده وبكى واستعبر، ف قيل له: «يا رسول الله! ما هذا؟ فقال: هذا قبر أُمِّي أُمِّة بنت وهب، وإني استأذنت الله تعالى في زيارتها فأذن لي». ولا خلاف بين الناصبة أن أمه عليهما السلام توفيت كافرة<sup>(٢)</sup> وقد رَقَّى لها واستعبر، ورَقَّى لأخت لنضر عند رثائها<sup>(٣)</sup> أخاها وهو مشرك قُتِلَ على الشرك بلا خلاف، ولم

(١) في النسخين محمد بن عبد الله بن محمد بن نصر أقرب من وصلت قرابة.

(٢) كاتبة (ب).

(٣) في النسخين: رثيها.



تَكَ رِقَّتُهُ واستعاره صلى الله عليه وآله لندم كان منه، ولا لتوبة من فعل طهر  
 عنه، مع اختلاف ما رَقَّ به في الموضعين وتباينهما في المعنيين، فُعلِمَ أن  
 الأمر<sup>(١)</sup> في أسباب الكساء والرقعة للأفعال عن ما شرحناه، وأنه لا يُسن عن  
 جناية وقعت من لباكي ولا عن<sup>(٢)</sup> ندم، على ما قدمناه. وهذا الفصل يتضمن  
 الجواب عما عارضنا القوم به في المسألة التي مصت من حديث الناصة في  
 كساء أمير المؤمنين عليه السلام على قتل أهل النهروان، فإن أحتَ إنسانٌ  
 تسليمه على سبيل الاسعاف في الكلام والحواب عنه بما أشرنا إليه فيه؛ فليفعل،  
 فإن فيه كفاية.<sup>(٣)</sup>

وإنما تمنّيتها أن تكون جبلاً أو شجراً أو طائراً؛ فهو كتمّيتها أن كان الموت  
 نزل بها قبل أن تشهد القتال، وقد استقصيت الكلام في ذلك في المسألة الأولى  
 لهم، وبيّناه على التمام، وفي ما مضى منه غنى عن التكرار. وأما قول مولانا  
 أن تمنّيتها ذلك بدامة على ما صنعت؛ فإنه حكم<sup>(٤)</sup> منه لو حكمت هي به  
 لنفسها لرددناه عليها بالحجاج الذي أوضحناه. ولو سلّمناه لكان ندماً لا  
 يتضمن التوبة ولا يفتضي شرائط الإيمان، على ما سلف لنا أيضاً في حقيقة  
 التوبة وربّناه في الكلام.

(١) كلمة غير واضحة في (ب) الام (م)

(٢) في النسختين: ولا يدم

(٣) في (ب) زيادة: وبيانه، وفي (م) زيادة: وبيانه

(٤) في النسختين: حلم.

## مَسْأَلَةُ أُخْرَى لَمْ يَفِي فِي التَّوْبَةِ

فإن قالوا: فقد روى مصعب بن سلام، عن موسى بن مطير، عن أبيه، عن أم حكيم بنت عبد الرحمن بن أبي بكر قالت: «لما نزل بعائشة الموت قلتُ لها: يا أمتاه! ندفنك في البيت مع رسول الله صلى الله عليه وآله؟ وقد كان فيه موضع قبر تدخره لنفسها. قالت: لا! ألا تعلمين حيث سُرْتُ؟ ادفنوني مع صواحيي قلت بخيرهن»<sup>(١)</sup> وروى إسماعيل بن أبي حالد، عن قيس ابن<sup>(٢)</sup> أبي حازم، عن عائشة أنها قالت: «ادفوني مع أزواج النبي صلى الله عليه وآله فأبي قد أحدث بعدة حدثاً» فكيف لا تكون نائبة وهي معترفة بحدثها؛ مفرقة بحطتها في مسيرها؛ مستوحشة بذلك أن تُدفن مع رسول الله صلى الله عليه وآله لما سَف له من معصيتها؟ وهذا دليل على ندمها.

(١) بخيرهن (ب) بخيرهن (م)

(٢) سقط من النسختين ابن.

### [جواب]

فيقال لهم: إن هذين الحدين من أوضح البرهان<sup>(١)</sup> على فساد توسعها، وهما في المعنى على صمد ما توهمتموه من موجب ولايتها، وذلك أنها أقرت باحدث في فعلها، ولم تشهد لنفسها بالسلامة من حديثها، واعترفت بالمعصية في سيرها، ولم يظهر ما يحبط معصيتها، وليس كل مؤثر بذنب نادم، ولا كل شاهد على نفسه بالخلاف ثابت، ولا كل وجل سالم، ولا كل خائف من وقوع المستحق به ناج، من قبل أنه قد يعصي العاصي مع تحريمه العصيان، ويرتكب المآثم مع علمه بحطته وتركه فيها الاستحلال،<sup>(٢)</sup> ثم يحذر من مستحقه من العقاب، ويخاف ما نوَّعه الله تعالى به من أليم العذاب،<sup>(٣)</sup> ولا يتوب مع ذلك منه، لتعاطف شهرته له، ولا ينصرف عن العزم عليه لغلّة الطباع. ألا ترى أن المدنيين من أهل الصلاة في ذنوبهم هذه الصفات؟ والفجار من أهل الشريعة يعرفون بجميع ما ذكرناه؛ وهم مع ذلك على الإقامة في العجور والإصرار؟ فقد نجد العاصي في ما بيننا تحصره الوفاة<sup>(٤)</sup> فلا يُظهر الإقلاع عن معصيته، ويؤدي الوجل من ارتكابها، والخوف من العقاب لأجله،

(١) في النسختين: برهان.

(٢) أي استحلال المعصية بأن يرغم أنها حلال في شرع الله.

(٣) لم (ب).

(٤) في النسختين: العقاب.

(٥) فيها يتباه بحضرة الوفا (ب) فيها يتباه بحضرة الوفا (م)

ويعترف بِزَلِيلِهِ فِيهَا، وَيُقَرُّ بِالْإِشْمَاقِ فِي الْإِقَامَةِ عَلَيْهَا مِنَ الْعَذَابِ، ثُمَّ  
 بِعَتَمَدٍ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِالْصَّدَقَةِ عَنْهُ، وَالْمُبَالَعَةِ بِالتَّطَوُّعِ مِنْ بَعْدِهِ،  
 وَصِنَائِعِ الْخَيْرِ مِنْ تَرْكِهِ،<sup>(١)</sup> وَالْاجْتِهَادِ فِي الْإِسْتِعْمَارِ طَمَعًا مِنْهُ فِي الْعَمَلِ عَنْهُ  
 لِدَلِّكَ وَالتَّفَضُّلِ عَلَيْهِ بِالثَّوَابِ، وَالرَّحَاءِ بِإِسْقَاطِ<sup>(٢)</sup> بَعْضِ الْمُسْتَحَقِّ بِفَعْلِهِ،  
 وَالتَّخْفِيفِ عَنْهُ مِنَ الْعِقَابِ وَإِنَّمَا يَعْدِلُ إِلَى ذَلِكَ عَنْ<sup>(٣)</sup> التَّوْبَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا  
 لَمَّا اخْتَصَّ بِهِ مِنْ غِلْمَةِ الشَّهْوَةِ فِي الْفِعْلِ، وَتَوَقَّرَ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ، وَاقْتَضَاءُ<sup>(٤)</sup>  
 الطَّبَائِعِ لَهُ عَنِ الْإِصْرَافِ عَنْهُ، وَلَمَّا يَرْجُوهُ أَيْضًا مِنْ سَلَامَتِهِ، وَيُسَوِّفُهُ مَعَ  
 الْحَيَاةِ مِنْ تَرْكِهِ. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ؛ لَمْ يُنَكَّرْ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةً فِي مَا  
 عَتَرَفَتْ بِهِ مِنْ حَدَثِهَا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ الَّذِي شَرَحْنَاهُ.

### [دليل]

وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ أَنَّهَا مَنَعَتْ الْقَوْمَ أَنْ يَدْعَوْهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَآلِهِ حَدَّثَهَا، وَحَطَرَتْ أَنْ يَقْرُوهَا فِي بَيْتِهِ لِمَعْصِيَتِهَا، فَلَوْ كَانَتْ تَعْتَقِدُ  
 تَوْبَتَهَا لَمَا مَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ، وَلَوْ نَبَغَتْ<sup>(١)</sup> بِنَدَمِهَا لَمَا حَظَرَتْهُ، مِنْ قَبْلِ أَنْ التَّائِبِ

(١) وَيَفْزُ (ب)

(٢) رَحِيتُ الْخَيْرِ مِنْ تَرْكِهِ (ب) وَصِنَائِعِ الْخَيْرِ مِنْ تَرْكِهِ (م)

(٣) فِي النُّسَخَتَيْنِ: وَالرَّجَاءَ بِالْإِسْقَاطِ.

(٤) فِي النُّسَخَتَيْنِ. مِنْ.

(٥) فِي النُّسَخَتَيْنِ: وَالْمَقْتَضَاءَ

(٦) أَوَّلُو نَرَسْتُ (ب) أَوَّلُو تَرَبَّيْتُ (م)

ولي الله، وأن الندام حبيبه، و لولي لا يستوحش من ولايته، والحبيب لا يشفق من محبته، والمطيع لا يبعد عن الخير ومواطنه<sup>(١)</sup> بطاعته، بل هو عند توبته من السلامة كهو قبل الإثم وبعد ندمه كما كان من الولاية قبل الفعل، اللهم إلا أن تكون امتنعت عن مجاورة رسول الله صلى الله عليه وآله مع توبتها لقبح<sup>(٢)</sup> ما ارتكبه من العصيان، مع عدم<sup>(٣)</sup> انحباط معصيتها بالتوبة المرجوة له كمال الإيمان، فلم تستحل أن يجاوره في ضريحه من اقتراف كبيرة وقتاً من الأوقات، ولا من اركب خطأ في زمن من الأزمان، إعظافاً لحرمة، وإجلالاً له وإكباراً على سائر الأنام والكفر بالله جل جلاله أعظم عند جماعة أوليائها وأكبر<sup>(٤)</sup> مما اقترفت من العدوان، وقد عبد أبوها في الحقيقة أكثر عمره الأصنام، وشاركه صاحبه عمر بن الخطاب في الشرك بالله جل جلاله والإفك عليه والطغيان، ثم أسلموا على زعمهم<sup>(٥)</sup> - ودخلا في الإسلام، وانتقلا إلى الإيمان، فما بالهما لم يستوحشا من مجاورة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ ولم تستوحش هي من إدخالها بيته بعد الوفاة؛ ولم تشفق من إقبارهما إلى جبهه مع ما تعلمه من قديمهما في الكفر وعادة الأوثان؛ كما استوحشت هي لنفسها

(١) في السخنين: المواطن.

(٢) المتح (ب)

(٣) ليس في النسخين: عدم.

(٤) في النسخين: وأكثر.

(٥) رهم الناصبة.

وأشقيقت من ذلك لمعصيتها التي لا تقارب ما قترناه من العصيان؟! وما زال  
التوبة من الشرك طَهَّرَتْ أباهما وصاحبه وأوجبت لهما مجاورة النبي صلى الله  
عليه وآله؛ ولم تطهِّرْها هي من حوبتها<sup>(١)</sup> التي تصعر عند ذنوبها فتوجب  
لها<sup>(٢)</sup> الكون بقرب<sup>(٣)</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله بعد الوفاة!

وهذا ما لا يد فيه من أحد الأمرين لا ثالث لهما عن ما حكم به صاحب  
الخيرين في الأقسام؛ إما أن تكون<sup>(٤)</sup> مجاورة أبيها وصاحبه لرسول الله صلى  
الله عليه وآله بعد وفاته حقًّا - على معرفتها بسابقتها<sup>(٥)</sup> - وصوابًا، فيكون  
حظرها إياه على نفسها باطلاً ظاهر الفساد وإما<sup>(٦)</sup> أن يكون خطأ منها  
- ومنها أيضًا - في إباحته عند وفاتها وفسادًا، فيكون حظرها إياه على  
نفسها صوابًا، أو تكون في تلك الحال على حكم الشيعة - مقيمةً عن ذنبها  
ولأجله منعت من دفنها معه عليه السلام. وفي ذلك بطلان ما تعلق به  
القوم<sup>(٧)</sup> في توبتها من الكلام.

(١) في النسختين: ولم يطهرها هي من توبتها.

(٢) وتوجب لها (ب)

(٣) في النسختين: بعد.

(٤) في النسختين: يكون.

(٥) في الشرك والظمان. وفي النسختين: معرفتها

(٦) في النسختين: أو

(٧) القوة (ب)

### [سؤال]

فرن قالوا: فإنكم تزعمون أن عائشة قد كانت تعلم أن أبها قد أحدث بعد لبي صلى الله عليه وآله أعظم الإحداث؛ من جحد النص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ودفعه إياه عن المقام، واستبداده بحقه من الإمرة والسلطان وبما كان يجب له دونه من إقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، فكيف استجارت دهنه مع رسول الله - وكذلك دفن صاحبه وهو شريكه في جميع ما عُدّنه - إن كان الأمر في متنعها عن الدفن معه على ما صدر منكم في الجواب؟ وكيف لم يمتنع أبو بكر وعمر من أن يُدفنا معه ويوصيا بذلك قبل المهات بالعله التي أعلنتم بها في امتناع عائشة عن الإصرار؟

### [جواب]

قيل لهم عن هذا السؤال جوابان:

أحدهما: أن عائشة قد كانت مشاركة لأبيها وصاحبه في جميع تلك الصفات، وزادت عليها بكشف القناع في عداوة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله ومسيرها من الحجاز إلى العراق في حره وعناده والقصد لسفك دمه ودماء ذريته عليهم السلام، فاعتقدت لذلك تعاطم حدثها<sup>(١)</sup> على حدثها وزيادتها عليهما في الإثم والعدوان، فأوحشها ذلك الاعتقاد من

(١) حدثها (ب)

الدفن مع الرسول صلى الله عليه وآله ما لم يوحشها العقد فيها للتباين عندها في الأحوال.

والثاني: أن ما فعله الرجلان بأمر المؤمنين صلوات الله عليه وآله من قبح الأفعال لم يَكُ طاهرًا عند جميع الأنام، وما ارتكياه في حقه من الإثم والعدوان لم يَكُ مشهورًا عند كل إنسان، وإنما كان ذلك معنويًا عند أهل العلم من جهة الناس، معروفًا عند الخواص، فاعتنمت عائشة دفنها مع رسول الله صلى الله عليه وآله للتمويه على القوم، وشبَّهَتْ على الجمهور في ذلك وأوهمتهم به أن لها بالدفن عند الله تعالى وعند رسوله صلى الله عليه وآله رتبةً ومقدارًا، وأنها لم يجاوراه في ضريحه إلا لعلَّوا منزلتهما على الكل، وسلامتهما في طول حياتهما من الخلاف. ولم يَكُ فعلهما بأمر المؤمنين عليه وآله التحية والسلام كذلك، بل كان عنادها له مشهورًا لا يختلف فيه إنسان، وأشفقت من دفنها مع رسول الله صلى الله عليه وآله مع ظهور ما هي عليه لله سبحانه من الخلاف؛ أن يحطَّ قدر أبيها وصاحبه عند الناس، ويُسقط الرتبة التي حصلت لها بالدفن مع رسول الله صلى الله عليه وآله، فتوقع الشبهة في عدم سلامتهما من الإثم عند الأنام، وتكشف عن صحة مذاهب الشيعة في اجترأ القوم في ما سلف على دفن العصاة لله عز وجل مع رسول الله صلى الله عليه وآله بما أقدمت عليه من الإيذاء بالدفن معه، وهي على ما هي عليه مما لا يخفاء به من الصلال.



فلما فكرت في ذلك من<sup>(١)</sup> قبح ما وصفناه؛ انصرفت عنه للتمويه في حال الرجلين والإيهام على ما ذكرناه.

ورجعه آخر؛ في عنة معهما من الدفن لها مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو أن عائشة قد كانت أظهرت معاوية بعد قتله أخاها محمداً رحة الله عليه الخلاف، وأقامت على سبِّه والطعن عليه والإهانة له والاستحقاف، وكان ذلك ييلع منه ويسخوفُ على أصحابه منه<sup>(٢)</sup> الفساد، وكانت تتخوف على نفسها من المكر بها والافتعال لها، فلما حضرته الوفاة علمت أن شيعتها لا يعدلون بها عن الموضع الذي كانت قد ادَّخَرَتْهُ لنفسها عند رسول الله صلى الله عليه وآله، وتيقَّنت أن معاوية قد تقدَّم إلى عامله بالمدينة يمس معه من بني أمية أن يمنعوا من ذلك من رame من الناس، أو غلب في ظنِّها أن المنع كائن من بني أمية وعامل معاوية لعنه الله، لما قد عرفوه منها له من الخلاف والتقرب إليه به<sup>(٣)</sup> إن لم يكن قد تقدَّم إليهم في ذلك وسبقت الوصية<sup>(٤)</sup> بالعدول بها عن الموضع، وكرهت خلافهم لها في ذلك بعد الممات إن لم تؤكد بضرب من الاعتلال، فذكرت مسيرها<sup>(٥)</sup> وأوهمت بالاعتذار، وعدلت عن

(١) ليس في السحتين: من.

(٢) في النسحتين: به

(٣) أي بالمنع.

(٤) في النسحتين. بالوصية.

(٥) أي إلى البصرة، وهو ما أحدثته

ذكر ما تتحوفه من معاوية لعنه الله لما يلحقها من الوهن في كبده عند الإطهار، وهذا أمر تستعمله الناس في كثير من الأحوال، وتظهر منهم الرغبة عن أمرهم وهم في الباطن أعظم الخلق رعةً فيه، لعلمهم بالعجز منهم عن الوصول إليه قد قصدهم إلى فعه وقتاً من الأوقات، وهذا يتبين لمن تدبره. والمنة لله.

فهذا جملة معتمد القوم في توبة عائشة من جهة الألفاظ وما جاءت به الأخبار من معاني الكلام، قد ثبت بطلانها وما فيها من الألفاظ والاحتلال. ولهم بعد ذلك شهةً يلجأون إليها في توبتها من جهة الأفعال ومقتضاها عندهم من طريق الاستدلال، أنا موردها إن شاء الله تعالى وكاشفٌ عن وهنها وصعب لتعلق بها على حسب ما يحسب فيها من الكلام، بعد أن أعارضهم في الأخبار التي مصت فتوهموها التوبة؛ بالأخبار التي جاءت في ضد ذلك من (١) الإصرار، وأنبههم على زيادتها عليها في الحجة والرهان، وأدل على أنها أولى بالقبول والترم، لاختصاصها بوجوب الحكم بذلك من جهة الأساد وإطباق الطائفتين معاً على نقلها، وعدم ذلك في تلك، وما ينهي من الاختلاف. ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ وهو حسي ونعم الوكيل.

(١) سقط من (م). ذلك من.

(٢) أي في أخبار التوبة.

## باب المسائل عليهم والمعارضة لهم بالأخبار

### [سؤال]

يقال للناسبة: كيف يصح العقد على ثوبة عائشة بما تفرّدتم به من نقص الألفاظ - أنتي مضي كلامك على عدم ذلك منها - مع تفرّدكم بنقلها خاصة دون الشيعة جميعًا وجمهور أهل الآثار؟ وأنتم تعلمون أن رواتكم مع الشيعة<sup>(١)</sup> بأمرهم<sup>(٢)</sup> قد نقلوا أخبارًا توجب الحكم عليها بالإصرار؟

### [جواب]

إن قالوا: ذلك لعله كذب وكذا. أحوالوا على فاسد طهر البطلان، وقد بينا ذلك في ما تقدّم من الكلام.

(١) سقط من (ب): جميعًا وجمهور أهل الآثار وأنتم تعلمون أن رواتكم مع الشيعة

(٢) بأمرهم (ب)

## [جواب آخر]

وإن قلوا: لا يجب ذلك إن كانت لكم في الإصرار أخبارٌ على شر طكم  
الذي وصفتموه، ولكن من لنا بذكر تلك الأخبار؟

## [بيان]

قيل لهم: علينا برهان ذلك وشرحه على البيان، فممنه ما رواه الوليد بن  
وهب الحارثي - وقد قدّمنا بضعة منه - قال: حدثني أحمد بن يحيى البجلي  
قال: حدثني العباس ابن الفضل<sup>(١)</sup> الهاشمي، عن أبيه، عن ابن عباس قال:  
«لما انهزم أهل الجمل؛ انصرفت عائشة إلى ناحية»<sup>(٢)</sup> من البصرة، إلى دار يقال  
لها: قصر ابن خلف، فبعثني إليها أمير المؤمنين عليه السلام بأمرها بالرحيل  
إلى المدينة، فأبيتها فلم تأذن لي،<sup>(٣)</sup> فدخلتُ عليها، فإذا ببيت فارغ لم يُعدَّ فيه  
مجلس، وإذا هي جالسة خلف ستر، فضربتُ بيسري في البيت فإذا رَحُلٌ عليه

(١) في (ب) زيادة: من. وعند الكشي أنه إسماعيل بن العصل الهاشمي

(٢) ماجية (ب)

(٣) في السحطين، فأذن لي. والتصحيح لما سيأتي من قولها: «دخلتُ عليها بغير إذن»، وما جاء  
في لفظ الرواية عند الكشي في (رجاله ج ١ ص ٢٧٧): «طلبتُ الادن عليها فلم تأذن، فدخلت  
عليها من غير إذن». وكذا جاء في (الفتوح لابن أعثم ج ٢ ص ٤٨٦): «فأقبل إلى عائشة  
فاستأذن عليها، فأبت أن تأذن له، فدخل عبد الله بغير إذن».

طنفسه<sup>(١)</sup> فاحتررتها فجلست عليها فقالت: <sup>(٢)</sup> يا بن عباس! أحططت السنة! دختت علينا بغير إذننا وحلست على متاعنا<sup>(٣)</sup> بغير أمرنا! فقلت لها: نحن والله أولى بالسنة منك، ليس هذا ببيتك، إنما بيتك الذي خلقت فيه رسول الله صلى الله عليه وآله فخرجت منه ظالمة لنفسك؛ عاصيةً لنيك؛ عاتبةً على ربك! فإذا رجعت إلى بيتك لم ندخله عليك إلا بإذنك، ولم نجلس على متاعك<sup>(٤)</sup> إلا بأمرك<sup>(٥)</sup> إن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وآله بعثني<sup>(٦)</sup> إليك يأمرك بالرحيل إلى المدينة. فقالت: رحم الله ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب! فقلت: بل هذا والله أمير المؤمنين وإن تربدت وجوه ورغمت معاطس! ستأه الله ورسوله يوم غدير خم. أما والله إنه لأمر برسول الله رحماً، وأقرب قرابة، وأقدم سلتاً، وأكثر علماً، وأعلى مازاً، وأكثر آثاراً من أبيك ومن عمر! قالت: أبئت ذلك<sup>(٧)</sup> يا بن عباس! قلت: أما والله إن كان إياؤك<sup>(٨)</sup> فيه لقصير المدة، عظيم التبعة، ظاهر الشؤم، يئن النكد! وما كان

(١) الرّخل ما يوضع على ظهر البعير، والطنفسنة البساط

(٢) في السحتين زيادة: له.

(٣) في السحتين ثباتنا

(٤) في السحتين نيك.

(٥) ليس في (ب): بأمرك.

(٦) يعني (ب)

(٧) في السحتين: أبئت إذا ذاك.

(٨) أبوك (ب)، وفي (م) بياض أبقى حذف شيئاً من رسم الكلمة.

إياؤك<sup>(١)</sup> إلا كحلب شاة حتى صرت لا تأمرين ولا تنهين، ولا ترفعين ولا تضعين. وما مثلك فيه إلا كما قال أخو بني أسد:

ما زال هذا والقصائدُ بيننا      شتمَ الصديق وكثرة الألقابِ  
حتى تُرُكَّتْ كأن قولكَ فيهمُ      في كلِّ مَجْمَعَةٍ طَينٌ ذبابِ  
قال: فأبدت عَوَلَتَهَا وأذرفت دمعَتَهَا، ثم قالت: أخرجُ والله عنكم، فوالله ما في الأرض بلدًا أبغض إليَّ من بلدٍ تكونون فيه<sup>(٢)</sup> يا بني عبد المطلب! قلت: ما والله هذا بلاؤنا عندك ولا صيغتنا<sup>(٣)</sup> إليك؛ أنا سَمِينُك أم المؤمنين وأنت ابنة أم رومان الفراسية،<sup>(٤)</sup> وسَمِينُ أباكِ صَدِيقًا وهو ابن أبي قحافة حامل قِصَاعِ الْوَدَكِ<sup>(٥)</sup> لابن جُدعان إلى أضيافه! فقالت: يا بن عباس! تَمْتُون عَيَّ برسول الله؟! قلت: ولم لا نَمُنُّ عليك؟ أما والله لو كان فيك قلامةٌ منه لَنَتَّ به! ونحن لحمه ودمه، ومنه وإليه، وإنما أنت حَشِيَّةٌ<sup>(٦)</sup> من نَسع حشايَا خَلَقَهَا

(١) «بوك» (ب)

(٢) في النسختين فيها.

(٣) صنيحنا (ب)

(٤) في السختين ابنة رومان القواس، وهو مصخف ما أشتته، وإياها أم رومان أم عائشة، وكانت فراسية من بني فراس بن غنم، وكان زوجها لعنه الله يناديها «يا أخت بني فراس» كما في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في (صحيح البخاري برقم ٦١٠)

(٥) القِصَاع جمع القِصْعَةِ، وهي وعاء كبير يُتَحَدُّ لِلأكل والثريد، وكان من الخشب أو الخرف. والوَدَكُ هو شحم الأليتين ودم اللحم ودهنه.

(٦) الحَشِيَّةُ هي المِرْقَةُ التي تُعْظَمُ بها المرأة عجيرتها، أو هي الفراس، كناية عنها

رسول الله صلى الله عليه وآله، لست بأحسنهن لوئاً ولا أنضرن ورقاً! ولا أكرمهن حسباً! ثم صرت تأمرين ففطاعين! وتدعين فتجابين! ثم نفخت ثوبي وقمت، فأتيت أمير المؤمنين عليه السلام فأخبرته بقالتها وما رددت عليها، فقال أنا كنت أعلم بك حيث بعثتك<sup>(١)</sup> ورواه عبد الله بن حماد<sup>(٢)</sup> الأنصاري من طريق الشيعة بإساده عن مشايخهم<sup>(٣)</sup> عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنه.

ومنه ما رواه إبراهيم بن عمر، عن أبيه، عن نوح بن دراج قال: «حدثني من لا أتهم أن ابن عباس قال لأمر المؤمنين صلوات الله عليه وآله لما أبت عائشة الرجوع إلى المدينة: أرى أن تدعها يا أمير المؤمنين بالبصرة ولا توخلها. فقال له أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله إنها لا تألو شراً<sup>(٤)</sup> ولكنني أردتها إلى بيتها الذي تركها فيه رسول الله صلى الله عليه وآله، فـ ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾. فأبان عليه السلام عن سوء ضميرها، وقبح عزمها، وعدم توبتها، وإصرارها.

وأوضح من<sup>(٥)</sup> ذلك ما رواه محمد بن إسحاق عن رجاله «أن عائشة لما وصلت إلى المدينة راجعة من البصرة؛ لم تزل تعرض الناس على علي عليه

(١) حماد (ب)

(٢) مشايخهم (ب)

(٣) أي لا تقصر في ارتكاب الشر.

(٤) في النسختين: ويوضح عن.

السلام، فكننت إلى معاوية بن أبي سفيان وإلى أهل الشام مع الأسود بن أبي  
ابنخري<sup>(١)</sup> فحرضهم على أمير المؤمنين عليه السلام.

ومنه ما رواه موسى بن عبد الرحمن المسروقي، عن عثمان بن عبد الرحمن  
الحرابي قال: «أخبرنا إسماعيل بن رشد قال لما<sup>(٢)</sup> انتهى إلى عائشة قتل أمير  
المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، قالت:

فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوْىُ كَمَا قَرَّ عَيْنًا بِالْإِبَابِ الْمَسَانِيرُ

ثم قالت<sup>(٣)</sup> مَنْ قَتَلَهُ؟ فَقِيلَ: رَجُلٌ مِنْ مَرَادٍ. فَقَالَتْ

فَإِنْ يَكُ نَائِيًا فَلَقَدْ نَعَاهُ بِنَاعٍ لَيْسَ فِي فِيهِ الثَّرَابُ

فقالت لها زينب بنت أبي سلمة: أَلَيْعَلَّيْ تَقُولِينَ هَذَا؟! فَقَالَتْ: إِنْى أَنَسَى!

فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي!<sup>(٤)</sup>

(١) البحرى (ب) البحرى (م)

(٢) سقط من (ب): لما.

(٣) ليس في النسختين ثم قالت وهو ثابت في مصنفات التاريخ الأخرى (كالأخبار  
الموفقيات للزبير بن بكار ص ٤٢).

(٤) في النسختين: فلاذكروني.



ومنه <sup>(١)</sup> ما رواه أحمد بن الحجاج بن الصلت قال: حدثنا محمد <sup>(٢)</sup> قال: حدثت عمرو بن أبي المقدام، عن أبي إسحاق <sup>(٣)</sup> قال: قال مسروق: «دخلت على عائشة فجلستُ إليها فحدثني، فاستدعت ها غلاماً أسود يقال له عبد الرحمن. فجاء حتى وقف، فقالت: يا مسروق؛ أتدري لم سمَّيته عبد الرحمن؟ فقلت: لا. قالت: حُباً مني لعبد الرحمن المرادي» <sup>(٤)</sup>

ومنه ما رواه محمد بن سلام قال: حدثنا أحمد بن محمد الواسطي قال: حدثني محمد بن صالح ومحمد بن أبي الصلت قالا: حدثت عمر بن يونس اليمامي، <sup>(٥)</sup> عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «لما قُبِضَ الحسن بن علي عليهما السلام ودعا الحسين ابن علي عليهما السلام ودعا عبد الله بن جعفر وعلي بن عبد الله بن العباس رضي الله عنهم فقال:

(١) ليس في النسختين: منه.

(٢) في النسختين: محول وهو مصحّف محمد، الذي هو ابن الصلت بن الحجاج، وهو عم أحمد بن الحجاج بن الصلت وهو ثقة حافظ عبد القوم، من قدماء شيوخ البخاري، يروي عن جماعة منهم عمرو بن ثابت أبي المقدام، كما في كشف الأستار عن (رواند البزرجي لهشمي برقم: ٢٣٢٦).

(٣) في النسختين: ابن إسحاق، وهو مصحّف أبي إسحاق، وهو السبيعي الكوفي الذي يروي عنه عمرو بن أبي المقدام، ويروي هو عن مسروق بن الأجدع. وهو ثقة من لأعلام عند انقوام، وكذلك شيخه مسروق.

(٤) قاتل أمير المؤمنين عليه السلام.

(٥) في النسختين: اليماني، وهو مصحّف اليمامي.

أعينوي حتى أغسل ابن عمكم. فغسله وحطّطه وألبسه أكفائه، ثم خرجنا حتى صلينا عليه في المسجد، وقد<sup>(١)</sup> كان قد تقدّم الحسين بن علي عليهما السلام أن يُدحل المسجد فيُحضر له، فحال دور ذلك مروان بن الحكم ومن كان هناك من ولد عثمان رآك أبي سفيان لعنهم الله، وقالوا: أيُدفن أمير المؤمنين عثمان الشهيد المقتول ظلماً بالقيع بشر مكان؟ ويُدفن الحسن بن علي مع رسول الله صلى الله عليه وآله؟! لا يكون ذلك أبداً حتى تنقطع السيوف وتنكسر الرماح وينفد النبل! فلما رأى ذلك الحسين بن علي صيهاً السلام قال: أما والله الذي حرّم مكة للحسن أحق برسول الله صلى الله عليه وآله وبيته أن يُدفن معه ممن أُدخل بيته بغير إذنه! وهو أحق من عثمان حمّال الخطايا! مسير أبي ذر رحمة الله عليه صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله! والفاعل بعمار بن ياسر رحمة الله عليه ما فعل! ومؤوي طريد<sup>(٢)</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله! ثم أمر فُحِيل إلى قبر أمه فاطمة صلوات الله عليها،<sup>(٣)</sup> فحملناه ودفنناه إلى جنبها، وكنت أول من انصرف فسمعتُ اللفظ ورأيتُ شخصاً مُقبِلاً علمتُ الشرّ فيه، فخفتُ الحسين عليه السلام أن يعجل، فأقبلتُ مبادراً فإذا عاتشة في

(١) في السخنين: وبعد.

(٢) سقط من السخنين: ما فعل. وسنأتي الرواية بتمامها في الهامش من مصنف آخر.

(٣) سقط من السخنين: طريد.

(٤) فاطمة بنت أسد عليها السلام.

أربعين راكبًا، على بعل مُزْمَلٍ<sup>(١)</sup> تقدمهم وتأمرهم بالقتال فلما رأته قالت: إلى أين يا ابن عباس! لقد اجترأتم عليّ تؤذونني مرة بعد مرة! تريدون الآن أن<sup>(٢)</sup> تدخلوا بيتي<sup>(٣)</sup> من لا أهوى!؟ فقلت: واسوأناه! يومٌ على بغل! ويومٌ على جمل! تريدان أن تطفئي نور الله وتقاتلين أولياء الله! ثم تحولين بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين حبيبه وتمنعين من دفنه معه! انصرفي فقد رأيت<sup>(٤)</sup> ما يسرك ودفعنا الحس عليه السلام عند أمه. فتفطت في وجهي! ثم قالت بأعلى صوتها: أوما نسينم يوم الجمل يا ابن عباس!؟ إنكم لذوون<sup>(٥)</sup> أحقاد! وهي تقول:

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر<sup>(٦)</sup>.

(١) في السختين: مرحل. والأرجح ما أنبتاه، فالعل المزمل هو المزين نسيح كالبردة

(٢) ليس في السختين: أن.

(٣) ليس بيها عن حقيقة الملكية شرعًا كما فصلناه في العاخرة

(٤) في النسخين: رأيتي.

(٥) في النسخين: لدو.

(٦) في (أماي الطوسي ص ١٥٨). «حدثنا محمد بن محمد قال: حدثنا أبو الحسن علي بن بلال المهلب قال: حدثنا مراحم بن عبد الوارث بن عباد البصري بمصر قال: حدثنا محمد بن دكرية العلاقي قال: حدثنا العباس بن نكار قال: حدثنا أبو بكر اهليلج، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: حدثنا أحمد بن محمد الواسطي قال: حدثنا محمد بن صالح بن النطاح ومحمد بن النصلت الواسطي قالوا: حدثنا عمر بن يوسف اليمامي، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: وحدثنا أبو عيسى عبيد الله بن الفضل العناني قال: حدثنا الحسين بن علي ابن الحسين بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: حدثني =

= محمد بن سلام الكوفي قال حدثنا أحمد بن محمد الواسطي قال حدثنا محمد بن صالح  
ومحمد بن لصلت قالا حدثنا عمر بن يوسف ليثامي، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن  
عباس قال: دخل الحسين بن علي عليهما السلام على أخيه الحسن بن علي عليهما السلام في مرضه  
الذي توفي فيه، فقال له: كيف تجدك يا أخي؟ قال: أجذب في أول يوم من أيام الآخرة؛ وآخر  
يوم من أيام الدنيا، وأعلم أني لا أسق أجلي، وأنني وارد على أبي وجدي عليهما السلام، على كثره  
مني لعراقت وفراق إخوتك وفراق الأحبة، وأستغفر الله من مقالتي هذه وأتوب إليه، بل على  
حبة مني للقاء رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولقاء  
فاطمة وحمة وجعفر عليهم السلام، وفي الله عز وجل حلف من كل هالك، وعزاء من كل  
مضيق، وحرك من كل ما فات رأيت يا أخي كسدي آنفا في الطست! ولقد عرفت من دهاني،  
ومن أين أتيت، فما أنت صانع به يا أخي؟ فقال الحسين عليه السلام: أقتله والله. قال فلا  
أخبرك به أبداً حتى نلقى رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن اكتب هذا ما أوصى به الحسن  
ابن علي إلى أخيه الحسين بن علي، أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنه  
يعبد الله حق عبادته، لا شريك له في الملك، ولا ولي له من الدن، وأنه خلق كل شيء فقدره تقديراً،  
وأنه أولى من عبده، وأحق من محمد، من أطاعه رشد، ومن عصاه غوى، ومن تاب إليه اهتدى  
فإني أوصيك يا حسين بمن خلفت من أهلي وولدي وأهل بيتك؛ أن تصفح عن مسيئتهم، وتقبل  
من عمنهم، وتكون لهم خلفاً ووالداً، وأن تدفني مع جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وإني  
أحق به وببيته ممن أدخل بيته بغير إذنه ولا كتاب جاءهم من بعده. قال الله تعالى في ما أمر له عن  
نبيه صلى الله عليه وآله في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾  
فوالله ما أذن لهم في الدخول عليه في حياته بغير إذنه، ولا جاءهم الإذن في ذلك من بعد وفاته،  
ونحن مانعون لنا في التصرف في ما ورثناه من بعده، فإن أبت عليك المرأة فأنتدك بالقرابة  
التي قرب الله عز وجل منك، والرحم الماسة من رسول الله صلى الله عليه وآله؛ أن لا يهريق في  
محنة من دم حتى نلقى رسول الله صلى الله عليه وآله فنختصم إليه، ونخبره بما كان من الناس  
إلينا بعده. ثم قبض عليه السلام. قال ابن عباس: فدعاني الحسين عليه السلام وعبد الله ابن =

= حمير وعلي بن عبد الله بن العباس فقال اغسلوا أسن عمكم فغسلناه وحفظناه والبسناه  
أكفانه، ثم خرجنا به حتى صلياً عليه في المسجد، وإن الحسين عليه السلام أمر أن يُفتح البيت،  
فحال دور ذلك مروان بن الحكم وأل أبي سفيان ومن حضر هناك من ولد عثمان بن عفان،  
وقالوا أئدف أمير المؤمنين عثمان الشهيد القليل ظلماً بالقيع بشر مكان ويُدق الحسن مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله؟ والله لا يكون ذلك أبداً حتى تكسر السيوف بيننا وتقصص  
الرماح وينهد البيل! فقال الحسين عليه السلام أما والله الذي حرم مكة؛ لَنَحْسُ من علي؛ إن  
فاطمة أحق برسول الله وبيته من أدخل بيته بغير إذنه، وهو والله أحق به من جمال الخطايا! مسير  
أبي در رحمه الله، الفاعل بعمار ما فعل، وبعبد الله ما صنع، الخامي الحمي، المؤوي لطريد رسول  
الله صلى الله عليه وآله، لكنكم صرتم بعنه الأمراء، وبايعكم على ذلك الأعداء وأبناء الأعداء.  
قال: فحملناه، فأتينا به قبر أمه فاطمة عليها السلام فدفناه إلى جبهها رضي الله عنه وأرضاه قال  
ابن عباس: وكنت أول من انصرف فسمعت اللعظ وحفت أن يعجل الحسين عليه السلام على  
من قد أقبل، ورأيت شخصاً علمت الشر فيه، فأقبت مبادراً فإذا أنا بعائشة في أربعين ركباً  
على بغل مرحل تقدمهم وتأمرهم بالقتال! فلما رأني قالت: إني إني يا ابن عباس! لقد اجترأتم  
علي في الدنيا تؤدونني مرة بعد أخرى! تريدون أن تدخلوا بيني من لا أهوى ولا أحب؟  
فقلت: واسوائاه! يوم على بغل، ويوم على حمل، تريدان أن تطفني نور الله، وتقاتلي أولياء الله،  
وتحولني بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين حبيبه أن يُدفن معه، أرجعي فقد تكفى الله تعالى  
المؤونة، وكفى الحسن إلى جنب أمه، فلم يزد من الله تعالى إلا قرباً، وما ازدت من الله إلا  
بعداً، واسوائاه! انصرفي فقد رأيت ما سرك! قال: فطُبت في وجهي، ونادت بأهل صوتها أما  
سيتم الحمل يا ابن عباس؟ إنكم لادور أحقاداً! فقلت: أما والله ما تسيء أهل النساء، فكيف  
ينساء أهل الأرض! فانصرفت وهي تقول:

فألفَت عصاها واستقرَّ بها النوى      كما قرَّ حينا بالإياب المسافر

ورداً كان الأمر على ما وصفه، وكانت هذه الأخبار مما نقله الفريقان، ومي من أوضح برهان على إقامتها وإصرارها على خلاف أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؛ فقد بطل ما تعلق به القوم من توبتها في ما تفرّدوا بنقله من الآثار، لما بيّناه من قصاء الاتفاق على الاختلاف، ووجه الاجتماع على إسقاط ما ضاده من أخبار الآحاد.

### [سؤال]

ثم يقال للمعتزلة خاصة. خَرُّونا عَمَّنْ أحوال عن ذنبه<sup>(١)</sup> على الأقدار، واعتذر في معصيته بالقهر<sup>(٢)</sup> والإجبر، أتصح له توبة بذلك الاعتذار؟

### [جواب]

فيذا قالوا: لا يصح ذلك لأن الاعتماد عليه كفر وضلال.

### [بيان]

قيل لهم. فقد روى مطلب بن برياد، عن كثير النوفال قال: قال ابن عباس رضي الله عنه لعائشة: «السلام عليك يا أُمّهُ! أَلَسْتُ وَلَاةً؟»<sup>(٣)</sup> بعليك<sup>(٤)</sup> أوليس قد ضرب الله الحجاب عليك؟ أوليس قد قد أرتيت أجرك مرتين؟ قالت:

(١) دينه (م)

(٢) في النسختين: بالعلم.

(٣) في النسختين: أولاد.

بلى. قال فما أخرجك عليا مع منافقي قريش؟ قالت: كان قدرا يابن عباس! قال: وكانت أمنا تؤمن بالقدر!

وروى أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن يزيد بن أبي رباب قال: «قال رجل لعائشة. يا أم المؤمنين! لم خرجت على علي؟ قالت له: أبوك لم تزوج بأهلك؟! قدر الله عز وجل!»

وروى فضل بن مروان، عن أبي إسحاق قال: «كانت عائشة إذا سئلت عن خروجها على أمير المؤمنين عليه السلام قالت. كان شيئا قدر الله تعالى علي!»

وإذا كان ذلك على ما شرحناه فكيف تصح لها التوبة وهي تحيل حربها<sup>(١)</sup> لأمر المؤمنين صلوات الله عليه وآله على قضاء الله جن اسمه وقدره كما قدمناه؟! وهذا موجب حكم الطاعة<sup>(٢)</sup> لها في الحرب، أو التقدير للظلم. وفي كل واحد منهما نقض مذاهب المعتزلة وسائر أهل العدل.<sup>(٣)</sup>

(١) في النسختين: لحربها.

(٢) للطاعة (م)

(٣) أراد أب. إذ صدقت في مقالة الجبر والقدر، فهذا يوجب الحكم بأنها كانت لله مطيعة في خروجها على أمير المؤمنين عليه السلام إذ لم تنقض إلا قضاء الله وقدره، فلا إثم لها عنده. وإذا قدر الخلاف وأنها كانت لله عاصية في خروجها وأن الإثم بها لاحق، فهذا يوجب تقدير سببه العلم إلى الله سبحانه إذ يرتب الإثم على من كانت مجبورة مقهورة. وكنت المقاتلين فاصدتان هند المعتزلة لأنهم عدلية.

## [مصل]

فإذا قالوا: هذه الأخبار باطلة، ورويتها كاذبة، فكيف يلزمنا الإقرار بها؟

## [بيان]

قيل هم: يلزمكم ذلك بحكمكم في لزوم ما اعتمدتموه في نوبتها مما نقده  
ناقلو هذه الأخبار التي أبطلتموها، إذ الطريق في جميعها واحد، والنسب لها  
بأسرها منفق، والمصحح من أصحاب الحديث لبعضها؛ للعرض الآخر أيضا  
مصحح فإن أبيتم إلا إنكار ما ذكرناه لما فيه من الإصرار<sup>(١)</sup> الذي وصفناه؛  
فاعلموا أنكم بذلك حاكمون على وجوب إنكار جميع ما قدّمتموه من  
الأخبار، وشاهدون ببطلانه لما بيناه لكم، وإن لم تصرّ حوا به لفظاً. وهذا بين  
لمن تدبره.

---

(١) في النسختين: الأحرار.



## باب مسألتهم في توبتهم من جهة الاستئذال بالأفعال

### [سؤال]

فإن قالوا فإذا كانت عن الخلاف مقيمة بما رويتموه من الأخبار، وبطلت توبتهم بما قد انفقاً<sup>(١)</sup> عليه من الصلال، بتأولكم ما اعتمده فيها من الأقوال، ومعارضتكم<sup>(٢)</sup> إياد بنقل الفريقين جميعاً عنها لفظ الإصرار، وإفساد<sup>(٣)</sup> طريقه بعد ذلك بكونه طريقاً للقدر عنها والإجبار<sup>(٤)</sup> فما بال أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله عاملها في مسيرها بالإكرام؟ فأحسن جهازها وأوصى بها النسوان<sup>(٥)</sup>، وكلاهما من<sup>(٦)</sup> أرسله معها من حُفَاط القرآن، ويعث

(١) اتفقنا (ب)

(٢) في النسختين: ومعارضكم

(٣) وأنشاد (ب)

(٤) والأخبار (ب)

(٥) في النسختين وأوصاها بالنسوان.

(٦) في النسختين: من. والكُلُّ بمعنى المراقبة والحفظ.

معها بولّدني رسول الله صلى الله عليه وآله وعليهما السلام حتى يبلعها<sup>(١)</sup>  
مسيرة يوم حفظاً لها وتشريعاً وترثيناً<sup>(٢)</sup> على أهل المكان؟

### [جواب]

قيل لهم: ومن سلّم لكم أن أمير المؤمنين عليه السلام عاملها بما  
وصفتموه من هذه الأعمال؟ بل من أين صح لكم ذلك مع ما في الرواية من  
الاختلاف في معناه؟ أولستم تعلمون أن جمهور الأخبار وردت بأنه عليه  
السلام أكرهها على الخروج؟ وأنفذ إليها في المسير بالنسوان وتقدّم إليهن<sup>(٣)</sup>  
في حملها - إن أمت - على غير الاختيار بعد أن سأله في تركها بالبصرة فأبى  
عليها إلا<sup>(٤)</sup> الإخراج؟ وتوعّدها في الإباء بالقهر والاضطرار؟ وأعدّها في  
ذلك نسوة بشمارٍ جداد؟ وأن جميع من بعث معها من القراء والنساء  
والرجال - وإن كان الحسن والحسين عليهما السلام في الجملة، وليس يصح  
ذلك - فإما بعثهم معها لتسييرها إلى مأمّنها من المكان ومنعها من الرجوع  
إلى البصرة والخيولة بينها وبين ذلك؟ فكيف يصحّ ما شرحناه من هذه  
الأمور لعاقلي أن يتعلق بخلافها في الحجة على سبيل الإطلاق؟

(١) في النسختين: يلقاها.

(٢) أي التعطية والستر، فإن الرّثين بالأصل هو العطاء على الشيء. ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ  
رَأَى عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

(٣) في النسختين: إليهم.

(٤) ليس في النسختين: إلا.

## [جواب آخر وبيان]

ثم يقال لهم. إن جميع هذا الذي ذكرتموه من فعل أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لا يوجب الولاية منه لها ضرورة ولا استدلالاً، وإياها هو دليل عفوهِ وكرم صفحهِ وحسن التجاوز عنها والامتنان لما أوجبهُ من لطف الخلق في ذلك، وتدبير الرعية والاستصلاح. ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتألفُ أهلَ لُفاق بالمال ويوسع لهم في مجلسه ويلطفهم في الكلام وهو صلى الله عليه وآله يعلم بمآقهم ويعرفهم بالضلال؟ وأنه قد كان يصنع مثل ذلك مع مشركي العرب وكفار أهل الكتاب؟ فمنه ما فعله بأخت عدي بن حاتم، ثم بعدي أخيها من بعدها، وذلك أنها سُيِّتَتْ في حملة سبأيا طيء، فقدم بها على رسول الله صلى الله عليه وآله، فجعلت مع النساء في حظيرة<sup>(١)</sup> بباب المسجد، فمرَّ بها رسول الله صلى الله عليه وآله، فقامت إليه - وكانت امرأة جردلة - فقالت: «يا رسول الله! هلك الوالد وغب الوافد<sup>(٢)</sup> فامننْ عليَّ من الله عليك». فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: من وافدك؟ فقالت: عدي بن حاتم. قال: الفارُّ من الله ورسوله؟! ثم مضى وتركها، حتى إذا كان من الغد مرَّ بها فقالت له مثل مقالتها الأولى، فأجابها بمثل جوابها الأول، فلما كان في اليوم الثالث مرَّ بها وخلفه أمير المؤمنين عليه السلام، فأشار إليها أن قومي إليه وكلميه. فقامت إليه فقالت: يا رسول الله! هلك الوالد وغب

(١) في النسختين: حظيرة.

(٢) في النسختين: الوافد.

الوافد<sup>(١)</sup> فامتنع علي من الله عليك. فقال لها صلى الله عليه وآله قد فعلت، فلا تعجلي حتى تجدي من قومك من يكون لك ثقة حتى يبلغك إلى بلادك، ثم أذيني<sup>(٢)</sup>. فأقامت حتى قدم ركب من قصاعة، فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله؛ قد قديم رهط من قومي فيهم ثقة وبلاغ. فكساها رسول الله صلى الله عليه وآله<sup>(٣)</sup> وحملها وأعطها نفقة فخرجت معهم حتى قدمت الشام، وكان ذلك سبب خروج عدي بن حاتم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. فخرج إليه حتى أتى المدينة، فدخل عليه وهو في المسجد فسلم عليه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: من الرجل؟ فقال: عدي بن حاتم. فقام عليه السلام معه حتى دخل بيته، فتناول وسادة من آدم محشوة ليفاً فقدمها إليه، وقال له: اجلس على هذه. فقال له عدي: بل أنت فاجلس عليها. قال: بل أنت اجلس. وجلس هو صلى الله عليه وآله على الأرض، وجلس عدي بن حاتم على الوسادة. ثم خاطبه في أشياء عرفه إياها وقرره بأمور، واستدعاه إلى الإسلام فأسلم حيثئذ والقصة مشهورة قد دونها نقلة الآثار وذكرها رواة الأخبار، وهي مشروحة على تفصيلها في كتب أهل السير بالبيان. وإذا كان الأمر على ما ذكرناه، وثبت من فعال الرسول

(١) هنك الوافد وعايب الوافد (ب) هلك الوافد وعاب الوافد (م)

(٢) تديني (ب) اذيني (م)

(٣) سقط من (ب): فقالت: يا رسول الله؛ قد قديم رهط من قومي فيهم ثقة وبلاغ فكساها رسول الله صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وآله ما شر حناه بمن لم تظهر منه حقائق الإيمان، ولا أبدى من نفسه طوعاً كمال شرائط الإسلام، وبمن هو على الكفر بعد والإشراك، ولم يكن دليل الولاية معه لهم على ما بيناه؛ كان ذلك فعل أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بعائشة، ولم يجب ما طئه الخصم من ولايتها والتعظيم للدين والإكرام.

### [فصل]

فإن قالوا: أم أحت عدي بن حاتم وإن لم يظهر منها كمال شرائط الإيمان؛ فقد أبدت الشهادة لرسول الله صلى الله عليه وآله في ما خاطبته به من الكلام، وذلك دليل الإسلام.

### [سؤال]

قيل لهم: أويجزى عندكم للخروج من الكفر<sup>(١)</sup> واستئناف الإيمان خطاب النبي صلى الله عليه وآله بالرسالة دون الإقرار بالتوحيد والتصديق بالفرائض على حدود الشرع المعلومات؟

### [جواب]

فإن قالوا: نعم. خرجوا عن أقوال أهل الإسلام. وإن قالوا: لا، [سؤال] قيل لهم: فبم حكمتكم بالإيمان لمن وقع منه ما لا يجزي في استئناف الإيمان؟

(١) أو يخرج من عندكم من الخروج عن الكفر (ب) أو يخرج من عندكم من الخروج عن الكفر (م)

[بيان] ثم يقال لهم: في الخبر ما يدل على بطلان ما توهمتموه من عجزها<sup>(١)</sup> للحقيقة الإسلامية؛ وما يكشف أيضا عن صحة<sup>(٢)</sup> حكماي فعل لسي صلى الله عليه وآله وأنه أراد به<sup>(٣)</sup> الاستصلاح، وهو قول عدي بن حاتم لما جاءته: «ما تريين في أمر هذا الرجل؟» يعني النبي صلى الله عليه وآله، فقالت: «أرى والله أن يلحق<sup>(٤)</sup> به، فإن يكن الرجل بيئا فالسابق إليه<sup>(٥)</sup> له فضله، وإن يكن ملكا فلن تذل في عز اليمن<sup>(٦)</sup> وأنت أنت» فلم تقطع على بيوته، ولا اعترفت بالإيمان، ولا أقرت بأنها كانت قد أسلمت على الحقيقة له.

### [مزال]

ثم يقال لهم. قَبَّ أن هذه المراء أظهرت الإسلام على عاية مشيبتكم في هذا الباب فلذلك عملها رسول الله صلى الله عليه وآله وكنه<sup>(٧)</sup> بها في الظاهر منه الإكرام؛ ما الذي أوجب لأخيها عدي بن حاتم إظهار ذلك الإكرام وهو في

(١) عجزها (ب)

(٢) في السحتين: صحته

(٣) في السحتين زيادة في.

(٤) في السحتين: يلحق.

(٥) في السحتين: إليّ.

(٦) في السحتين، التمر

(٧) سقط من (ب)، عليه وآله

حاله على طاهر الكمر بلا خلاف؟<sup>(١)</sup> فلا بد من المصير إلى ما قلنا في التدبير والاستصلاح

### [سؤال]

ثم يقال لهم: أما علمتم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النساء العمو عنهن والصفح والامتنان؟ وأن أمير المؤمنين عليه السلام كان مقتدياً بالرسول صلى الله عليه وآله في أفعاله ومقتفياً آثاره ومُتَّبِعاً سنته في الأحكام؟ وأن الرواية جاءت متواترة أنه عليه السلام لما دخل قصر ابن خلف يريد عائشة بعد فراغه من الحرب عرضت له صفية بنت الحارث مختمرة فقالت: يا علي! يا قاتل الأحبة! يا مفرق الجمع! أيتم الله بنيك كما أيتم ولد عبد الله منه! فلم يرد عليها شيئاً، فلما دخل على عائشة عنقها ووثبها ثم قال: جبهتنا صفية. وخرج. فعرضت له ثانية وأعادت عليه الكلام، فكف بغلته ثم قال لها: أما لقممتُ وأشار إلى أبواب الدار - أن أفتح هذه الأبواب وأقتل من فيها. ثم مضى. فقال له رجل من الأزد: والله لا تغلبنا هذه المرأة. فغضب وقال: صَءَا لَا تَهْتَكُنَّ سِتْرًا، وَلَا تَدْخُلُنَّ دَارًا، وَلَا تُهَيِّجُنَّ امْرَأَةً بِأَذَى وَإِنْ شِئْتُمْ أَعْرَاضَكُمْ وَسَفَّهْنَ أَمْرَكُمْ وَصَلَحَاءَكُمْ، فَإِنَّهُمْ ضَعَافٌ، وَلَقَدْ كُنَّا نُؤْمَرُ بِالْكَفِّ عَنْهُمْ وَإِنَّهُمْ لَمُشْرِكَاتٌ، وَإِنَّ الرَّجُلَ

(١) في النسختين: اختلاف.

ليكافئ المرأة ويتناولها بالضرب فيُعَيَّرُ<sup>(١)</sup> بها عَقِيْبُهُ من بعده. لا يبلغني من أحد عرض لامرأة فَأُنْكَلُ<sup>(٢)</sup> به يُرَار السامس. فإذا كان رأيه عليه السلام في هذه المرأة مع محاربتها له في السب، ومظاهرتها له بالعداوة والنصب، مع بعدها من الرسول، وأمه على ظاهر الأمر في قتلها<sup>(٣)</sup> - على عنادها<sup>(٤)</sup> له - من فتنة لا يكون فساد الأمة فيها بمأمون<sup>(٥)</sup>؛ فكيف ترى يكون رأيه<sup>(٦)</sup> في عائشة وهي عند الجمهور أم المؤمنين؛ وفي الطاهر روجه الرسول وبنت الخليفة عند أكثرهم إلا يسير؟ وقد عَلِمَ صلى الله عليه وآله أن في التصغير لها فساداً كثيراً، وأن في الإهانة لها على الإصرار ضررٌ يلحق المزمين، وفي إقامة الحد عليها بما اقترنته ولم تخلص التوبة منه فتنةٌ فيها هلاك أكثر أوليائه المخلصين، لما يدحق عند ذلك جماعة من أصحابه من الشك، ويرتاب به من لا بصيرة له من المستضعفين، ويجد<sup>(٧)</sup> السبيلَ بفعله العدو إلى بلوع غرضه فيه ممن لم يعرف منار الدين، ولا ثلج صدره في حقه باليقين. فعدل عن ذلك صلى الله عليه وآله إلى الصفح والغفران لما قدّمنا ذكره من اللطف والاستصلاح.

(١) بالصرر فتعير (ب) بالصرر لتعير (م)

(٢) في النسختين: فَأُنْكَلُ.

(٣) في (ب) زيادة: على

(٤) لعنادها (ب) لعنادها (م)

(٥) في النسختين مأمور.

(٦) فكيف يكون ترى راء (ب) فكيف يكون ترى رايه (م)

(٧) ويجد (ب)



ووجه آخر؛ وهو أنه لا يُنكر أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله تقدّم إليه في هذه السيرة بها؛ لما علمه من المصلحة للأمة في استعمالها، ووصّاه بها<sup>(١)</sup> فعله عيّن عند ظفّره<sup>(٢)</sup> بها؛ لما أعلمه إياه من حالها. وكان صلوات الله عليه وآله متبّعاً في ذلك أمره، غير متجاوز فيه حدّه، بل قد جاء بذلك الأثر فأوجبه، ومنع من جواره في النظر<sup>(٣)</sup> فروى المسعودي، عن حسين الأشقر، عن قيس بن الربيع، عن عمار الذهبي<sup>(٤)</sup>، عن سالم بن أبي الجعد قال: «ذكر النبي خروج بعض أزواجه، فضحكت عائشة! فالتفت إلى علي عليه السلام فقال: يا أبا الحسن؛ إن وليت من أمرها شيئاً فافرق بها»<sup>(٥)</sup> فكان كذلك أمير المؤمنين صلوات الله عليه حافظاً، ومن أجله عنها صافحاً، على ما بيّناه.

ووجه آخر؛ وهو أنه إذا صحّ أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله أظهرها الإكرام ولم يكن على ما ذكرناه للتدبير الذي توجبه الحكمة في الرعية

(١) بها (ب)

(٢) ظفّرة (ب)

(٣) في النسختين، المنظر. وأراد بالجوار الاجتياز، وبالنظر الرأي.

(٤) الذهبي (ب)

(٥) في (المستدرك على الصحيحين لمحاكم النيسابوري برقم: ٤٦١٠) «حدثنا أبو بكر محمد ابن عبد الله الحفيد، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا عبد الجبار بن الوارد، عن عمار الذهبي، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خروج بعض أمهات المؤمنين، فضحكت عائشة! فقال: انظري يا حمراء أن لا تكوني أنت! ثم التفت إلى علي فقال: إن وليت من أمرها شيئاً فافرق بها»

والاستصلاح ولا للتوصية على الخبر الذي روياه؛ فإنه كان مه عليه السلام لموضعها من رسول الله صلى الله عليه وآله بالروحية والاتصال، فوجب معاملتها بها في ظاهره الإكرام تعظيماً لرسول الله صلى الله عليه وآله، وإجلالاً لمحلّه في الأنام. وقد ثبت أن ما يقع من الأفعال - على تضادها في الإهانة والإعظام - بمن يُقصدُ به غيره ولأجل معنى سواه؛ لا حَظَّ له في ذلك على سبيل الاستحقاق عند ذوي العقول والأديان. ألا ترى أن تعظيم الأحجار المبنية في المساجد والمشاهد والبيوت الحرام واجبٌ بالشرع لشرف التعظيم له في الأفعال وعظيم ما يستحق به من الثواب وما يجري إليه من النفع في الأديان؟ وكذلك التعظيم لقبر النبي صلى الله عليه وآله وما يلزم من تشريف المقام؛ إنما وجب من أجل معنى غيرهما، وتوجه في الحقيقة إلى سواهما، وهما النبي وإبراهيم الخليل صلوات الله عليهما. ألا ترى أن التعظيم واجب في الشرع لأطفال الأنبياء عليهم السلام وكذلك هو واجب لأطفال الأئمة عليهم السلام وفضلاء المؤمنين لأجل آبائهم من غير أن يكون الطفل مستحقاً لتلك الأفعال؛ بل نفس التعظيم مقصود به في الحقيقة إلى آبائهم بما استحقوه من جليل الأعمال؟ وإذا كان الأمر على ما وصفناه لم يُنكر أن يكون الفعل الذي ظهر من أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لعائشة من الإكرام، وإنما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله في الحقيقة دونها، ولأجله وموضعه على ما سلف<sup>(١)</sup> في الكلام.

(١) سقط من (ب): سلف.

### [سؤال]

فإن قالوا: كيف يصح تشبيه عائشة في هذا المكان بالأحجار المعظمة لغيرها والأطفال؛ وهي عندكم كانت في حال الإكرام كأميرة لحرها أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بالإصرار عليه والعزم على المقام، وليس كذلك الأحجار والأطفال لأنها جميعًا قد خليا من الفعل<sup>(١)</sup> المستحق عليه العقاب؟

### [جواب]

قيل لهم: إننا لم نوقع التشبيه بها من جميع الجهات فيكون فرقكم في ذلك طعنًا فيه على حقيقة الاستدلال، وإنما شبهناها بذلك من وجه مخصوص، وهو تعدي التعظيم إلى الغير ووجوبه لأجله دون المفعول به في الظاهر على جهة<sup>(٢)</sup> الاستحقاق، فإذا ثبت ذلك على ما رسمناه في البيان؛ كان موضع الشبهة<sup>(٣)</sup> بها في الأغلب وجمهور الصفات بما يصنعه<sup>(٤)</sup> المسلم مع حرمة<sup>(٥)</sup> أبيه إذا كانت من أهل الذمة عند إخراجها مسافرة إلى مقصدها، أو ردّها إلى

(١) في النسخين: العقل

(٢) في النسخين: شبهة.

(٣) في النسخين: الشبهة.

(٤) في النسخين: يصفه.

(٥) في النسخين: جرمة.

مرها عند أبيها<sup>(١)</sup> عنه بالأسفار، أو<sup>(٢)</sup> إبقاها من هلكة وتسيرها بأمنها<sup>(٣)</sup> من المكان، وكما يفعله الإنسان أبصا بوالديه من أهل الكتاب على ترتيب ما قدّمناه، وقد قال الله تعالى في محكم كتابه ما دلّ على صحة ما ذكرناه: ﴿وَوَضَّيْنَا لِلْإِنْسَانِ بِوَالِدَيْهِ حِمْلَتَهُ أُمُّهُ وَهَنًا حَلِيًّا وَمَنْ يَفْضُلْهُ فِي حَاتَمَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ \* وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾. ولو أن رجلاً مؤمناً فاصلاً حَيّاً وجد أمه في ملاة<sup>(٤)</sup> من لأرض أو حرمة أبيه وهي كافرة؛ فضّتها إليه ثم كساها وزوّدها وأعطاهها مراكباً أو سار معها إلى مأمنها أو بعث معها<sup>(٥)</sup> بولده وأخيه لما ارتاب أحدٌ في فعله ولا طنّ أنه مُتَوَلٍّ لها أو مستعلٍ عن دينه، ولا دلّ ما وجب عليه من صيانتها وحفظها ومعونتها فصنعه على إيمانها، ولا كشف عن خطأ حصل منه<sup>(٦)</sup> في فعله وإذا كان ذلك كذلك؛ فحكم عائشة في ما عاملها به أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله مع صلاحها حكم الذميمة في ما يعاملها به المسلم لموضع أبيه، إذ<sup>(٧)</sup> كان رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) في السحيتين: تأيها.

(٢) في النسختين: و

(٣) وتسيرها بأمنها (ب) بنقوها (م)

(٤) في النسختين: ولادة

(٥) في السحيتين: معها

(٦) في السحيتين: منها

(٧) ان (ب)

من علي عليه السلام كالوالد من وحه، وفي الرتبة أعظم من الوالد وأجلّ قدرًا وأكثر نعمًا وأوجب حقًا في وجوه أخر. وهذا بيّن، وإن كان الأول المعتمد عندي.<sup>(١)</sup>

## [سؤال]

فإن قالوا: كيف يكون حكم عائشة في هذا الباب كحكم<sup>(٢)</sup> الذمية من أهل الكتاب مع اعتقادكم فيها الكفر لحرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله والردة عن الإيمان بما قصدته من الإصرار؟ وأنتم تعلمون أن أحكام أهل الذمة تخالف أحكام أهل الردة، وأن أقرب ما فيها انقساخ النكاح وفساده، ووجوب سفك الدم وإهراقه. وهل هذا التشبيه أيضًا من هذا الوجه والاعتلال له إلا باطل؟

(١) أي الوجه الأول وهو أن أمير المؤمنين عليه السلام فعل ذلك بها لا لإكرامها ولا لموضعها من رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وإنما للتبشير والاستصلاح وإطعام نائرة أوليائها. وهذا كله على انتزاع وتقدير أنه عليه السلام قد عاملها بذلك حقًا، وإلا فالعبد رحمه الله قد أنكره في سبق كلامه بقوله: ومن سلّم لكم أن أمير المؤمنين عليه السلام عاملها بها وصفتهم من هذه الأفعال؟

(٢) في النسختين: لحكم.

## [جواب]

قبل هم: <sup>(١)</sup> لسنا ندفع أن بين مر ذكرتم <sup>(٢)</sup> من أهل الردة وأهل الكتاب في الحكم اختلاف، ومع ذلك فإن بين أهل الردة على حسب اختلافهم في أجناس الكفر عدداً في الحكم اختلاف، وليس يجوز في الحمصة على مذهبنا قتل المرتدات <sup>(٣)</sup> من النساء، ولا ينصح إنكاح بضرب من الردة التي <sup>(٤)</sup> ارتكبتها عائشة عند جماعة من أصحابنا، ولا بضرب <sup>(٥)</sup> من الردة غير ذلك أيضاً عند جماعة من أهل الاعتزال. ألا ترى أن حكم المجير والمشيء حكم المرتد ومع ذلك فليس ينصح بكاح لمرأة به عند جمهور أهل التوحيد والعدل ولا يفسد به إنكاح الرجال؟ بل تحب به المورثة <sup>(٦)</sup> عندهم والمناكحة والدفن في مقابل أهل الإسلام. وإذا كان على ما وصفناه؛ لم يُنكر أن تكون ردة عائشة كفرة لا يجب به فساد نكاحها، لأنه كفر ملة دون كفر أهل الردة عن جملة <sup>(٧)</sup> شرائع الإسلام. ألا ترى أنها كانت مع ذلك تُطهر الإقرار بالتوحيد والرسالة

(١) في النسختين: له.

(٢) في النسختين: ذكرت.

(٣) قبل المرتدين (ب) قتل المرتدين (م)

(٤) بالضرب من الردى الذي (ب) بالعرب من الرد الذي (م)

(٥) يضرب (ب)

(٦) المورثة (ب)

(٧) في النسختين: عن جملة.

وجهور الفرائض وجميع حدود الإيما<sup>(١)</sup> وإن كانت<sup>(٢)</sup> في التفصيل  
بتقيض<sup>(٣)</sup> ذلك بإنكاره، مامه أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؟ فبطل ما  
تعلقنم به من الفرق بينها<sup>(٤)</sup> في الحكم وبين أهل الكتاب.

---

(١) سقط من (ب) مع ذلك تُظهر الإقرار بالتوحيد والرسالة وجهور الفرائض وجميع حدود  
الإيما<sup>(١)</sup> في الجملة؛ وإن كانت.  
(٢) بتقيض (ب) بتقيض (م)  
(٣) في السحون: بينها.

## مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَمْ يَكُنْ فِي التَّوْبَةِ

وإن قالوا: فإذا كانت عندكم بحرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله كاهرة بالإصرار على خلافه، بحكم المرتدة؛ فَلِمَ لم يُظْهِرْ لعنتها ويجهز بالبراءة منها ويدعو الناس إلى ذلك وإلى الاستحقاق بها؟ إذ كان الكافر عند الإمامية ملعوناً والمرتد مشتوماً.

### [جواب]

قيل لهم: لا<sup>(١)</sup> يجب على الإمام في كل حال لعن<sup>(٢)</sup> كل كافر، ولا يلزمه في كل زمان الإعلان بالبراءة من كل فاسق، ولا فرض عليه بكل وجه الدعاء إلى إظهار شريعة المعاند، وإنما يجب عليه ذلك في أحوال مخصوصة، ويلزمه في أزمنة معروفة، وتعرض عليه أوقات المصلحة، وإذا علم أن في ذلك لطفًا للعباد وأمنًا في إيقاعه من الفساد، كما قدّمناه في جواب ما مضى من السؤال.

ألا ترى أنه عليه السلام لما بلغه وهو بالنخيلة بمعسكره عند مسيره إلى الشام أن حजर بن عدي الكندي وعمرو بن الحُمق الخزاعي رضي الله عنهما

(١) ليس في السحتين. لا

(٢) في التّسحتين: يلعن.



فِي حَمْدَةٍ مِنَ النَّاسِ يُطْهَرُونَ الرِّاءَةَ وَاللَّعْنَ لِمَعَاوِيَةَ وَأَصْحَابِهِ؛ أُرْسِلَ إِلَيْهِمَا فَقَالَ «مَا هَذَا الَّذِي تَصْنَعَانِ؟! كُفَّا عَمَّا يَبْلَعُنِي عَنْكُمَا فَاتِيَاءَ نَقَالَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا الَّذِي كَرِهْتَ مِنْ إظهارِ البراءةِ مِنْ أَهْدَائِنَا؟ أَلَسْنَا مُحَقِّقِينَ؟ أَوَلَيْسُوا مُبْطِلِينَ؟ فَلَيْمَ مَنَعْتَنَا مِنْ شَتْمِهِمْ؟ قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ تَكُونُوا لِعَانِينَ سَبَّابِينَ تَتَبَرَّوْنَ وَتَشْتَمُونَ، وَلَكِنْ لَوْ وَصَفْتُمْ مَسَاوِي أَعْمَالِهِمْ فَقُلْتُمْ: مِنْ سَيْرِهِمْ كَذَا وَكَذَا، وَمِنْ عَمَلِهِمْ كَذَا وَكَذَا»<sup>(١)</sup> كَانَ أَصُوبَ بِالْقَوْلِ وَأَبْلَغُ فِي الْعُذْرِ، وَقُلْتُمْ مَكَانَ لَعْنَتِكُمْ إِيَّاهُمْ وَبِرَاءَتِكُمْ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ احْقِنْ دِمَاءَنَا وَدِمَاءَهُمْ، وَأَصْلَحْ ذَاتَ بَيْنِنا وَبَيْنَهُمْ، وَاهْدِهِمْ مِنْ صَلَاحِهِمْ حَتَّى يَعْرِفَ الْحَقَّ مَنْ جَهِلَهُ مِنْهُمْ، وَيَرْعُوِي عَنِ الْغِيِّ وَالْعِدْوَانِ مَنْ نَهَجَ بِهِ»<sup>(٢)</sup> كَانَ هَذَا أَحَبَّ إِلَيَّ وَخَيْرًا<sup>(٣)</sup> لَكُمْ. فَقَالَا لَهُ: فَإِنَّا نَقْبَلُ عِظَتَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَنَتَأَدَّبُ بِأَدَبِكَ.<sup>(٤)</sup> وَانْصَرَفَا فَكُفَّا، وَكَفَّ<sup>(٥)</sup> النَّاسُ عَنْ ذَلِكَ.

أَوَلَا تَرَى أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ كَانَ يَكْفُ عَنْ لَعْنَةِ أَهْلِ النِّفَاقِ بِأَعْيَانِهِمْ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِمْ؟ وَلَا يَأْمُرُ بِالتَّبَرُّؤِ مِنْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ؟ وَلَا

(١) كَرِهْتَ أَنْ تَكُونُوا لِعَانِينَ سَبَّابِينَ ثَلَاثَ يَرُونَ وَتَشْهَرُونَ وَلَكِنْ لَوْ وَصَفْتُمْ مَسَاوِي أَعْمَالِكُمْ فَقُلْتُمْ مِنْ سَيْرِهِمْ كَذَا وَكَذَا وَمِنْ عَمَلِهِمْ كَذَا وَكَذَا (ب) كَرِهْتَ أَنْ تَكُونُوا لِعَانِينَ سَبَّابِينَ تَتَبَرَّوْنَ وَتَشْتَمُونَ وَلَكِنْ لَوْ وَصَفْتُمْ مَسَاوِي أَعْمَالِكُمْ وَقُلْتُمْ مِنْ سَيْرِهِمْ كَذَا وَكَذَا (م)

(٢) فِي السَّخْنِ رِيَادَةً، إِذَا،

(٣) لَيْسَ فِي السَّخْنِ، وَخَيْرًا

(٤) وَشَاتَبَ بِأَدَبِكَ (ب)

(٥) وَكَمَى (ب)

يدعو الأمة إلى شتمهم؟ بل كان يصيح عنهم في جانبانهم وتفصل بالعمو عنهم في ساءاتهم ويلطف لهم في القول والفعل بما في الطاهر منه الفصد إلى كرامتهم

وإذا كان ذلك عن ما وصفناه؛ وثبت أن شامة<sup>(١)</sup> القوم من إظهار اللعنة والاستخفاف والبراءة من المرأة؛ لم يكن على أمير المؤمنين صلوات الله عليه واجباً مع علمه بكفرها كما وصفناه.

### [سؤال]

فإن قالوا: أوليس<sup>(٢)</sup> قد تواترت الأخبار بأن أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله كان يقتل في صلواته فيلعن<sup>(٣)</sup> معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وأبا الأعور السلمي وعبد الله بن قيس وعبد الرحمن بن خالد والصحاح بن قيس والوليد<sup>(٤)</sup> لعنهم الله؟ وأن معاوية كان يقتل في صلواته ويلعن علياً - صلوات الله وسلامه عليه وعلى أولاده السلام<sup>(٥)</sup> - والحسن والحسين وعبد الله بن عباس والأشتر وعمار بن ياسر رضي الله عنهم؟ فكيف زعمتم أنه نهي عن اللعنة والبراءة؟

(١) أي أحلهم ذات الشمال وطريق النائرة.

(٢) في السخفتين: فليس

(٣) في لعن (ب)

(٤) ابن عتبة.

(٥) صلوات الله وسلامه على علي وأولاده عليهم السلام (م)

### [جواب]

قيل لهم: إن هذا الأمر الذي جاءت به الأحبار إنما كان من<sup>(١)</sup> أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بعد الحَكَمَيْنِ بلا اختلاف بين نقلة الآثار، وليس يناه ما شرحناه من قصة المهدي منه عن ذلك قبل القتال عند مسيره إلى الشام، ولم نحكم<sup>(٢)</sup> قط بأن إظهار اللعنة للكافر لا يجوز من الإمام في شيء من الأحوال فيلزمنا ما توهمتموه من ذلك، وإننا حكمنا بإنكار وجوبها على الإعلان في جميع الأحوال، وألزمنا وحبوب ذلك عند الصلاح ورمان الأمن<sup>(٣)</sup> من الفساد، وإذا كان الأمر على ما بيناه لم يُنكَر اقتضاء المصلحة عدم ذلك في عائشة طول أحوال حياتها<sup>(٤)</sup> وإن بان به أنها لم تكن على الإيمان لم يُؤْمَرْ بفعله<sup>(٥)</sup> بها من الفساد، وكذلك في معاوية لعنه الله وأصحابه لعنهم الله قبل الحَكَمَيْنِ، فلاجله سبى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في تلك الحال.

(١) ليس في السختين: من.

(٢) في السختين يحكم.

(٣) في السختين: الأمر.

(٤) أقول فات المفيد - أعلى الله مقامه - أن أمير المؤمنين عليه السلام ما كتب عن لعن عائشة طول أحوال حياتها، ولقد سجل التاريخ صدور لعنها وذمها والبراءة منها غير مرة، كما في حطبه عليه السلام التي في (نهار الأنوار ح ٢٩ ص ٤٦٩) عن كتاب سليم يصف فيها حال أعدائه يوم البصرة: «وهم حول جملهم، المدعون من معه، الملعون من قُتِلَ حوله، الملعون من ركب، الملعون من بقي بعده لا نائبا ولا مستغفرا».

(٥) لم يتقن بفعله (ب) لم تقن بفعله (م)

## [سؤال]

ثم يقال للمعتزله: أليس معاوية بن أبي سفيان يحبها الله وأصحابه من أهل الحجار وأهل الشام لعنتهم الله قد كانوا يستحقون اللعنة لهم والبراءة منهم والاستخفاف<sup>(١)</sup> بهم لخروجهم عن بيعة أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله ودعائهم إلى حربته وقتل ذريته وأشياعه من أهل الإيثار؟

## [جواب]

إذا قالوا: بلى. قيل لهم: قَلِمَ منع أمير المؤمنين صلوات الله عليه أصحابه من فعل ما يستحقونه من اللعنة لهم والبراءة منهم عندما نبغه ذلك فأبكره ودعا إلى ضده من الدعاء لهم بالهداية وحقق الدماء وانصلاح على ما يتبعه مما<sup>(٢)</sup> جاءت به الأخبار؟

## [جواب]

فإن قالوا: لم يمنع من ذلك.

## [حكم]

كأبروا وارتكبوا في الدفع ما يقارب إنكار الاضطرار.

(١) في السحنين والاستحقاق

(٢) في السحنين. فيها

### [جواب آخر]

وإن قالوا، منعهم من ذلك لكذا وكذا ولكيت وكيت... فذكروا صروبا<sup>(١)</sup>  
من التدبير والصلاح.

### [بيان]

قيل لهم فما أنكرتم أن يكون امتناع أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله  
من إظهار لعنة المرأة مع استحقاقها اللعنة لمثل ذلك من الصلاح؟

### [سؤال]

ثم يقال لهم: أوليس معاوية وأصحابه لعنهم الله قد كانوا يحرمهم<sup>(٢)</sup> أمير  
المؤمنين صلوات الله عليه قُتَابًا فَجَارًا مَلَاعِينَ؟ [بيان] فلا بد من «نيل» على  
أصولهم. (سؤال وحكم) فيقال<sup>(٣)</sup> لهم: فما مال أمير المؤمنين صلوات الله عليه  
وآله لم يُبدِ لعنتهم ولا أمر بها ولا قنت عليهم في الصلاة طول تلك الأيام ولا  
استأنف<sup>(٤)</sup> ذلك بهم إلا<sup>(٥)</sup> بعد الحَكَمَيْنِ دون استعماله فيهم طول رمان  
الحرب وإيقاعه قبلهما؟ فمنهما<sup>(٦)</sup> أجابوا في ذلك فهو لهم في ما سألوا عنه.

(١) في النسختين: كذا وكذا وكيف لكيت فذكروا ضربا

(٢) حريم (ب)

(٣) في النسختين: فقبل

(٤) ولا ليت انف (ب)

(٥) ليس في النسختين: إلا.

(٦) فمنها (ب)

## [جواب بيان]

ثم يقال لهم: أما تعلمون أن عبد الله بن أبي ابن<sup>(١)</sup> سلول طعن على النبي صلى الله عليه وآله في عزة أخيه؛ وصرح بسب أصحابه ورجع عنه في عزة نبوك؛ وقال فيه ما قال في عزة سي المصطلق حتى أبول الله تعالى في بفاقه القرآن؛ ولم يرل مطاهراً بالنفاق والمعاصي والطغيان؛ فلم يلعه رسول الله صلى الله عليه وآله جهراً بالثعين؛ ولا أمر بالبراءة مه على التفصيل والإظهار؟<sup>(٢)</sup> وإذا كان الأمر على ما شرحناه فهلاً ذلكم<sup>(٣)</sup> ذلك على جوار الانصراف من أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله عن<sup>(٤)</sup> لعنة المرأة والبراءة منها على سبيل الإطهار. وهذا يبيّن والله الموفق للصواب.

---

(١) ليس في السخين ابن

(٢) في السخين والإقرار

(٣) في السخين ذلكم

(٤) في السخين: على.

## مسألة أخرى لهم في التوبة

فإن قالوا: إن كنت عندكم كافرة وقد طفر بها أمير المؤمنين صلوات الله عليه وهي على غير توبة؛ فما ناله لم يقتلها ويقيم بالقتل حد الله تعالى فيها؟ أوليس قد جاءت الرواية بأن وليدة الرجل ارتدت في زمنه وتزوجت نصرانياً وحملت منه، فأمر بحبسها إلى أن تصع حملها ثم تُقتل بعد ذلك؟ وفي هذا بطلان ما اعتمدتم عليه من أن النساء لا يُقتلن بالردة.

### [جواب]

قيل لهم: قد مضى جوابنا عن هذا السؤال وبيننا أنه لا تُقتل النساء في الرد على مذهب آل الرسول عليهم السلام، ولكن يُحبس<sup>(١)</sup> ويصَيَّق عليهن ليرجعن إلى الإسلام. هذا إذا كانت ردتين عن جملة الإسلام، فإذا كانت لجحد فريضة مه يؤدي جحدها في النظر إلى الكفر بشرائع الإسلام مع الإقرار في الجملة دون التفصيل بحدود الإيمان وإظهار الجاحد الاعتقاد أنه على تحقيق شرائط الإسلام؛ فله أحكام تخالف أحكام المرتدين بإظهار الخروج عن الإسلام في التعصیل والإجمال. فأما هذه الرواية التي جاءت عن

(١) في السحتين، يحبس.

أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في قتل المرتدة فهي رواية يشذ حكمها عما ورد عن ذريته عليهم السلام، ولو صححت وتواترت بها الأحكام لكان ما بيّنه في اختلاف أحكام المرتدين على حسب اختلاف ردتهم<sup>(١)</sup> في الحسن يُبطل التعلق بها في حكم عائشة، إذ لم تَكُ ردتها عدماً إلى ملة أهل الكتاب ولا إلى ظاهر الشرك والإلحاد، وإنما كانت إلى كفر يجهل كونه كفرًا جمهور أهل الإسلام، ويعتقدون فيه بالشبهة أنه إيمان؛ وحطاً عند<sup>(٢)</sup> بعض آخر؛ وفسق ليس بكفر عند طوائف منهم، على اختلاف الأمة في ذلك وما لهم فيه من الأقوال. وإذا كان الأمر على ما وصفناه لم يُنكر أن يكون الحكم في ردة عائشة ما صعبه أمير المؤمنين عليه السلام معها بما لا يتصمن قلاً ولا حباً في غير بيتها،<sup>(٣)</sup> ولا يجب حمله على حكم المرتدة إلى الصرانية من جهة القياس فيها على النصوص، لا سيما أحكام النصوص<sup>(٤)</sup> التي لا يُستعمل بالإجماع<sup>(٥)</sup> - فيها القياس.

(١) في النسختين: يشهد لحكمها.

(٢) في النسختين: رؤيهم.

(٣) في النسختين: عن.

(٤) ببها (ب) بينها (م).

(٥) في النسختين: الوصول.

(٦) لا تشتمر بإجماع (ب) لا نستمر بإجماع (م).



[سؤال]

فإن قالوا: فإذا كانت الأحكام لا توجب عذكم عليها<sup>(١)</sup> القتل لما وصفتموه<sup>(٢)</sup> من عدم<sup>(٣)</sup> قتل النساء في الردة وللأختلاف بين<sup>(٤)</sup> المرتدين في الأحكام؛ فكيف رويتم أن أمير المؤمنين صوات الله عليه وآله توعدّها بالقتل لما أتت الخروج وأرهبها إن أقامت على خلافه ببعثته إليها نساء<sup>(٥)</sup> معهنّ سفار جِدَادٌ يأخذنها بما أخذًا؟ وما وجه ذلك في الجحاح؟

[جواب]

قيل لهم: وجه التوعيد لها بالقتل عند خلافها<sup>(٦)</sup> في المقام إنها<sup>(٧)</sup> هو لأن في إقامتها وقرع لفساد؛ والجمع بين الردة والفتنة للعباد، وليس يُكْرَرُ<sup>(٨)</sup> أن

(١) أي على عائشة لعنها الله.

(٢) ليس في النسختين: القتل، الماء وصفتموه (ب) لما وصفتموه (م)

(٣) خلم (ب)

(٤) في النسختين: ولا خلاف قتل.

(٥) ونساء (ب)

(٦) في النسختين: خلاصه

(٧) في النسختين: وإياها.

(٨) يكررو (ب)

تستحق ' النساء القتل مع الردة إذا أضغرت<sup>(١)</sup> إليه الفساد، بل لا يُكْرَهُ<sup>(٢)</sup> أن يكون القتل يجب عليهن لمجرد الفتنة وإيقاع الفساد. وليس طريق الأحكام العقول فيرجع إليها في الإيجاب منها والجوار<sup>(٣)</sup> وإنما هو السمع خاصة، والسمع قد جاء بالترفة بين المثبات والجمع بين المحتلعات ألا ترى أن امرأة تُقتل في الزنا مع الإحصاء بلا خلاف<sup>(٤)</sup> ولا يجب قتلها في الردة بمثل<sup>(٥)</sup> ذلك الإجماع؟ وتُقتل إذا قتلت أيضًا بالإجماع<sup>(٦)</sup> وفي قتلها إذا كفرت خلاف<sup>(٨)</sup> وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ جَزَاءَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. وإذا كان الأمر على ما ذكرناه؛ لم يُنكر أن تكون المرأة قد استحققت القتل بمساعدها في الأرض من قتل الإمام العادل، والدعاء إلى نكث بيعته وسعت دمه ودماء شيعته، وإخافة المؤمنين، ونهب أموال المسلمين. وكل

(١) في النسختين: يستحق.

(٢) في النسختين: أصافوا.

(٣) في النسختين: لا تنكر.

(٤) في النسختين: والجوار.

(٥) في النسختين: بلا اختلاف.

(٦) في النسختين: مثل.

(٧) في النسختين: إجماع.

(٨) في النسختين: اختلاف.

ذلك صبيغها في حربها أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، فلما طهرها كان محيراً بين القتل<sup>(١)</sup> والعفو إذ ليس يحصل على التحقيق ما يتعلق بها من حقوق المخلوقين حتى يتمكن من استخراجهم جميعاً في الدنيا بالقصاص المرتب في الشرع والدين، ولا يجوز له العفو إلا بعد عفوهم، فعفى عليه السلام عنها تفضلاً منه وإحساناً إليها، ولما رآه في ذلك من الصلاح والتدبير فلما أقامت<sup>(٢)</sup> بعد العفو على خلافه - الذي هو فساد - من المقام بالبصرة<sup>(٣)</sup> لتفتن<sup>(٤)</sup> العباد؛ تجدد استحقاق القتل لذي سلف منه العفو، فتوعدها به ليزجرها عن الإنثم، فانزجرت في الطاهر، ولو أقامت عليه لم يُكر أن يكون التدبير يوجب فعله دون العفو. وهذا يبين، والحمد على ما أعم به علينا.

### [بيان]

ثم يقال لهم. قد اتفقت الآثار وتطابقت الأخبار أن رسول الله صلى الله عليه وآله استشار عبد الله بن أبيّ ابن<sup>(٥)</sup> سلول لما أراد غزاة أُحُد، فأشار على رسول الله صلى الله عليه وآله، ورجع<sup>(٦)</sup> عبد الله في ثلاثمئة رجل وقال: «ترك

(١) في السحتين: القتل.

(٢) أقامت (ب) أضاف (م)

(٣) في السحتين: البصرة.

(٤) التفتن (ب)

(٥) ليس في السحتين: بن.

(٦) في السحتين زيادة: من.

رأينا وأخذ برأي السفهاء! يعني به حيار الصحابة من المهاجرين والأنصار،  
 فرجع إليه جماعة من المسلمين يسألونه ومن معه اللخوف برسول الله صلى الله  
 عليه وآله والمسير إلى العدو في حملته<sup>(١)</sup> وأن لا يحدلوه<sup>(٢)</sup>؛ فأبوا إلا حلافه صلى  
 الله عليه وآله، وقال لهم عبد الله بن أبي بن<sup>(٣)</sup> سلول «لو نعلم أن القتال كائن  
 لا تبعناكم»، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَيُذِنُ  
 اللَّهُ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ \* وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ أَوْ ادْفَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ  
 لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾.

فما بال رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقتله وقد ظاهره بالخلاف وجاهره  
 بانفاق وقد نزل في كفره القرآن؟ ولم يأمر بدعته<sup>(٤)</sup> ويدعو إلى شتمه ويرغب  
 في البراءة منه فيكون بذلك<sup>(٥)</sup> مقيماً فيه حدود الله تعالى على ما أوجبتوه في  
 المرأة على أمير المؤمنين عليه السلام؟

(١) خلته (م)

(٢) في السخيتين: يحدلونه.

(٣) ليس في السخيتين، ابن

(٤) وله يأمر لدعته (ب)

(٥) ان يكون ذلك (ب) ليكون ذلك (م)

### [فصل]

بل لأي علة ترك فتحه في عراة بني المصطلق وقد قال في شيء حرى بين<sup>(١)</sup>  
بعض المهاجرين والأنصار: «أريد هؤلاء القوم يعني المهاجرين - أن  
يكاثرونا ويسافرونا في بلادنا» والله ما عَدَوْنَا<sup>(٢)</sup> وحلايب قريش ما قال القائل:  
سَمَنْ كَلْبِكَ يَا كُتْلَكَ! أما والله لئن رحمتنا إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعرُ منها  
الأذن! هذا ما فعلتم يا معشر الأنصار بأنفسكم! أحللتموهم بلادكم<sup>(٣)</sup>  
وقاسمتموهم أموالكم، أما والله لو أمسكتهم عنهم ما بأيديكم لتحولوا إلى  
غير بلادكم». وبلغ هذا القول رسول الله صلى الله عليه وآله فشكى منه إلى  
أسيد بن حصير<sup>(٤)</sup> فقال: «أما بلغك ما قال صاحبكم؟ قال: وأي صاحب يا  
رسول الله؟ قال: عبد الله بن أبي ابن<sup>(٥)</sup> سلول. قال: وما قال؟ قال: زعم أنه  
إن رجع إلى المدينة أخرج الأعرُ منها الأذن فقال أسيد: فأنت يا رسول  
الله تخرجه إن شئت، هو والله الذليل وأنت العزيز. ثم قال: يا رسول الله؛  
أرفق به، فوالله لقد جاء الله عز وجل بك وإن قومه لينظمون الحُرز ليتوجوه<sup>(٦)</sup>

(١) في النسختين: من.

(٢) قاعدونا (ب) فاعدونا (م)

(٣) أحللتموه أولادكم (ب)

(٤) أسيد بن حصين (ب) أسيد بن حصير (م)

(٥) ليس في النسختين. ابن.

(٦) الحُرز لب توجوه (ب)

به، وإنه يرى أنك قد سلبته مُلكه <sup>(١)</sup> وقد كان عمر بن الخطاب قال: يا رسول الله؛ مَرُّ به عبَّاد بن بشر <sup>(٢)</sup> فيقتله! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فكيف يا عمر إذا تحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه؟! فامتنع رسول الله صلى الله عليه وآله عن قتله لما علمه من الفساد في ذلك، وأن الناس يتحدثون أنه قتل أصحابه، فيكون ذلك تنفيراً عنه.

فما ظنك بأمر المؤمنين عليه السلام لو قتل عائشة عند الظفر بها، ما كان يكون حاله عند الجمهور؟ وكيف كان يتحدث الناس عنه أنه حارب زوجة رسول الله وأم المؤمنين - عندهم - وأنه الصديق فلما ظفر بها قتلها! فيثير بذلك من الفساد ما لا يُتدارك <sup>(٣)</sup> شيء من الإصلاح، ويكون أكد المعاني منه في التنفير. وفي عبد الله بن أبي وقصته التي شرحناها أنزل الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. <sup>(٤)</sup>

(١) في السحيتين. ملكه.

(٢) في السحيتين: بشر.

(٣) يتدارك (ب).

(٤) تمامها: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خَشَبٌ مُسْتَنْدَءٌ يَخْسِرُونَ كُلَّ حَيْثَ هَبْتَهُمْ هُمُ الْقَائِدُونَ فَاخْلَزْنَاهُمْ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ

[فصل آخر<sup>(١)</sup>]

ثم يقال لهم: لأي علة<sup>(٢)</sup> ترك رسول الله صلى الله عليه وآله قتله وقد قذف عائشة بالمحور ورماه بصغون بن<sup>(٣)</sup> المصطلق، وحمل يطهر ذلك في كل مجلس ويذكره في كل محفل ويحمله بسب<sup>(٤)</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بلغ ذلك من السبي صلى الله عليه وآله غايه ما يكون، فجلس<sup>(٥)</sup> محفل ذكر فيه أهل النفاق، وذكر عبد الله بن أبي<sup>(٦)</sup> ورميه عائشة ورحلاً لا يعرف منه إلا حير. فقال له أسيد بن حصير<sup>(٧)</sup>: «يا رسول الله؛ مر<sup>(٨)</sup> عمار بن بشر بقتله فقال سعد بن عباد: أما والله لو كان أوسياً ما أشرت عليه بقتله ولكنك

= أَمْ لَمْ تَسْتَعْفِفْهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ \* فَمَنْ أَلَيْسَ يَقُولُونَ لَا تُعِقُوا عَزْلَ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا وَلِلَّهِ خَرَائِصُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ \* يَقُولُونَ لَنْ يَرْجِعَنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِنُخْرِجَنَّ الْأَعْرَضُ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْبُيُوتُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ».

(١) ليس في (ب): فصل آخر.

(٢) ليس في السحيتين: علة

(٣) ليس في (ب): بن.

(٤) بسبب (ب)

(٥) لجلس (ب)

(٦) أسيد بن حصير (ب) أسيد بن حصير (م)

(٧) من (ب)

عرفت أنه رجلٌ من الخزرج. فقال له أسيد بن حصير: <sup>(١)</sup> لا والله ولكنك رجل منافق تجادل عن المنافقين! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: اسكتوا! فسكتوا. فأتاه ابن <sup>(٢)</sup> عبد الله بن أبيّ فقال: يا رسول الله: <sup>(٣)</sup> إن كنت عزمْتَ على قتله فمُرْني أَكُنْ أنا الذي أحمل إليك رأسه، فوالله لقد علمت الأوس والخزرج أني أبرهم ولدًا بوالده، ولكنني أخاف أن تأمر غيبي فيقتله ولا تطيب نفسي أن أنظر إلى قاتل عبد الله فأقتله، فأقتل مؤمنًا بكافِر. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: لا بل نحسن لك صحبتَه <sup>(٤)</sup> ما دام معنا. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله بعد ذلك: «لو أمرتُ بقتله لرعدت له أنوفُ كانت قاتلته اليوم لو أمرتهم بقتله» <sup>(٥)</sup>

(١) في النسختين: حصين.

(٢) في (ب) زيادة: أبي. وفي (م) زيادة: أبي.

(٣) سقط من (ب): فقال: يا رسول الله.

(٤) في النسختين: صحابته.

(٥) هذا كله من رواية عائشة وحدها إذ رعمت أنها التي رُميت بالإفك وُرِّثت بقرآن يُتل، والحق أنها مارية القبطية سلام الله عليها كما فصلناه في كتاب (العائشة الوجه الآخر لعائشة) والمقيد رحمه الله إنما جرى على ما هو الشائع عند أهل الأخبار، إذ هو في مقام الإلزام وله رسالة بمسوان: (رسالة حول خبر مارية) نصّ فيها على صحة الخبر وفي كتابه الآخر (كتاب الجمل) أورد أخبارًا في بعضها ذكر الإفك في عائشة ولكن بعد قوله: «وأنتما ما أثبتنا من الأخبار عن رجال العامة دون الخاصة ولم نثبت في ذلك ما روته الشيعة في إنكاره» وسيأتي تصريحه بأن الإمامية تروي نزول آيات البراءة من الإفك في مارية لا عائشة، وأن الأخيرة هي القادفة لا المقذوفة



## [فصل آخر]

ثم يقال لهم، وما السب أيضًا في إعراض رسول الله صلى الله عليه وآله عنه وترك الأمر بقتله وقتل من معه من أهل النفاق حين أبدوا عليه لخلاف ورجعوا عنه في عزة نبوك حتى أنزل الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ ابْتَغُوا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾؟

## [فصل آخر]

أو ما علمتم أن رجلاً من بني تميم يقال له: ذو الخويصرة وقف على النبي صلى الله عليه وآله وهو يقسم غنائم خيبر فقال: «يا محمد! قد رأيتُ ما صنعتَ في هذا اليوم! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أجل؛ فكيف رأيت؟ قال: لم أركَ<sup>(١)</sup> عدلت! فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله<sup>(٢)</sup> ثم قال: وبحك! إذا لم يكن العدل هدي فعند من يكون؟ فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله! أفلا نقتله؟ فقال: لا؛ دعوه فإنه ستكون له شيعة يتعمقون في الدين، يخرجون منه كما يخرج السهم من الرميَّة<sup>(٣)</sup>. فعفا عنه وتفصل بالصفح عليه بما شهده صلى الله عليه وآله من الصلاح في ذلك وصواب التدبير، وأمثال ما ذكرناه كثير والشرح طويل، ولكن المعترلة ليسوا من أهل الآثار،

(١) لم أراك (م)

(٢) سقط من (ب). أجل؛ فكيف رأيت؟ قال: لم أركَ عدلت! فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله.

فتمنعهم المعرفة بها عما تقدم لهم من الإنكار، واخشوية لا علم لهم بأصول  
الكلام فيتأملون معاني الأخبار والله الموفق للصواب

## بابُ مسائلهم في توبتها واستدلالهم عليها من جهة القرآن

[سؤال]

فإن قالوا: فإن الله تعالى قد قطع بالمغفرة لعائشة في محكم كتابه حيث يقول: ﴿الْحَيَّاتُ لِلْحَيِّينَ وَالْحَيَّاتُ لِلْحَيَّاتِ وَالْحَيَّاتُ لِلْحَيَّاتِ وَالْحَيَّاتُ لِلْحَيَّاتِ وَالْحَيَّاتُ لِلْحَيَّاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ هُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ وذلك أن أهل الإفك لما رموها بالفاحشة أنزل الله في براءتها هذه الآية وجرى حكمها في أرواح النبي صلى الله عليه وآله كافة، فكيف يجوز مع هذه التوقف في توبتها مع ما قد ثبت لها من الغفران؟

[جواب]

قيل لهم: أول ما في هذا الكلام أن التفسير ورد في هذه الآية على غير ما ادّعىتموه وعلى معنى<sup>(١)</sup> لا يتعلق بالأزواج، وإنما نزلت في الكلمات الحيثيات

(١) مغير (ب)

والكلمات الطيبات. روى ذلك عيسى بن مهران، عن أبي داود، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «مثل من قوله: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ﴾ و﴿الطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ قال: الطيبات من القول للطيبات من الناس، والخبيثات من القول للخبيثين من الناس. ألا ترى أنك تسمع الكلمة الخبيثة من الرجل الصالح فتقول: غفر الله لفلان، ما كان هذا من خلقه ولا من شيمته. فذلك قوله الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ يعني القوم الصالحين أن يكون ذلك من أخلاقهم وشيمهم<sup>(١)</sup> ولكن الزلل قد يكون» وإذا كان هذا تفسير ابن عباس وقد دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم التأويل<sup>(٢)</sup> بطل ما ادّعىتموه من أنها نزلت في عائشة خصوصاً، وجرى حكمها في أرواح النبي صلى الله عليه وآله

### [فصل]

ثم يقال لهم: خبرونا إذا زعمتم أن هذه الآية في النبي صلى الله عليه وآله وفي أزواجه على الخصوص؛ فحكمها جارٍ فيمن عداهم من المؤمنين وكذلك حكم أعدائهم من الخبيثات والخبيثين؟ أم الحكم يختص بطائفة مخصوصة دون العموم؟

(١) في السحيتين وشيمتهم

(٢) عدهم، ولم يثبت عددا، وعدي أنها من موضوعات زمان بني العباس لعنهم الله.

### [جواب]

فإن قلوا: الحكم في النبي صلى الله عليه وآله وفي أزواجه على الخصوص.

### [سؤال]

قيل لهم: فمن يختص بضد ذلك من الحكم من الخيئات والخيئين؟ أهنم قوم معينون وجماعة معروفون؟ أم قوم متهمون<sup>(١)</sup> وطوائف مجهولون؟

### [جواب]

فإن قالوا: جماعة متهمون<sup>(٢)</sup> وطوائف غير معروفين.

### [سؤال وحكم]

قيل لهم: فكيف يصح ذلك وقد دحلت علامة التعريف فيهم من الألف واللام وليس احدكم للعموم؟ وهذا ما لا يرتكه عارف.

### [جواب آخر]

وإن قالوا: هم قوم معروفون وجماعة معينون.

### [سؤال وحكم]

قيل لهم: فما هؤلاء القوم؟ ومن أي رهنط هذه الجماعة؟ وما صفاتهم التي يبينون بها من الكل؟ وأي شيء جهة معرفتهم؟ وما طريق العلم بهم؟ وعند

(١) في السحتين: وقوم متهمون.

(٢) في السحتين: متهمون.

مَنْ مِنَ الْأُتَمَةِ هُمْ مَعْيُونَ؟ وبأي معنى هم عدد المحاطين معهودون؟ وهذا ما لا سبيل إلى تصحيحه.

### [جواب]

وإن قالوا: حكم الآية جارٍ في جميع المؤمنات والمؤمنين، وكل الخيئات والخيئين، ولذلك دخل الألف واللام فأوجبنا التعميم.

### [بيان]

قيل لهم: فيجب بذلك أن يكون جميع مَنْ مَضَى وَيُسْتَقْبَلُ وهو في الحال من الطيبات والطيبين، وكذلك في ما مَضَى وَيُسْتَقْبَلُ والحال من الحيثات والخيئين. وفي هذا إبطال ما جاء به القرآن الحكيم من قصة امرأة نوح وامرأة لوط وامرأة فرعون، وما انعقد به الإجماع على جواز الحكم على أزواج الطيبين<sup>(١)</sup> بالخبث، وعن أزواج الطيبين بالطيب، مع ما فيه من الإجابة<sup>(٢)</sup> بمعنى ما ورد في الآية فتعلق به القوم من الغفران، وما هو في الحقيقة من الله إيضاح في الباب وبيان من القطع ببراءة المذكورين من القوم والمنفرة لهم والرضوان.

(١) في (م) زيادة: من.

(٢) الإجمالة (ب).

## [فصل آخر]

ثم يُقال لهم: لستنا ندفع طهارة أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله وإحصائهن وبراءتهن من ارتكاب الفواحش - التي قُذِفَ بها بعضهن بإجماع أهل الإسلام،<sup>(١)</sup> وهو<sup>(٢)</sup> دليلنا في ما اعتقدناه فيهن من جميع ما ذكرناه في الطهارة من الفجور والإحصان، لكننا ندفع اعتمادكم عليه من جهة القرآن، ونسكت أن يكون ذلك ظاهراً فيه على البيان، أو العذر منقطعاً بها تعلقتم به فيه من الأخبار. وذلك يوجب الاشتراك بيننا في بعض المتبنيات، ويميزنا في ما تعرّدتكم به من القطع عليهن بتأويل القرآن بالغفران. ومع ذلك كله فقد تأول جماعة من أصحابنا أهل الإمامية الآية في مارية القبطية وابن عمها لما قُذِفَتْ به، فأنزل الله تعالى براءتها في الآية وبراءة ابن عمها من العصيان، وليس لعائشة في ذلك خبر يقتضي فضلاً، بل هي عندهم القاذفة

---

(١) لا بد من تقييده بحول بقاء الزوجية بين المرأة مهن وبين النبي صلى الله عليه وآله، لأن الدليل الذي يُتَمَسَّكُ به إما هو دخول العيب عليه صلى الله عليه وآله بها بنهر العاد منه فيكون إبطالاً للحكمة والعرض من البعثة، وهذا الدليل انعقي على كونه محدوثاً - متعجباً بانتهاء الزوجية لعملية بالطلاق أو الموت ولا دليل تاماً من جهة السمع كذلك كما يشير إليه المفيد في نفي دلالة القرآن على هذه الطهارة والإحصان. وعليه، مما جاء في الأثر من ارتكاب عائشة الفاحشة بعد استشهاد رسول الله صلى الله عليه وآله لا دافع له. والتصيل في كتابها (الفاحشة)

(٢) أي الإجماع. وهو مبني على ذلك الدليل العقلي المبرور. على أن الإجماع المدعى مستغنى، وعلى فرض ثباته فإنه غير معقد بالحجة كما فصلناه في (الفاحشة) أيضاً.

لمارية الزور والهتان، وهم بذلك روايات ينقلونها وآثار، منها ما رواه محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه وآبائه السلام قال: «إن عائشة قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله. إن مارية يأتيها ابن عم لها فلطمختها بالفاحشة فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وأله وقال: إن كنت صادقة فأعلميني إذا دخل. فرصدته، فلما دخل عليها أعلمت رسول الله صلى الله عليه وآله، فدعا أمير المؤمنين صلوات الله عليه فقال: يا أخي؛ خذ هذا السيف فإن وجدته عندها فاضرب عنقه. فأخذ علي عليه السلام السيف ثم قال: يا رسول الله؛ إذا بعثني في الأمر أكون كالسكة المحممة تقع في الوبر أم<sup>(١)</sup> أثبت؟ قال. تثبت. فانطلق علي عليه السلام ومعه السيف فانتهى إلى الباب وهو مغلق، فالصق عينه بباب البيت، فلما رأى القبطي عينا في الباب فزع وخرج من الباب الآخر فصعد نخلة، وتسور علي عليه السلام على الحائط، فلما نظر إليه القبطي ومعه السيف أحس فحصر ثوبه فأبدى عورته، فإذا ليس له ما للرجال، فصعد بوجهه أمير المؤمنين عليه السلام عنه، ثم رجع فأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك، فتهلل وجهه وقال: الحمد لله الذي يعافينا أهل البيت من سوء ما يلطخوننا به».

وقد ذكر أصحابنا هؤلاء أن هذه الآية<sup>(٢)</sup> فيها وفي النبي صلى الله عليه وآله، وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ فأقل ما يجب في الإنصاف أن يقابل هذا

(١) في النسختين: أو.

(٢) أي قوله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ



الخبر خبركم وينعارض ما فيه من التفسير فيتساويان، ثم يتوجه ما قدّمناه من الكلام عليكم فيظل معتمدكم للزيادة به على روايتكم ووصوح ما فيه من البرهان.

### [فصل آخر]

ثم يقال لهم: افرضوا<sup>(١)</sup> الآن على أنا قد سئمتا لكم نزول هذه الآية في عائشة وأجريا حكمها في باقي الأرواح؛ ما الذي يدل منها على أنها تائهة من ضلالتها بحرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؟

### [جواب]

فإن قالوا: دلالة ذلك أن الله تعالى قطع لها بالغفران.

### [سؤال]

قيل لهم: أوليس قد قطع الله تعالى لكل مطيع بالحنان؟

### [جواب]

فإن قالوا: لم يفعل الله تعالى ذلك.

= مُنْفِرَةً قَوِيَّةً كَرِيمَةً.

(١) في السبعين: اعلما

## [سؤال]

قيل لهم. فما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>(١)</sup>؟

## [جواب]

فإن قالوا: هذا في بعض المطيعين، وهم الذين ليسوا للمعاصي مقترفين ولا عليها مصرّين.

## [سؤال]

قيل فلا حرج، أليست<sup>(٢)</sup> هذه الآية في هؤلاء القوم على العموم؟

## [جواب]

فإذا قالوا: بلى.

(١) الآية الأولى هي الرابعة عشرة من سورة النساء ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾، والأخرى هي العاشرة من سورة التوبة ﴿وَمَنْ يُؤْمِسْ بِاللَّهِ وَيَمْلَأْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

(٢) في النسختين: اليس.

[سؤال]

قيل لهم. فيجب لذلك عندكم أن يُقَطَّعَ على أن جميع مَنْ وصفتموه من أهل الحق على التحقيق! وأنه لا يجوز عليه اقتراف ما يخرج عن الإيمان! ويمتنع تجوير وفاته على الرد عن الدين!

[جواب]

فإن قالوا: أجل؛ ذلك هو الواجب!

[حكم]

رعموا أن كل مَنْ أحلص لله تعالى الطاعة في حال من الأحوال هو معصومٌ كعصمة النبي صلى الله عليه وآله وعصمة جبرئيل وميكائيل! وأنه لا يجوز وفاته على خلاف الدين! وهذا يبطل مذاهب المعتزلة في العصمة، ويقضها في الوعد والوعيد.

[جواب]

وإن قالوا: لا يجب ذلك، بل يجوز على المطيع الرجوع عن الطاعة أو شوبها بما يخرج عن استحقاق النعيم، وإن كان الله تعالى قد وعده على تلك الطاعة بالثواب المقيم.

## [سؤال]

قيل لهم ما أنكرتم أن تكون المرأة وإن كانت قد عُفِرَ لها ووُعِدَتْ بالرزق<sup>(١)</sup> الكريم تخرج عن الطاعة التي استحقَّتْ بها ذلك فيجب عليها العذاب المهين؟ أو يشوبها من المعصية ما يخرجها عن استحقاق الرضوان والثواب والتعظيم؟ فتجري مجرى سائر الموعودين بالنعيم من المطيعين، وهذا ما لا فضل فيه.

## [فصل آخر]

ثم يقال هم قد قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي آمَا لَكُمْ مَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ فالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ \* وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ \* فهل يجب أن يُقَطَعَ على كل مَنْ آمَن وعمل صالحاً في كل حال باستحقاق النعيم؟ ويُقَرَّرَ<sup>(٢)</sup> على أن كل مَنْ سعى في آيات الله معاجراً فهو مستحق في جميع الأحوال العذاب الأليم؟

(١) بالرزق (ب)

(٢) ونعرض (ب) ونعرض (م)

### [جواب]

فمن قالوا: نعم. أوحوا العصمة - على ما تقدّم به الوصف لجميع المؤمنين، وأحالوا وقوع التوبة من أحد من الكافرين وهذا جهل لا يرتكبه أحد من أهل العقل<sup>(١)</sup> والدين.

### [جواب آخر]

وإن قالوا: لا يجب ذلك إلا باستدانتهم ما به استحقوا المغفرة أو<sup>(٢)</sup> الجحيم.

### [سؤال]

قيل لهم: فإذا كان كذلك واجباً على هذا الشرط مع القطع من الله تعالى في الحكم لهم بالرزق الكريم أو<sup>(٣)</sup> العذاب في الجحيم؛ فما أنكرتم أن يجب الحكم للمرأة<sup>(٤)</sup> بالعفران والرزق الكريم في الأحوال بشرط استدانتها ما به<sup>(٥)</sup> استحققت ذلك من العمن الصالح واجتناب المحظور؟ وأن يكون

(١) الفعل (ب)

(٢) في النسختين: و.

(٣) في النسختين: و.

(٤) المرأة (ب)

(٥) كتابه (ب)

القطع من الله تعالى لما لا يسمع من خروجها عنه ففعل ما تستحق به صده كما لم يسمع ذلك في المؤمنين والكافرين مع القطع لهم بما جاء به الذكر الحكيم؟

[جواب]

فإن قالوا<sup>(١)</sup> ما ذكره الله تعالى للمؤمنين والكافرين وإن كان قطعاً على الظاهر فهو بشرط في العقول ويتقييد في آيات الوعيد، فلا يجب الحكم عليه بالقطع عند الله تعالى في الحقيقة وإن عُدَّ من ظاهره التقييد.

[جواب]

قيل لهم: الآن أنتم منصفون فما أنكرتم أن يكون الحكم للمرأة على ما ادَّعَيْتموه؟ وإن كان القطع في الظاهر فهو بشرط في العقول ومقيّد بأي الوعيد فلا يجب أن يُعقَّد القطع به في كل حال وعلى الحقيقة عند الله تعالى وإن عُدَّ من صاهره التقييد كما قلتم في حكم المؤمنين والكافرين؟ إذ لا فرق بين الأمرين على وجه من الوجوه، والحمد لله.

(١) في النسختين: وإن قالوا.

### [جواب آخر]

إن قالوا كعض المرجئة: "إن أي الوعيد وإن جاءت في الظاهر على العموم؛ فليست تُوجَّه إلى" (١) مَنْ يوافق بالطاعات التي يستحق بها الخلود في النعيم، فلا يجب أن يكون (٢) على شرط يعين يرتد عن الدين (٣)

### [سؤال]

فيل لهم. فم أنكرتم أن يكون المدح والتعظيم - وإن كان أيضًا عمدًا في الحكم للمطيعين - لا بتوجُّه منهم إلا إلى الموافين بالطاعات التي يستحقون بها النعيم المقيم؟ وهذا هدمٌ للشريعة وخروجٌ عما (٤) عبه أهل التوحيد. (٥)

### [سؤال]

ثم يقال لهم: إذا كانت آيات الوعد تتوجه إلى الموافين بالطاعات من لمطيعين؛ فما أنكرتم أن تتوجه إلى غير الموافين على شرط الموافاة؟ فهل الشرط من الحكيم العالم بالعواقب مستحيل؟

(١) في النسختين: بعض المرجع

(٢) في النسختين: إلا.

(٣) أي الوعيد.

(٤) إذ الخطاب في أي الوعيد متوجه إليه خاصة على قولهم.

(٥) في النسختين: الشريعة وخروج عما.

(٦) ضرورة عمومية الخطاب في أي الوعد والوعيد.

### [جواب]

فإن قالوا: الشرط من العالم بالعاقبة يخرجه من العلم إلى الشك أو الجهل، وذلك عليه مستحيل.

### [سؤال]

قبل لهم: فما أنكرتم أن يكون الامتحان من العالم بالعراق إذا كان بخلاف معلومه يوجب فيه الشك أو يخرجه من العلم إلى الجهل فيطعن بذلك امسحون الله تعالى خلقه أو يوجب فيه حدوث العمى؟! وذلك في العقل والشرع مستحيل.

### [جواب]

ون قالوا: متى كان الوعد على غير الموافقة كن كذباً، والله يجمل عن كل قبيح.

### [سؤال]

أو يكون ذلك كذباً أو قبيحاً على شرط الموافقة؟ على التقييد؟

### [جواب]

فإن قالوا: نعم.

### [حكم]

خرجوا عن حكم اللسان وأبطلوا التعارف والعقول!



### [جواب]

فإن قالوا: <sup>(١)</sup> لا يكون كذباً ولكن لا بد من أن يظهر في نفس القول الشرط والتقييد.

### [إلزام]

قيل لهم: فنقصوا عمن عارضكم من أصحاب الوعيد فقال: لا بد من أن يظهر الخصوص في نفس الوعيد وإلا لكان كذباً وتليساً؛ وذلك ما لا يجوز على الحكيم!

### [جواب]

فإن قالوا: لا يجب ذلك، لأنه متى كان الخصوص في العقول؛ قام مقام القول المخصوص به الخبر في الظهور.

### [إلزام]

قيل لهم: فما أنكرتم أن لا يجب أيضاً ما ادَّعَيْتموه، <sup>(٢)</sup> لأنه إذا كان الشرط في العقول فهو يقوم مقام اللفظ به إذا قارن الخبر في الظهور. وهذا ما لا فرق فيه، والله محمود.

(١) سقط من (ب): (حكم) خرجوا عن حكم اللسان وأبطلوا التعارف والعقول (جواب) فإن قالوا.

(٢) من مغفرة الله لعائشة بتلك الآية المدعى نزولها في براءتها، ذكني لانتفاء الوجوب شرط عدم الخروج عن الطاعة، وإن كان الشرط عقلياً غير منصوص عليه، فكيف وهو واقف في =

## [فصل آخر]

ثم قال للناس: "إذا كان قول الله تبارك وتعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ لهم مغفرةٌ ورزقٌ كريمٌ ﴿﴾ دليلاً عندكم" (١) على توبه عائشة - (٢) كان على عقدكم فيها نزل فأوجبها التعظيم مع ما يتناهى في فساد ذلك من جهة النظر الصحيح ورويناه بخلافه من التفسير - فهلاً كان قوله جل جلاله: ﴿وَمَنْ يَقْصِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ دليلاً واضحاً على عدم توبتها وخلودها في الجحيم؟ إذ معصيتها طاهرةٌ بحرهما أمير المؤمنين عليه السلام، وخلافها الله سبحانه في ذلك شائع مستفيض.

## [جواب]

فإن قالوا: لا يجب ذلك، لأن المعصية لا تمنع من التوبة منها، ولا يحيل وقوعها (٣) على الخفاء وإن كانت المعصية وقعت على الظهور.

---

= آيات الوعيد؟ وهذه النتيجة من براعة المفيد رضوان الله عليه في علم الكلام

(١) للناسية (ب)

(٢) في النسختين تكراراً دليلاً.

(٣) في النسختين: إذا.

(٤) ولا يحل وقوعها (ب) ولا يحل وقوعها (م)

### [سؤال]

قيل لهم: فما أنكرتم أن لا يجب أيضًا ما حكمتكم به من توبتها لأن المعصية في حال لا تمتنع من المعصية بعدها ولا يحيل<sup>(١)</sup> وجود ما يرفعها على الخفاء والظهور؟ فإن كان لا بد من امتناع ذلك واستحالتها - على خلاف العقول والدلالة به<sup>(٢)</sup> على وقوع توبة لم تظهر بل صهر صدها - لموضع الخبر من الله تعالى الذي يتبين أنه في المستقل مشروط؛ فلا بد أيضًا من امتناع التوبة واستحالتها<sup>(٣)</sup> - على هذا الحكم - ممن أظهر خلاف الله تعالى، والدلالة به<sup>(٤)</sup> على عدم التوبة منه مع ظهور الإصرار، لموضع الخبر فيه من الله والوعيد. وهذا أولى من جهة التعلق بالظاهر؛ والنظر؛ والاعتداد على الخفي من الأمور دون الخفي الذي لا سبيل إلى إثباته إلا من جهة التوهم والبهت وشهادة الزور؛ وهذا واضح، والله ولي التوفيق.

(١) في التسخين ولا يحيل.

(٢) أي بالامتناع

(٣) واستحالتها (ب)

(٤) أي بالامتناع كذلك.

## مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَهُمْ فِي التَّوَكُّلِ

فإن قالوا: فقد قال الله جل جلاله: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ فجعل لأزواج رسول الله صلى الله عليه وآله حرمة الأمهات، وأوجب هنَّ من التعظيم ما يجب للوالدات، فكيف<sup>(١)</sup> يجوز مع ذلك أن تقطع على واحدة منهن بالعقاب؟ أو أن نحكم عليها باستحقاق الإهانة والاستخفاف؟ أوليست<sup>(٢)</sup> هذه الآية توجب التوبة لها عما أخطأت فيه من حرب أمير المؤمنين عليه السلام؟

### [جواب]

قيل لهم: إن مقتضى هذه الآية في ما شُبِّهَ<sup>(٣)</sup> به أزواج النبي صلى الله عليه وآله من الأمهات إنما هو التحريم لمن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله،<sup>(٤)</sup> وخطر نكاحهن - بعد عقده عليهن - على سائر الناس، وشدة التغليب في ذلك والمبالغة فيه بجعلهن بحكم الأمهات إكراماً لرسول الله صلى الله عليه وآله

(١) في السختين: وكيف.

(٢) في السختين: أوبس.

(٣) في السختين: شته.

(٤) سقط من (ب): من الأمهات إنما هو التحريم لمن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله

وَأَلَهُ بَدَلُكَ؛ وَتَشْرِيفًا<sup>(١)</sup> لَهُ؛ وَأَمْدَادُهُ عَنْ<sup>(٢)</sup> سَائِرِ الْأَنْامِ. فَأَمَّا التَّعْظِيمُ فَإِنَّمَا<sup>(٣)</sup>  
يَجِبُ لِمَنْ بَشَرُطُ وُجُودِ مَا اسْتَحَقَّقْنَاهُ<sup>(٤)</sup> وَقَدْ مَرَّ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ مِنْ إِخْلَاصِ  
الطَّاعَةِ لِلَّهِ تَعَالَى عَرُوجِ الْمَوْجِبَةِ لِمُصَاحِبِهَا الثَّوَابِ، وَلَيْسَ وَجُودُهُ<sup>(٥)</sup> لَارْمًا  
لِأَعْيَانِهِمْ؛ وَلَا لِلْحَيَاةِ فِيهِنَّ وَالْقَدَرِ<sup>(٦)</sup> بَلْ<sup>(٧)</sup> لِلْإِخْتِيَارِ لَهُ<sup>(٨)</sup> وَذَلِكَ غَيْرُ  
مَوْجِبٍ لِلْقَطْعِ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ، لَا سِيَّمَا مَعَ عَدَمِ الْعَصْمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى  
مَقْدَرَةِ الْإِخْتِيَارِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ بَيِّنَ وَجُوبُ التَّعْظِيمِ حَظَرَ النِّكَاحِ

(١) فِي النُّسخَتَيْنِ بَلَا وَارِ الْعَطْفِ: تَشْرِيفًا.

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ: مِنْ.

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ بَلَا فَأَمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ: إِنَّمَا.

(٤) فِي النُّسخَتَيْنِ: اسْتَحَقَّقُوهُ.

(٥) أَيِ إِخْلَاصِ الطَّاعَةِ

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ: وَالْعَدَرِ.

(٧) فِي النُّسخَتَيْنِ: لَكِنْ.

(٨) أَيِ لِاخْتِيَارِ إِخْلَاصِ الطَّاعَةِ، فِيهِ فَقَطْ يَسْتَحَقُّ الثَّوَابَ كَمَا يَسْتَحَقُّ التَّعْظِيمَ، وَدَاكِ  
الْإِخْلَاصِ لَا دَلِيلَ عَلَى لُزُومِهِ لِأَعْيَانِهِمْ، وَلَا لَطَوِيلِ حَيَاتِهِمْ، وَلَا أَنَّهُ قَدَرٌ مَقْدَرٌ لِمَنْ.

ولروم الامتناع عنه،<sup>(١)</sup> لعدم علة هذا وفساد ارتفاعها،<sup>(٢)</sup> وهي عقد<sup>(٣)</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله الكائن على الثبوت، وجوار ارتفاع علة التعظيم مهن؛ وهي الطاعات، وقد يَبَيِّن الله تعالى ذلك فتوَعَّدْهُنَّ بالعقاب المنافي للثواب والدم المصاد للتعظيم عند ارتكابهن في أوامره الخلاف، ولم يرخص في تكاثرهن لأحد على وجه الإباحة لهن ذلك لمعصيته مهن، ولا عند إرديادهن<sup>(٤)</sup> من الطاعات، ولا على وجه من الوحوه، ولا سب من الأسباب. فبان بذلك الفصل بين الأمرين، وَوَضَّحَ ما حكمنا به فيهما من الافتراق.<sup>(٥)</sup>

### [فصل]

على أنه يقال لهم: افرضوا على أننا قد أجبناكم أن الآية تقتضي تعظيم أزواج النبي صلى الله عليه وآله في كل الأحوال بما يجب تعظيم الأمهات؛ ما

(١) سقط من (ب) عنه. وفي (م). منه.

(٢) ارتفاع (ب) أي لعدم وجود علة لحرمة نكاح أزواجه صلى الله عليه وآله ترتفع بارتفاعها شرعاً، فهي مؤبدة لا ترحبص فيها نعم؛ ورد عندنا أن لم له الولاية - وهو الإمام عليه السلام - فك هذا الخطر إذا خرجت عليه لزوجته من أزواجه صلى الله عليه وآله، إلا أنه من قبيل العقوبة وقطع العنقة به صلى الله عليه وآله فلا تجتمع به في لأخرة. وتفصيل ذلك في (المأخضة) وكلام المفيد عليه لرحمة ليس ناظرًا إلى هذا في معرض الاحتجاج على الخصم

(٣) مقتدر (ب)

(٤) في النسختين: إزيادهن.

(٥) فيها من الأقراف (ب) فيها من الاقتراف (م)

الذي يمنع من استحقاق بعضهن للعقاب وقد ثبت أن ما تسحقه الأم من التعظيم لولادتها غير منافي لاعتقاد الكفر فيها والضلال؟ وأنه أمر لا يتصمّر وجوبه وجود الطاعات منها ومحاسن الأفعال؟ إذ قد يلزم بلمشاركة اليهودية والنصرانية والمجوسية والصاشية للولادة، ويلزم لمن لا يستحق ثواباً ولا عقاباً من نواقص العقول وأصحاب الآفات المانعة من التكليف. وقد بيّن الله تعالى ذلك في محكم كتابه التنزيل حيث يقول عزّ من قائل: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا طَهُرَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالَهُ فِي شَامَتَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ \* وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ إلى قوله ﴿يَا كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾. فأمر بحسن صحبتها<sup>(١)</sup> على الكفر، والإحسان إليها مع اشرك، والاعتراف بحق النعمة لها مع الضلال. وهذا هو المقدار من التعظيم الذي يجب للأمهات من جهة الولادة والتربية دون ما يجب لمن من تعظيم الديانة بالطاعات. وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ لم يجب بتسليم استحقاق النبي صلى الله عليه وآله تعظيم لامهات<sup>(٢)</sup> في جميع الأحوال؛ القطع على أنهم به ومن أجله من أهل الثواب.

(١) في النسختين: صحبتها.

(٢) من أزواجه

## [سؤال لهم]

فإن قالوا: فخبرونا عن قولها<sup>(١)</sup> مالك الأشر وعمار بن ياسر رضي الله  
عنهما عند قولهما: نحن ابنائك<sup>(٢)</sup> «لستُ لكما بأم»<sup>(٣)</sup> وإنكارهما ذلك عليها بقولهما:  
«ملى وإن كرهت»، على أي معنى أضافا إليها<sup>(٤)</sup> بذكر الولد؛ وانتفت هي منهما  
ودفعت أن تكون أمًا لهما؟ وما الوجه في ذلك؟

## [جواب]

نيل لهم: المعنى قصدًا بالإضافة إليها إثبات الإيثار لهما من جهة ما لهما من  
الاسم بأم المؤمنين عن وجه التحريم في القرآن، فأرادت ينكرها ذلك  
إحراحهما عن الإيثار، فردًا عليها ذلك الإنكار لما عليها غرضها منه من الطعن  
عليهما بسلبهما ما يستحقانه من التسمية بالإيثار. وهذا هو الوجه في إنكارها  
قولها ودفعها إياه عن الإنكار. ألا ترى أنها لم تقصد بالنفي الولادة لهما على  
الحقيقة، إذ ذاك مما ليس فيه ترتيب، ومحال دفعها عنه وإثباتها إياه لأنفسهما  
وإدعاه، وكذلك لم تقصد بالنفي أيضًا التعظيم الواجب للأمهات على سبيل  
التدبير<sup>(٥)</sup> لموضع حق الأم المقارن لحقها بالطاعات، إذ ذاك كان غرضها من  
الجميع؛ وإد<sup>(٦)</sup> لقوم لم يكونوا يرونه فيثبتونه، بل كانوا ينكرونه ويستعملون

(١) أي عائشة لعنها الله.

(٢) ايضاً فاليها (ب) ايضاً فاليها (م)

(٣) في النسختين: التلبر.

(٤) في النسختين: وإدا



صده فيها من الاستحقاق. <sup>(١)</sup> وإن العاقل لا يدفع مستحقه من الإكرام، ويكر ما يجب له من الإحلال والإعظام، ويكرهه من فاعله به من الأنام. فم يبق إلا أنها فصدت دفعهما <sup>(٢)</sup> عن استحقاقهما اسم الإيمان لموضع تسميتها بأمر المؤمنين لتحريم في القرآن، وأوهمت بذلك على الجهال والصغفاء، وأنكر الرجالان غرضها من ذلك، وردا عليها الإنكار بشهادتها لأنفسهما بالإيمان على كراهتها، لأن يكونا من أهل الإيمان على حسب ما ذكرناه. وهذا قد تقدم الاحتجاج لنا به على حسب الجملة دون التفصيل في ما حكمنا به عليها من الإصرار.

### [سؤال]

ثم يقال للمعتزلة، خبرونا إذا كانت هذه الآية توجب لأزواج النبي صلى الله عليه وآله تعظيم الدين في جميع الأحوال لكونهن أمهات المؤمنين في سائر الأحوال؛ أليس قد ثبت بذلك استحقاق عائشة تعظيم الإيمان في حال حربها أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؟

### [جواب]

فإن قالوا: نعم.

(١) استحقاق القتال والإمامة والاستخفاف.

(٢) في النسختين: بدفعهما.

## [حكم]

حرحوا عن الاعتزال وأرحبوا الجمع بين المدح والذم لإنسان واحد في حال التعظيم والإهانة معاً! أو منعوا من الوصف لها بالمسوق في القتل. وهذا أيضاً هدم مذهبهم فيها، ونقض مقالتهم في الأسماء والأحكام.

## [جواب آخر]

وإن قالوا: لا يجب ذلك.

## [حكم وسؤال]

أبطلوا<sup>(١)</sup> ما تقدم لهم من الاستدلال، وصرّحوا بأن الآية لا توجب تعظيمها في جميع الأحوال. وقيل لهم: إذا جاز أن تخرج<sup>(٢)</sup> عن تعظيم الأمهات وقتاً من الأوقات؛ فلم لا جاز<sup>(٣)</sup> أن تخرج عن ذلك وقتين وثلاثة وعشرة ومئة من لأوقات؟! ولم لا جاز خروجها عن ذلك أبداً لإقامتها على ما أخرجها من التعظيم في تلك الأوقات؟!

## [فصل]

وليخبرونا عنها في حال الحرب التي استحققت به من الأسماء الفسق عددهم، ووجب عليها من أجله العقاب، هل كانت أمّا للمؤمنين أم رال

(١) في النسختين: بطلوا.

(٢) في النسختين: يخرج.

(٣) في النسختين: أجاز.

عنها اسم الأمهات؟ فإن كانت أمّا مع استحقاقها الإلهية والعقاب؛ فكذلك يكون بعد الحرب وإلى حال وفاتها وبعد الممات! وإن لم تكن للمؤمنين أمّا في تلك الأحوال فبيست لهم أمّا أيضًا بعدها أبدًا لما اقترفته وأحرجها عنه في تلك الحال! وهذا واضح لدوي الألباب

### [جواب آخر]

وإن قال بعض الحشوية: إنها كانت أمّا للمؤمنين في حال حربها أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، والتعظيم لها فيها واجب، وأنها لم تُكْ بذكر مستحقة للعقاب.

### [سؤال]

قيل<sup>(١)</sup> لهم: أفقولون أنها كانت عاصية لله تعالى في خروجها من بيته؛ وإظهارها الدعاء إلى الحرب؛ وتبرجها؛ وعقدها في استحلال دم أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله واجتهادها في قتاله؛ وما سفكته من دماء المؤمنين؛ وأمرت به من نهب أموال المسلمين؟ أم تقولون<sup>(٢)</sup> أنها كانت بجميع ذلك مطيعة لله مقيمة على مرضاته؟

(١) ليس في النسختين: قيل.

(٢) في النسختين: يقولون.

[جواب]

فإن قالوا بأنها "كانت عاصية.

[حكم]

أفروا بأنها كانت مذمومة، ويقضوا ما عتمدوه في عدم استحقاقها العقاب، إذ كان لا عاصٍ إلا وهو مستحق بمعصيته العقاب، كما أنه لا مطع إلا وهو مستحق بطاعته الثواب، ولو جاز أن يكون في معاصي الله سبحانه ما لا يُستحق عليه العقاب، لجاز أن يكون في طاعاته ما لا يُستحق عليه الثواب. وهذا ما لا يذهب إليه ناظر.

[جواب آخر]

وإن قالوا: لم تكن عاصية بشيء مما عددتم، بل كانت مطبوعة بحميمته!

[حكم]

رغموا أن من خالف الله تعالى في أوامره فقد أطاعه! ومن ارتكب نواهيه فقد عبده! وأن المعصية على الحقيقة طاعة! والطاعة لله جل جلاله معصية! وهذا أيضًا جهل مفرط.

(١) في النسختين: فان.

(٢) سقط من (ب): العقاب لجاز أن يكون في طاعاته ما لا يستحق عليه.

### [جواب آخر]

فإن قالوا: لسنا نقول إن الله تعالى نهاها عما صنعتها، فذلك كانت مطيعة له في ما فعلته، وإلا فأين موضع النهي عن ذلك؟

### [بيان]

قيل لهم: هذا الآن جواب من يدفع القرآن ويُبطل الشريعة ويكفر بالإيمان! وليس هو مقالة أحد من أهل الأديان ألا ترى أن الله تعالى يقول في محكم كتابه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾؟ وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾؟ وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾؟ وقال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾؟ أفترى أنها قرئت في بيتها بخروجها منه؟! أم عدلت عن التبرج باستعمالها لها؟! أم أطاعت الله بخلافها له؟! أم أطاعت الرسول بحرب أخيه؟! وتقرئت<sup>(١)</sup> إليه بقتال ابن عمه؟! ووصلته بإباحة دمه؟! وقبِلَتْ وَصِيَّتُهُ بالاجتهاد في استئصال ذريته؟! ورَعَتْ حرمة في العمل على إبادة عترته؟! واتَّبَعَتْ سبته في تغيير مِلَّتِهِ؟! وأقامت حدود الدين بشق عصا المسلمين؟! واعتمدت على الحكم القاتل<sup>(٢)</sup> بحرب الإمام العادل؟!

(١) وتقرّب (ب)

(٢) في النسختين: العاضل.

واجتنب قتل النفوس بسفك دماء<sup>(١)</sup> المسلمين؟ وعظمت الدين بصرب  
رقاب المؤمنين؟ وهذا عاية العباد من مرتكبه، وسهاية الجهل من معتقده،  
ومن بلغ إليه سقط كلامه عند جميع أهل العقول

### [جواب لهم آخر]

فإن قال<sup>(٢)</sup> بعضهم: لست نقول أنها كانت بذلك مطيعة، بل لا تدفع أهما  
كانت به عاصية، إلا أن معصيتها في ذلك من صفائر الذنوب، وهي مكفرة  
لعظيم طاعتها، فلأجل ذلك ما سقط عنها العقاب، ولزمها التعظيم.

### [سؤال]

قيل لهم: وهل يجوز أن يكون في استدامة خلاف الله تعالى على  
التعمد - صغير؟ أم في ما عددناه من حرب الإمام العادل وقتل المؤمنين  
حقير؟ فإن كان ذلك جائزاً؛ فلم لا يكون في شرب الخمر صغيراً؟ وفي الزنا  
واللواط حقيراً؟ وفي الكفر والشرك ما ليس بكبيراً؟ وهذا ما لا يرتكبه  
مسلم.

### [سؤال آخر وبيان]

ثم يقال لهذه الطائفة: إذا كان ما صنعتته عاثشة في حرب أمير المؤمنين صل  
الله عليه وآله - على أصلكم - صغيراً مع ما وصفناه فيه من ارتكاب عظيم

(١) الدماء (ب)

(٢) سقط من (ب): قال

المحطورة؛ فَلِمَ لا كان في حرب معاوية لعنه الله له أيضًا صغير؟ فإن كان كذلك عندكم فَلِمَ لا كان صبيح يزيد لعنه الله بالحسين صلوات الله عليه غير كبير؟! وهَلَّا قلتم أن ما صنعه المهاجرون والأنصار في حصر عثمان وقتله عند الله تعالى حقير؟! وهذا لعمرى أولى من قيسكم وما اعتمدتموه<sup>(١)</sup> في التقدير! بل لِمَ لا كانت المعاصي كلها صغائر ليس فيها كبير؟! وهذا ما لا فصل<sup>(٢)</sup> له، وفي لزور عليه هدم الدين.

فهذه - أرشدكم الله - جملة من قول هؤلاء الجهال انضافت إلى ما تقدّم للمعتزلة وأهل النظر من الناحية في توبة المرأة من الاعتلال، ولم يكن لنا غرض في ذكرها لولا أنها تعلّقت بالمقال لظهور سقوطها وَوَهْي شبيبتها وما فيها من الاحتلال. وقد أيسر على بقص الجميع - بحمد الله ومَنِّه - بواصح من الكلام بعد أن استقصينا للخصوم في السؤال والجواب، وفرّعنا<sup>(٣)</sup> لهم في الاستدلال ما لم يبتدئ<sup>(٤)</sup> إليه أحد منهم قط ولم يخضر ببال! ثم بيّنا فسادَه بالحجج البينة البرهان، ودلّلنا على بطلانه بما فيه الشفاء من البيان.

(١) في السختين. وما اعتمدوه

(٢) في السختين. ما لا فصل

(٣) في السختين. وفرغنا.

(٤) في السختين: ما لم يبتدئ.

ونحن نعفه بحول الله وقوته بالكلام في طلحة والزبير، ويعتمد فيه  
 الاختصار، إذ ليس في عدم توبتهما<sup>(١)</sup> من الشبهة ما يحتاج فيه إلى الإطالة  
 والإطاب، لشهرة قتلها على الفسق والعصيان. ثم نردف ذلك إن شاء الله  
 بالحكم على جماعتهم ومن أبيعهم على رأيهم في حرب أمير المؤمنين صلوات  
 الله عليه وآله بما يعتقد فيهم من الكفر والعدوان، ونعضده بالجلي من البيان،  
 ونحمله حائمة الكتاب، وبالله نستعين وعليه توكل، وهو حسبنا ونعم  
 الوكيل ونعم المولى ونعم النصير.

(١) في النسختين. توبتهما.



## باب الكلام في توبة طلحة والزبير

فإن قالوا: حثروا عن طلحة والزبير؛ لم امتنعتم عن القطع بتوبتهما؟<sup>(١)</sup>  
وفي العلة في إنكار بدمهما وقد جاءت بذلك الأخبار وتظاهرت به الآثار؟  
فروي عن الحسين بن دينار، عن الحسن بن أبي الحسن<sup>(٢)</sup> أنه قال: «لما أصاب  
السهم طلحة؛ جعل يجود بنفسه ويقول: ما رأيتُ كالיום مصرع شيخ أصنع  
من مصرعي!»

وروى عبد بن مسلم الملائني، عن أبيه، عن حبة العُرَني «أن أمير المؤمنين  
صلوات الله عليه وآله قام بين الصفيين فدعا بالربير فكلَّمَهُ ودَكَرَهُ بأشياء عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله فذكرها، ثم أدبر وهو يقول:

اتُّيَ عَلِيٌّ بِأَمِيرٍ كُنْتُ أَعْرِفُهُ      قَدْ كَانَ عَمْرُؤَ أَبِيكَ الْخَيْرُ مُذْ حِينِ  
فَقُلْتُ حَسْبُكَ مِنْ عَدْلٍ<sup>(٣)</sup> أبا حسن      بَعْضُ الَّذِي قُلْتَ مِنْهُ الْيَوْمَ يَكْفِينِي

(١) في النسختين: لما امتنعتم من القطع من توبتهما.

(٢) هو الحسن البصري لعنه الله.

(٣) في النسختين: عدل.

فأخزئتُ عازًا على نارٍ مؤجَّجَةٍ أتمى يقوم لها خلُقٌ من الطين  
في الأبيات المرووفة، ثم مضى معترلاً للقتال، فاضتاله بن حُرْموز على أميابه  
من البصرة بوادي السباع فقتله».

ألا<sup>(١)</sup> يكون هذا الذي ذكرناه على الرحلين توبةً منهما؟ وما الذي يدفع أن  
يكون ندماً على صنعهما؟ أليسوا عن وجه ذلك.

### [جواب]

قبل لهم: قد بينّا في ما تقدّم أن من ظهر فسقه واشتهر ضلاله وأيقن  
أحقيق بمعصيته وانقطع العذر بموجب عداوته؛ لم يجوز الاعتقاد لولايته إلا  
بعد الاضطرار ببراءة<sup>(٢)</sup> ساحته، والثقة بالحجة الواضحة على بدمه بما مرط  
منه وتوبته. وإذا كان ما ذكرتموه عن طلحة والزبير - لو كان على توفيقكم  
توبةً في الحقيقة - غير معلوم على اليقين ولا وارد في الخبر المتواتر ولا ثابت  
بإجماع المسلمين؛ لم يجوز القطع عليه في الدين، ولا الانصراف عن ضده  
الحاصل بالضرورة والبرهان المبين. وإذا كان الأمر على ما بيناه؛ فقد وضحت  
العله التي بها اعتمدنا على ما اجتنبناه.

(١) في النسختين لا

(٢) وبراقة (ب)

[سؤال]

وعلى أنه يقال لهم. افرصوا<sup>(١)</sup> على آنا سلّمنا لكم أن طلحة قال ما حكيتموه على الإيقان، وأن لزيبر أنشد ما روتموه على غاية البيان؛ ما في الاعتراف من طلحة بالهلاك مما يدل على التوبة والإقلاع؟ وما في الإقرار من الزبير واستحقاقه على صنيعه النار<sup>(٢)</sup> مما يدل على ندمه على الوجه الذي يسقط به عنه العذاب؟ أم ما في ذلك مما فعله من الرجوع والانصراف؟

أوليس قد حُطِّطَ عن العرب في جاهليتها أنها كانت تحكم على السيد منها إذا صار في مثل حال<sup>(٣)</sup> طلحة من القتل على الطفر<sup>(٤)</sup> به والعبية بالصياح وهي لا تعني<sup>(٥)</sup> بذلك مصيره إلى جنة ولا نار؟ ولا تحكم<sup>(٦)</sup> به لخطأ كان منه بالدينة بالقتال أو صواب؟ فبِمَ تدفعون أن طلحة عني بذلك إن صحَّ ما ذكرتموه من المقال؟ بل ما أنكرتم أن يكون هذا القول من طلحة دليلاً<sup>(٧)</sup> على نفسه بالعذاب؟ إذ لو كان نائثاً لوثق بتوبته بالنحاة فلم يشهد على نفسه

(١) في النسختين: اعزموا.

(٢) صنعة النار (ب) صنعة النار (م)

(٣) خلا (ب)

(٤) اظفر (ب)

(٥) في النسختين لا يعني

(٦) في النسختين. ولا يحكم.

(٧) في النسختين دليل

باصصاعاً ولو<sup>(١)</sup> كان مادماً - في حال ينفعه ذلك - لاستبشر بالثواب! فلما لم يفعل ذلك وصار إلى صده من الحسرات دَلَّ على نفسه بالعقاب وأنه قد حصل على الفسق في حال لا ينفعه فيها الإقلاع، وكان ممن وصفه<sup>(٢)</sup> الله تعالى فقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ \* لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾، ومن الدين قال الله تعالى فيهم ﴿وَلَيْسَتِ التُّوبَةُ لِذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. وإذا كنتم لا تقدرُونَ أن تحكُموا<sup>(٣)</sup> عنه التوبة إلا عند الوفاة؛ فما الذي ينفعه منها عند المعاينة وایأس؟ أولستم تقرأون القرآن وتعرفون بصحة أحكامه وتعتقدون<sup>(٤)</sup> الإسلام؟ فكيف يسوع لكم مع ذلك أن تشهدوا لعاسق<sup>(٥)</sup> أظهر الدم عند يأسه من الحياة وحضور أجله -

(١) في النسختين: اولو.

(٢) سقط من (ب)؛ وأنه قد حصل على الفسق في حال لا ينفعه فيها الإقلاع، وكان ممن وصفه

(٣) في النسختين: تحكُموا.

(٤) وتعرفون بصحة أحكامه ويعتقدون (ب) وتعرفون بصحة أحكامه ويعتقدون (م)

(٥) في النسختين: الفاسق.

بالإيمان؟<sup>(١)</sup> لا سبي على<sup>(٢)</sup> أصولكم في شرط التوبة ومدهكم في الأساء.  
والاحكام؟

وخرّوبا عن الربير؛ ما الذي منعه من المسير إلى أمير المؤمنين صلوات الله  
عليه وآله إذا<sup>(٣)</sup> كان تائباً من فسقه في خلافه وما قترفه في حربه من الآثام؟  
ولم يأت عن العسكرين جميعاً ولم يمض إلى أهل الحق ليظهر ندمه للأثام؟ وهل  
انصرف إلا بعد قتل طلحة؛ وانفضاض جموعه؛ ووقوع اهزيمة بهم؛  
ومشاهدته فيهم الدمار؛<sup>(٤)</sup> وعدمه بهلاكهم؛ وبقية بأنه إن ثبت أيسر أو قتل  
فصار إلى النار؟ وهلاً صنع<sup>(٥)</sup> - إن كان انصرف للتوبة - ما صنعه عصاة  
الإمام إذا بدموا عن معصيته؛ ورجعوا عن حربه وعداوته؛ وصاروا إلى  
حضرت؛ ليميطوا عن أنفسهم أدران<sup>(٦)</sup> خلافه؛ ويفسّلوا أدران<sup>(٧)</sup> عداوته؛  
ويتطهّروا من أيّام ماصسته؛ ويكفّروا ما سلف لهم من معصيته؛ بالاجتهاد في  
طاعته؛ والجهد في بصرته؛ والقيام بحقوق ولايته؟ كما كان يفعل<sup>(٨)</sup> من تاب

(١) في النسخين: الإيمان

(٢) ليس في النسخين: على.

(٣) في النسخين: إذ.

(٤) ومشاهدته فيهم الدمار (ب) ومشاهدته فيهم الدمار (م)

(٥) تصنع (ب)

(٦) ادباص (ب)

(٧) في النسخين: ادراوان.

(٨) يوصل (ب)

من كهره وآس بالنبي صلى الله عليه وآله من أهل "حربه وعداوته، وبصير إلى حصرته، وإن كان ثائياً" (١) عنه هاجر إليه مسارعةً إلى طاعته فلما عدل الزبير عن (٢) ذلك كما وصفناه ثبت أنه لم يكن ثائياً على الحقيقة بها بشاء.

### [فصل]

على أنه لو حار أن يُحكم عليه بمحض الندم وحقيقة الإقلاع لانصرافه على الوجه الذي ذكرناه من الاضطرار، ثم يوجب له بذلك الثواب وتسميته (٣) بالإيمان؛ لجاز أن يُحكم لمن انصرف عن حرب النبي صلى الله عليه وآله للاضطرار ولم يصِر إليه فيظهر له الإيمان؛ بأنه من أهل الإسلام؛ ثم يشهد له بالإيمان ونقطع له بالثواب؛ من غير أن يكون وقع منه على الظاهر الانصراف. فلما فسد ذلك بدلائل العقول والإجماع؛ فسد أيضاً ما حكم به القوم للزبير من حقيقة النوبة بالانصراف.

### [سؤال]

فإن قالوا: فإن الزبير حُسم إلى انصرافه الاعتراف بأن قتال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله يوجب النار، وأن سبب رجوعه عنه ما علمه من ذلك

(١) سقط من (ب): أهل

(٢) في السكتين: ما بها

(٣) الزبير عند (ب) الزبير عند (م)

(٤) وتسميته (م)

فآثر من أجله عليه الرجوع العار، وليس كذلك من وصفتهم من أهل حرب النبي صلى الله عليه وآله.

### [جواب]

قيل لهم: إن الرجوع ليس<sup>(١)</sup> فيه ختلاف؛ وإنما التنازع في ما ادَّعَتموه من ذلك في الشعر الذي أصغتموه إليه. وما وقع عليه الإجماع من رجوعه عن العسكرين جميعاً يمنع من الانصراف منه لما ضُمَّهُ الشعر من الاعتراف بخطئه<sup>(٢)</sup> في حرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله ومخافته من النار، إذ لو كان ذلك نصار إلى حضرته عليه السلام مجتهداً في تكفير معصيته، وأما<sup>(٣)</sup> ما اقترفه من خلافه بطاعته ونصرته، على ما قدَّمناه.

وشيء آخر؛ وهو أن المذنب قد يُظهر لاعترا ف بذنبه عند مخافة حلول العقاب به، ويؤدي الدم على جرمه مع الانصراف عنه لذلك، ولا يكون عند الأمة تائباً لإقامته على مثله في النوع أو أعظم منه في القبح، مع علمه بالاشتراك في الوصف الذي به يستحق<sup>(٤)</sup> اللوم؛ لداع يدعو إلى ذلك، فكذلك<sup>(٥)</sup> كانت حال الزبير في اعترا فه بالخطأ والانصراف - على ظاهر

(١) في النسختين: فليس.

(٢) في النسختين: لخطائه.

(٣) في النسختين: واحاط.

(٤) في النسختين: مستحق.

(٥) فكان لك (ب).

لندم - مع إقامته على معذرة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، لما قدّمناه من حومه عند لقاء على الحرب من الأسر أو القتل؛ وتبعاً<sup>(١)</sup> ذلك وما غلب في ظنه منه، فاستحث<sup>(٢)</sup> إظهار الندم مع الانصراف مما كان حشاه؛<sup>(٣)</sup> لما قصده به من الحاة في معالته،<sup>(٤)</sup> ولم ينفعه ذلك عند الله تعالى، ولا سر<sup>(٥)</sup> به منه، ولا تخفي غرضه على أهل العقول بما أقام عليه من التحيز<sup>(٦)</sup> عن أمير المؤمنين والمباينة له عليه السلام.

### [سؤال]

ثم يقال لهم: أفيجوز عندكم أن يُفَسَّقَ أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لتأنيب من حربه ويبيعههم بعد التوبة ويلعنهم ويشهد عليهم بالصلال؟

(١) ويتفنه (ب) وتيفته (م)

(٢) في السخيتين: فاستحق.

(٣) هو إما من قولهم: حشأ القوم فلاناً بالسهم؛ إذا أصابوه في حومه، أو من قولهم: احتوش القوم فلاناً؛ إذا جعلوه وسطهم وأحاطوا به، فيكون فرازاً بعد تبقي الانكار والمريضة أو هو من قولهم: حش الحرب حشاً، أي أوقد دبرها بجمع الناس إليها، فيكون عملها أنقاء لعقوبه

(٤) فعال (ب) معالته (م)

(٥) انمسر (ب)

(٦) في السخيتين. والتحيز



## [جواب]

فؤذ، قالوا لا وذلك قولهم لاعتقادهم العدل<sup>(١)</sup> في أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله.

## [بيان]

قيل لهم: فقد وردت الأحبار ونقل أهل السير والآثار أنه صلّى طلحة والزبير بعد قتلهم، وشهد<sup>(٢)</sup> عليها دلتار، مروى حالد بن محمد، عن زياد بن المنذر، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أماته عليهم السلام قال: «مرّ أمير المؤمنين عليه السلام على طلحة وهو صريع فقال: أجلسوه. فأجلس. فقال: أما<sup>(٣)</sup> والله لقد كانت لك صيحة، ولقد شهدت وسمعت ورأيت، ولكن الشيطان أزاغك وأمالك فأوردك جهنم!»

وروى حسين الأشقر: حدثني أبو يعقوب البرار، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام وأباه قال: «مرّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وهو<sup>(٤)</sup> صريع فقال: أقعدوه. فأقعدوه. فقال: لقد كانت لك سابقة، لكن دخل الشيطان في منخريك فأدخلك النار!»

(١) العذاب (ب)

(٢) في النسختين: أو شهد.

(٣) في النسختين: أم.

(٤) أي طلحة لعنه الله.

وروى معاوية بن هشام، عن صباح المزني،<sup>(١)</sup> عن الحارث بن حصيرة،<sup>(٢)</sup> عن إبراهيم مولى قريش<sup>(٣)</sup> «أن علياً صلى الله عليه وآله مرّ بطلحة قتيلاً يوم الجمل، فقال لرجلين: أجلسا طلحة فأجلساه فقال: يا طلحة! هل وجدت ما وعدك ربك حقاً؟ ثم قال: خلّياً عن طلحة. ثم مرّ بكعب بن سور<sup>(٤)</sup> قتيلاً فقال: أجلسا كعباً. فأجلساه. فقال: يا كعب! هل وجدت ما وعدك ربك حقاً؟ ثم قال: خلّياً عن كعب. فقال بعض من كان معه: فهل يعلمان شيئاً مما تقول أو يسمعانه؟ فقال: نعم والذي فلق الحبة وبرأ النسمة؛ لسمعان ما أقول كما سمع أهل القلب<sup>(٥)</sup>» ما قال فهم رسول الله صلى الله عليه وآله.

وروى إسماعيل بن أبان قال: حدثنا عمرو، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه عليهم السلام قال: «جاء عمرو بن جرموز برأس الزبير إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، وجاء بسيفه، فأخذه من يده ثم قال: سيفٌ والله طالما دُبَّ به عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكنه الحَيُّ<sup>(٦)</sup> ومصارع السوء!»

(١) في النسختين: صباح المزي.

(٢) في النسختين: الحارث بن حصيرة.

(٣) ذكروا أن الحارث بن حصيرة يروي عن إبراهيم بن مسلم العبدي الهجري، فإن يُذكرها أنه مولى قريش يرجح أن يكون رجلاً آخر.

(٤) في النسختين: سور.

(٥) القلب (ب)

(٦) في النسختين: الحَيُّ. والصواب الحَيُّ - بفتح الحاء - وهو الضلال المحتّم لساعة الهلاك.

وروى داود بن أبي عوف، عن حسان بن العلاء،<sup>(١)</sup> عن الشعبي قال:  
«قال عبي عليه السلام: ألا إن أئمة الكفر في الإسلام خمسة: طلحة، والزبير،  
ومعاوية، وعمر بن العاص، وأبو موسى الأشعري»!

وروى أبو مخنف لوط بن يحيى، عن عبد الله بن عاصم، عن محمد ابن  
بشر<sup>(٢)</sup> الحمداني قال. «ورد كتاب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله مع  
عمر بن سلمة الأرحبي إلى أهل الكوفة، فكبر الناس تكبيرة سمعها عامة  
الناس، واجتمعوا لها في المسجد، ونودي. الصلاة جامعة، فلم يتخلف كثير  
أحد، وقرئ الكتاب فكان فيه: بسم الله الرحمن الرحيم. من عبد الله علي أمير  
المؤمنين إلى قرظة بن كعب ومن قبله من المسلمين: سلام عليكم، فإنني أحمد  
الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد؛ فإننا لقينا القوم الناكثين ليعتنا، والمفارقين  
لجماعتنا، الباغين علينا من أمتنا، فحاجبناهم فحجبناهم، وحاكمتناهم إلى  
الله فأدالنا عليهم، فقتل طلحة والزبير، وقد تقدمت إليهما بالمعذرة، وأبلغت  
إليهما بالنصيحة، واستشهدت عليهما صلحاء الأمة، فما أطاعا طاعة  
المُرشدِين، ولا أجابا إجابة الناصحين. ولأذ أهل البغي بعائشة، فقتل من

(١) في النسختين وروى داود بن عون، عن حسان بن العلاء. أصلها لما سبأني من تكرار  
الخبر بسد أثبت فيه داود بن عوف عن حسان بن العلاء. وداود بن عوف أو ابن أبي عوف  
هو أبو الخطاب الذي كان سعيان لثوري يوثقه ويعظمه، وكذا وثقه كبارهم كأحمد بن حنبل  
وأما حسان بن العلاء فلم أعرفه.

(٢) في النسختين: بشير

حولها من أهل مصر عالم جحيم، وضرب الله وجه بقيتهم فأدبروا، فما كانت ناقة الحجر بأشأم عليهم منها على أهل ذلك المصر! مع ما جاءت به من الحوب الكبير في معصيتها ربها ونبيها، واغترارها في تفريق المسلمين وسفك دماء المؤمنين بلايين ولا معذرة ولا حجة ظاهرة. فلما هزمهم الله أمرت أن لا يُبْع مدبر، ولا يُنْهَر على جريح، ولا تُكْشَف عورة، ولا يُهْتَك ستر،<sup>(١)</sup> ولا تُدْخَل دار إلا بإذن. وأمّنت الناس وقد استشهد منا رجال صالحون ضاعف الله حسناتهم ورفع درجاتهم وأثابهم ثواب الصادقين الصابرين. وجزاكم الله من أهل مصر عن أهل بيت نبيهم أحسن جزاء العاملين بطاعته، والشاكرين لنعمته، فقد سمعتم وأطعتم، وأجبتهم إذ دُعيتهم، فنعم الإخوان والأعوان على الحق أنتم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وكتب عبيد الله بن أبي رافع في رجب سنة ست وثلاثين.

وإذا كان الأمر على ما قدّمناه، وثبت أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قد ضلّلتهم بصريح اللفظ في ما ذكرناه، وأبان في هذا الكتاب عن فسقهما بما وصفه من امتناعهما من طاعة المرشدين وإباتهما إجابة الناصحين، وبالعرق بينهما في العبارة عن القتل وبين شيعته من المؤمنين، إذ قال: «فَقُتِلَ طلحة والزبير». وقد استشهد منا رجال صالحون، ثم دعا لهم بتضعيف

(١) في النسختين: ستر.

(٢) ليس في النسختين: أبي.

الخصسات ورفع الدرجات وثواب الصادقين، ولم يذكر ذلك<sup>(١)</sup> شيء من الخير، ولا دعاهم كما يُدعى لقتل المسلمين، وسلها اسم الشهادة التي تكون لدموتين، مع ما فيه أبضا من الطعن على عائشة بقوله: «لما كانت ناقة الحجر بأشأم عليهم منها على أهل ذاك المصر! مع ما جاءت به من الخوب الكبير في معصية ربها ونبيها، والتفريق بين المسلمين، وسفك دماء المؤمنين بلا بينة ولا معذرة ولا حجة ظاهرة»، ثم لم يذكرها بخير ولا شهد لها بتوبة، بل قطع على أنها من الضالين؛ فقد دلّ هذا الكتاب من أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله إلى جماعة المسلمين وما سلف من الأخبار عنه فيهما على أنها قضيا على الفسق في الدين، وأن من ادعى التوبة لها قل وفتها جاهل بالآثار، معتمد على ضعف الشبهة وضد اليقين.

### [جواب لهم]

فإن قالوا: ومن يُسَلَّم هذه لأخبار؟ بن من يُفَرِّز صحتها؟ ونحن نعتقد بطلانها ونشهد على رواتها بقول الزور.

### [بيان]

قل لهم: لا معتبر بخلافكم في ما أجمع عليه أهل الأثر، ولا حجة في دفعكم ما اتفق على صحته أهل<sup>(٢)</sup> السيرة، ولا طائل في اشتغال بجاحد ما

(١) ذنبك (ب)

(٢) ليس في النسختين: أهل.

تواتر به الخبر. وهذه الأخبار بجميع ما وصفاه؛ في ما اعتقدتموه من بطلانها في الوهي على ما ذكرناه، ودلالة ذلك أن<sup>(١)</sup> الأمر فيها على ما حكياه؛ وأنت تحدها في نقل الفريقين من الشيعة وناصبية أصحاب الحديث على الاجتماع في نقلهم والافتراق<sup>(٢)</sup>، وتشهدا مسطورة في معظم مصنعات أهل السير<sup>(٣)</sup> في المتن وتاريخ الحوادث، وما كان من<sup>(٤)</sup> هذا السيل فهو من التواتر والانتشار على ما بيناه.

على أنه يقال لهم: ومن سَلَّمَ ما رويتموه واستدللتهم به على توبة طلحة والزبير من الأخبار؟ بل مَنْ اعترف من خصومكم بالشعر الذي أضفتموه إلى الزبير وما اعتمدتموه من القول عنه بالانصراف؟ ومن أقر لكم من سائر الشيعة برواياتكم التي اختلفتم بها على الانفراد؟ وكيف تسرع لكم الشهادة بما<sup>(٥)</sup> لم تدركوه حيا عما كان إلا بالحجة من التواتر التي أنكرتموها في ما روياه؛ والانتشار الذي دعتهم به في ما حكياه؟ وأي شيء أعجب من أنكم تجهلون المعلوم بالاضطرار من تتل طلحة في في اللقاء<sup>(٦)</sup> من غير دم؛

(١) في النسختين: وأن

(٢) والاقراف (ب) والاقتراب (م)

(٣) سقط من (ب): السير.

(٤) ليس في النسختين: من.

(٥) في النسختين: هم.

(٦) النساء (ب)

وقتل الربيع في الانهرام على غير إقلاع؟ وتدعون في توبتهما من الكلام ما لا يرحب ذلك في اللسان ولا في العقل ولا في العادات؟ ومن الشعر المطوم وما احتلق فأصيف إلى غير قائله؛ ولو ثبت لما دلَّ أيضًا على ندمه في الحقيقة مما شرحناه؟! ولا تلحأون في ذلك إلا إلى أحبار الآحاد<sup>(١)</sup> وضعيف لظن وسخيف التأويلات؛ وتركون به الظاهر الجلي وتضادون به الإجماعات؟! ولكم قوم قد استحسنتم الجهل واستسهلتم المباهات!<sup>(٢)</sup>

### [سؤال]

فإن قالوا: فما تصنعون في الخبر المروي عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله أنه قال لما جاء ابن جرهمود برأس الزبير بن العوام: «بشّر قاتل ابن صفة بالنار». أولس هذا يدل على توبة الزبير؟ إذ لو لم يَكُ نائماً لما استحق قاتله النار.

### [جواب]

فيلهم: هذا خبر لم يرد عن<sup>(٣)</sup> أهل البيت في النمل، ولا صحَّ طريقه في الانتشار،<sup>(٤)</sup> ومع ذلك فهو من أحاديث الآحاد التي لا يُقطع على الله

(١) في السختين: ولا يلحأون في ذلك إلى الأخبار الآحاد.

(٢) المباهات (ب).

(٣) في السختين: لم يرد.

(٤) في السختين: الاستار.

نصحتها فيحب به العلم أو العمل على العباد. ولو ثبت ذلك كله بالتواتر مثلاً أو بدليل غيره على الصواب؛ لما أوجب ما طستموه من توبة الرجل، من قتل أنه قد تُسْتَحَقَّ إسهار مقتل رجل من أهل النار، وهذا ما ليس فيه اختلاف. ألا ترى أنه لو أن رجلاً قتل يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً من أهل العهد والذمة تعدياً عليه لاستحق النار؟ وكذلك لو قتله لأجل ماله لا غير - لاستحق العقاب؟ أو قتل كافراً من أهل الكتاب لغيظ عليه أو عصيئة لا تَغْلُو<sup>(١)</sup>ها بالديانة أو لماله أو رثاء لأهل الإسلام لكان بذلك من أهل النار؟ أو استحقَّ إنسانٌ القتل بالردة عن الإيمان فأمر الإمام العدل بقتله مَنْ أدركه من الرعية على الإطلاق، قَبَدَرَ<sup>(٢)</sup>إليه من الجملة إنسانٌ لا يعتقد التدبير بسفك دمه ولا التقرب إلى الله تعالى بذلك؛ بل يريد به رثاء الناس والتقرب إلى الإمام؛ فقتله؛ لكان إجماعاً غير محمود عند الله تعالى فعله، ولا مستحق الثواب، ولوجب عليه بِنَيْتِهِ المذمومة من الله تعالى العقاب، وكان في الحقيقة من أهل النار وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ بطل أن تكون البشارة لابن جرموز بالنار دليلاً على توبة الزبير بن العوام.

(١) في السخين، لا تغلو.

(٢) في السخين: قَبَدَرَ.



### [بيان]

تم يقال هم 'قد روى أهل الأخبار أن ابن جرمور كان في يوم الجمل مع عائشة في نهر من بني سعد<sup>(١)</sup> فقتل من أصحاب أمير المؤمنين صلوات الله عليه جماعة، فلما رأى الدائرة على أهل الجمل لحق بالأحنف بن قيس وهو بالحلحاء على فرسحين من البصرة معتزلاً القتال، فحاء رجل إلى الأحنف فآسّر إليه أن الربير بوادي لساح متوجّهاً إلى المدينة. فقال: «يرمي الناس بعضهم ببعض ويفتشهم»<sup>(٢)</sup> ثم ينطلق إلى المدينة سالماً؟<sup>(٣)</sup> فعلم القوم أنه إنما رفع صوته ليُعلمَهُمْ بذلك وأنه يعجبه قتله، فقام ابن جرمور وقام معه رجلان من بني عوف بن سعد<sup>(٤)</sup> أحدهما فضالة بن حابس والآخر نُفَيْع<sup>(٥)</sup> ابن عُمير، فركبوا خيولهم فأدركوه وقد توجه متطيقاً وركب فرسه، فسبقهم عمرو بن جرمور، فحذره الزبير، فقال له عمرو: «لا بأس<sup>(٦)</sup> عليك»، فأمنته الربير عند ذلك فاطمأن إليه، حتى إذا دنا منه طعنه بالرمح فقتله! ثم نزل

(١) في النسختين: سعيد. والصواب ما أثبتناه إذ هو سعدي تميمي.

(٢) في النسختين: وفتشهم.

(٣) مالا (ب) مالا (م)

(٤) في النسختين: سعيد.

(٥) في النسختين: جميع

(٦) في النسختين زيادة واو ولا بأس

في حتر رأسه وأتى به الأحف، ثم احذر به إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه متقرًا إليه يريد الخروج بذلك مما صنع في قتاله وقتل أصحابه.

فدل هذا الحديث على أنه لم يقتله تدنيًا، ولا على بصيرة من ولاية أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وعداوة عدوه، وأنه مع ذلك آمنه ثم غدر به واغتاله في قتله. وهذه أمور كلها مكروهة لله تعالى، منهية عنها، غير مرضية في الدين، ولا مباحة عند أحد من المسلمين، وفاعلها مستحق للعقاب والذم دون الثواب والتعظيم، فلذلك كرهها أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، ومن أجلها بشره بالنار إن كان الخبر عنه بذلك صحيحًا، مع أننا قد ذكرنا قوله صلى الله عليه وآله في ما قدمناه من الرواية عنه لما جاء ابن جرموز برأس الزبير وسيفه أنه لم يكن منه قوله في الإشارة له بعذاب ولا نعيم، وأكثر ما ذكره أهل النقل في التحقيق عنه صلوات الله عليه وآله الكراهة للفعل من ابن جرموز، من غير أن يدكروا عنه الإشارة بالنار، وإنما جاء بهذا القول ضعفاء أصحاب الحديث، وقد بينا وجه كراهته عليه وآله السلام؛ ما ذكرناه من غرض ابن جرموز في قتله وأنه لم يكن بالقرعة إلى الله تعالى ولا للدين.

### [فصل]

وبين ذلك ما ذكره أصحابنا أنه لو كان الذم منه متوجهًا إلى ابن جرموز لإيمان الزبير وتوبته من الضلال؛ لأقاده أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله به

على حكم القرآن في مَنْ قتل إنساناً من أهل الإيمان، وما عدلَ عن بوجبه  
الشريعة من القصاص

وأقول: إنه ليس يمكن لخصومنا أن يَعتَلُوا في ذلك بما ذكرناه في جوابهم  
من ترك أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قتل المرأة؛ واحتجاجنا بترك  
رسول الله صلى الله عليه وآله قتل أهل النفاق، لأمرين:  
أحدهما: أن ليس من مذهب خصومنا ما رتبناه، وهو عندهم باطل لا  
يستمر في الحجاج.

والثاني: اختلاف ما بينهما من المعنى وتباين الأحوال، من قِيلَ أن النقية  
كانت توجب الكفَّ عن أهل النفاق، وحسن التدبير والاستصلاح، بكونهم  
من<sup>(١)</sup> رؤساء لعرب وسادة القبائل، وإظهارهم الإيمان برسول الله صلى الله  
عليه وآله، وكفهم عن<sup>(٢)</sup> تناول ما يوجب في الشرع عليهم به القصاص،  
وكان قتلهم مع ذلك موجباً<sup>(٣)</sup> عظيم المصاد لما يُشَخَّوْفُ من عشايرهم  
وخلفائهم وأنواعهم في الفتنة، ولا يؤمن مَنْ هو منهم لأجله الارتداد. ولم  
يَكُ لابن جرّموذج من الرئاسة والقدر بصفه مَنْ ذكرناه، ولا كان له في صحبة  
أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله والإقرار بإمامته ظاهر من وصفناه، بل

(١) سقط من (ب): من.

(٢) غر (ب)

(٣) مردها (ب)

كان على ما شرّ حناه؛ من أعدائه وأهل الحرب به، وإليه افتتح المصير إليه بقتل الزبير على ما بيناه، ولو كان مستحقاً للقتل لقتله مؤمناً على ما ادّعاه القوم؛ لما ترك قتله وإقامة الحد عليه والقصاص، لا سيما وقد زالت الثقة عنه في أمره، ولم يستعملها معه<sup>(١)</sup> إذ بشره بالنار. وهذا يبيّن لا حماء به على ذوي الألباب. ووجه آخر؛ وهو أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد كان أوقف<sup>(٢)</sup> أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله على أعيان جماعة ممن يخرج<sup>(٣)</sup> عليه بعد التحكيم، ودلّ على صفة<sup>(٤)</sup> قوم منهم آخرين، فكان ابن جرموز من جملة<sup>(٥)</sup> الموصوفين، فلما جاء برأس الزبير إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؛ أراد أمير المؤمنين عليه السلام أن يبيّن عن عاقبته ويكشف عن سريره ويبيّن عن مآله، لتلا يشبه أمره على أحد من شيعته فيعتقد له بقتله الزبير - النعيم، أو يُسرّع فيقطع له - لعظيم صنيعه من قتل رأس الضلال - بحقيقة الإيمان، فيشتبه بذلك عليه<sup>(٦)</sup> صوابه في ما يصير إليه من قتال أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ويشك في استحقاقه العذاب الأليم، ويظن أن ما صرع من

(١) بعدم (ب)

(٢) في السختين: وقف.

(٣) من الخرج (ب)

(٤) في السختين: صفة.

(٥) من جهة (ب)

(٦) في السختين: علة

الأمر الحسين يخرج عن اضلاله أو يروى عنه العقاب، بها سلف هم مع رسول الله صلى الله عليه وآله من الطاعات حتى وقفوا في معصية من عصي منهم واستحال عندهم فيهم لأجله استحقاق الذم واللعن وكل ما صاد<sup>(١)</sup> التعظيم، وقطعوا<sup>(٢)</sup> على حماعتهم ناشوب إما بالشهادة هم بالإقلاع عما ارتكبوه في باطن أمورهم لطاعاتهم المتقدمة لهم في ما زعموا؛ أو العفو من الله تعالى عنهم مع الإصرار، كقوفهم في معاوية وعمرو بن العاص وأبي<sup>(٣)</sup> موسى الأشعري ومروان ومن شاكلهم من أهل الضلال لعنة الله عليهم أجمعين ممن كانت لهم صحبة فاشتبه عليهم الأمر لأجلها على ما بينته.

وقد روى أصحاب السير والآثار<sup>(٤)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال مثل القول المروي عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في ابن جرموز؛ في رجل من الأنصار، وكان قد أبلى بلاءً حسناً في القتال، وأنه قد<sup>(٥)</sup> أنبا عن عاقبته وشهد عليه بالنار، فرووا أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يقال له قزمان، من الأنصار؛ قاتل في يوم أحد قتالاً شديداً حتى قتل نفراً من المشركين، وأثنته الجراح فاحتل بل بيته، وجاء المسلمون إلى

(١) زاد (ب)

(٢) في النسختين: واطعموا.

(٣) في النسختين: وابو.

(٤) وبالأثر (ب)

(٥) في النسختين: لما.

رسول الله صلى الله عليه وآله فخبّروه بخبره، وذكره عنه بحسن معونه،  
 ورزّوه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنه من أهل النار! فأَيُّ النبي  
 صلى الله عليه وآله فقبل. يا رسول الله! إن قُزَمان<sup>(١)</sup> قد استشهد! فقال: يفعل  
 الله ما يشاء. ثم أَيْ فقبل: يا رسول الله! إنه قد استشهد! فقال: يفعل الله ما  
 يشاء<sup>(٢)</sup> فقبل: يا رسول الله! إنه قتل نفسه! فقال: أشهد أني رسول الله.  
 وذكروا أنه لما أُخْتُل وبه الجراح؛ تُرِكَ في دور بني ظَفِر<sup>(٣)</sup> فقال له المسلمون:  
 «أبشر! لقد أبليت<sup>(٤)</sup> اليوم! فقال: يَمْ تبشرونني؟!<sup>(٥)</sup> فوالله ما قاتلتُ إلا على  
 أحساب قومي، ولولا ذلك ما قاتلتُ! فلما اشتدَّت عليه الحراقة حيا إلى  
 كنانة فأُخذ منها مِسْقَصًا<sup>(٦)</sup> فقتل نفسه!

وإذا كان الأمر على ما شرحناه، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله قد  
 قطع بالنار على رجل جهد - على الطاهر - في الإسلام، وشهد عليه  
 بالعقاب عند إخبار المسلمين ببلائه وعِظَمِ صنيعه في الكفار؛ لما عليه من  
 عاقبة أمره ومآله إلى الفعل الذي يستحق به النار، مخافة أن يشتبه أمره على

(١) في النسخة: قُزَمان، والوجه المصحح من الصرف كي أثبتناه.

(٢) سقط من (ب) ثم أَيْ فعيل يا رسول الله إنه قد استشهد فقال: يفعل الله ما يشاء.

(٣) دور بني ظفر (ب) دور بني ظفر (م)

(٤) في النسختين: أليت.

(٥) تبشرواني (ب) تبشروني (م)

(٦) مِسْقَصًا (ب)

أهل الإسلام، فيعتقدوا فيه الإيمان - مع قتله نفسه - بما سلب له من الجهاد، أو يشكوا في استحقاقه العقاب؛ لم يُنكر أن يكون أمر المؤمنين صلوات الله عليه وآله نُشِرَ<sup>(١)</sup> ابن جرير بالبار عند مجيئه برأس الزبير، لعاقبة أمره والعلم ما بصميره الذي يستحق به العقاب، وما سبق له من العلم فيه بمصيره إلى الخارجة في العقبي،<sup>(٢)</sup> وقتله الذي كان منه يوم النهروان، مخافة أن يشبه أمره في ما يصير إليه على شيعته من أهل الإيمان، على ما وصفناه ويّناه، ولا يدل ذلك منه صلوات الله عليه على استحقاق الزبير الختان، ولا على توبته من الصلال، ولا على عدم استحقاقه البار، كما لم يدل ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله على استحقاق من قتل قُرْمان<sup>(٣)</sup> من انكفار الجنان، ولا على<sup>(٤)</sup> توبتهم من الشرك وانتقالهم<sup>(٥)</sup> إلى الإسلام، ولا على عدم استحقاقهم العقاب. وهذا واضح، والله الموفق للصواب.

(١) في النسختين: يبشر.

(٢) في النسختين بحصوله على الخارجية في العقد والخارجة هم الخوارج.

(٣) في (ب) زيادة: به. وفي (م) تشابهك أحرف ومواد

(٤) ليس في النسختين، على.

(٥) ولقتالهم (ب)

## [سؤال]

وسألني بعض أصحابنا فقال: ما أنكرت أن يكون الربير قد صحّت توبته بدلالة قول أمير المؤمنين عليه السلام لأصحابه لما دعا إلى الحرب: «أفرحوا للشيخ فإنه محرج»؟ ولو كان مُصِرّاً لأمرهم بقتله ولم يبههم عن ذلك.

## [جواب]

فقلت له ليس في ذلك دليل على ما ظننت، بل يدل على تفضل أمير المؤمنين عليه وآله السلام؛ وعموه ورأفته وصفحه وتأنفه للقرم ورفقه، وذلك أن رجوعه إلى انقтал وحمله على أصحاب أمير المؤمنين عليه وآله السلام لا يخلو من<sup>(١)</sup> أن يكون طاعة أو معصية، فيفسد أن يكون طاعة لما ذكرنا من فسق من حارب أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله، وإن كان معصية<sup>(٢)</sup> بطل أن يكون توبة أو دليل التوبة لاستحالة كون المعصية طاعة أو دليلها بالاتفاق.

---

(١) في النسختين: تفضيل

(٢) ليس في النسختين: من

(٣) في النسختين تكرار: إن كان معصية.



## [سؤال]

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون لخير الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله «عشرة من أصحابي»<sup>(١)</sup> في الجنة؟ يدل على توبة طلحة والزبير في ما بينهما وبين الله وإن لم يظهر ذلك عنهما؟ لاستحالة إحصاء النبي صلى الله عليه وآله ما الكذب وشهادته بالمحال، وقد صحَّ أنهما فسقا يقتل أمير المؤمنين صدوات الله عليه وآله فاستحقا العقاب، فلو لم نكوننا تأييد<sup>(٢)</sup> على ما ادَّعينا؛ لكانت شهادته رسول الله صلى الله عليه وآله وآله لها بالجنة بطله وهذا خلاف الإجماع.

## [جواب]

قيل لهم قد مضى من أصل الكلام في هذا الباب ما يغني عن تكراره، وقد كن لكم - لو أنصفتكم - كافيًا في الجواب، وهو أن أخبار الأحاد لا يُحكم بها على لإجماع، والضرورة لا يجوز الانصراف عنها إلى الظنون والشبهات. وهذا الخبر الذي رويته - مع وهيه - من أخبار الأحاد، وهو موجب في الحكم نقل العقد في فسق من انقطع العذر بها أوجب فسقه؛ إلى

(١) في (م) تكرار: عشرة.

(٢) ثلثين (ب)

العقد على عدالته والشهادة له بالإيمان بظن لا يُنتج علم ولا يقضي إلى اتفاق وهذا تقدم فساده في غير موضع التكرار.

### [بيان]

على أن الأولى في النظر والقياس؛ أن يُحكّم بما علمناه يقيناً من حربيها الإمام العادل ووفاتها<sup>(١)</sup> في الطاهر على غير التوبة؛ بفساد الخبر الذي أوردتموه من أخبار الأحاد في استحقاقهما النعيم وأنها من أهل الجنة والثواب، من أن يُحكّم بالخبر على دفع اليقين ورفع الاضطراب،<sup>(٢)</sup> إذ لو لم يكن ذلك كذلك لأدّى الحكم إلى دفع المشاهدات، ووجب إنكار الضرورات، ولم يكن للمستدل عماداً في المستفيصات. وهذا يبيّن الإحالة والانتقاض.

### [بيان آخر]

مع أنه لو كان هذا الحديث ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لكان عند أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بيّن الثبات، ولو كان عنده ثباتاً لما وصفها بعد وفاتها بالضلال، ولا شرح في كتابه إلى أهل الكوفة قبيح ما

(١) في النسختين: ولا يقتضي.

(٢) وفسادهما (ب)

(٣) أي السابق وهو الحكم باليقين على خبر العشرة المبشرة فيفسد؛ أولى من العكس؛ وهو أن يُحكّم هذا الخبر الظني على ذلك اليقيني فيُدفع

ارتكباها، ولا دمهما به في الكتاب، ولوجب عليه أن يبدل ذلك شرح محاسنها، أو يُعقَّب وصف حالها - في البغي عليه والقتل - بذكر توبتهما عند الله تعالى إذ هو أعلم بالمآل،<sup>(١)</sup> ويدعو إلى ولايتهما ويكشف عن استحقاقهما الثواب، وإلا فقد كَسَّ على المسلمين في أمرهما، بل ظلمهم ومعههم من الوصف ما استحقاه! وأغرى الأمة بفسقهما واللعة لهما! وألرمها فيها<sup>(٢)</sup> البراءة وهذا لا يميزه أحد من خصومنا على أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله.

### [بيان آخر]

ثم يقال لهم: إن هذا الخبر إما رواه سعيد<sup>(٣)</sup> بن زيد وحده - على ما زعموا - في زمن عثمان، وأسند إلى النبي صلى الله عليه وآله، وهو يتضمن ما يمنع من قبوله منه<sup>(٤)</sup> في تصحيح الأحكام، وذلك أنه روى أن عشرة في الجنة هو أحدهم، والرواي لذلك متهم<sup>(٥)</sup> ما لم ننع العصمة من تهمة، إذ فيه شهادة لنفسه بالجنة وقطع بأنه<sup>(٦)</sup> على حقيقة الإيمان، والشاهد لا يُقبل قوله

(١) في النسختين: بالاستدلال.

(٢) وألزمها فيها (ب)

(٣) في النسختين: سعد

(٤) قوله منه (ب) قبوله معه (م)

(٥) منهم (ب)

(٦) في النسختين: أنه.

في تركية نفسه من غير برهان، ولا يُقطع بقوله في استحقاق غيره حقاً له<sup>(١)</sup> فيه نصيب وسهم يُحرَّه<sup>(٢)</sup> نفقا ويدفع استضراراً. وإذا كان الأمر على ما بيَّناه؛ يسقط التعلق بهذا الحديث هذه العلة، مع سقوطه بفساد طريقه واختصاصه في الأسناد<sup>(٣)</sup> بالاحاد، وما أوصحه من حلاف أمير المؤمنين صلوات الله عليه لموجه في الأحكام.

### [بيان آخر]

ويقال لهم إن كان هذا الحديث صحيحاً فَلِمَ لم يحتج عثمان بن عفان به على الذين حصروه<sup>(٤)</sup> ودعوه إلى خلع الإمامة ثم قتلوه يوم الدار؛ وهو في تلك الحال أفقر ما كان إلى الاحتجاج بفضائله ومواقفه لدفع القوم عما أرادوه به وصعوا فيه من سفك دمه وأطهره من اللعنة له والبراءة؟ وما ياله عدل عن ذلك إن كان حقاً لا يمكن دفعه - وفيه أوكد الحجج والبيّنات - إلى الاحتجاج عليهم بما لا شبهة فيه فضلاً عن حجة؟ من قوله. «الستم قد كنتم دعوتكم الله تعالى عند الشورى»<sup>(٥)</sup> بأن يوفق لكم ما فيه الرشاد؟ فإن كان

(١) سقط من (ب) به.

(٢) ومنهم يحتويه (ب) وسهم يحتويه (م)

(٣) الاسناد (ب)

(٤) في السحتين ويقال لهم ان هذا الحديث صحيح ولو لم يحتج عثمان بن عفان على الدين حصروه.

(٥) الشورى (ب)

أجابكم فلا بجل لكم خلافي لأن الله تعالى قد قصى لكم في ولايتي بالرشاد، وإن لم يكن أحابكم فقد شهدتم أن الأمة دعت الله تعالى في التوفيق فلم يجبها في الدعاء! أو كما قال من هذا المعنى وما أشبهه من صعيب الشبهات. اللهم إلا أن تقولوا: لم يكن سمع هذا الخبر قبل الاحتجاج فتبطلوا أصل الخبر، لأن سعيداً في زعمكم رواه في ولايته<sup>(١)</sup> حضرة المهاجرين والأنصار! أو تقولوا: عدل عن الاحتجاج إلى ما ذكرناه لأنه كان أوضح عنده في الاستدلال. فتطعموا على عقله طعماً لا يُخِيلُ على ذوي الأبواب!

### [فصل]

ثم يقال لهم: ولم لم يحتج به أيضاً طلحة والزبير في البصرة وقد قصدا إلى استفراغ الجهد<sup>(٢)</sup> مهما في استدعاء الناس إلى نصرتهما بكل سبب وشبهة وحيلة؟ وكان يكون أدعى الأشياء إليهما وأبلغ في باب الاحتجاج؟ وهل يجوز أن يعدل عاقل - عند المفاخرة والمنافسة والتعدي بحقه - عن أكثر فصائله وأشرف مناقبه إلى ما هو دونها من غير تقية ولا خوف في الاحتجاج بها الفساد؟ فإن كان ذلك غير جائز من أهل العمول بالإجماع،<sup>(٣)</sup> بطل أيضاً به ما ادّعيتموه من هذا الخبر، إلا أن تزعموا أن القطع بالجنة والشهادة من

(١) سقط من (ب): ولايته.

(٢) الجهل (ب)

(٣) إجماع (ب) ما جماع (م)

السي صلى الله عليه وآله وسلم بها على الاستحقاق بالأعمال؛ ليس من أشرف  
المصائل! فتخرجوا مما اتفق عليه أهل الإسلام

### [فصل آخر]

ثم يقال لهم، إن كان هذا الخبر حقاً وقد بلغ أنا بكر وعمر وعلماه واستيف  
صحته عن النبي صلى الله عليه وآله وعرفاه؛ فما باله<sup>(١)</sup> لم يؤمتهما عند وفاته  
من البار؛ ويسكن روعتهما من حذر العقاب؛ ويقطع عذرهما في استحقاق  
الثواب؟ أوليس قد وردت الأخبار بضد ذلك عنهما وما يوجب إبطال هذا  
الخبر في صحيح الاستدلال؟ هروى حميد بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> في مسند أبي بكر،  
عن صالح بن كيسان، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه قال:  
«سمعت أبا بكر يقول: أما إنني لا آسى على شيء إلا على ثلاث فعلتهن ووددت  
أنني لم أفعلن. ليتني لم أكن أفعل كذا وكذا - شيء ذكره - ووددت أني يوم  
سقيفة بني ساعدة<sup>(٣)</sup> كنت قدفت هذا الأمر في عنق أحد الرجلين؛ عمر أو

(١) أي الخبر.

(٢) هو حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، فلا يُتوهم التكرار لئلا يسيأني  
في السند، فإن ذلك هو أحد روايتيها هذه في (المعجم الكبير للطبراني برقم ٤٣) وفيها «وأما  
الثلاث الثلاث ووددت أني لم أفعلن فوددت أني لم أكن كسفت بيت فاطمة وتركته وإن أُعْلِقَ  
على الحرب» إلا أن في (كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام برقم ٣٥٣)، وفيها  
«وددت أني لم أكن فعلت كذا وكذا لخلوة ذكرها، قال أبو عبيد لا أريد ذكرها؛ أما بعد.  
«شيء ذكره» فقد جاء في رواية ابن رجويه في (كتاب الأموال برقم ٥٤٨)

(٣) في التسميتين؛ بي ساعد

أبي عبيدة، فكان أميراً وكتب وزيراً. ووِدِدْتُ أبي يوم أنيْتُ بالفجاءة<sup>(١)</sup> لم أكن أحرقتُه وكنْتُ قتلته سريحاً أو أطلقته نجيحاً<sup>(٢)</sup>. والشئ الآخر الذي<sup>(٣)</sup> لم يذكره هذا الراوي وأعمص عن ذكره؛ قوله. «وِدِدْتُ أبي لم أكشف ستر فاطمة ولو كان أغلق على حرب»! رواه غير واحد منهم

وروى سليم عن<sup>(٤)</sup> محمد بن أبي بكر قال: «لما حضر أبا بكر أمره جعل يدعو بالويل والثبور، وكان عمر عنده فقال. اكنموا هذا الأمر على أيكم فإنه يهذي! وأنتم قومٌ معروفٌ لكم عند الوجع الهذيان! فقالت عائشة: صدقت. فخرج عمر وقبض أبو بكر»<sup>(٥)</sup>.

(١) في السختين بالفجاءة

(٢) في السختين. وكتب قتلته سريحاً أو أطلقته نجيحاً ويريد لعمه الله بقوة. «وكنْتُ قتلته سريحاً» قتله قتلته ليس فيها مطلق أو تعويق أو مدّ كما فعل به حرقه بدار من التبريع وهو الإطلاق سراحاً وتسهيل الأمر، ومنه قوله تعالى: «أَوْ تَسْرِحْ بِإِخْتَارٍ» وأما قوله «أو أطلقته نجيحاً» يريد به أنه لو أطلقه على صواب من رأيه

(٣) ليس في السختين. الذي.

(٤) في السختين بن وسليم هو ابن قيس الهلالي صاحب الكتاب المشهور.

(٥) أقول. إن احتجاج المعيد رحمه الله برواية سليم هذه ليرفع اللبس ويؤكد الذي قلناه في بعض جلساتنا الحثية غير مرة، من أنه رحمه الله ليس ينكر كتاب سليم كأصل، ولا أنه يراه موضوعاً كما يدعي أهل الريح والريب من البتية الحبيثة وأصراهم، وإنما ينكر «النعمل بكل ما فيه» لما حصل في المتداول منه في زمانه من التخليط والفساد الذي يستوجب العز عن العلماء «في ما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاصد» كما هو متهم عبارته في (تصحيح الاعتقاد). ولو كان المعيد لا يرى هذا الكتاب اعتباراً أو يراه موضوعاً لما توهمه =

وروى هشام بن عروة، عن عبد الله بن عمر قال «قيل لعمر. ألا تستخلف؟ فقال. إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني؛ أبو بكر وإن

= عبارته هناك من كون الكتاب مضافاً إلى سليم عبر موثوق به؛ لما احتج بها هذه الرواية منه، مع أنها اتخذت دليلاً على وضع الكتاب وختلافه بدعوى أنه لا تُتَعَصَّرُ رواية محمد وقد كان بن ثلاث سنين حين هلاك أبيه. ونقد رددا هذه الدعوى في بعض أجوبت إد قسا أن سنة ولادة محمد بن أبي بكر رحمه الله ليس محل اتفاق، فمن مؤرخين من ذكر أنها سنة ثمان كالب الأثير؛ ما يجعل سنة حين هلاك أبيه تهاجر الخمس، ولطفاً تكلمت لعرب في هذه لس ونحوه، وخاصة إذ كان أساها من النواسع أو دوي العطة ثم إن محاورته لأبيه في مرض موته قد روى وقوعها محالوناً أيضاً وإن لم تكن على الوجه الذي عدا، فهي (تذكره الخواص لسط ابن خوري ص ٦٢): «دخل محمد بن أبي بكر على أبيه في مرض موته فقال له يا سيدي أنت بعملك عمر لأوصي به بالخلافة فقال يا أبت؛ كنت على حق أم باطل؟ فقال على حق فقال: وضرباً لأولادك إن كانت حقاً، وإلا فمكثها السواك. ثم خرج إلى علي فجري ما جرى؛ وأما كان فإن العملة هي أخبارنا لأن لها الاعلانية الاعتبارية على ما يرويه لمحالون ومؤرخون ولا سيما مع ما نعلمه من اضطرابهم في تعيين ولادات ووفيات الشخصيات فثبت لا تكاد تجد صطفاً دقيقاً اتفاقاً لذلك ومن خطأ العلمي أن تكون حساباتهم التقديرية أو منقولاتهم المرسلة رادة للأحاديث والروايات والأخبار ذات الاعتبار. إنما تحصى تلك هذه لا هذه لتلك؛ ولنا مع حرصنا أن تكون هذه كرامة من الله لمحمد بن أبي بكر، فمحالوناً لا يسعهم إنكار وقوع مثلها حيث أراد الله تعالى إظهار قدرته وحكمته، فهي (صحيح مسلم ح ٣١٠٥) في قصة أصحاب الأحدود أن امرأة اقتيدت إلى النار ومعها صبي يرصع، فتعاسيت أن تقع فيه فقال لها «يا أمة! اصبري فإنك على الحق» وإن ينطق ابن ثلاث سنين لأهون من ينطق الرصع، فكيف إذا كان البورء أهم من حيث يبان سوء عاقبة أكر ظالم حاد الله ورسوله صلى الله عليه وآله؟



أترك فقد ترك مَنْ هو خير مني؛ رسول الله صلى الله عليه وآله. فأثنوا عليه.  
فقال راغباً راهباً وِدِدْتُ أَيْ أَفَلْتُ<sup>(١)</sup> كَفَافًا لَا عَيٍّ وَلَا لِي<sup>(٢)</sup>

وروى شعبه، عن عاصم، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: «رأيت  
عمر بن الخطاب أخذَ تَيْئَةً من الأرض فقال: ليتني مثل هذه التَّيْبَةِ! ليتني لم أكنُ  
شَيْئًا! ليتني كنت نسيًّا منسياً! ليت أُمِّي لم تلدني!»<sup>(٣)</sup>

(١) ليس في السختين: أَفَلْتُ، وهو ثابت عنه لعنه الله برواية هشام بن عروة كما في (تاريخ  
المدينة لابن شبة ج ٣ ص ٩٢٠).

(٢) في (الطغوت الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٣٣٤). «قال: أخبرنا يزيد بن هارون ووهب ابن  
جرير وكثير بن هشام قال: أخبرنا شعبه، عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم، عن عبد الله ابن  
عامر بن ربيعة قال: رأيتُ عمر بن الخطاب أخذَ تَيْئَةً من الأرض فقال: ليتني كنتُ هذه التَّيْبَةِ!  
ليتني لم أُخْلَقْ! ليت أُمِّي لم تلدني! ليتني لم أكنُ شَيْئًا! ليتني كنتُ نَسِيًّا منسياً!»



وروى حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن ميمون قال: «جاء شاب إلى عمر فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك من القَدَم في الإسلام وصحبة رسول الله صلى الله عليه وآله ما قد علمت، ثم وَلَيْتَ فَعَدَلْتُ، ثم شهادة فقال: يا ابن أخي؛ وَدِدْتُ أَنْ ذَلِكَ كَفَافٌ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي»<sup>(١)</sup>

وروى ابن أبي ياسر، عن سليمان بن حبان، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: «دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ حِينَ طُعِنَ فَقَدْتُ أَبْشَرِيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَسْلَمْتُ حِينَ كَفَرَ النَّاسُ! وَجَاهَدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حِينَ خَذَلَهُ النَّاسُ! وَتُبَّضَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَضِي! وَلَمْ

---

= (دريج دمشق لابن عساکر ج ٤ ص ٤٢٣). «أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم، أن أبو الحسن بن أبي الحديد، أما حدي أبو بكر، أنا أبو الدحداح، نا أحمد بن عبد الواحد، نا محمد ابن كثير، عن الأوراعي، عن سالك، عن ابن عباس قال: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ حِينَ طُعِنَ فَقَدْتُ: أَبْشَرِيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهِ لَقَدْ تَقَطَّرَ اللَّهُ بِكَ الْأَمْصَارُ، وَأَوْسَعَ بِكَ الرِّزْقُ، وَأَظْهَرَ بِكَ الْحَقَّ! فَقَالَ عُمَرُ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا؟ فَقُلْتُ: بَعْدَهَا وَقَبْلَهَا! قَالَ فَوَاللَّهِ وَدِدْتُ أَنْ أَنْجُو مِنْهَا كَمَا نَالَا أَوْ جَرَّ وَلَا أَلْزَمَا!»

(١) الرواية شامها في (صحيح البخاري برقم ٣٦٩٠) وبها: «فَأَنْتَ بِنَبِيٍّ فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جَوْفِهِ، ثُمَّ أَنْتَ بِلِسَانٍ فَشَرِبَهُ فَخَرَجَ مِنْ جَرْحِهِ، فَعَلِمُوا أَنَّهُ مَيِّتٌ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، وَجَاءَ النَّاسُ يَتَنَوَّنُونَ عَلَيْهِ، وَجَاءَ رَجُلٌ شَابٌ، فَقَالَ: أَبْشَرِيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللَّهِ لَكَ مِنْ صَحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدَّمَ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ وَلَيْتَ فَعَدَلْتُ، ثُمَّ شَهِادَةٌ. قَالَ وَدِدْتُ أَنْ ذَلِكَ كَفَافٌ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي!»

(٢) في النسختين: حَتَّى.

يختلف في خلافتك اثنان! وقُتِلَت شهيداً! فقال عمر: أَعِدْ عَلَيَّ قولك يا بن عباس. فأعدته عليه. فقال: إن المغرور من غررتموه! والذي لا إله إلا هو؛ لو كان لي ما على الأرض من صفراء وبيضاء لافتديت به من هول المطلع! (١)

وإن كانت هذه الأخبار من الانتشار على ما ذكرناه، وتضمنت من القول ما شرحناه؛ فكيف يصح معها ما ادَّعَوْهُ من الحكم على العشرة بالجنة في الآخر؟! وهل يجوز أن يُطهر مَنْ انقطع عذره بدخول الجنة واطمأنت نفسه إلى تحصيل الثواب على الثقة بذلك وعدم الشك فيه والارتياح - من الجزع "عند وفاته ما وصفناه؟! ويتلَقَّط من الكلام الموجب ليقين النار وحلول العقاب؛ فضلاً عن الشك فيه في ما شرحناه؟! وإن جاز ذلك؛ ليجوزنَّ على الأبياء عليهم السلام! وهذا ما لا يطلقه أحد من أهل الإيمان.

### [سؤال]

فإن قالوا: فإن هذه الأخبار لا يجب أن تصححها لما فيها من الطعن على الخلفاء، ولا يجب أن تصححوها أنتم لأن منها ما يتضمن أن ابن عباس كان يعتقد ولاية عمر بن الخطاب، وذلك منكراً عندكم في ابن عباس.

### [جواب]

قيل لهم: أما وجوب صحتها عندكم فلازم على أصولكم في القياس، ولا معتبر بخلاف عقدكم متضمنها، لأنها حجة عليكم في الخلاف، وذلك أنها

(١) من الجزع "متعلق بفعل يُطهر"

أولاً؛ جاءت من طريقكم في هذه<sup>(١)</sup> الأسناد، ورواها محدثوكم الناقلون إليكم الحلال والحرام عمَّن ذكرناه من الرجال، ومن مذهكم العمل بأخبار الأحاد، وقد حكمتهم في مسائلكم وجواباتكم - التي حكيناها عنكم في هذا الكتاب - بالمختلف فيه على الاتفاق فيها جميع ما ذكرناه،<sup>(٢)</sup> وراد فيها وجود الاتفاق من الطائفتين معاً على روايتها والإحتجاج، وفي إفسادها على ما بيَّناه؛ إفساداً لجميع أصولكم كما وصفناه.

وأم على أصولنا ومعتقدنا في ابن عباس؛ فليس الأمر على ما طنتموه، ولا القول كما قدَّرتموه من الكلام، وذلك أنه يحتمل الخبر عنه أن يكون الشعبي راد فيه ذكر المدح في المقال ليلتبس به ما حكاه من الطعن والشهادة من عمر على نفسه بالضللال، وهو معروف بالنصب والعصية لعمر، وبالكذب<sup>(٣)</sup> في الرواية والوهم والإعفال. ولا يجب بذلك الشك في آخر الحديث من الطعن عن ابن عباس، لأنه قد جاء عنه وعن غيره، وطهر من طرق شتى في الأنام.

(١) في النسختين: هذا.

(٢) أي أنكم حين احتجاجكم بالأخبار المستفيضة التي عليها الاتفاق، جثتموها بالمختلف فيه من أخبار الأحاد وجعتموه حاكماً عليها، فلا سبيل لكم لدفع الاحتجاج عليكم بمثله.

(٣) في النسختين: ومن الكذب.

ويحتمل أن يكون من ابن عباس لصرب من التورية يجرحه عن الكذب،  
 لتقية<sup>(١)</sup> أو تدبير للمصلحة، أو ليستخرج<sup>(٢)</sup> منه ما أوداه غثاراً من الذم لنفسه  
 والشهادة عليها بما يوجب العقاب لأمر عذمه حالاً، وتبين له أن المدح له في  
 الظاهر لما ليس فيه - على التورية والإصهار - باعث له على التفتؤ منه  
 والإقرار بدنيوه المؤرطة له، والشهادة بها بحصرة<sup>(٣)</sup> المهاجرين والأنصار،  
 فيكون ذلك طريقاً لأهل العقلة في ولايته على الاستبصار. وإلا فمتى ذهب  
 على ابن عباس رضي الله عنه أن عمر لم يك من السابقين إلى الإسلام؟ وأنه  
 كان كثير الأذى لرسول الله صلى الله عليه وآله، شديد الوطأة على أصحابه  
 في صدر الدعوة، عليطاً على أهل الإيمان؟ ومتى ذهب عليه أنه لم يبارر قرناً  
 قط ولا قتل كافراً في حال الحرب حتى يصفه بالجهاد؟ وكيف يجوز أن يشهد  
 له في الحقيقة بأن رسول الله صلى الله عليه وآله توفي وهو عنه<sup>(٤)</sup> راضٍ؟ وهو  
 يعلم أن سخط رسول الله صلى الله عليه وآله في رجوعه عن أسامة<sup>(٥)</sup> ورسول  
 الله صلى الله عليه وآله مريض فكره ذلك، وساء كل الإساءة وأغضه لما  
 قال: «اتنوني بدواة وببضاء أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً». فقال: «لا

(١) لفته (ب)

(٢) أو استخرج (ب) أو استخرج (م)

(٣) بها الحصرة (ب) بها حصرة (م)

(٤) عن (ب)

(٥) أمة (ب)

تؤتوه بشيء فإنه يَهْجُرُ! حتى أعرض رسول الله صلى الله عليه وآله بوجهه عن الجماعة عصباً لما لم يُنكر عليه وصفه إياه<sup>(١)</sup> بالهذيان وردة عليه في ما قال، ثم توفي صلى الله عليه وآله وهو من الإعراض عنه على تلك الحال وكيف ذهب عليه<sup>(٢)</sup> أنه ما اختلف في ولايته اثنان؟ وهو يرى المهاجرين والأنصار يخوفون أب بكر في ولايته إياه بالله فيقولون له: «ما نقول لربك إذ<sup>(٣)</sup> ولَّيت علينا فظاً غليظاً؟! فيجيبهم عن ذلك بقوله. «أبالله تخوفوني؟! إذا سألتني قلت له. يا رب! ولَّيتُ عليهم خير أهللك! ثم تولَّيه<sup>(٤)</sup> عليهم بالقهر والاضطرار وكيف يحكم له بالشهادة وهو يتظلم منه في قبض خمس بني هاشم<sup>(٥)</sup> ومنع فذلك؟ ومخالفته في القضاء والأحكام؟ فيعلم أنه إنما أظهر مدحه بما لا يستحق على ما يخرج من الكذب بالنية لبعض العلل<sup>(٦)</sup> التي قدمنها، أو لجميعها على ما ذكرناه.<sup>(٧)</sup>

(١) لعله (ب)

(٢) أي على ابن عباس.

(٣) في النسخة: إذا.

(٤) توله (ب)

(٥) هاشم بن هاشم (ب) لحيص بن هاشم (م)

(٦) العمل (ب)

(٧) أقول لا وجه لكل هذه المدافعة عن ابن عباس، فلقد كان فيه من البفاق والتملق والانتهازية ما فيه، ولذا تعددت مواقفه وأقواله وقد قدّمنا أنه مدموم عند أئمة الهدى صلوات الله عليهم، فيكفي رد الخصم بأن ابن عباس في صف الرجال عندنا، فلا يلزم ما قال في =

## [سؤال]

فإن قالوا: فإذا كان هذا الخبر كذباً ممن رواه؛ فلم لم يسكره عليه المهاجرون والأنصار ويردوه عما افتعله فيه من الرور والبهتان؟

## [جواب]

قيل لهم: أول ما في أول هذا الباب؛ أنا لم نعتزف لكم برواية هذا الحديث في الصدر الأول على الوجه الذي ادّعيتموه من الإظهار له بحصرة المهاجرين والأنصار، وما دللنا به على بطلانه من عدول القوم عن الاحتجاج به يتضمن<sup>(١)</sup> إبطال الرواية له إذ ذاك والثاني؛ أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا في تلك الحال فرقتين: إحداهما توفّر<sup>(٢)</sup> الرواية وتحب<sup>(٣)</sup> تصديقها تريد به الانتشار، والأخرى تعلم ما فيها من الكذب والافتعال. ومحال إنكار المحبوب ما<sup>(٤)</sup> يريد وقوعه ويتوفّر عليه في إظهاره الأسباب،

---

= مدح عمر، ولا نكر الرواية عنه في ذلك. والرواية على كل حال منكم وردت، فأنتم معجوجون بها لأنحن بالضرورة.

(١) في النسختين: يتضمن.

(٢) بواتر (ب) بوتر (م). وبوفر من الوفرة والكثرة، أي تعتمد هذه المئة تكثير الرواية ونشرها حالاً للناس على تصديقها.

(٣) في النسختين: ويجب

(٤) في النسختين: ممن.



وليس يجوز من المعتقد في الإنكار القصة 'والفساد، فيبقى' في ترك أمجازه بالخلاف وقوع الإنكار وهذه صفة من كان من شعبة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله من المهاجرين والأنصار، فلهذا م يكرروا على الراوي إن كان أظهر لهم الحديث وشهره بينهم.

على أن كثيرا من الشيعة يروون عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي عليها السلام: «أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وألف طلحة والربيع يوم الجمل وخاطبهم فقال في كلامه لها: لقد علم المستحفظون<sup>(١)</sup> من آل محمد - وفي حديث آخر: - من أصحاب محمد وعائشة ابنة أبي بكر - وهما هي ذة فاسألوهما أن أصحاب الجمل ملعونون على لسان النبي صلى الله عليه وآله، «وَوَلَدَتْ حَاتٍ مِّنْ أَفْرَئِي» فقال طلحة: سبحان الله! نزعنا أنا ملعونون وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: عشرة من أصحابي في الجنة؟! فقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله: هذا حديث سعيد بن زيد بن نقييل في ولاية عثمان. ستموا لي<sup>(٢)</sup> العشرة. فسقوا تسعة وأمسكوا عن واحد! فقال لهم: فمن العاشر؟ قالوا: أنت! قال: الله أكبر! أما أنتم فقد شهدتم لي أني من أهل الجنة، وأنا بما قلت من الكافرين! والذي فلق الجنة وبرأ

(١) زيادة واو العطف في (ب) وهي في (م) محسوبة.

(٢) في السختين: فيبقى.

(٣) في السختين: المحفوظون.

(٤) إلى (ب)

النسمة؛ لَعَنَهُ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ إِلَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ أَنْ فِي جَهَنَّمَ جُبًّا فِيهِ سِتَّةٌ مِنْ الْأُولَئِينَ وَسِتَّةٌ مِنَ الْآخَرِينَ، عَلَى رَأْسِ ذَلِكَ الْحَبِّ صَخْرَةٌ إِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَسْعَرَ جَهَنَّمَ عَلَى أَهْلِهَا أَمَرَ بِتِلْكَ الصَّخْرَةِ فَرُفِقَتْ. وَإِنْ أَفِيهِمْ أَوْ مَعَهُمْ لِنَفَرٍ مِنْ ذَكَرْتُمْ إِلَّا فَأُطْفِرَكُمْ اللَّهُ بِهِ، وَلَا فَأُظْمِرُنِي اللَّهُ بِكُمْ وَقَتْلَكُمْ بِمَنْ قَتَلْتُمْ مِنْ شِيعَتِي<sup>(١)</sup>. فهذا جواب أصحاب الحديث من الشيعة<sup>(٢)</sup> وما تقدم ويتأخر في هذا المعنى هو العمدة في الجواب.

### [فصل]

وقد قال بعض الشيعة أن صاحب<sup>(٣)</sup> هذا الخبر قصد إلى القبائل ووجوه المهاجرين ورؤساء الناس فذكر لهم فضلًا عظيمًا عن النبي صلى الله عليه وآله، فلم يكن لأحد<sup>(٤)</sup> منهم أن ينكر عليه ما رواه لأن<sup>(٥)</sup> في إنكاره دفع فصيلته فيه وإخراجه عما يجب له من التعظيم والإجلال، ولم يكن لأحد<sup>(٦)</sup> من الأتباع لهم أيضًا دفع ذلك لأن فيه سلب الرؤساء والسادة شريف

(١) بلا واو العطف في النسختين

(٢) النسمة (ب)

(٣) صاحب (م)

(٤) في النسختين: فلم يمكن أحد.

(٥) في النسختين: لأن

(٦) في النسختين: ولم يمكن أحد.

المدائح، وفي سلبهم خوف<sup>(١)</sup> الوهن بهم والنقص وخطأ المربة، وذلك ما لا يختاره أحد من الناس. وفي دفع بعض المذكورين عن الفضيلة دفع الجماعة وإظهار الخير أصلاً، فامتنع لقوم من التكبر على روايته<sup>(٢)</sup> والرد له لما يشاء.

### [بيان]

ثم يقال هم. ما لدي تريدون بقولكم: لم لم ينكر المهاجرون والأنصار؟ أتريدون لم لم يعتقدوا كذبه وينكروا بقلوبهم قوله؟ أم تريدون لم<sup>(٣)</sup> عدلوا عن الجهر بالتكبر<sup>(٤)</sup> عليه والإظهار؟ فإن كان الأول أردتم<sup>(٥)</sup> فقد وقع ذلك منهم وعُيِّن من ديبهم بالصحيح من الاستدلال وإن كان الثاني؛ فقد بيَّن أنهم عدلوا عنه لما حواه<sup>(٦)</sup> في القصد إليه من الفساد وتبيُّنه في فعله من الافتتن وتيقُّوه في صده من الصلاح. ولو كان إمساك القوم دليلاً على الرضا لوحب أن يكون إمساك الجماعة عن معاوية في سب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بعد مهذبة الحسن دليل الرضا وكذلك إمساكهم عن التكبر<sup>(٧)</sup>

(١) في السحتين: خوف.

(٢) في السحتين: وامتنع القوم من التكبر على روايته.

(٣) في السحتين: لو.

(٤) في السحتين: بالتكبر.

(٥) راوتم (ب).

(٦) في السحتين: رواه.

(٧) في السحتين: عن التكبر.

عليه في إمامته وأحكامه التي تجري سلجور والعدوان. ولوجب أن يكون إمساك المسلمين عن يزيد في قتل الحسين بن علي صلوات الله وسلامه عليها وعلى آلهما؛ وفي الحرّة وبعدها؛ وإمساكهم عن سي أمة وما ارتكبه من الطغيان؛ دليل رضاهم بجميع ذلك وبرهاناً للظالمين في الصواب؛ وهذا واضح الفساد، فيعلم به سقوط ما تعلق به القوم في تصحيح الخبر في الإمساك.

### [سؤال]

فإن قلوا: أستم<sup>(١)</sup> تعتقدون أن عائشة وطلحة والزبير كانوا على الصلال قبل الحرب بالبصرة بجحدهم النص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؟ وأي فائدة في الاحتجاج لفسقهم بالحرب ودفع توبتهم منها؟ ولو تأنوا منها ألف مرة لم يكونوا مؤمنين مع إقامتهم على دفع النص من النبي صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه وآله السلام.

### [جواب]

قيل لهم: الفائدة في ذلك ترادف الدلائل والتأكيد في الاحتجاج أنه متى ظهر فساد مذهب إنسان - على إقراره بموجب فساده - كان أوضح له في الفساد، ومتى كان البرهان يقضي ببطلان ديانته - على الاتفاق والاختلاف - كان أوكد في القضاء من الحجة عليه بالاختلاف، ولأن الشيء

إذ اجتمعت على صحته أو فساده دلائل فهو أثبتُّ في الصحة والفساد من أن يحتص به دليل واحد أو دليلان. وإذا كان طلحة والزبير وعائشة ومن طبقهم على ححد النص من<sup>(١)</sup> شهد الحرب ضالين بدلالة إنكار الإمامة مع ما فيها بين الشيعة والناصبية من الاختلاف، وكانوا فاسقين باخرب بإجماع المختلفين إلا من شذَّ عن أهل الدين؛ فقد اجتمعت الدلائل على ضلالهم على الوفاق والخلاف معاً، ويان للخصم فسقهم بما أجمع مع الشيعة عليه من الشهادة عليهم بما ارتكبه بالفسق، وبطلت<sup>(٢)</sup> على أصله ولايتهم بطلان ما أوجبه لهم من التوبة، بالنظر الذي قدَّمناه والبرهان المبين، ولم تبقَ عليه شبهة فيهم إذ أُقِرَّ أنه أصل الدلالة على موجب عداوتهم في الدين، ويان بذلك ترادف البيئات لخصومه - على مذاهبهم<sup>(٣)</sup> واتساع الكلام لهم عليه - في ما دان به من الأباطيل.<sup>(٤)</sup> وهذا يبيِّن، والله ولي التوفيق والكفاية.

(١) من (ب)

(٢) في النسختين: وبطل.

(٣) حذايهم (ب) حذايهم (م)

(٤) فكان الخصم مجبوراً لخصومه في ما دان به من الأباطيل لترادف بيئات خصومه على تثبيت أصل موجب عداوة طلحة والزبير وعائشة لأمر المؤمنين عليه السلام في الدين، وهذا على رغم اختلاف مذاهب هؤلاء الخصوم واتساع الكلام لهم عليه. هذا لتوضيح العبارة التي قد يصعب فهمها على غير المتمرسين.



## باب الدلائل على كفر محاربي أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وخروجهم عن الإيمان

### [سؤال]

إن قال: خبروني الآن ما الدليل على أن<sup>(١)</sup> من حارب أمير المؤمنين  
صلوات الله عليه بالصرة فقتل على خلافه أو بقي على الإصرار؛ كافرٌ بذلك  
خارج عن الإيمان؟

### [جواب]

قيل له. الأدلة على ذلك كثيرة، والحجج لصحته بيّنة والأعلام من ذلك  
أنا وجدنا القوم في حربه<sup>(٢)</sup> صلوات الله عليه وآله على الاستحلال،  
وعلمناهم متديّين بسفك دماء من قتلوه من شيعته وأنصاره من أهل

(١) ليس في النسختين: أن

(٢) سقط من (ب): حربه

الإيمان، وتقرَّر<sup>(١)</sup> أنهم قصدوه بذلك على العداوة والسناد وقد أجمع أهل الإسلام أن من قتل مؤمناً بغير حق على الاستحلال، أو أباح دمه على التدبير بذلك والاعتقاد؛ فهو كافر بالله تعالى، زائل عنه اسم الإيمان.

ومن ذلك أيضاً مما حصل به الإجماع، من أنه من استحلَّ جرعة من الخمر بعينه مع إقامته في الجملة على الإقرار بجميع الشريعة والشهادة بمجمل الإسلام؛ فهو كافر<sup>(٢)</sup> لا اختلاف. وقد ثبت في العقل والسمع معاً أن الاستحلال لدماء المسلمين أعظم من استحلال الخمر عند الله، وأكثر في معاصيه، وأغلظ في استحقاق العقاب، وأن الزجر عن ذلك في العقول أكبر من الزجر عن استحلال الخمر، وكذلك ما جاء في السمع من تعاضم النهي عنه، وترادف الزجر في غير مكان، وتغليظ الوعيد لمرتكبه أكثر عند التحصيل وأوضح مما جاء في الخمر وشاربها على الاستحلال. وإذا ثبت أن القوم كانوا في حرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وقتله وقتل جميع أنصاره على ظاهر التدبير - كما ذكرناه - وظاهر الاستحلال، ولم يكن لأحد دفع ذلك إلا بدفع<sup>(٣)</sup> استحلال أهل الشام له وإنكار وقوع أهل النهروان له على الاستحلال، وكان ذلك واضح الطلأن؛<sup>(٤)</sup> ثبت كفر أهل البصرة على

(١) وتقرَّر (ب)

(٢) كاذب (ب)

(٣) وكان ذلك ألا يرفع (ب) ولم يمكن أحد إلا بدفع (م)

(٤) أي إنكار استحلال أهل الشام وأهل النهروان لحرب أمير المؤمنين عليه السلام، فإن -



ما رتَّسناه، لاستحالة وجود ما هو أكبر من الكفر في ما ليس بكفر، ووجوب  
اليعظم في الكفر الأكبر على الكفر المتفق عليه بين الأمام.

ومن ذلك ظهور قتاهم له على سبيل العناد دون الرتب - في ما اعتلَّوا به  
في استحقاقه دلث - والشبهة والإشكال، وذلك أن طلحة والربير بايعا على  
الطاعة والاختيار من غير حير ولا إكراه بالاتفاق، ثم نكثا بيعته<sup>(١)</sup> بغير  
حديث أرجب على الأمة خلعهما أو سوَّغ لهما<sup>(٢)</sup> الطعن في إمامته وأباح لهما<sup>(٣)</sup>  
إبطال ما أخذه عليهما من الميثاق، فخرجتا مع عائشة في جملة من تبعهم يدعون  
إلى حربه بأمر لا يشكون في براءته منه، وتعلقون بما يعلمون فسادَه في  
استباحة دمه ودماء المؤمنين من قتل عثمان، وما راموه منهم في تسليم أهل  
الإسلام إلى من ليس له إقامة الحدود من الرعية ليفتلوهم بغير استحقاق،  
واستعملوا في حربه ما يُستعمل في حرب المرتدة! وزادوا<sup>(٤)</sup> في ذلك على ما  
يُصنع بأهل الشرك وما حظره<sup>(٥)</sup> الدين في الكفار! فقتلوا أشباعه بعد الإيمان،  
ونكَّلوا بعماله أقبح النكال، ونَقَّوا من أقام على طاعته عن الأوطان، وقصروا

= هذا الإنكار واضح البطلان، فكذلك إنكار استحلال أهل البصرة جند عائشة لحربه

(١) ثم نكث بيعته (ب)

(٢) في النسختين: سوَّغها.

(٣) في النسختين لها

(٤) وراودوا (ب)

(٥) وما حظره (ب) وما حضره (م)

أموال المسلمين، ونهروا بيت المال، وبدأوه عند الحرب بالقتال، وسفكوا دم من حاءهم من قبله يدعوهم إلى القرآن، وأعرضوا عن احتجاجه عليهم ولم يصفوا إليه واستهزأوا<sup>(١)</sup> بما أورده في حقه من لبرهان. وإذا كان الأمر على ما وصفناه؛ ثبت لهم في العساد عن ما يبناه، ولا شك أن من خالف الله تعالى وعصاه على العناد<sup>(٢)</sup> فهو كافر، بلا تنارع في ذلك ولا اختلاف.

ومن ذلك ما أجمعت عليه الأمة من قول رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم غدیر خم: «اللهم والي من والاه، وعادي من عاداه» فقد ثبت أن القوم كانوا أعداء<sup>(٣)</sup> عليه وآله السلام مما قدمناه. ومما ثبت أن أهل الشرك كانوا أعداء رسول الله صلى الله عليه وآله، وأن يريد بن معاوية لعة الله عليهما ورهطه لعنة الله عليهم كانوا أعداء الحسين بن علي صلوات الله عليهما وعلى اهبا. وإذا كان ذلك ثابتاً كما وصفناه؛ وجب أن يكونوا به كماراً، لأن الله تعالى لا يعادي من عاداه من قبل أن المعادة مفاعلة، والمفاعلة لا تكون إلا من فاعلين، فمتى اختص فاعل ببعض لم تكن مفاعلة بإجماع أهل اللسان. وإذا كان الله جل جلاله معادياً لمن عادى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وكره، وكانت معاداته لهم تقتضي معاداتهم إياه، وكان من عادى الله جل جلاله

(١) في النسختين: واشهروا.

(٢) في النسختين: العباد.

(٣) في النسختين: أعداء. بلا هذه الغائب.

كافراً بالإجماع؛ ثبت أن محاربي أمير المؤمنين صلوات الله عليه<sup>(١)</sup> وآله كماراً على ما شرحناه.

ومن ذلك ما رواه ابن عباس قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وآله قابضاً على يد علي عليه السلام فقال: ألا مَنْ أَبْغَضَ هَذَا فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ أَحَبَّ هَذَا فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» وقوله صلوات الله عليه وآله: «كذب مَنْ زعم أنه يؤمن بي وهو يبغض علي بن أبي طالب عليه السلام». وقوله أيضاً صلى الله عليه وآله: «مَنْ نَاصَبَ عَلِيًّا فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ شَكَّ فِي عَلِيٍّ فَهُوَ كَافِرٌ». وقول أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وسلم: «عَهْدُ عَهْدِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا يَجِبُكَ إِلَّا مَوْمِنٌ، وَلَا يَبْغُضُكَ إِلَّا كَافِرٌ» وقوله عليه السلام: «لَا يَبْغِضُنِي إِلَّا كَافِرٌ أَوْ وَلَدُ زِمَا». وقول جابر بن عبد الله الأنصاري رحمه الله عليه: «إِنَّا كُنَّا نَعْرِفُ الْمُتَافِقِينَ يَبْغِضُهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ» وقوله: «كُنَّا نُبَوِّرُ أَوْلَادَنَا بِحُبِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَمَنْ أَحَبَّ قَبْلَنَا، وَمَنْ أَبْغَضَ نَفِينَا». في أمثال هذه الأقول مما يطول بالشرح ذكره. وإذا ثبت أن القوم إنما قاتلوه مع العُصْوَ لِهَ لَامَسْتِحَالَةِ قَصْدِهِمْ إِلَى سَعْيٍ مَعَ الْحَبِّ لَهُ، وَبِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ دَلَالَةِ حَرْبِ الْمُشْرِكِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى بَغْضِهِ بِمَا يَقْتَضِي مَعْنَى ذَلِكَ فِي حَرْبِهِ؛ ثَبَتَ أَهْمُ كُفْرِهِ بِقِتَالِهِ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ.

(١) ليس في النسختين: عليه

ومن ذلك ما اتفق عليه جمهور الرواة من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «حربك يا علي حربى، وسلمك يا علي سلمى» وقوله عليه السلام: «مَنْ حَارَبَ عَلِيًّا فَقَدْ حَارَبَنِي، وَمَنْ حَارَبَنِي فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ». ولا خلاف أن مَنْ حَارَبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَلَا يُبَازِغُ أَنْ مَنْ حَارَبَ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادَةِ فِي مَعَاصِيهِ فَهُوَ مَعَ كُفْرِهِ بِدَلِّكَ مُلْحَدٌ. وإذا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَاكِمًا عَلَى مُحَارِبِي عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمِ مُحَارِبِيهِ وَمُحَارِبِي اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ؛ فَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ حَاكِمٌ عَلَيْهِمُ بِالْكَفْرِ وَالضَّلَالِ.

ومن ذلك أيضًا ما رواه جمهور أهل الحديث عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في إكفارهم والقطع على ضلالهم والفسق في أفعالهم منهم علي

---

(١) سقط من (ب). على بعضه بما يقتضي معنى ذلك في حربه ثبت أنهم كفار بقتاله على ما وصفناه. ومن ذلك ما اتفق عليه جمهور الرواة من قول رسول الله صلى الله عليه وآله.

ابن هاشم،<sup>(١)</sup> عن أبيه،<sup>(٢)</sup> عن أبي عكرمة بكير بن عبد الله الطويل،<sup>(٣)</sup> وعمار ابن أبي معاوية،<sup>(٤)</sup> عن أبي عثمان السجلي<sup>(٥)</sup> قال: «سمعتُ أمير المؤمنين عليًّا

(١) هو علي بن هاشم بن البريد الربيدي الكوفي شح أحد بن حنبل، وثقه جمع مهم يحمي ابن معين وأحمد بن صالح حنبل وعلي بن لميس ويعقوب بن شبة السدوسي وبني عنه البأس أحمد بن حنبل والسنائي، وصنفه أبو زرعة الرازي وعلي بن الديني ومحمد بن سعد كاتب لواقدي وابن عدي الحرجاني ولا مطعن لهم عليه من جهة الوثقة والصدق فقد نقوا عنه الكذب، لم أحدوا عليه تشيعه ليس إلا، والذي يرجع في الحقيقة إلى الترمذ بالاحاديث ولا حار لني هي حجة بين المرء وره، ولد، قال أبو داود السجستاني فيه وفي أبيه «أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب» وقال ابن حجر العسقلاني «صدق تشيع»

(٢) هو هاشم بن البريد الربيدي، وثقه، فقال أحمد بن حنبل «ثقة، وفيه تشيع قليل»! وقال الذهبي. «ثقة، وهو شيعي حلد»! وقال ابن حجر العسقلاني «ثقة، إلا أنه زُيِّم بالتشيع»! وقال أحمد بن صالح الجيلي: «ثقة، وقال ابن عدي الحرجاني. «ليس له كثير حديث، وإنما يذكر بالملو في التشيع، ومقدار ما يرويه لم أر في حديثه شيئا مكررا» ووثقه كذلك يحيى بن معين كما ذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني «مأمون». وهكذا ترى أن العمر عليه من جهة مدحه ليس إلا، إذ القوم على هواهم يغمرون من يتدين بالاحاديث الصحاح التي رؤيها، لا يكمون المستهم عن عزمه إلا إذا كفر بها واتبع ملتهم!

(٣) بكر بن عبد الله الطويل (ب) وهو بكير بن عبد الله الطويل الذي يُقال له الصَّحْم أيضًا، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر العسقلاني: «مقبول، زُيِّم بالرفض»!

(٤) ويقال ابن معاوية. وهو الذهبي الجيلي الذي سيأتي مكررا. وثقه، فقال مصنفو تحرير تقريب التهذيب. «ثقة، أطلق توثيقه الأئمة، ولا نعلم فيه جرحا سوى ما تُسب إليه من التشيع» وهو غير قاصح فيه.

(٥) جاء الخبر في (أمد الطوسي برقم ٢٠٧) وفي سنده: «حدثنا أبو عثمان الجيلي مؤذن =

عليه السلام يوم الحمل يقرأ: ﴿وَإِنْ نَكُنْثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يُستَهْزَءُونَ﴾ ثم حلف حين قرأها: ما قوتل أهلها منذ نزلت حتى كان هذا اليوم! قال أبو بكر: عكرمة: فسألت أبا جعفر عليه السلام عن حديث أبي عثمان - وكان يؤمنا أربعين سنة - فقال: صدق الشيخ. هكذا قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله. وهكذا كان.

ومنهم أبو الجحاف، عن عمار الدهني، عن بكير الطويل، عن أبي عثمان مثل ذلك. (٢)

= سي أصفى قال بكير: أدن لنا أربعين سنة، وهو دلالة على حسن حاله. وفي الخبر بصديق المعصوم عليه السلام له في ما رواه، وأنه كان يؤمهم في الصلاة أربعين سنة. وفي خبر آخر سيأتي أنه كان أدن هم خمسين سنة.

(١) ليس في النسختين: أبو.

(٢) وهو الخبر الذي في (شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني برقم: ٢٨١) قال: «أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن قال: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سلمة قال: حدثنا مطين قال: حدثنا عباد بن يعقوب، قال: أخبرنا علي بن عاص، عن أبي الجحاف، عن عمار الدهني، عن بكير الطويل، عن أبي عثمان مؤذن بني أصفى قال: صَحِّحْتُ عَلَيَّ سَنَةً كُلَّهَا فَمَا سَمِعْتُ مِنْ بَرَاءَةٍ وَلَا وَلايَةٍ، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ؟ إِنَّمَا بَابِعَانِي طَائِعَتَيْنِ غَيْرِ مَكْرَهَتَيْنِ، ثُمَّ نَكُنَا بَيْعَتِي مِنْ غَيْرِ حَدِيثٍ أَحَدْتُ، وَاللَّهِ مَا قَوْلُ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَإِنْ نَكُنْثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾ إِلَّا الْيَوْمَ». وفلان وفلان هـ طلحة والزبير، ففي (تفسير العياشي برقم ٢٨) عن أبي عثمان مولى بني أصفى قال: شهدت علياً صلى الله عليه سنةً كلها فما سمعتُ منه ولايَةً وَلَا بَرَاءَةً، وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: عَذِرْنِي اللَّهُ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، بِأَبْعَانِي طَائِعَتَيْنِ غَيْرِ مَكْرَهَتَيْنِ، ثُمَّ نَكُنَا =

ومهم عثمان بن سعيد، عن عبد الله بن حكيم بن جبير، عن أبيه قال: «لَمَّا لَقِيَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلَ الْجَمَلِ قَالَ: مَا قُوتِلَ أَهْلُ هَذِهِ الْآيَةِ قَبْلَ الْيَوْمِ: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾. ثُمَّ قَالَ أَنَا فَقَاتُ عَيْنَ الْفِتْنَةِ، وَلَوْلَايَ مَا قُوتِلَ أَهْلُ الْجَمَلِ».

ومهم سعيد بن عبد الغفار، عن هاشم بن<sup>(١)</sup> الريد، عن عمار الدهني قال: «أَخْبَرَنِي مُؤَدِّنُ بَنِي أَفْصَى - وَكَانَ أَذَنَ لَهُمْ خَمْسِينَ سَنَةً - أَنَّهُ سَمِعَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ وَاللَّهِ مَا قُوتِلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا الْيَوْمَ».

ومتهم عمران بن سليمان<sup>(٢)</sup> قال: «سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: قَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْجَمَلِ: وَاللَّهِ مَا نَزَلَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ إِلَّا الْيَوْمَ: ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾».

= يعني من غير حديث أحدثته، والله ما قوتل أهل هذه الآية منذ نزلت حتى قاتلتهم ﴿وَإِنْ تَكُونُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ يَمِينٍ فَهُمْ حُرٌّ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّكُمْ يُسْهَوْنَ﴾.

(١) ليس في النسختين: ابن.

(٢) في النسختين: عمر بن سليمان. والأنت ما أثبتناه فإن الذي يروي عن الشعبي هو عامر ابن سليمان المرادي القبي.

ومهم إسماعيل بن جابر رفعه قال: «سمعتُ عليًا عليه السلام يقول يوم الجمل:»<sup>(١)</sup> أقسم بالله ما قاتل أهل هذه الآية: ﴿فَقَاتِلُوا أئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ إلا اليوم».

ومهم داود بن عوف، عن حسان بن العلاء، عن عمر الشعبي قال «قال علي عليه السلام. ألا إن أئمة الكفر في الإسلام خمسة؛ طلحة، والزبير، ومعاوية، وعمر بن العاص، وأبو موسى الأشعري،<sup>(٢)</sup> لعنة الله عليهم».

ومهم القاسم بن عوف، عن خالد بن عرفة وأبي رحاء، عن عمرو بن صُلَيْع قال: «سمعتُ عليًا عليه السلام يقول: لقد علمتُ صاحبة الهودج أن أصحاب الجمل ملعونون على لسان النبي الأمي صلى الله عليه وآله، أحياءهم يُقتلون في الفتنة،»<sup>(٣)</sup> وأمواتهم في النار يُحشرون على ملة اليهود!»

وأخبار أُخرُ في هذا المعنى يطول شرحها ويخرج عرضنا بذكر طرقها. وإذا كان الأمر على ما وصفناه، واجتمعت الأمة بأسرها - إلا من شدَّ عنها - على تعديل أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله والشهادة بصوابه في

(١) لس في النسختين: الجمل.

(٢) جاء في هامش (م) «ورجل أحمر ذكره». ولا نعلم ذلك من أصل هذا الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام، فقد مرَّ في ما تقدَّم من دون هذه الزيادة، كما أن هذا الرجل المبهمة يكون حيث شاء، فلا يستقيم مع صلح الخبر الذي حدَّثه خمسة دلواقع أن الخبر اختلط بحبر آخر سيأتي عن عبد الله بن مسعود، وقد أحمر فيه اسم أبي موسى الأشعري

(٣) في النسختين. أحياء وهم يقتلون في لعنة الله.



الحكم على أهل البصرة وقتالهم على ما بيناه؛ فقد وُضِّح كفرهم بالأخبار وضمنها الذي شرحناه.

ومن ذلك ما روي عن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله في صوابهم حيث يقول: «إني مخلفٌ فيكم الثقلين ما إن تمسكتُم بهما لن تضلوا؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنيما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الخوض»

فمنه ما رواه يوسف بن كلب<sup>(١)</sup> المسعودي قال: حدثنا أبو مالك، عن عبد الله بن عطاء، عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام قال: «قال علي صلوات الله عليه وآله. لِعَيْنَ أَهْلُ الْجَمَلِ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُؤْمِنًا. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَيْلَكَ! مَا كَانَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ قَالَ: ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: لَوْ أَنَّ عَلِيًّا قَتَلَ مُؤْمِنًا وَاحِدًا لَكَانَ شَرًّا عِنْدِي مِنْ حَارِي هَذَا! وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى حَارِي بَيْنَ يَدَيْهِ».

وروى صالح بن أبي الأسود، عن كثير النوا قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن محاربي أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؛ أَقْتَلَهُمْ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ؟ قَالَ: إِذَنْ يَكُونُ وَاللَّهِ أَضَلُّ مِنْ بَغِي هَذَا!»

وروى محمد بن يحيى، عن أبي الجارود، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليهما السلام قال: «الشَّاكُّ فِي حَرْبِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَالشَّاكِّ فِي حَرْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

(١) في (بحار الأنوار للعلامة المجلسي ج ٣٢ ص ٣٢٦) نقله عنه كتيب.

وروى صالح بن أبي الأسود، عن أخيه أسيد بن أبي الأسود قال: «سألت عبد الله بن الحسن عن محاربي أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله فقال: ضلال. فقلت: ضلال مؤمنون؟ قال: لا ولا كرامة! إنما هذا قول المرجئة الخبيثة».

أفلا ترى إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وذريته عليهم السلام كيف نهوا عنهم الإيها؟ وقد ثبت أنه لا ينتمي الإيها في الحقيقة إلا عن الكفار.

وروى عبد الله بن بكير الغنوي، عن حكيم بن حبير، عن الفضل ابن العباس<sup>(١)</sup> قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ في أهل الجمل ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾». وروى حكيم بن حبير: «نزلت هذه الآية في أهل الجمل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ الآية»<sup>(٢)</sup> ويصحح هاتين الروايتين ما ذكره أصحاب السير من كتاب أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله إلى جرير بن عبد الله البجلي بعد فتح البصرة، فقال فيه: «فلما نزلت بظهر البصرة؛ أعذرت في الدعاء، وقدمت الحجة عليهم، وأقلت العثرة لأهل الردة من قريش وغيرهم، واستبنتهم من

(١) ثمة واسطة بين حكيم بن حبير وانفصل بن العباس لعدم تعاصرها، فالخبر منقطع، إلا أنه صحيح المضمون لما سيأتي. ولا يرد عليه مضمي الفصل من حرب الجمل، إذ الخبر في بيان سبب نزول آية، فيكون من قبيل الأخبار المتلقاة من المصطفى صلى الله عليه وآله في الإخبار بالمستقبل، كحبر بياض كلاب الخواص في وجه أم الجمل.

(٢) سقط من (ب). في أهل الجمل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ الآية

نكثهم بعهدهم وعهد الله عليهم، فأبوا إلا قتالي» فوصفهم بالردة كما صمى الخمر.

ومن ذلك ما رَوَاهُ عن خيار<sup>(١)</sup> أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في الحكم عليهم<sup>(٢)</sup> بالإكفار، فمنه ما رَوَاهُ وكيع ومحمد بن فضيل، عن طر، عن سدر الثوري قال، «سمعت عمار بن ياسر رحمة الله عليه يقول في أهل البصرة: والله ما أسلم القوم! ولكن استسلموا وأمسوا الكفر حتى وحدوا عليه أحراناً!»

وروى إبراهيم، عن أبيه، عن الأجلح، عن عمران قال، «قال حذيفة: من أراد منكم أن يقاتل شيعة الدجال فليقاتل الناكثين وأهل النهروان». يعني بالناكثين أهل البصرة، وبأهل النهروان الخوارج على أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله وثبت أن شيعة الدجال كفار، فيجب أن يكون أهل البصرة والنهروان كفاراً.

وروى سمة بن كهيل، عن الشعبي، عن صعصعة بن صوحان، عن عبد الله بن مسعود قال: «أئمة الكفر خمسة؛ طلحة، والزبير، ومعاوية، وعمر بن العاص - ورجل أخفى<sup>(٣)</sup> ذكره - عليهم لعنة الله».

(١) ما رَوَاهُ عن جابر (ب) ما رَوَاهُ عن خيار (م)

(٢) أي على أهل الجمل.

(٣) في النسختين: خفي.

وروى زياد بن المنذر، عن عطية، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «الشاك في حرب علي صلوات الله عليه كالشاك في حرب رسول الله صلى الله عليه وآله» ولا خلاف أن من شك في حرب رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر.

ومن ذلك ما روي عن طلحة والزبير خاصة في إكفارهما أنفسهما ومن اتبعهما على القتال! فمنه ما رواه إسماعيل بن عياش<sup>(١)</sup> عن الحسن بن دينار<sup>(٢)</sup> عن الحسن البصري قال: «قال طلحة: لقد خشيتُ أن نموت كفارًا!»

وروى يونس بن أرقم<sup>(٣)</sup> عن الحسن بن دينار، عن الحسن البصري قال: «حدثني من سمع طلحة يوم الجمل حيث أصابه السهم ورأى الناس قد انهزموا أنه<sup>(٤)</sup> أقبل على رجل فقال: ما أرانا<sup>(٥)</sup> بقية يومنا إلا كفارًا!»

(١) في السختين إسماعيل بن عمرو والراحح ما أثبتاه، فهو أبو عتبة، إسماعيل بن عياش العنسي الحمصي الذي لقي العراقيين ومهم الحسن بن دينار فحدث عنه، وصنفوا حديثه عن العراقيين دون الشاميين لما ترى من روايته هذا الحديث ونظائره مما يتهدد مذهبهم

(٢) في السختين: الحسن بن دينار. والنصواب ما أثبتناه، فهو أبو سعيد الحسن بن دينار، ويقال له أيضًا الحسن بن واصل التميمي البصري.

(٣) هو أبو أرقم يونس بن أرقم الكندي البصري. قال أبو بكر البرار «كان صدوقاً، روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، على أن فيه شيعية شديدة»!

(٤) ليس في السختين: أنه.

(٥) في السختين: ما رأينا.

وروى إبراهيم بن عمر قال: حدثني أبي، عن بكر بن عيسى<sup>(١)</sup> قال: «قال الزبير يوم الحمل لمولى له، ما أرانا بقية يومنا إلا كفاراً!»

وروى بكر بن عوف السعدي قال: «سمعت الزبير يقول لمولى له، يا فلان! ما أرانا بقية يومنا إلا كفاراً!»

### [سؤال]

فإن قالوا: خبرونا عن هذه الأخبار التي أوردتموها، وما سطرتموه من الآثار؛ أي مما يقطع العذر ويحول بها الارتياح؟ أم هي مما يُعتقد بالظن وحسن طواهر نقلتها<sup>(٢)</sup> من أهل العدالة والإيمان؟

### [جواب]

قيل لهم، إن أردتم بقطع العذر بها التواتر فيها والانتشار؛ فلسنا ندعي في ذلك جميعها وعدنا<sup>(٣)</sup> ما طريقه الآحاد، وإن أردتم بذلك الحجة بالنظر والاستدلال فإن الأدلة عندنا توجب العمل بها وتولد العلم لمن اعتبرها بالصحيح من الاعتبار، وذلك لعدالة رواتها أولاً؛ واتفاق المرقق المختلفة

(١) يقرب أن يكون بكر بن عوف السعدي الآتي في الخبر التالي، فالخبر هو نفسه، وتصحّف عوف إلى عيسى ليس بعريب ويعد احتمال أنه بكر بن عيسى البصري الأحول الراوي عن الصادق عليه السلام، إذ هو في الخبر لتالي قد صرح بالسماع من الزبير يوم الحمل، وبينهما زماناً، هذا على تقريب اتحاد الرجلين

(٢) في النسختين: نقلها.

(٣) في النسختين بلا واو العاطفة: عندنا.

على نقيضها، وعدم المعترض لها مما هو مساوٍ في ما ذكرناه من الصفة لها بضدها، ومقارنة ما قدّمناه من الحجج العقلية لمحبرها، وما بيّنه في معابها من صحيح القياس. وإذا كان ذلك كذلك؛ فهي قاطعة العذر بقرائنها<sup>(١)</sup> على شرط ترتيب الاستدلال.

### [سؤال]

فإن قالوا: فليس قد روى عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام «أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لما دنا إلى الكوفة مقبلاً من البصرة؛ خرج الناس مع قرظة بن كعب يتلقّونه، فلقوه دون نهر النضر بن زياد،<sup>(٢)</sup> فدنّوا منه يهتونه بالفتح وإنه ليمسح العرق عن جبينه. فقال له قرظة بن كعب: الحمد لله يا أمير المؤمنين الذي أعزّ ولّيكَ وأذلّ عدوك وبصرِكَ على القوم الباغين الظالمين فقال له عبد الله بن وهب الراسبي. إي والله إنهم الباغون الظالمون الكافرون المشركون. فقال له أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله: ثكلتك أمك! ما أقولكَ بالباطل وأجراك على أن تقول ما لا تعلم! أبطلت يا ابن السوداء! ليس القوم كما تقول، لو كانوا مشركين لسببنا<sup>(٣)</sup>

(١) في النسختين: بقرائنها.

(٢) في النسختين: النظر بن زياد. ويقرب أن يكون مقلوب زياد بن النضر، وهو الحارثي صاحب أمير المؤمنين عليه السلام

(٣) سببا (ب) وفي (م) بلا لام الجواب: سببناهم.

وَعُذْنَا أَمْوَالَهُمْ وَمَا نَاكَحْتَاهُمْ<sup>(١)</sup> وَلَا وَارِثَاهُمْ<sup>(٢)</sup>. وَكَيْفَ يَصِحُّ لَكُمْ مَعَ هَذَا الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ؟!

### [جواب]

إِنَّ الْكُفْرَ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى لَا يَتَضَمَّنُ مِنْ حِثِّ كَانُوا كُفْرًا<sup>(٣)</sup> مَعْنَى الشَّرْكَ، وَاشْرَكَ مَعْنَى يَتَضَمَّنُ الْكُفْرَ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ شَرِكٍ فَهُوَ كُفْرٌ، وَكُلُّ مُشْرِكٍ كَافِرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ كُفْرٍ فَهُوَ شَرِكٌ، وَلَا كُلُّ كَافِرٍ مُشْرِكٌ، لِأَنَّ لِكُفْرٍ قَدْ يَكُونُ بِجِهَةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالشَّرِكُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ عَدَمِ التَّوْحِيدِ. فَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَمَّا يَنْهَى مَا حَكَمْنَا بِهِ عَلَى الْقَوْمِ مِنْ لُكُوفٍ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَلَسْنَا<sup>(٤)</sup> قَدْ قَدَّمْنَا فِي مَا مَضَى مِنْ كَلَامِنَا أَنَّ الْكُفْرَ فِي نَفْسِهِ مُخْتَلَفٌ لِأَحْكَامٍ؟ وَأَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ كُفَرَاءُ مُلَّةٌ وَمُرْتَدِينَ عَنِ الْإِيمَانِ دُونَ أَنْ يَكُونُوا مُرْتَدِينَ عَنْ هِمَّةٍ مُلَّةٍ الْإِسْلَامِ؟ وَأَنَّ مَنْ كَانَ كَافِرًا مُلَّةً لَا يَجِبُ أَنْ تُجْرَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْكُفَرِ بِجِهَةٍ<sup>(٥)</sup> التَّوْحِيدِ أَوْ بِإِنْكَارِ الرِّسَالَةِ لِتَبَايُنِ مَا يَجِبُ لِهَئِذِهِ الْفَرِيقَيْنِ فِي الدِّيَانَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ؟ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ؛ فَقَدْ وَصَحَ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي أوردتموه غَيْرُ مُضَادٍّ لِدَلِيلِنَا وَأَحْكَامِنَا عَلَى الْقَوْمِ بِالْكُفْرِ؛ وَمَارُونَاهُ مِنَ الْإِخْبَارِ.

(١) وَعُذْنَا أَمْوَالَهُمْ وَمَا نَاكَحْتَاهُمْ (ب)

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ: كُفْرًا

(٣) فِي النُّسخَتَيْنِ: بَلَا أَلْفَ الْإِسْمَتَيْنِ: وَلَسْنَا.

(٤) لِحُجَّتِهِ (ب) لِحُجَّتِهِ (م)

## [فصل]

ومما يوضح ذلك أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لم ينكر على من وهب إلا حكمه عليهم بالإشراك، وأمسك عن النكير عليه في تسميتهم بالنفي والكفر والصلال، ولو كان ما وصفهم من الكفر أيضًا يجري مجرى وصفه بالشرك في باب الخطأ والته عن الصواب؛ لبيّن<sup>(١)</sup> لهم خطأه به كما بيّن عن الخطأ في الحكم عليهم في الإشراك، إذ يستحيل<sup>(٢)</sup> في الطر الصحيح والقباس أن يورد إنسان مكرّنين فيقصد الإمام المنصوب للبيان إلى أحدهما فيظهر الحق فيه ويمسك عن الآخر مع استواء العلل في باطلهما وتكافؤ الدعاوى له على التغيير<sup>(٣)</sup> على مرتكبيهما والإنكار. وهذا بيّن والحمد لله.

## [سؤال]

فإن قال بعض الحشوية: فقد روي أن رجلاً سأل أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله فقال: «أشركون أهل البصرة؟ قال: لا. قال: أكفارهم؟ قال: لا. قال: فما<sup>(٤)</sup> هم يا أمير المؤمنين؟ قال: إخواننا بغوا علينا» فوصفهم

(١) في السحتين: لبيّن.

(٢) في السحتين: مستحيل.

(٣) في السحتين: التعبير.

(٤) في السحتين: هما.



بالأحوة له ولم يحكم لهم<sup>(١)</sup> في الأسماء بعير اسم البغاة، وهذا يدل على أنهم من أهل الإسلام والإيمان.

### [جواب]

قيل لهم: إن هذا الحديث يبطل بما قدّمناه في ضده من الأخبار الصحيحة والآثار الطاهرة المشهورة، وتفضي بفساده دلائل لقياس في كفر القوم وبرهان الإجماع، ولو لم يكن على سقوطه دليل إلا متافاة مذهب أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله المعلوم في أهل البصرة من سفك دمائهم ولعنتهم والبراءة منهم والدعاء إلى عداوتهم والشهادة عند الخاص والعام بعظيم فسقهم؛ لكان كافياً، فكيف وما ذكرناه من التواتر بخلاف ذلك ودلائل الإجماع والنظر الصحيح والاعتبار؟ مع ضعف الحديث في نفسه بشذوذه ورهقي أساده وفساد طريقه وبرهان توليده وكذب راويه وافتعاله له؟ مع أنا لو سلمناه تسليم جدل؛ لأمكن تأويله على وجه من النظر، من قبيل أن السائل سأل أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله عن استحقاقهم اسم الشرك فأجابه بعدم ذلك، فسأله<sup>(٢)</sup> عن تسميتهم بالكفر على الإطلاق فامتنع<sup>(٣)</sup> من ذلك، وليس يُنكر أن يكون أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله عليم من قصده بالكفر ما لا يستحقون التسمية به إذا كان الكفر على ما بيّناه مختلفاً في الجنس،

(١) له (ب)

(٢) فاسئله (ب)

(٣) في النسختين، وامتنع.

وكانت أحكامه محتلفة في الشرع، فامتنع من التسمية بما قصد، بل لا شك أن السائل أراد غير الكفر الذي هم به كافرون من كفر الملة دون كفر الردة عن جملة الشريعة، وظن أنهم يجرون مجرى من ارتد عن الملة أو مجرى أهل الكتاب من الكفار،<sup>(١)</sup> فلذلك ضمّه في السؤال إلى الشرك من طريق المقارنة عنده وتوهم<sup>(٢)</sup> المماثلة. فكان الجواب من أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله على الغرض كما بيّناه، ولم يحتاج إلى تفصيل أحناس الكفر في تلك الحال أو نعتهم ما استحقوه منه، إذ قد تقدّم له ذلك في مواطن أخر وانتشر في أصحابه عنه<sup>(٣)</sup> وعن رسول الله صلى الله عليه وآله من قبله، على ما ذكرناه في الأحبار المروية وشرحناه.

فأما وصفهم بالأخوة لأهل الإيمان في قوله: «إخواننا بغوا علينا» فذلك لا يوجب لهم الإسلام ولا يدل على أنهم من أهل الإيمان، من قبل أنه وصفهم مع ذلك بالبغى في معصية الله تعالى على الإمام العادل وأهل الإيمان من أشياعه وأنصاره على الحق الظاهر، وذلك موجب لكفرهم، إذ كان السعي لا يقع إلا من المعاند، والعناد في الخلاف لله تعالى لا يكون إلا من الكافر، وليس ذكر الأخوة يوجب الاتفاق في الديانة، لأن ذلك قد يكون للنسب مع - خلاف الديانة - وللعشيرة قال الله تعالى: ﴿وَأِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا

(١) في النسختين: الكفر.

(٢) في النسختين: ويوهم.

(٣) في النسختين مع وار عاطفة. وعنه.

قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ \* قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ \* فوصفه سبحانه بالأخوة لقومه مع كفرهم وضلالتهم وتكذيبهم له وردهم عليه، ولم يرد بذلك الديانة ولا الوصف بهم بالإيمان والطاعة، ولكنه أراد الأح في العشيرة. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلِيَّ نَعُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أََرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمْسُوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ فوصفه أيضاً بأنه كان أحاً لقومه، وإما أرد أحاً في العشيرة، وأعرب تقول لمن تريد مدحه: نعم أحو لعشيرة. وتقول لمن تريد دمه بش أحو العشيرة. (١) وإذا كان الأمر على ما بيناه، بطل ما تعلق به القوم من الخبر على ما ذكرناه

### [سؤال]

فإن قالوا: وإذا كان جميع محاربي أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله كفاراً، فلم تمتنعتم عن جوار سيبيهم وأجرتهم مناكحتهم وسوغتكم موارثتهم ودينهم في مقابر المسلمين؟ وهلاً قطعتم على أن به حكمهم القتل لهم أو أحد الحرية منهم؟ على ما اجتمعت الأمة عليه أن حكم الكافر والمشرک أن يتوب أو يقتل

(١) سقط من (ب) وتقول لمن تريد دمه: بش أحو العشيرة

أو يزدي أهل لكتاب منهم الجريه. أوليس امتناعكم عن "تسميتكم لهم  
بالكفر مناقصة لا تحفى على أهل العقول؟

### [جواب]

قيل قد<sup>(١)</sup> تقدّمت جملة من الجواب عن هذا السؤال في ما مضى من  
الكتاب، ويينا أن أحكام<sup>(٢)</sup> أهل الكتاب مختلفة<sup>(٣)</sup> على حسب اختلافهم في  
الكفر والضلال. وبعد، فإن الأحكام الشرعية<sup>(٤)</sup> لا عمل للعقول<sup>(٥)</sup> في إيجائها  
بإجماع؛ وإنما يُرجع فيها إلى النص والتوقيف دون الرأي والقياس. وإذا كان  
الأمر على ما وصفناه؛ لم يُنكر أن يكون الحكم على كفار ملّة ما حكم به أمير  
المؤمنين صلوات الله عليه وآله في محاربة أهل الصلاة، بل وجب أن يكون  
ذلك هو الحق عند الله تعالى والصواب، لأنه الإمام العادل المأمون عليه في  
أحكامه الجور والفساد.

(١) في النسختين: من

(٢) في النسختين: فقد.

(٣) في النسختين: الأحكام

(٤) في النسختين: مختلف

(٥) الشريعة (ب)

(٦) في النسختين: العقول.

وأما حوار مناكحتهم فلأننا لا نذهب إليه على الابتداء، ولكنا نوجب نسخه بحدوث الكفر الذي لا يُخرج صاحبه عن الملة، وطريقنا في ذلك السمع على ما وصفناه.

وأما القتل فلأننا نوجه عليهم مع عدم التوبة، وبذلك سار أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في القوم بإطباق نَقْلَةِ الآثار. ألا ترى أنه لما انقضى أمر الحرب وحلّس عليه السلام لأخذ البيعة على الناس؛ استتاب أهل الجمل وكان فيهم موسى بن طلحة بن عبيد الله، فلما وعد عليه قال له: «ثُبْ إلى الله يا بن طلحة وإلا والله ضربتُ عنقك» فأظهر التوبة حيثُله وباع مع جماعة المبايعين ممن كان من أهل الخلاف.

وأما أخذ الجزية فلما ورد بها القرآن ووقف عليها أهل الإسلام في أهل الكتاب، وليس يجوز تعدي القرآن والإجماع إلى غير ما ثبت بهما من جهة القياس، فيبطل ما تعلق به القوم في السؤال.

### [فصل]

وقد أجاب بعض أصحابنا عن ذلك بأن سبي القوم وغنيمة أموالهم واسترقاق ذرارهم قد كان جائزاً، لكن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله مَنْ عليهم بترك ذلك كما مَنْ رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل مكة في الفتح، وقد<sup>(١)</sup> كان له أن يسترقهم بسيرته في غيرهم من أهل الشرك بيدٍ

(١) سقط من (ب)؛ وقد.

وأُخِذَ وَأَحْرَابَ وَحُيِّنَ وَسَاثِرَ الْمَوَاطِنِ الَّتِي غَبِمَ فِيهَا الْأَمْوَالُ وَاسْتَرْقَى لِسَاءُ  
وَالْأَوْلَادِ وَلَهُمْ<sup>١</sup> بِذَلِكَ رَوَايَةٌ يَأْتُرُونَهَا عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ<sup>٢</sup>.

### [سؤال]

ثم يقال لهم: خَبِّرُونَا عَنْ أَحْكَامِ الْفُسَّاقِ؟ أَلَيْسَتْ مُخْتَلِفَةً فِي الشَّرْعِ  
بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْفُسُوقِ وَالصَّلَالِ؟

### [جواب]

فَإِذَا قَالُوا: بَلَى.

(١) أَيِ أَصْحَابِنَا.

(٢) وَهِيَ الَّتِي فِي (عِلَلِ الشَّرَائِعِ لِلصَّدُوقِ ج ١ ص ١٥٤) عَنْ أَنْصَادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ عَلِيًّا  
عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا مَنَّ عَلَيْهِمْ كَمَا مَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا تَرَكَ عَلِيٌّ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْوَالَهُمْ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَكُونُ لَهُ شِيعَةٌ، وَأَنَّ دَوْلَةَ السَّاطِنِ سَتُظْهِرُ عَلَيْهِمْ، فَأَرَادَ  
أَنْ يُقْتَنَسَ بِهِ فِي شِيعَتِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ أَثَارَ ذَلِكَ، هُوَ ذَا يُسَارِ بِسِيرَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَوْ قَتَلَ عَلِيٌّ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ جَمِيعًا وَاتَّخَذَ أَمْوَالَهُمْ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ حَلَالًا، لَكِنَّهُ مَنَّ عَلَيْهِمْ لِيُثَمَّرَ مِنْ  
شِيعَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ». وَقَبْلَهَا فِي (لِصَلَةِ نَفْسِهِ ج ١ ص ١٥٠) عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلَا أَنْ  
عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ سَارَ فِي أَهْلِ حَرَبِهِ بِالْكَفِّ عَنِ السَّبِيِّ وَالْعَبِيَّةِ لِلْقِيَّتِ شِيعَتُهُ مِنَ النَّاسِ بِلَاءٌ  
عَظِيمًا ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَسِيرَتُهُ كَانَتْ خَيْرًا لَكُمْ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ».

## [سؤال]

قيل هم: من أي جهة حكم أمير المؤمنين عليه السلام على محاربيه من أهل القلعة بالقتل في الإقبال والتهي عن ذلك في الإنباء؛ وتراء؛ الإجازة<sup>(١)</sup> على الجرحى؛ وقسمة ما حوى عسكرهم من المال والمتاع<sup>(٢)</sup> والسلاح دون ما عدا ذلك من الأحكام؛ وهم عندكم مُتَسَاقُّ مُتَجَارٌّ؟

## [جواب]

فإن قالوا: من جهة القرآن.

## [سؤال]

قيل هم: وأين تفصيل ذلك على حسب فعهه عليه السلام في صريح القرآن؟

## [جواب]

وإن قالوا: من جهة لسة عن رسول الله صلى الله عليه وآله في مُتَسَاقٍ أهل الصلاة.

## [سؤال]

قيل هم: أوفي السنة أن ذلك حكم جميع المُتَسَاقِ؟

(١) بمعنى الإجهاز.

(٢) والشارع (ب).

[جواب]

من قالوا: نعم.

[حكم]

نفضوا الإجماع وخافوا القرآن.

[جواب آخر]

وإن قالوا: لا، ولكنه فيمن فسق بذلك الضرب بعينه الذي كان من محاربي أمير المؤمنين عليه وآله السلام.

[سؤال]

قيل لهم. أوليس ذلك دليل فعل أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بالقوم مع قيام الحجة على فسقهم؟ إذ ليس مع الأمة شرح ذلك الحكم في القوم بنص لنبي صلى الله عليه وآله يقطع العذر من غير جهة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله.

[جواب<sup>(١)</sup>]

فلا بد من «بلى»<sup>(٢)</sup> مع الصدق والإصاف.

(١) سقط من (ب) جواب.

(٢) لي (ب)



### [الرام]

قيل لهم: مما أنكرتم أن يكون القوم كفارًا وذلك حكمهم في الصرب الذي كان منهم في حرب أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله خاصة من بين سائر الأفعال؛ إذ الكفر في نفسه مختلف وأحكامه على حسبه في الاختلاف؛ ويكون ذلك صوابه فعل أمير المؤمنين صلوات الله عليه مع قيام الحجّة على كفرهم بما بيّناه؛ ولا يجب أن يكون ذلك حكم جميع الكفار كما لم يجب أن يكون عندكم حكم جميع المُتَسَاق؟ وهذا واضح البيان.

### [فصل]

فإن قالوا: ولا سواء، لأن الله تعالى قد حدّ للكفار<sup>(١)</sup> في القرآن والسنّة حدودًا من القتل والسبي وأخذ الجزية، وكل حكم خالف ذلك في العصاة علمنا أنه ليس من أحكام الكفار.

### [بيان]

قيل لهم: قد مضى إسقاط هذا الكلام في ترتيب السؤال، ولو جاز لكم أن تتعلقوا بذلك لجاز لأحر أن يتعلق بمثله في إخراج القوم عن العسق وتسميته خاصة، أو يتعلق به أصحابنا في إكفارهم على إبيان، فيقولون: قد وجدنا للمُتَسَاق<sup>(٢)</sup> أحكامًا مخصوصة في لقرآن من الجلد والقطع والقتل بفعل

(١) في النسختين: الكفار

(٢) في النسختين: العساق.

مخصوص؛ والنفي والصلب والتعزير في ما يلتبس أمره بالفسق ولا يقطع بكونه كثيرًا على البيان، فكلما خالف ذلك في العصاة علمنا أنه ليس من أحكام الفساق! فإن رجعتم إلى أن حكم النوع من الفسق مأخوذ عن أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم دون صريح القرآن؛ قيل لكم: وكذلك حكم النوع بعينه من الكفر مأخوذ عنه دون صريح التلاوة على حسب ما قدّمناه. وهذا يبيّن لمن تأملّه.

### [سؤال]

ثم يقال لهم: خبروا أمستحيل في العقول عندكم كان مجيء العادة في معض الكفار بما حكم به أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله في أهل البصرة والشام<sup>(١)</sup> والنهروان فيوجب قتلهم إن لم يتوبوا؛ ويمنع من أتباع مدرهم في الحرب والإجازة على جريحهم وسلبهم، ويسوّغ غنائم ما حوى عسكريهم دون ما لم يحويه ووحد لهم في غير ذلك من المكان؟<sup>(٢)</sup>

### [جواب]

فإن قالوا: نعم؛ ذلك مستحيل!

(١) واعلم (ب)

(٢) وسلبهم ويسوّغ غنائم ما حوى عسكريهم دون ما لم يحويه ووحدهم في غير ذلك من المكان (ب) وسلبهم ويسوّغ غنائم ما حوى عسكريهم دون ما لم يحويه ووحدهم في غير ذلك من المكان (م)

### [سؤال وحكم]

قيل: ومن أين استحال ذلك والعقول لا توجب الأحكام السمعية ولا تؤدّي إلا على المصالح التي من أحلها وجبت العبادات؟ وهذا ما لا يرتكبه أحد من أهل الديانات.

### [جواب آخر]

وإن قالوا: لا يستحيل ذلك

### [سؤال]

قيل لهم: قلّم أنكرتم أن يكون السمع قد جاء به فعل أمير المؤمنين صوات الله عليه وآله على حسبه وصار في الحكم على القوم مع كفرهم إلى موجه؟ وهذا ما لا سبيل إلى دفعه مع الإنصاف.

### [جواب]

فإن قالوا: هذا قد كان غير ممسع لولا أن السمع مع منه والإجماع.

### [سؤال]

قيل لهم: أي سمع جاء في القرآن أو الخبر عن سة النبي صلى الله عليه وآله أن من كفر بحرب الإمام العادل مع إقامته على الشهادتين وإظهار أحكام الملة؛ تستحيل المنة في حكمه ما ذكرناه؟ بل أي اتفاق حصل على ذلك

أم أي إجماع؟ وهذا ما لا سبيل إلى إثباته على وجه من الوجوه ولا سبب من الأسباب.

### [سؤال]

ثم<sup>(١)</sup> يقال لهم: هل ورد السمع أو وقع الإجماع على أن الكافر - على العموم والاستيعاب - يجب<sup>(٢)</sup> سبي ذريته وعنيمته<sup>(٣)</sup> ماله وأخذ الجزية منه؛ وتحرم مناكحته وموارثته ودفعه في مقابر أهل الإسلام؟

### [جواب]

فإن قالوا: نعم!

### [حكم وبيان]

يُهْتَمُّ لأن ذلك غير موجود في<sup>(٤)</sup> القرآن ولا معروف في السنة بالاتفاق، واختلاف<sup>(٥)</sup> الأمة فيه موجود على البيان، ألا ترى أن أكثر الشيعة مجمعون<sup>(٦)</sup> على إكفار محاربي أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله من غير أن يوجبوا فيهم

(١) سقط من (ب): سؤال، وميها: ولم.

(٢) سقط من (ب): يجب.

(٣) في السخريين: وعنيم.

(٤) و (ب).

(٥) الاختلاف (ب).

(٦) يجمعون (ب).

هذه الأحكام؟ وجمهور<sup>(١)</sup> المعتزلة مجمعون<sup>(٢)</sup> على إكفار المجترّة والمشبهة مع امساعهم عن<sup>(٣)</sup> أخذ الجزية منهم أو سبي دراريهم وغنيمة أموالهم وإباحتهم<sup>(٤)</sup> موارثهم ودفنهم في مقابر أهل الإسلام؟ وهذا يدل على أنه لا عمل للعقول في ما ادّعاه الخصم من ذلك، وأنه لا سمع فيه ولا إجماع. وإذا بطل أن يكون فيه ما عددناه؛ بطل التعلق به في دفع إكفار القوم على ما بيناه

### [فصل]

ولعل متضعفاً من أهل الخلاف يقول عند بيان ما وصفتناه: لست أنكر من جهة من الجهات اختصاص طائفة من الكفار من الحكم بما حكم به أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله في أهل البصرة، ولا يتناق ذلك فيهم مع الإكفار، لكنكم لا يجب أن تستدلوا به على كفرهم دون أن تثبتوا أولاً كفرهم ثم توجبوا فيهم<sup>(٥)</sup> هذه الأحكام.

(١) في جمهور (ب)

(٢) يجمعون (ب)

(٣) في المشبهة مع أشيائهم من (ب) والمشبهة مع امساعهم من (م)

(٤) أجازتهم بل أجازهم موارثهم (ب) أجازتهم بل أجازهم إباحتهم (م)

(٥) سقط من (ب): فيهم.

## [بيان]

فيقال لهم: قد فعلنا ذلك، وعليه كان ما الاعتماد، فدللنا على كهر القوم بأوضح الدلالة، وكشفنا عنه بجليّ لبرهانه، ثم أوجبنا الحكم عليهم بفعل الإمام لعادل الرشيد المأمون عليه الخطأ؛ المصيب في جميع لأفعال. وإنما حرّرنا السؤال في جواز الأحكام وصحّحنا فيها الاستدلال بإنكاركم جوازها على أهل الكفر ولصلال. وإذا كنت أيها المستضعف قد أجزت ذلك بما أوجبه الاعتبار؛ فارجع إلى دلائل إكمارهم إلى ما سطرناه في أول الباب، وانتبه من رقديك! واستيقظ من الغفلة عما رتبناه في الكلام! تجدد ذلك على ما شرحناه، وتقف منه على ما أوضحناه، والله الموفق للصواب.

وقد كان رجلٌ من أهل الاسترشاد سألني سؤالاً يتعلق بجوبه بدلائل الإكفار، ويتضمن من المعاني ما ينظم بجملة ما في هذا الكتاب، ويختص بعد الانتظام بتحقيق ما انتهيت إليه من القول وتأكيده ما في هذا الباب. فرأيتُ أن أذكره على الاتساق، لعله ما ذكرت من الاتفاق، ولما فيه من الإيضاح عن الحقيقة في المذهب والبرهان، والزيادة من الإيضاح في الحجج على ذلك والبيان. وبالله أستعين.

### [السؤال]

سأل هذا الرجل فقال: خُتِرَوني عن عائشة؛ هل كانت<sup>(١)</sup> حُرَّها لأُمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لشبهة دخلت عليها في الديانة أم لعنادٍ وقديم عداوة؟

### [الجواب]

قلت له: بل كان لعناده له صلى الله عليه وآله وما سلف لها من قديم العداوة.

### [سؤال]

فقال: أَيْبُنُ عن صحة ذلك، واكشف لي بيبانه بالدلالة.

### [جواب]

قلت له الدلالة على ذلك الآثار، والطريق الموصل إلى علم صحته<sup>(٢)</sup> المستعصر الظاهر من الأحبار، إذ ليس للعقول مدخل في إيجاب ما يكون في المستقبل من جنس ما سألت عنه، ولا في ما كان، فإن أحبيت معرفة ما صدر منك من السؤال؛ فاصبر إلى ما أشرحه وإن طال، فإن في تفصيله كثيرًا من المقال، ثم اعرضه عن عقلك واستخبر عنه - إن شئت وقديرت - كل عاقلٍ

(١) في النسختين: كان.

(٢) في النسختين: صحة.

في الأنام، فإن لم تتيقنْ وجميع السامعين له بالداهية<sup>(١)</sup> عند ذلك ما وصفت<sup>(٢)</sup> لك؛ فاعلم أني في كل ما حكمتُ به معتمدٌ على الطلّان!

### [سؤال]

قال: فاستخِر الله سبحانه فإني صامتٌ لإصعاء ما توردّه في ذلك من الكلام.

### [جواب]

قلت له: أول ما أبدأ به في الكشف عن صحة ما ذكرتُ؛ الرواية بها جاء عنها<sup>(٣)</sup> من الأقوال والأفعال لعنادها له عليه السلام في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، ثم أتبعهُ بها كان بعده في الأحوال.

فمن ذلك؛ ما رواه أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن، "عن أبي الحسن علي بن الحسن بن فضال في كتاب المبتدأ والمغازي، وإسناده في الكتاب عن أبيان بن عثمان، عن الأجلح،<sup>(٤)</sup> عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «لما رمى أهل الإفك عائشة؛ استشار رسول الله صلى الله

(١) في النسختين: بالبداية.

(٢) ما وصف (ب)

(٣) أي الحميراء لعنّها الله.

(٤) هو ابن عقدة

(٥) هو أبو حُجّة يحيى بن عبد الله بن معاوية الكندي، من أصحاب الصادق عليه السلام.



عليه وآله علياً صلوات الله عليه وآله فيها فقال له: يا رسول الله! النساء كثير، وصلى الخادم. فسألوا بريرة فقالت: ما علمتُ إلا خيراً. وبلغ ذلك عائشة فقالت: لا أحب علياً بعد هذا اليوم أبداً! قال وكانت تقول بعد ذلك: لا أحب علياً أبداً! أليس هو الذي خلا وصاحبه بحارتي يسألانها عني؟! وهذا الحديث صحيح الإسناد، وأصح الطريق، جليل الرواة،<sup>(١)</sup> وهو يتضمن التصريح<sup>(٢)</sup> منها ببغض أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لتبصيحته لرسول الله صلى الله عليه وآله واحتجته في طاعته ومحضه الحق في مشورته، من غير أن يكون ظلمهم بذلك واعتدى عليها فيه، إذ لو كان ذلك كذلك - وحاشي له<sup>(٣)</sup> صلى الله عليه وآله - لما سمع رسول الله صلى الله عليه وآله منه مقاتته، ولا قِلَّ مشورته، ولا انتهى فيه إلى رأيهِ ولودَّه عنه وقبحه، فلما صار إلى صدِّ ذلك من الإصغاء إليه والعمل في التدبير عليه؛ دلَّ على صوابه؛ وصلاتها في بغضها لأجله وعداوته.

(١) ليسوا جميعاً كذلك عندنا. وطريق ابن عقدة عن ابن فضال غدوش بها ذكره النجاشي من أن أصحابا الكوفيين ما كانوا يعرفون نسخة ابن عقدة عن ابن فضال من حديث أبيه، وأن كتابه المعروف بأصعب أمير المؤمنين عليه السلام موضوع عليه لا أصل له. ولا ننكر أنه قد اتفقت روايته عنه، إلا أن الكلام في رواية كتاب (المتن وألغازي) المدعى. نعم! إن مضمون الخبر بمقدار تصريحها ببغض أمير المؤمنين عليه السلام مورد احتجاج وإلزام لا احتجافه بقرائن الصدق والثقة، وقد احتججنا به في (الفاحشة)

(٢) في النسختين: التصريح.

(٣) لو (ب)

ومن ذلك؛ ما رواه الحسن بن علي بن عمار قال: حدثنا الحسن بن عطية قال: حدثنا سعاد بن سليمان، عن جابر بن يزيد، عن إسحاق بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قال: «دخلتُ على النبي صلى الله عليه وآله وعنده أبو بكر وعمر وعائشة، فجلستُ بينه وبين عائشة. فقالت: ما لاشتيتَ مجلسَ غير فخذني يا علي! فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله ظهرها وقال: لا تؤذيني في أخي، فإنه أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، يُقَعِّدُهُ اللهُ جل وعلا يوم القيامة على الصراط، فيدخل أوليائه الجنة وأعداءه النار». وهذا أيضًا دليل عداوتها بظهور قبح القول له منها، وفاحش الكلام من مخاطبتها، وضَّحَّاها<sup>(١)</sup> عليه بالكرامة وحسدها، وقصدها بدلك الكلام إلى أذاه صلى الله عليه وآله حتى أحرها الرسول صلى الله عليه وآله أنها قد آذته بدلك، وأبان عن فصائله لإبطال عنادها.

ومن ذلك؛ ما رواه محمد بن علي بن مهران قال: حدثنا محمد بن علي ابن خلف قال: حدثنا محمد بن كثير، عن إسماعيل بن زياد البزاز، عن أبي إدريس، عن رافع مولى عائشة قال: «كنت غلامًا أخدمها، وكنت إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله عندها أكون قريبًا أعاطيهم. قال: فبينما رسول الله صلى الله عليه وآله عندها ذات يوم؛ إذ جاء جاء فلقَّ الباب، فخرجتُ

(١) في النسختين: الحسين. والصواب ما أثبتناه.

(٢) في النسختين: وظنها.

إليه فإذا جارية معها إناء مغطى. قال: فرجعتُ إلى عائشة فأخبرتها. قال: فقالت: ادخلها قال. فدخلتُ فوضعت بين يدي عائشة، فوضعت عائشة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله. قال: فجعل يأكل منه. قال: وخرجت الجارية. قال. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليت أمير المؤمنين وسيد المسلمين وإمام المتقين يأكل معي. فقالت له عائشة: مَنْ أمير المؤمنين وسيد المسلمين؟! قال: فسكت. فجاء جاء فدق الباب. قال: فخرجتُ إليه فإذا هو علي عليه السلام. فرجعتُ وقلتُ. هذا علي. فقال النبي صلى الله عليه وآله: ادخله فلما دخل قال النبي صلى الله عليه وآله: مرحباً وأهلاً! لقد تميتك مرتين حتى لو أبطأت علي لسألتُ الله عز وجل أن يأتيني بك. اجلس فكل. فأكل معه. فقال النبي صلى الله عليه وآله: قاتل الله عز وجل مَنْ قاتلك! وعادى الله مَنْ عاداك! فقالت عائشة. وَمَنْ يقاتله وَمَنْ يعاديه؟ قال: أنتِ وَمَنْ معك! (١) فدل أيضاً هذا الحديث على عداوتها له من حيث استفهمته

(١) جاء هذا الحديث عند العدو محرقاً متورّاً متراً على أم النصب عائشة! ففي (معركة الصحابة لأبي يعين برقم. ٢٦٤٤): أحدثاه محمد، عن زيد بن محمد بن جعفر الكوفي، ثنا محمد بن جعفر الفئات، ثنا الحكم بن سليمان، عن محمد بن كثير، عن إسماعيل البربر، عن أبي إدريس المزني، عن رافع مولى عائشة قال: كنت غلاماً أخدمها إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها، وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هادئ الله مَنْ عادى علياً. وعندما جاء شامه في (كشف اليقين للعلامة الحلي ص ٢٧٥) نقلاً عن كتاب مناقب علي بن أبي طالب وما نزل فيه من القرآن للحافظ أبي بكر بن مردويه: «ومن المناقب من رافع مولى عائشة قال: كنت غلاماً أخدمها، فكنتُ إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله عندها أكون قريباً إليها =

عما تعلمه على وجه الإنكار، وإمساكه عليه السلام في ذلك عن الجواب، ودعائه<sup>(١)</sup> في آخر القول على من يقاتله لعلمه بما كان منها من القتال، ودعائه<sup>(٢)</sup> أيضا على من عاداه ليبيّن بذلك لها معرفته صلى الله عليه وآله بما هي عليه من العناد؛ وليريل به الشهة عن الأمة في حقه وصوابه وباطل عدوه وما في خلافه من الضلال.

ومن ذلك؛ ما رواه غير واحد عن الأرقم بن شرحبيل<sup>(٣)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي توفي

= لأعطيها قال فبينا رسول الله صلى الله عليه وآله عندها ذات يوم؛ إذ جاء فجاء ففتح الباب قال فخرجت إليه فإذا جارية معها إماء مغطى قال فرجعت إلى عائشة فأخبرتها فقالت أدخلها فدخلت فوضعت بين يدي عائشة، فوضعت عائشة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله، فجعل يأكل وخرجت الحارية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ليت أمير المؤمنين وسيد المسلمين وإمام المتقين عدي يأكل معي. فقالت عائشة: ومن أمير المؤمنين وسيد المسلمين؟! فسكت. ثم أعاد الكلام مرة أخرى، فقالت عائشة مثل ذلك، فسكت فجاء فجاء ففتح الباب، فخرجت إليه فإذا هو علي بن أبي طالب عليه السلام. قال فرجعت فقلت هذا علي. فقال النبي صلى الله عليه وآله أدخله فلما دخل قال له النبي صلى الله عليه وآله مرحبا وأهلا! لقد تمنيتك مرتين حتى لو أبطأت علي لسألت الله عز وجل أن يأتي بك، اجلس وكُل معي فجلس وأكل معه، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله: قاتل الله من قاتلك! وعادي من عاداك! فقالت عائشة: ومن يقاتله ومن يعاديه؟ قال. أنت ومن معك! مرتين،

(١) في السختين: ودعاه.

(٢) في السختين: ودعاه.

(٣) في السختين: شرحبيل. والصواب ما أثبتناه.

فيه: ابعثوا إلى علي فادعوه. فقالت عائشة: لو بعثت إلى أبي بكر! وقالت حمصة: لو بعثت إلى عمر! فاجتمعا عنده جميعاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: انصرفا! فإن تكن لي حاجة أبعث إليكما.

وروى ابن إسحاق، عن<sup>(١)</sup> الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله،<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس قال: «أُغِييَ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وأفاق فقال: ادعوا لي أخي. فأمرت عائشة فُدْعِيَ أبو بكر! فدخل، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وآله أعرض عنه. فقالت حمصة: ادعوا عمر! فجاء حتى جلس إلى جانبه، ففتح عينه فرآه ثم أعرض عنه. فقالت أم سلمة: ادعوا له علياً فإنه الذي يريد! فَدَعَوْهُ، فجاءه حتى جلس إليه، فلما رآه دنا منه، ثم ناجاه طويلاً». وهذا الحديث مع استفاضته وكثرة روايته، وظهوره في العامة والخاصة وانتشاره؛ يدل على عداوتها وصاحبتها له، لدفاع رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عنه<sup>(٣)</sup> في الخبر الأول إذ دعا باسمه المشهور به، وفي<sup>(٤)</sup> الخبر الثاني عند ذكره بأخوته المعلومه عندهما وعند سائر الصحابة له، وقصدهما في الأمر

(١) ليس في النسختين: عن.

(٢) هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وثَقُوهُ، وقال محمد بن سعد: ثقة ربيع، كثير الغيا والحديث.

(٣) أي لدفع عائشة وحمصة النبي صلى الله عليه وآله عن علي عليه السلام، فتصدَّاه عن استدعائه.

(٤) في النسختين بلا واو المعطف: في.

حلافة، ومصادقتها في العمل المراده - واحترانها<sup>(١)</sup> في أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله وسلم من تفضيله وكرامته.

ومن ذلك؛ ما أجمع عليه أهل النقل من شهادتها وحمصة جميعاً لأبي بكر في صواب منعه وطمة عليها السلام فدكاً، ومباينتها في تلك الشهادة أمير المؤمنين عليه السلام في ما ذهب إليه من استحقاقها عند قوها وقد جاءت فاطمة عليها السلام تطالب بميراثها: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»! وهذا برهان عنادها لأهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين على شرط صواب فاطمة عليها السلام في مطالبتها وصدقها في خبرها عن رسول الله صلى الله عليه وآله بنحلتها واستحقاقها تركته بميراثها.

ومن ذلك؛ ما رواه أيضاً محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن عائشة قالت: «استعير<sup>(٢)</sup> برسول الله صلى الله عليه وآله المرض في بيت ميمونة، فدعا نساءه فاستأذنهن أن يمرضن في بيتي فأذن له، فخرج بين رجلين من أهل بيته، أحدهما الفضل بن العباس؛ ورجلٌ! تحط قدماه، عاصباً رأسه، حتى دخل بيتي قال عبيد الله: فحدثت هذا الحديث عنها عبد الله بن العباس فقال: هل تدري من الرجل؟ قلت: لا قال: علي

(١) في النسختين: واجتهادهم.

(٢) صلوات (ب)

(٣) في النسختين: استقر والصواب ما أثبتناه، ومعناه أنه اشتد عليه المرض

ابن أبي طالب، وما كانت تقدر أن تذكره بخير وهي تستطيع! وهذا أيضًا في نفسه دليل واضح على عداوتها به صلى الله عليه وآله، ويزيده بيانًا ووضوحًا شهادة ابن عباس رضي الله عنه بمدلوله لعلمه بذلك منه ومن غيره مما لا يُحصى من الوجوه، ومعرفته بعنادها<sup>(١)</sup> وبقينه.

ومن ذلك؛ ما تطبق به أمل القتل أن عائشة كانت تذب عثمان في ولايته، وأنها كانت تقول كل قول بعص منه في أمرته، وترفع قميص رسول الله صلى الله عليه وآله في المحافل فتقول: «هذا قميص رسول الله صلى الله عليه وآله لم يَلْ»<sup>(٢)</sup> وقد أبلى عثمان أحكامه وطعن في سنته<sup>(٣)</sup>! فلما قُتِلَ، جاء الناعي إلى مكة وهي<sup>(٤)</sup> بها ينعاها، فبكوا لقتله قوم من أهلها، فأمرت مناديًا ينادي: «ما يبكيكم على بعث! أراد أن يطفى كتاب الله فأطفأه الله! وأراد أن يقتل سنة رسول الله صلى الله عليه وآله فقتله الله! ثم أُرِجَتْ بمكة أن طلحة قد بويع، فركبت مبدرةً بعها وتوجهت إلى المدينة وهي تقول: «إيها ذا الأصبع!»<sup>(٥)</sup> الله أنت! لقد وجدوك لها محسنًا وبها خليفًا! وأقبلت حديدًا<sup>(٦)</sup> مسرورة حتى انتهت إلى

(١) بعادها (ب).

(٢) في السحتين. لم يَلْ.

(٣) في النسختين: وهو.

(٤) تعني ابن عمها وحبيبها طلحة الذي شَلَّتْ أصبعه يرم أحد من ما يزعمون.

(٥) أي فَرْخَةً.

شريف،<sup>(١)</sup> واستقبلت عبد الله بن أبي سلمة الليثي<sup>(٢)</sup> فقالت: «ما عندك من الخبر؟ قال: قتل الناس عثمان. قالت: ثم ماذا صنعوا؟ قال: بايعوا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله علياً أمير المؤمنين. فقالت: والله لو دِدْتُ أن هذه تطابقت على هذه إن تَمَّت الأمور لصاحبك! قال: ولم؟ فوالله ما أدري بين هذه الخضراء وهذه الغبراء<sup>(٣)</sup> نسمة أكرم على الله منه، فلم تكريهين سلطانه؟ قالت: إننا عتبنا على عثمان في أمور سميناها له ووقفنا عليها فتاب منها واستغفر الله فقبل منه المسلمون ولم يجدوا من ذلك بُدّاً، فوثب عليه فقتله من قبله من والله<sup>(٤)</sup> لأصعب من أصابع عثمان خيراً منه! وقد مضى كما يمضي الرحيض<sup>(٥)</sup>» ثم رجعت إلى مكة فتسترت في الحِجر وجعلت تقول هذه

- 
- (١) في النسختين: شرف والصواب ما أثبتناه وهو موضع قرب مكة عن تسعة أميال منها  
(٢) في رواية أبي محنف التي في (شرح السمعاني لابن أبي الحديد ج ٦ ص ٢١٥) عبيد بن أبي سلمة الليثي وفي رواية البلاذري في (أسباب الأشراف ج ٣ ص ١٨) عبيد بن مسلمة الليثي  
(٣) في النسختين بين هذا الخضراء وهذا الغبراء.  
(٤) ليس في النسختين: من. وفيهما: فوالله.

- (٥) في النسختين. الرحيض. والراجح ما أثبتناه إذ الثوب الرحيض هو المعسول لظهور ترويه أنه تطهر من ذنوبه برعها وفي (الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ٢ ص ٥٧٠): «فلما كانت بسرف لقيها رجل من أخوالها من بني ليث يقال له: عبيد بن أبي سلمة، وهو ابن أم كلاب، فقالت له: مهيم؟ قال: قُتل عثمان وبقيوا ثمانية. قالت: ثم صنعوا ماذا؟ قال: اجتمعوا على بيعة علي فقالت: ليت هذه انطبقت على هذه إن تَمَّ الأمر لصاحبك! ردوي ردوي! فانصرفت إلى مكة وهي تقول: قُتل والله عثمان مظلوماً والله لأطلبن بدعه! فقال لها ولم؟ والله إن أول من أَمَالَ حَرْقَهُ لأنت! ولقد كنت تقولين. اقتلوا نمثلاً فقد كفر! قالت: إنهم استأبوه ثم قتلوه.»



المقالة للباس. فهل يصح - رحمت الله - عند أحد من العقلاء دخول الشهة في ما وصفاه؟ أم هل يرتاب مكلّف في أنه يضطر القلوب إلى العقد على أنه كان منها لعظيم العداوة والعداء ما ذكرناه؟

= وقد قلت وقالوا، وقولي الأخير خير من قولي الأول! فقال لها ابن أم كلاب

فيسك النداء وسك الغيز	وسك الرياح ومنك المطر
وأنت أمرت بقتل الإمام	وقلت لنا إنه قد كفر!
فها أظعنالك في قتلوه	وقاتلوه عندما من أمر
ولم يسقط السقف من فوقنا	ولم يتكيف شمس والقمر
وقد بايع الناس ذا ثنبر	يرين الشسا ويقيم الصمر
وتلبس للحرب أثوابها	وما من وفي مثل من قد عذر

فانصرفت إلى مكة فقصدت الحجر فسئرت فيه، فاجتمع الناس حولها فقالت: أيها الناس، إن الفوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه وعبيد أهل المدينة اجتمعوا على هذا الرجل المقتول ظلماً بالأمس، وتقموا عليه استعماي من حدثت سيئه، وقد استغفيل أمثالهم قبله، ومواضع من اجنحوا تخامها لهم، فتابعهم وترغهم عنها، فلما لم يجدوا حجة ولا علواً بادروا بالعدوان، فسفكوا الدم الحرام واستحلوا البلد الحرام والشهر الحرام وأخذوا المال الحرام! والله لأصبع من عثمان خير من طياق الأرض أمثالهم! والله، لو أن الذي اعتدوا به عليه كان ذنباً لخلص منه كما يخلص الذهب من خبثه أو الثوب من قزيه إذ ماصوه كما يماص الثوب بالماء أي يغسل فقال عبد الله ابن عامر الحصرمي، وكان عامل عثمان على مكة: ها أنا أول طالب! فكان أول مجيب، وتبعه أمية على ذلك، وكانوا هربوا من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة ورفعوا رؤوسهم، وكان أول ما تكلموا به باحجاز وتبعهم سعيد ابن العاص، والوليد بن عتبة، وسائر بني أمية، وقديم عيهم عبد الله بن عامر من البصرة ببالي كثير، ويعلى ابن أمية، وهو ابن منية، من اليمن ومعه ستمئة بعير وستمئة ألف درهم، فأناخ بالأبطح.

ومن ذلك؛ ما رواه نوح بن درّاج،<sup>(١)</sup> عن رجاله، عن ابن إسحاق قال. حدثني المهال قال. حدثني جماعة من أصحابنا «أن طلحة لما قَدِمَ مكة حام إلى عائشة، فلم يرَته قالت: يا أبا محمد! قتلْتَ عثمانَ وبايعتَ عليًّا! فقال لها. يا أمُّه! إنما مثلي كما قال الشاعر:

نَدِمْتُ ندامَةَ الكُسْعِيِّ<sup>(٢)</sup> لما رَأَتْ عيناؤه ما صَنَعَتْ يداؤه.

أولا ترى أهدى تبدي العداوة في كل حال؟ وتُطهر العباد له في كل مقال؟ ومن ذلك؛ كتبها إلى الأفاق تَوَلَّى على أمير المؤمنين صوات الله عليه وآله وتُحَدِّثُ الناس عنه، من غير شبهة تعرض في الديانة لفعلٍ كان منه، فكتبت<sup>(٣)</sup> إلى زيد بن صوحان على ما أجمع عليه نَقْلُ الآثار: «بسم الله الرحمن الرحيم. من عائشة بنت أبي بكر زوج النبي صلى الله عليه وآله إلى ابنها الخالص زيد بن صوحان. أما بعد؛ إذا جاءك كتابي هذا فأقم في بيتك

(١) في النسختين، نوح بن جراح والنصواب ما أثبتناه

(٢) في السحتين. عن أبي إسحاق والنصواب ما أثبتناه

(٣) هذا رجلٌ من كُتُبٍ من أهل اليمن يقال له محارب بن قيس الكُتْعِيُّ، قيل أنه كان يسقي كل يوم شجرة في البر حتى استوى عودها وصنع منها قوسَ وحشة أسهم، فأتى أرضاً صحيرية ذات ظباء كثيرة فكمَن حلف صحرة وأخذ يرميها، وكان يرى قدح سهمه شرراً في الصحر فيتوقم أنها قد نابت، فعصر وكسر قوسه، وبعدما خرج من مكعبه وجد حشة من الظباء مصدبةً ملقاةً على الأرض، فعلم أن أسهمه كادت تحترق كل واحدة منها ثم تقدح في الصحر، فندم على كسر قوسه، وذهب أمره مثلاً

(٤) في النسختين: وكتبت.

وَعَدْلٍ<sup>(١)</sup> الناس عن علي حتى بأنتيك أمري! وليبلغني منك ما أَسْرُّ به، فإنيك من أوثق أهلي عندي. والسلام» فكتبت إياها. «بسم الله الرحمن الرحيم. من زيد بن صوحان إلى عائشة بنت أبي بكر أما بعد؛ فإن الله عز وجل أمرك بأمرٍ وأمرنا بأمرٍ، أمرك أن تقرّي في بيتك وأمرنا بالجهاد، فإني كتابك تأمريني أن أصنع ما أمرك الله تعالى وأن تصنعي أنت ما أمرنا الله تعالى به! والسلام». فما الذي دعاها إلى ذلك - تراه<sup>(٢)</sup> - إلا اعتاد؟

ومن ذلك؛ ما رواه السريّ، عن شعيب، عن محمد أن عائشة قالت: «كان بيني وبين علي ما يكون بين المرأة وأختائها، تعني من العداوة والشحناء. فهذا تصريح منها بتقديم عداوته صلى الله عليه وآله وعناده.

ومن ذلك؛ كتابها إلى حفصة الدال تصمّنه عند<sup>(٣)</sup> جميع أهل العقل على العناد الكاشف عن بغضها له وتقديم شأنها،<sup>(٤)</sup> على غير موجب ذلك من سالف منه. إليها إلا ما هو عليه من الهدى والرشاد، فروى عبد الرحمن ابن الأصم، عن الحسن البصري قال: «لما نزل علي عليه السلام بذي قار؛ بلغ عائشة فظنت أن ذلك منه لخوفه من القوم، فكتبت إلى حفصة: أما بعد؛ فإنني أخبرك أن علياً قد نزل بذي قار بمنزلة الأشقر، إن تقدّم نُجِرَ وإن تأخّر عُقِرَ!

(١) في النسخين: واحصل.

(٢) تراه (ب)

(٣) يس في النسخين: حد

(٤) شأنه (ب) شأنه (م)

فلما أتى الكتاب حفصةً وقرأته؛ دَغَتْ جوارِي لها فضربن بالدفوف وجعلن  
يُعتِن وَيَقْلَن.

ما الخبر؟ ما الخبر؟ عليّ في سَقَر!  
إن تقدّم نُجِرَ وإن تأخّر عُقِر!

فبلغ أم كلثوم ابنة علي عليه السلام بنت فاطمة بنت رسول الله - صلى  
الله عليها وأبيها وبعلمها وأولادها - ما أته حفصة، فخرجت في نسوة لا  
تُعرف ولا يُعرفن، حتى دخلت على حفصة متكررات حتى جلسن مع النساء،  
والكتاب يُقرأ والجواري يضربن بالدفوف، فلما قُرئَ عليها الكتاب سَفَرَتْ؛  
فلما رأتها حفصة أخذت الكتاب واستخيت، فقامت أم كلثوم عليها السلام  
وهي تقول لها: إن تطاهرتما عليه فقد تطاهرتما على رسول الله صلى الله عليه  
 وآله من قبله! وليس بأول ما ركبتهما منّا العظيم، وقد شهدت أنت وصاحبك  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا نورث، فمنعتمونا ميراثنا من أبنائنا  
رسول الله صلى الله عليه وآله.

وروى محمد بن صلة الحنات، عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: لما نزل  
علي عليه السلام بذي قار؛ كتبت عائشة إلى حفصة: أما بعد؛ فإن علياً نزل  
بذي قار بمنزلة الأشقر، إن تقدّم نُجِرَ، وإن تأخّر عُقِر! فلما جاءها الكتاب  
جمعت مواليتها ونساءها وجوارِيها،<sup>(١)</sup> فأقبلن يضربن بالدفوف ويقلن.

اللهم لا تبارك في علي ولا في بعير حَمَلَه! اللهم اعقِرْ بعلي حَمَلَه!

(١) في النسختين: وجوارها.

علي بن عدي ليس ذاك له

قال: وكان بالمدينة رجل يقال له: علي بن عدي<sup>(١)</sup> فلقيتهم امرأة من المسلمين وهم يحجرون بذلك في الطريق، فقالت

اللهم بارك في علي وفي بعير حملة واجعل صراطا مستقيما قيلة

اللهم لا تبارك فيمن ثنيا<sup>(٢)</sup> زللة

فبلغ ذلك أم كلثوم وأم سلمة رضوان الله عليهما، فقالت أم سلمة: أنا أذهب إليهن. فقالت أم كلثوم: بل أنا أذهب إليهن وأنا أعلم بهن منك. فلبت ثيابها وتنكرت، حتى إذا جلست مع القوم وسمعت كلامهن

(١) هو علي بن عدي بن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس. ولأه الطاغية الثالث عثمان ابن عفان مكة حين ولي الخلافة، ونهض مع أمه عائشة يوم حمله ثارا لسيده وناسقا على روال منعه فقتل هناك إلى لعنة الله وعذابه. وفي (أسباب الأشراف للسلاوي ج ٩ ص ٣٨١) واستعمل عثمان بن عفان علي بن عدي بن ربيعة ابن عبد العزى، وهو ابن الكناية على مكة، وشهد الجمل مع عائشة فقالت امرأة منهم:

ياربنا اعقر بعير حملة! ولا تبارك في بعير حملة!

إلا علي بن عدي ليس له!

فقتل يوم الجمل<sup>٩</sup>. وهكذا كان دعاء الفسقة مقلوب الأثر، فبارك الله في علي أمير المؤمنين عليه السلام وبصره الله بصرا عرييا، فيما قتل ذاك وهلك ورجعت أمه عائشة مهرومة صاعرة راعمة! ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٢) في السحيتين ثيمنا.

ودعاءهن على أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله؛ سمرت نقابها ثم قالت.  
والله لئن تظاهرتما عليه لقد تظاهرتما على رسول الله صلى الله عليه وآله قبله؛!  
وهذان الحداث جميعاً متفقان، وليس فيما ضمنتاه اختلاف وإن توهمه  
متوهم، لأن الارتجار في الخبر الأول في دار حمصة، وفي الثاني كان في الطريق  
وهو يذهب إلى الدار. فترى؛ بأي شيء استحق أمير المؤمنين صلى الله عليه  
وآله من عائشة؟! وأي شبهة دخلت<sup>(١)</sup> عليها في استحقاقه ذلك؟! وبأي فعل  
كان منه ما وحب دعاؤها وأحبتها وصواحبتها عليه؟! وكيف لم تكتب بذلك  
إلى أحد من أزواج رسول الله صلى الله عليه وآله إلا إلى حفصة بنت عمر بن  
الخطاب؛ ولم تثق بمش ما كان من حمصة في ذلك من عمرها من سائر  
الأزواج؛ إلا لما دهست إليه الشيعة من عداوتها له في القديم؛ وعداوة أبيهما  
له في اجتماعهم على عناده؛ لموضع من رسول الله صلى الله عليه وآله وانفاقهم  
على مقتله لمزلته في الدين؟! ألا ترى أن أم كلثوم رضي الله عنها قد شهدت  
بذلك عليهن؛ ووافقت حمصة عليه وبنيته لها؛ وذكرته ما كان منهم في منع  
الميراث لو ألدتها وشهادتها بالزور عند أبي بكر لظلمها؛ وتظاهرتما جميعاً على  
رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ذلك؛ وعنادهما له وعداوتها؟! مع أن  
القرآن قد نطق بذلك في خلافهما على النبي صلى الله عليه وآله في حال حياته،  
وضلاهما بما بينه في أول كتابنا على التفصيل، ودللنا به على كفرهما.

---

(١) في النسختين: دخل.

ومن ذلك؛ اجتهادها<sup>(١)</sup> في حربه، واستمرارها لطاقة في سفك دمه، وتوصلها بكل ممكنها إلى إطفاء نوره وقتل عثرته، وتطرقها بجميع الحيلة إلى زيادة أوليائه وشيعته، من غير حادث كان منه أوحه، ولا فعل وقع منه سرعه، ولا حجة أظهرتها فيه إلا التعلق بقتل عثمان، وهي تعلم أنها كدت أكد أسبابه، وأن صاحبها توليها وهو بري<sup>(٢)</sup> منه، ثم صمعت في حربه ما يصع في حرب المرتدين! ورادت على ذلك وأتت فيه بما لم يحبه الله تعالى في المشركين! فبدأته بالقتال، ولم تسمع منه الاحتجاج، وتكلفت بعامله<sup>(٣)</sup>، وقتلت صرًا من تمكث بطاعته، ثم لما ظهر بها فمَنَّ عليها بعفوه؛ أبدلت<sup>(٤)</sup> شكر ذلك كفرًا! فحرَّضت عليه أهل الشام، ورعَّبَتهُم في قتله! ولم تزل تذمه في المحافل! وتطعن عليه بالتعريض والتصریح في المجالس! فلما قبضه الله تعالى أبدت من القول فيه ما قدَّمناه، وأظهرت من السرور به ما رصفناه، ثم منعت ابنه الحسن عليه السلام عند وفاته من الدفن مع جده، وصنعت في أمره ما شرحتناه. فلئن لم تكن هذه الأمور علامات العناد ولا دلائل تقدُّم

(١) في السحتين اجتهدهما، وكذا ما يلحقها ويمطف عليها، جاء بعضها على الشبهة في السحتين جميعًا، وفي إحداهما دون الأخرى في مواضع، وبعضها بقيت على الأفراد، وثلاث مشطوبة فيها الشبهة؛ معدولٌ فيها إلى الأفراد.

(٢) في السحتين: وهو بري، والضمير هائد على أمير المؤمنين صلوات الله عليه.

(٣) بعاملًا (ب)

(٤) في النسختين بواو عاطفة، وأبدلت

المقْبُ والعداوة؛ فليس يدل في العالم شيءٌ على العباد ولا يوجد في القُدُور فرقٌ بين أعدائه وأوليائه<sup>(١)</sup> وهذا ما لا يرتكبه عاقل.

ومن ذلك؛ ما تظاهرت به الأحبار من نهي رسول الله صلى الله عليه وآله لما عن قتاله<sup>(٢)</sup> على الاحتصاص، وتأكيده الأمر عليها في ذلك، وتغليظ الرجس والإلكار، فارتكبت خلافه مع البيان، وصارت إلى مضادته على البرهان، ولم تنس<sup>(٣)</sup> لعهد إبيها فيه، ولا عدمت العلم به للتدكار. ولا خلاف بين ذوي العقول أن مَنْ أقدم على فعلٍ من الأفعال وهو في القصد إليه؛ على ما وصفتناه، وأنه على غير شبهة منه على ما بينناه وهذا مما قد مضى في الكتاب، ولكنا ردنا في إيضاحه للتأكيد وكرزناه.

(١) في النسختين، وولاه.

(٢) سقط من (ب): عن قتاله.

(٣) في النسختين، ولم ينس.



فمنه؛ ما رواه يحيى بن مساور، عن إسماعيل بن زياد،<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد المهري قال: «كان عبد الملك بن نافع<sup>(٢)</sup> نارلاً في ثنية كدا<sup>(٣)</sup> يُتَحَدَّثُ إليه، فقال رافع:» سأحدثكم بحديث سمعته أذناي؛ لا أحدثكم عن غيري. سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعلي عليه السلام: قاتل الله مَنْ قاتلك! وعادى الله مَنْ عاداك! فقالت عائشة: يا رسول الله؛ وَمَنْ يقاتله وَمَنْ يعاديه؟! قال: أَنْتِ وَمَنْ مَعَكِ! أَنْتِ وَمَنْ مَعَكِ!»

ورواه محمد بن كثير، عن إسماعيل بن زياد، عن أبي إدريس، عن رافع مولى عائشة قال: «دخل علي عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له: مرحباً وأهلاً! لقد غمّيتُكَ مرّتين حتى لو أبطأت عليّ لسألتُ الله تعالى

(١) هو البرار الكوفي المتقدم في حديث رافع مولى عائشة، وهذا الحديث مختصر عن ذلك الحديث بطريق مولى آخر هو أبو سعيد المهري، الذي يروي عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وغيرهما.

(٢) في النسختين: عبد الملك بن أبي رافع. والأقرب ما أثبتناه وأنه عبد الملك بن نافع الشيباني الكوفي، الذي ذكروا أنه روى عن عبد الله بن عمر وجعفر بن عبد الله الأصبهاني وتصحيح اسم أبيه إلى أبي رافع لشهرة الأخير في الروايات، ولأنه سيأتي ذكر رافع في الحديث.

(٣) في النسختين: بيعة كدا. وكدا ثنية بأسفل مكة، وهي غير كدا وكُدَيّ اللذين هما جبلان في أعلاها. والمعنى أن عبد الملك بن نافع كان في حجة نارلاً فيها مصحبة أقرانه من الرواة يتداولون الحديث، منهم رافع مولى عائشة.

(٤) في النسختين: أبو رافع. صحّحه لئلا يقدّم، لأن الحديث هو نفسه المتقدم والذي سيأتي بعد هذا أيضاً الذي يرويه رافع مولى عائشة، فاحتمال أن يكون مروياً عن أبي رافع القسبي مولى النبي صلى الله عليه وآله بعيد.

أن يأتيني بك ثم قال النبي صلى الله عليه وآله: قاتل الله من قاتلك! وعادى الله من عاداك! فقالت عائشة: ومن يقاتله ومن يعاديه؟ فسكت. ثم إنه أعادها فقال: قاتل الله من قاتلك! وعادى الله من عاداك! فقالت عائشة: ومن يقاتله ومن يعاديه؟ فقال: أنت ومن معك! أنت ومن معك!

وروى السري<sup>(١)</sup> بن إسماعيل، عن عامر، عن عبد الرحمن بن مسعود قال: «دخلت عائشة على أم سلمة رحة الله عليها تستنفضها على الخروج معها إلى قتال أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله. فقالت لها: أنشدك بالله إلا صدقت عما شهدت وسمعت. أنذكرين يوماً دخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يومك منه ومعى حريرة من طعام؟<sup>(٢)</sup> فسمعتيه يقول: لا تذهب الليالي والأيام حتى تنبح كلاب الخوَاب<sup>(٣)</sup> امرأة من نسائي في فتن باغية! فسقط الإناء من يدي؛ فقال: ما لك يا أم سلمة؟ فقلت: يا رسول الله؛ مالي وأنت تزعم أن الليالي والأيام لا تذهب حتى تنبح كلاب الخوَاب امرأة من نسائك في فتن باغية؛ فما يؤمنني أن أكون أنا هي؟! فالتفت إليّ فقال: أما والله يا حميراء الساقين<sup>(٤)</sup> إني لأراك هي!» وذكر الحديث بطوله.<sup>(٥)</sup>

(١) لسلم (ب) المسلمي (م). والصواب ما أثبتناه إذ هو السري بن إسماعيل أحمدي الذي يروي عن عامر ابن شراحيل الشعبي.

(٢) الحريرة حساء من الدقيق والدمسم أو اللبن.

(٣) في السخفتين: الخوَاب. وكذا في مكره.

(٤) يا حمير الشفتين (ب) يا حمير الشفتين (م).

(٥) وهو الذي في (الاحتجاج لطبري ج ١ ص ١٦٦). يروي الشعبي، عن عبد الرحمن =

= اس مسعود ابعبدي قال كنت بمكة مع عبد الله بن الزبير وطهحة والزبير، فأرسلوا إلى عبد الله بن الزبير فأتاهما وأما معه، فقالا له إن عثمان قُتل مظلوماً وإنا نحاف أن ينقض أمر أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فإن رأيت عائشة أن تخرج معنا لعل الله أن يرتق بها فتقاً ويشعب بها صدقاً! قال فخرجنا معي حتى انتهينا إليها فدخل عبد الله بن الزبير معها في سترها فحسبت على الباب فأبلغها ما أرسلنا به فقالت سبحان الله! والله ما أمرت بالخروج! وما يحصرني من أمهات المؤمنين إلا أم سلمة، فإن خرجت خرجت معها! فارجع إليهما فبلغهما ذلك فقالا: ارجع إليهما فلتأتما فهي أثقل عليهما ما فارجع إليهما فبلغهما، فأقبلت حتى دخلت على أم سلمة فقالت لها أم سلمة: مرحبا بعائشة! والله ما كنت في برورة فيما بدا لك؟ قالت: قديم طلحة والزبير فحجراً أن أمير المؤمنين عثمان قُتل مظلوماً! قال فصرخت أم سلمة صرخةً أسمعتهن في الدار! فقالت: يا عائشة! أيت بالأسس تشهدين عليه بالكفر؟ وهو اليوم أمير المؤمنين قُتل مظلوماً! فما تريدن؟ قالت: تخرجين معنا فلعلم الله أن يصلح بخروجنا أمر أمة محمد صلى الله عليه وسلم! قالت: يا عائشة! التخرجين وقد سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما سمعنا؟ نشدتك بالله يا عائشة الذي يعلم صدقك إن صدقت! أتدكرين يوماً كان يومك من رسول الله فصنعتُ حريرةً في بيتي فأتيتُ بها وهو عليه وآله السلام يقول والله لا تذهب الليالي والأيام حتى تتناح كلاب ماء بالعراق يقال له الخوالب؛ امرأة من سائي في فنة ياعية؛ فسقط الإناء من يدي؛ فرفع رأسه إلي وقال: ما لك يا أم سلمة؟ فقلت: يا رسول الله ألا يسقط الإناء من يدي وأنت تقول ما تقول؟ ما يؤمنني أن تكون أنا هي؟ فضحكت أنت! فالتفت إليك فقال: بها تضحكين يا حمراء الساقين؟ إني أحسبك هي! وشدنت بالله يا عائشة أتدكرين ليلة أُشري بنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مكان كذا وكذا وهو بيبي وبين علي بن أبي طالب عليه السلام يحدثننا، فأدخلت جملتي فحال بينه وبين علي بن أبي طالب، فرفع مفرجةً كانت عنده يضرب بها وجه جملتي! وقال: أما والله ما يومه منك يوماً واحداً ولا بليته منك يوماً واحداً! أما إنه لا يغيضه إلا منافق كذاب. وأنشدك بالله؛ أتدكرين مره رسول الله الذي قبض فيه فأناء أبوك يعود ومعه عمر - وقد كان علي بن أبي طالب عليه السلام =

وروى قيس بن الربيع،<sup>(١)</sup> عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد قال  
«ذكر النبي صلى الله عليه وآله خروج بعض أزواجه وعلي عليه السلام عنده،  
فضحكت عائشة! فالتفت إلى علي عليه السلام وقال: إن وليت شيئاً من  
أمرها فارق بها»<sup>(٢)</sup>.

= يتعاهد ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعلمه وخفه ويصلح ما وهي منها فدخل  
قبل ذلك فأحد نعل رسول الله وهي حضرمية وهو يحصمها خلف البيت فاستأذنها عليه فأذن  
لها، فقالا يا رسول الله: كيف أصبحت؟ فقال أصبحت أحمد الله قالاً ما بد من الموت. قال.  
أجل لا بد منه. قالاً. يا رسول الله: فهل استخلفت أحداً؟ قال: ما خليفني فيكم إلا خاضع  
النمل فخرجوا فمراً على علي بن أبي طالب وهو يخصف نعل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وكل ذلك تعرفينه يا عائشة وتشهدين عليه.

ثم قالت أم سلمة يا عائشة! أنا أخرج عن علي عليه السلام بعد الذي سمعته من رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم! فرجعت عائشة إلى منزلها وقالت: يا ابن الزبير! أبعثها أني لست  
بخارحة بعد الذي سمعته من أم سلمة فرجع فبلغها قال: فما انتصف الليل حتى سمعنا  
رغاء إبليها ترنح فارتحلت معها!

(١) في النسختين، بشر بن الربيع. والأرجح ما أثبتناه، فهو قيس بن الربيع الأسدي، الروي  
عن عمار الدهني، لا ذاك التري الذي لم تثبت روايته عنه وقد تقدمت لقيس رواية له عن  
عمار.

(٢) له طريق آخر عند العدو عن عمار الدهني يرفع الانقطاع إذ يظهر فيه حديث عن أم سلمة  
رضي الله عنها، فقد أخرج الحاكم في (المستدرک عن الصحيحين برقم ٤٦١٠) حديثاً  
أبو بكر محمد بن عبد الله الحميد، ثنا أحمد بن نصر، ثنا أبو نعيم العاصم بن دكير، ثنا عبد الحبار  
ابن الورد، عن عمار الدهني، عن سالم بن أبي الجعد، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ذكر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم خروج بعض أمهات المؤمنين فضحكت عائشة! فقال انظري يا =

وروى عصام بن قدامة البجلي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «يَتَكَنَّ صَاحِبَةُ الْحَمَلِ الْأَدَبُ» يخرج حتى تنبجها كلاب الحوَاب؟! يُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا وَشِمَالِهَا قَتْلُ كَثِيرَةٍ<sup>(١)</sup> فِي النَّارِ، وَتَجُو بَعْدَ مَا كَادَتْ<sup>(٢)</sup>! ورواه أبو بكر بن عيش،<sup>(٣)</sup> عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

= مبرء أن لا تكون أنت! ثم التفت إلى علي فقال، إن وليت من أمرها شيئاً فدفق بها، وقد أخرج الحاكم هذا الحديث ضمن ثلاثة قال عقبها: «هذه الأحاديث الثلاثة كلها صحيحة على شرط الشيخين». ونقله أيضاً بن عساكر في (كتاب الأربعين في مناقب أمتهات المؤمنين من ٧١) وقال: «هذا حديث حسن من رواية أم سلمة هذه زوجة النبي صلى الله عليه وسلم». أقول لا يخفى أن صحيحها لعنه الله دليل نفاقها واستحفافها بما يطرب به المصطفى صلى الله عليه وآله ويحذر من عظيم شره، وشتان ما بين المؤمنة التقية أم سلمة وبين عائشة المافقة العاسقة! فالأولى نسمع هذا الكلام فتفرق وتصرع حتى يسقط الإناء من يدها خوفاً من أن تكون التي ستلبس بهذه الجريمة؛ فبها لأخرى تصحك ولا تنالي!

(١) في النسختين: الأذنب.

(٢) في النسختين: كثير.

(٣) قد أخرج العبد هذا الحديث إلا أنه حذف منه النص عن أن القتل في النار مع أنه ورد عندهم بالطريق نفسه! فانظر ما في (مصنف ابن أبي شيبة برقم ٤٠٥٨٩): «حدثنا وكيع، عن عصام بن قدامة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أيتكن صاحبة الحمل الأدب؟! يُقْتَلُ حَوْلَهَا قَتْلُ كَثِيرَةٍ، تَجُو بَعْدَ مَا كَادَتْ»

(٤) في النسختين: عباس، والصواب ما أثبتناه، فهو أبو بكر بن عباس الأسدي الكوفي.

وروى المسعودي في حديثه<sup>(١)</sup> قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا علي؛ إذا أدركتها فاضربها واضرب أصحابها!»

وروى علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني رأيتك في المنام مرتين، أرى حملاً يحملك في شُدْقَةٍ<sup>(٢)</sup> من حرير فيقال: هذه امرأتك! فأكشفها فإذا هي أنت!»

(١) أي في حديث ابن عباس.

(٢) في السحائر. شدقه: ولي المطبوع وكذبك في البحار ملاً عنه: سِدْقَة. وعند العامة كي في حديث البحري ومسلم سَرْقَة ولأرحح ما أثبتناه إدا الشُدْقَة هي القطعة من الشيء دون شرط أن تكون من جِيْدِه كالسَرْقَة وهذا بناء على أن الحديث في الدم وانقلب كما ساقه المصنف هنا، وإلا فالعامة يسوقونه سَوَقَ المدح والعصر، مع استدال الحمل برجلي تارة وبذلك أخرى! ويقام لرويا مرتين تارة وريادتها إلى ثلاث تارة أخرى! ملاحظ ما في (صحيح البحاري برقم ٦٦٠٩): «حدثنا عبيد بن إسحاق، حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أمه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أُرِيتُك في المنام مرتين، إذا رجل يحملك في سَرْقَة من حرير، فيقول: هذه امرأتك! فأكشفها فإذا هي أنت! فأقول: إن يكن هذا من عند الله يُمَضِّيه» وفيه أيضا (برقم ٤٨٣٢) «حدثنا مسدد، حدثنا حماد بن زيد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: رأيتك في المنام، يجيء بك الملك في سَرْقَة من حرير، فقال لي: هذه امرأتك! فكشفت عن وجهك الثوب فإذا هي أنت! فقلت: إن يك هذا من عند الله يُمَضِّيه». وفي (صحيح مسلم برقم ٢٤٣٨): «حدثنا خلف بن هشام وأبو الربيع جميعاً، عن حماد بن زيد واللغة لأبي الربيع - حدثنا حماد، حدثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أُرِيتُك في المنام ثلاث ليال! جاءني بك الملك في سرقة من حرير فيقول: هذه امرأتك! فأكشف عن وجهك فإذا أنت هي! فأقول: إن يك هذا من عند الله يُمَضِّيه»

أفلا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد بين لها ما يكون منها على علم منه بصميرها وعاقبة أمرها؟ ثم نهاها عن ذلك وزجرها، ودعا عليها لأجله وتوعدها، فأقدمت على خلافه مستبصرةً بعداونه! وارتكبت فيه معادية له في أمره! فصارت إلى ما زجرها عنه مع الذكر له والعلم به، من غير شبهة في مضادته

ثم يأتي<sup>(١)</sup> بالريادة له<sup>(٢)</sup> على جميع ما قدمناه بأسره؛ ويوضح عن برهانه وصحته؛ قول الله تعالى جل جلاله في محكم كتابه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْحَاحِلَةِ الْأُولَى﴾، متهاونةً بانتهاك حرمانه، جامعةً ذلك إلى خلافها لرسول الله صلى الله عليه وآله، صاملةً<sup>(٣)</sup> إلى لردة عن دين الله جل جلاله بحرب أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله، وسفك دماء المؤمنين، وإفساد الشرع على المسلمين، وإيقاع الشبهة وإصلال المستضعفين.

ومن ذلك؛ ما رواه نوح بن ذراح، عن محمد بن مسلم، عن حبة العرنى قال «سمعت علياً عليه السلام حين برز أهل الجمل وهو يقول: لقد علمت صاحبة اليهودج أن أهل الجمل ملعونون على لسان النبي الأمي صلى الله عليه وآله ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ قَتَرَنِي﴾».

(١) في السحين: يأتي.

(٢) في السخين ريادة: في.

(٣) في السخين: صاملة له.

وروى سعيد بن حذيفة، عن مارن بن عبد الله قال: «سمعتُ علياً عليه السلام يقول يوم الجمل: والله لقد علم العلماء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله أن أتباع الجمل وأصحاب دي الشدّة ملعونون على لسان النبي الأمي ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾». والله لقد علمت عائشة بذلك - ثلاثاً - ١٠.

(١) سعيد وشيخه مارن عاثذين صبيان، ذكر الأخير ابن حبان في (الثقات) كم ذكره لحاري في (التاريخ الكبير برقم ٢٠٥٣)، فيه ذكر الأول (برقم ١٥٥٠)

(٢) أقول: حذف العدو طوراً من هذا الحديث ما فيه من عدم عائشة بلعن أناس الجمل، واستدلوهم في طور آخر بقتلة عثمان وأطلقوا عليهم اسم جيش المروءة فهي (المعجم الأوسط للطبراني برقم ١٧٧١) حدثنا أحمد بن علي بن إسماعيل الرازي قال: نا علي بن سعيد الكندي قال نا أبو بكر بن عياش، عن حبيب بن حسان، عن سلمة بن كهيل، عن جحر بن عدي الكندي، عن علي قال: لقد علمت عائشة بنت أبي بكر أن أهل النهر ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم. لم يرو هذا الحديث عن حبيب بن حسان إلا أبو بكر بن عياش، ونكر في (دلائل النبوة للبيهقي ج ٦ ص ٤٣٤): «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالاً: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا السري بن يحيى، حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا علي بن عياش، عن حبيب، عن سلمة قال قال علي: لقد علمت عائشة أن جيش المروءة وأهل النهر ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم. قال ابن عياش: جيش المروءة قتل عثمان رضي الله عنه! ولو حكّم الكري عقله لعلم أن لا وجه لتحصيل عائشة ما علم في هذا الحديث إلا لكون شطير منه على الأقل - حجة عليها، فإذا حل من ذكر أهل الجمل فأبي حجة عليها فيه ولا أحد يدعي أن لها علاقة بأهل النهروان ولا من سبّوهم بجيش المروءة قتل عثمان ١٩ هذا وفي (تفسير فرائد الكوفي ص ١٤١): «حدثنا فرائد بن إبراهيم الكوفي قال: حدثنا الحسن بن محمد معنعناً، عن أبي الطفيل رضي الله عنه قال: سمعت أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام يقول: لقد قَلِمَ المستحقّون من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله =



وروى محمد بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر الكلابي قال: «سمعتُ عليًّا عليه السلام يقول: لقد عَلِمَ ذوو العلم من آل محمد وعائشة ابنة أبي بكر - وها هي ذرة فاسألوها - عن أصحاب الجمل وأصحاب ذي النُدْبَةِ أنهم ملعونون على لسان النبي الأمي ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾ وصاحبة الهودج! وروى أبو الطفيل عن علي عليه السلام مثله وزاد فيه: «وأنهم ﴿لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾». قال أبو الطفيل: فبلغ عائشة ذلك فقالت: لينا بأصحاب الجمل!

وروى الحسن بن حماد، عن زياد بن المنذر، عن الأصمعي بن ناسة قال: «لما عُقِرَ الجمل وقف عليٌّ عليه السلام على عائشة فقال: ما حملك على ما صنعت؟

= وعائشة بنت أبي بكر أن أصحاب الجمل وأصحاب النهروان ملعونون على لسان النبي صلى الله عليه وآله ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾». وقد مرَّ في هذا الكتاب ما عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام «أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله واقف طلحة والزبير يوم الجمل وخاطبهما فقال في كلامه هما لقد علم المستحقون من آل محمد - وفي حديث آخر - من أصحاب محمد وعائشة ابنة أبي بكر - وها هي ذرة فاسألوها أن أصحاب الجمل ملعونون على لسان النبي صلى الله عليه وآله، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾» كما مرَّ أيضًا عن عمرو بن شعيب قال «سمعتُ عليًّا عليه السلام يقول لقد علمتُ صاحبة الهودج أن أصحاب الجمل ملعونون على لسان النبي الأمي صلى الله عليه وآله وأهله، وهم ينقلبون في لعنة الله، وأمواتهم في النار يُحْشَرُونَ على ملة اليهود» وما عن حبة العربي قال «سمعت عليًّا عليه السلام حين برز أهل الجمل وهو يقول لقد علمت صاحبة الهودج أن أهل الجمل ملعونون على لسان النبي الأمي صلى الله عليه وآله ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى﴾».

(١) في النسختين: ورواه.

قالت: دَيْثٌ وَدَيْثٌ! فقال: أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة؛ لقد ملأت أذنيك من رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يلصق أصحاب الجمل وأصحاب النهر! أما أحياءهم فيقتلون في الفتنة، وأما أمواتهم ففي النار على مله اليهود.

أفلا ترى أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قد حكم على عده ونفى بخره<sup>(١)</sup> دخول الشبهة عليها في قتاله عنها؟ ويَن أنها عالمة على اليقين بضلالتها ولعنتها وأصحابها؟ وكشف بذلك عن عداوتها بدلالة استحالة اجتماع اشبهة في الفعل والعلم باللعنة عليه لعاقلي من العقلاء في حالة واحدة وتنافيها<sup>(٢)</sup> في العقل لتضادهما؟ وهذا يبيِّن لك ما وصفناه

ومن ذلك؛ ما أجمع عليه الخاص ولعام من قول رسول الله صلى الله عليه وآله في يوم غدير خم «اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله». وقد ثبت أنها كانت تعسم من هذا الأمر ما ذكرناه، وتعرف يقيناً ما رويناه، فصارت معه إلى عداوته،<sup>(٣)</sup> وانتهت مع

(١) العرب تجعل (ذيت وديت) كناية عن المقال، كما تجعل (كيت وكيت) كناية عن الأفعال

(٢) لقد ملئت من أذنيك (ب) لقد ملأت من أذنيك (م)

(٣) بحيره (ب) بحيره (م)

(٤) في النسختين. ولنا فيها.

(٥) في النسختين: عداوتها.

علمها<sup>(١)</sup> - إلى حربه ومناصبته، وذلك مما يوجب للشبهة على ما ذكرناه، وموجب  
لاعتقاد بها شرها.

ومن ذلك؛ ما رواه أبو داود الطهوي، عن عبد الله بن شريك العامري،  
عن عبد الله بن عامر: «أن عبد الله بن بُذَيْل الخزاعي قال لعائشة: أنشدك بالله؛  
ألم نسمعك تقولين: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: علي من الحق  
والحق معه، لن يتزايلا حتى يردا الحوض؟ قالت: بلى. قال: فما بدا لك؟!  
قالت: دعوني! والله لو وجدتُ أنهم تفانوا!»

فدل على أنه لم يَكُ عليها شبهة في حظر قتاله، وأنها تعمّدت في حربه  
حلاف الله تعالى وخلاف رسوله صلى الله عليه وآله وعناده، وتبيّن لك أيضًا  
ذلك وتوضّح عن صوابه؛ أن أسباب الشبهة معروفة، ودلائل العناد  
موصوفة، فما ارتفع به العلم في قبح الشبهة<sup>(٢)</sup> في حسنه. وما أوجب العلم  
بقبحه؛ هو النافي للشبهة<sup>(٣)</sup> في حسنه. والواقع مع عدم العلم؛ هو الواقع  
بالشبهات، والحاصل بوجوده على الاستحلال؛ هو الحاصل للعداوة  
والمعادات<sup>(٤)</sup>. وقد صحّ بالأسانيد المعروفة من الآثار؛ من جمل ما اقتصرنا  
عليه للاحتصار؛ أن المرأة كانت عالمةً باللهي عما أوقعته من الأفعال، عارفةً

(١) في السحيتين علمه

(٢) المشبهة (ب)

(٣) المشبهة (ب)

(٤) أي الحاصل بوجود العلم على استحلال المحظور عليها أنه حاصل للعداوة والمعادات

بالبقيين بزحر<sup>(١)</sup> الله حل اسمه ورسوله صلى الله عليه وآله لطهرين لها بالتخصيص ثم التعميم عتيا اقترفته من الأعمال. مع ما بان من قديم العداوة له بالشهادة منها على نفسها والإقرار، وما عدلت عن ذكره ههنا بحافة الريادة في إطالة اجواب من تفصيل فعلها ومفادها في حال الحرب وبعدها، مما يدل بالاضطرار على لعداوة منها والعد.

ولسا نفتقر مع المعتزلة والخوارج ومتكلمي أصحاب الحديث - إلى تكلف الاستدلال على أن ما كان منها من جميع ما وصفناه على سبيل الاستحلال، وإن كما قد ذكرنا طرقاً منه في هذا الكتاب، إذ من عددها من الفرق يُقر من جهلته بما أثبتناه، وإنما يدّعي بعد ذلك التوبة وقد استقصا فيها الكلام - ويضعف الأمر بادعاء الشبهة ويوهن بذلك على الأعمار! وما أوردناه في هذا الباب يبطل تمويهه بممة الله تعالى ويُسقط<sup>(٢)</sup> تضعيفه بيّن البرهان.

واعلم أرشدك الله؛ أن جميع ما قدمناه من الاستدلال على عداوة المرأة لأمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله ونفيها به الشبهة عنها وأوجبها لها العناد؛ يقضي<sup>(٣)</sup> بعداوة طلحة والزبير وجمهور من كان معهم<sup>(٤)</sup> لأمير المؤمنين

(١) في النسخين الزجر

(٢) ويستقط (ب)

(٣) وتقضي (ب) وتقضي (م)

(٤) في النسخين: وجمهور مع ما كان.

صلوات الله عليه وآله، ويوجب فيهم له العناد، لأنهم باعياهم منهون عي  
 تُهَيِّت عنه من حربه وعداوته في عموم النهي، وعالمون بذلك على الاتفاق،  
 ومهتّون بموجب نهيا عن ذلك على الاختصاص؛ داخلون في حكم الإقرار  
 له<sup>(١)</sup> بالعداوة، لا شراكهم معها في ما أرفعته من المناصية<sup>(٢)</sup> والقتال.

ويحتص طلحة والريبر بعد ذلك بأدلة على نفي الشبهة عنهما في حربه؛  
 وأعلام.

فمنها؛ أنها تولد قتل عثمان بالأقوال منها والأفعال، ثم أظهرها - في  
 خلاف أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله - الطلب بدمه؛ وهما يعلمان  
 براءته من ذلك وتبرّيه<sup>(٣)</sup> من سب فيه من سائر الأسباب. ثم بايعاء طائعتين  
 وبكتا بيعته بغير معنى أجاز لهما ذلك أو أوجه على استحقاق، وصّرّحاً في  
 عنده بالفصد إلى طلب الدنيا، والحسد له والضم<sup>(٤)</sup> عليه بالأمر، ومحبة  
 الرئاسات. وأنا أذكر طرفاً مما جاء بتفصيل ذلك من الروايات ليكون زيادةً  
 وتأكيذاً في البينات.

(١) في النسختين: لها.

(٢) في النسختين: فيما أوجبها من المناصية

(٣) في النسختين: وعبره.

(٤) في النسختين: والضم.

فمن ذلك؛ ما رواه محمد بن فضيل بن عزوان، عن يزيد بن أبي ريد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال «رأيت طلحة بن عبيد الله يرمي أهل الدار وهو في خربة» سوداء وعليه الدرع وقد كَفَّرَ عليها بقباء، فهم يرامونه فيخرجونه من الدار، ثم يخرج فيراميهم، حتى دُخِلَ عليه من قبل دار ابن حزم فقتل».

(١) أهل دار عثمان لعنه الله، أي الرجال المدفعين المتحصبين معه في داره  
(٢) في اسحتين حره وفي المطبوع حرقه. والصواب ما أنشأه وفي (تقريب المعرف لآبٍ لصالح خليفي ص ٢٧٩) «وذكر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال انتهيت إلى المدينة أيام حصر عثمان في الدار، فإذا طلحة بن عبيد الله في مثل الخربة السوداء من الرجال والسلاح، مطفئ بدار عثمان حتى قُتل. وذكر عنه قال رأيت طلحة يرمي الدار وهو في خربة سوداء عليه الدرع قد كَفَّرَ عليه بقباء، فهم يرامونه ويخرجونه إلى الدار، ثم يخرج فيراميهم، حتى دُخِلَ عليه من دار من قبل دار ابن حزم فقتل» وفي (تاريخ المدينة لأبى شبة ج ٤ ص ٢٠٢) «حدثنا هارون بن عمر قال حدثنا أسد بن موسى قال حدثنا جامع بن صبيح، عن الكلبي قال: أرسل عثمان إلى علي رضي الله عنهما يقرئه السلام ويقول: «إن دلائنا - يعني طلحة - قد قتلنا بالعطش! والقتل بالسلاح أجمل من القتل بالعطش فخرج علي رضي الله عنه متوكفاً على يد يسور بن مخزومة حتى دخل على ذلك الرجل وهو يترامى بالسبل، عليه قميص هَرَوِيٌّ فلما رآه تنحى عن صدر العراش ورحب به فقال له علي رضي الله عنه: «إن عثمان أرسل إلي أنكم قد قتلتموه بالعطش، وإن ذلك ليس يَحْسُنُ، وأنا أحب أن تُدْعَلَ عليه الماء فقال لا والله ولا نعمة غير! لا نتركه يأكل ويشرب! فقال علي رضي الله عنه: «ما كنت أرى أبى أكلم أحداً من قريش في شيء فلا يفعل فقال، والله لا أفعل! وما أنت من ذلك في شيء يا علي! فقام علي رضي الله عنه غضبان وقال: لنعلمن بعد قليل أكون من ذلك في شيء أم لا؟ حدثنا علي بن محمد، عن الشري بن قنطامي، عن حمه ابن السائب بمثله، إلا أنه قال علي: ستعلم بآبٍ الحضرمية أكون في ذلك من شيء أم لا؟ وخرج علي رضي الله عنه متوكفاً على يسور»

وروى إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حارم قال «قيل بطلحة: هذا عثمان قد مُع الطعام والشراب؟ فقال: إما أن تعطيني<sup>(١)</sup>» بو أمية الحق من أنفسها وإلا فلا!»

وروى إسحاق بن راشد، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن ابن أرى<sup>(٢)</sup> «أن بطلحة ابن عبيد الله استولى على أمر عثمان، وصارت المفاتيح بيده، وأخذ لقاحاً<sup>(٣)</sup> كانت لعثمان، وأخذ ما كان في دره، فمكث بذلك ثلاثة أيام».

وروى موسى بن مطير، عن الأعمش، عن مسروق قال: «دخلنا المدينة، فبدأنا بطلحة، فخرج مشتتلاً يقطيفة حمراء، فذكر له أمر عثمان، فضج القوم، فقال: قد كاد سفهاؤكم أن يعملوا حلماً لكم على المنطق! قال: أجتتم بحطب؟ وإلا فخذوا هاتين الخزمتين فاذهبا بهما إلى بابه! فخرجنا من عنده وأتينا الزبير، فقال مثل قوله فخرجنا حتى أتينا علياً صلى الله عليه وآله عند أحجار الزيت، فذكرنا أمره، فقال: استتيبوا الرجل ولا تعجلوا، فإن رجع عنا هو عليه وناب فاقبلوا منه».

وروى محمد بن إسحاق، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر قال: «كنت مع عثمان وهو محصور، فلما عرف أنه مقتول بعثي وعبد الرحمن

(١) يقطيبي (ب)

(٢) في النسختين: من أبي أروى.

(٣) هي ذوات الألبان من النرق.

ابن أزهري إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وقد استولى طلحة بن عبيد الله على الأمر، فقولاً له: أما إنك أولى بالأمر من ابن الحضرمية فلا يغلبنك على أمر ابن عمك!

وروى الفضل بن دكين، عن فطر، عن عمران الخراعي، عن ميسرة بن جندب<sup>(١)</sup> قال: «كنت عند الزبير عند أحجار الريت وهو آخذ بيدي، فأتاه رجل يشتد فقال: يا أبا عبد الله! <sup>(٢)</sup> إن أهل الدار <sup>(٣)</sup> قد حيل بينهم وبين الماء فسمعتهم يقول: ذُتُّوا بها ذُتُّوا! <sup>(٤)</sup> وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّريبٍ».

(١) ويحتمل: جرير

(٢) في النسختين: يا عبد الله. والصواب ما أُنشئته إدهي كنية الزبير.

(٣) دار عثمان لعنه الله.

(٤) في النسختين: ديروا بها ديروا. والأقرب ما أنشأه لمواءمته السياق، فمعنى قوهم: ذُتُّوا بالأمر، أنه اعتاده واجترأ عليه، فكانه يدعوهم إلى أن لا يبدلوا به يقع لعنه وحرماته من الماء وقد جاء لفظ «ذُتُّوا ذُتُّوا» في بعض نسخ تاريخ الطبري وتاريخ دمشق لابن عساكر ومختصره لابن منظور، وفي بعضها الآخر: «دُتُّوا دُتُّوا» وهو ما معنى إهمال الأمر وكأنهم استدبروه وجعلوه وراء ظهورهم. إلا أن العجيب أنهم جعلوا هذا القول من الزبير مسوقاً بالترحم على عثمان وذكر قتليته والرعيم بأنهم قد ندموا! فانعكس الأمر وظهر الزبير وكأنه عاهم به قال: وتلك رواية الرضاع الكذاب سيف بن عمر التميمي، فراجع (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٩٢) حيث جاء فيه: «وكان الزبير قد خرج من المدينة، فأقام على طريق مكة لئلا يشهد مقتله، فلما أتاه الخبر بمقتل عثمان وهو بحيث هو، قال: إنا لله وإنا إليه راجعون! رحم الله عثمان وانتصر له! وقيل: إن القوم نادمون! فقال: دُتُّوا دُتُّوا وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا =



فانظر أرشدك الله - إلى صبيح طلحة والربير بعثمان، وما لاقاه في إباحة دمه وما فعلاه، ومخالفة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لها في ما اختاراه، واعتزاله أمر الجميع على ما وصفناه، ثم جاءوا بعد ذلك يطالبونه<sup>(١)</sup> بدم عثمان ويدعون عليه بأنه تولى ذلك منه ويقرّ قاته بها ارتكابه! ويطالبونه<sup>(٢)</sup> بقتل أهل الإيمان كما قتلاه! فإنك تتبين بذلك منهم العنت له، وتقف به على العداوة له والعدا.

= بِشْتَهَوْنَ الآية ولا تخفى ركافة لسياق مع هذه الريادات، ويكفي لكشف فضيحة ترويرهم أمران الأول: أن استذكار الربير للآية إنما يتناسب مع كون الكلام عن عثمان وأمله لا لهم، فإلهم الدين حيل يسهم وبين ما يشتهون من الماء والثاني: أن الروايات من غير طريق - تذكر استذكار الربير هذه الآية حينما حصروا عثمان ومنعوه الماء، كما في (العقد العريد لابن عبد ربه الأندلسي ج ٥ ص ٤٩) إذ فيه «الفضل، عن كثير، عن سعيد المقبري قال لما حصروا عثمان ومنعوه الماء قال الزبير: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ﴾». ثم إن قتل عثمان لو كانوا نادمين كما رعم هؤلاء الكذبة المزورون، فعل أي شيء قام حرب الجمل وحرب صعب ودعوى البعة فيها أن القتل موصرون متعزبون مع علي عليه السلام لا يعطون المقادة من أنفسهم؟! وهذه الأخبار بين أيدينا تذكر أنهم كانوا مقيمين على شتم عثمان والبراءة منه، فعن أي ندم يتكلم هؤلاء الكذبة المزورون؟

(١) في (ب) ريادة: بقتل. وهي في (م) مشطوبة.

(٢) في السختين: ويطالبونه.

## فصل آخر في نكمتهم بالبيعة

وروى الحسين<sup>(١)</sup> بن عيسى بن ريد، عن أبيه قال: حدثنا أبو ميمونة، عن أبي بشير العبدي قال: «كنت بالمدينة حين قُتل عثمان، واجتمع المهاجرون والأنصار - فيهم طلحة والزبير - فأتوا علياً عليه السلام فقالوا: يا أبا الحسن؛ هلّم نبايعك. قال: لا حاجة لي في أمركم، أنا بمن اخترتم راضٍ. قالوا: ما نختار غيرك. واختلفوا إليه بعد قتل عثمان مراراً».

(١) ليس في السختين. الحسين وأتتاه من سد لصبري في (تاريخه ج ٤ ص ٤١٢) لمحبر الذي رواه، قال: «حدثني جعفر بن عبد الله المحمدي، قال حدث عمرو بن حماد وهي ابن حسين، قالاً: حدثنا حسين بن عيسى، عن أبيه، عن أبي ميمونة، عن أبي بشير العبدي، قال: بُدِّ عثمان رضي الله عنه ثلاثة أيام لا يُدفن! ثم إن حكيم بن حزام القرشي ثم أحد بني أسد ابن عبد العزى وجبر بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف؛ كلنا عنيًا في دفنه، وطلب إليه أن يأذن لأهله في ذلك، ففعل وأذن هم علي، فلما سمع بذلك قعدوا له في الطريق بالحجارة وأخرج به ناس يسير من أهله، وهم يريدون به حائطاً بالمدينة يُقال له: حُش كوكب، كانت اليهود تدفن فيه موتاهم! فلما خرج به على الناس رجوا سريه وهموا بطرحه! فبلغ ذلك علياً، فأرسل إليهم يعزم عليهم ليكفروا عنه، ففعلوا، فانطلق حتى دُفن رضي الله عنه في حش كوكب، فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان على الناس أمر بهدم ذلك الحائط حتى أنفض به إلى البقيع، فأمر الناس أن يدفنوا موتاهم حول قبره حتى اتصل ذلك بمقابر المسلمين»!

وروى إسحاق بن راشد، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن القرشي، عن  
 ابن أبيري قال: «لا أحدثك إلا ما رأيت عيناى وسمعت أدياى لما برز  
 الناس للبيعة عند بيت المال قال علي عليه السلام لطلحة أبسط يدك للبيعة!  
 فقال له طلحة: أنت أحق بذلك مني، وقد استجمع لك الناس ولم يجتمعوا  
 إليّ فقال علي صلى الله عليه وآله لطلحة: والله ما أخشى غيرك! فقال طلحة  
 لا تخفني، فوالله لا تؤتى من قبلي أبدا! فبايعه وبايع الناس». وإنما دعاه أمير  
 المؤمنين صلوات الله عليه في انطاهر إلى بسط اليد للبيعة لاستخراج ما في  
 نفسه، والتأكيد في إثبات الحجة عليه، لما عليمه من نكته قبل كونه، لا لأنه كان  
 أهلا للإمامة وموضعا لها.

وروى سيف بن عمر، عن محمد بن قيس، عن الحارث الوالبي قال: «كان  
 أول من بايع عليا عليه السلام طلحة ورجل من بني أسد ينظر، فلما رأى يده  
 بايعت أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قال: يد شلاء! لا يتم هذا الأمر!  
 وفي حديث آخر: «يد شلاء! إن هذا الأمر لخلق أن» لا يتم».

(١) في (م) عن أبي أروى والمطلون أنه كذلك في (ب) إد الصلعة هذه ناقصة من النسخة  
 التي في يدي.

(٢) ليس في (م): أن.

وروى يحيى بن سلمة، عن أبيه<sup>(١)</sup> قال. قال ابن عباس. «والذي لا إله إلا هو؛ إن أول خلق الله عز وجل ضرب على يد علي عليه السلام بالبيعة؛ طلحة بن عبيد الله».

وروى محمد بن عيسى النهدي، عن أبيه، عن الصلت بن دينار، عن الحسن<sup>(٢)</sup> قال: «بايع طلحة والزبير عليًا عليه السلام على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله طائعتين غير مُكرهتين».

وروى جعفر بن سليمان الضبعي، عن مالك بن دينار قال. «بايع طلحة والزبير عليًا عليه السلام».

وروى حمزة بن عبيد الله، عن أم راشد مولاة أم هانئ «أن طلحة والزبير بايعا عليًا عليه السلام».

وروى عبد الله بن حكيم بن حبير، عن أبيه، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال: «إن طلحة والزبير بايعا عليًا عليه السلام».

وروى الحسن بن المبارك، عن بكر بن عيسى «أن طلحة والزبير أتيا عليًا عليه السلام بعدما بايعاه بأيام فقالا: يا أمير المؤمنين؛ قد عرفتْ شدة مؤنة المدينة وكثرة عيالنا، وإن عطاءنا لا يسعنا. قال: فما تريدان؟ قالا: تعطينا من هذا المال ما يسعنا فقال: اطلبوا إلى الناس فإن اجتمعوا على أن يعطوكما شيئاً

(١) هو سلمة بن كهيل.

(٢) هو الحسن البصري

من حقوقهم فعمت. قال: لم تكن نتطلب ذلك إلى الناس، ولم يكونوا يفعلون لو طلبنا إليهم. قال: فإنا والله أحرى أن لا أفعل<sup>١</sup> فانصرفا عنه.

وروى عمرو بن شمر، عن جابر، عن محمد بن عبي عليهما السلام «أن طلحة والزبير أتيا عليًا عليه السلام فاستأذناه في العمرة. فقال لهما: بعلكما تريدان الشام أو البصرة؟ فقالا اللهم غفرًا! ما ننوي إلا العمرة<sup>٢</sup>»

وروى إبراهيم بن عمرو، عن أبيه، عن نوح بن دراج «أن عليًا صلى الله عليه وآله قال لهما: والله ما العمرة تريدان! وقد بلغني أمركما وأمر صاحبكما! فحلقتا<sup>(١)</sup> له بالله ما يريدان ذلك، ولا تؤتني من قِلِّنا».

وروى الحسن بن المبارك، عن بكر بن عيسى «أن عليًا عليه السلام أحد عليهما عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ أحدٌ على أحدٍ من خلقه أن لا يخالفا ولا ينكثا ولا يتوجَّها<sup>(٢)</sup> وجهًا غير العمرة حتى يرجعا إليه، فأعطياه ذلك من أنفسهما، ثم أذن لهما، فخرجا».

وروت أم راشد مولاة أم هانئ «أن طلحة والزبير دخلا على علي عليه السلام فاستأذناه في العمرة، فأذن لهما، فلما وليا ونزلا من عنده سمعتهما يقولان: لا والله ما بايعناه بقلوبنا! إنما بايعناه بأيدينا! فأخبرت عليًا عليه السلام مقالتهما فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ

(١) فحلقت (ب)

(٢) في النسختين: ولا يتوجَّها.

أَبْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَتَ فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِنَا غَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرٌ عَظِيمًا».

وروى عمرو بن شعمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أبيه عليهم السلام قال: «كنت أم لفضل بنت الحارث مع عطاء مولى ابن عباس إلى أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بنمير طلحة والزبير وعائشة من مكة فيمن نفر معهم من الناس، فلما وقف أمير المؤمنين عليه السلام على الكتاب قال محمد بن أبي بكر.

مَا لِلَّذِينَ أَوْرَدُوا ثُمَّ أَصْدَرُوا غَدَاةَ الْحِسَابِ مِنْ نَجَاءٍ وَلَا عُذْرٍ

ثم نودي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله الصلاة جامعة، فخرج الناس وخرج أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد؛ فإن الله تبارك وتعالى لما قبض نبيه صلى الله عليه وآله؛ قلنا: نحن أهل بيته، وَحَصْبَتُهُ وَوَرِثَتُهُ وَأَوْلِيَاؤُهُ، وَأَحَقُّ خَلْقِ اللَّهِ بِهِ،<sup>(١)</sup> لَا تُسَارِعُ حَقُّهُ وَسُلْطَانَتُهُ. فبينما نحن على ذلك؛<sup>(٢)</sup> إذ نفر المنافقون منا فانتزعوا سلطان نبينا منا وولَّوه غيرنا! فكنت لذلك والله العيون والقلوب جميعا، وَخَشِيتُ<sup>(٣)</sup> والله الصدور، وجزعت الفوس جزعا أرغم. وأيم الله؛ لولا غفلة فرقة<sup>(٤)</sup> المسلمين وأن

(١) في السحتين، وأحق خلائق الله.

(٢) ليس في السحتين، على ذلك. وهي ثابتة في أمالي المفيد.

(٣) في النسختين: وخشعت.

(٤) فرق (ب).

يعودوا إلى الكفر ويعور الدين؛ لكنّا قد غيرنا ذلك ما استطعنا وقد ولى ذلك ولادة فلم يألوا الناس حياء، وقد ويثتموني - أيها الناس - أمركم، وقد بيعني هذان الرجلان - طلحة والزبير - فبمن بايعني منكم، ثم نهضاً إلى البصرة ليقرّقا جماعكم ويُلقياً بأسكم بينكم اللهم فخذهم لغشها هذه الأمة وسوء<sup>(١)</sup> نظرهما للعامة فانفروا معي في طلب هذين الرجلين القاسطين الباغين الظالمين؛ من غدي إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

وروي أيضاً جماعه من أهل السير أن أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله لما بلغه أمرهم؛ حمد الله فأكثر من حمده والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله، وذكر استتار قريش بالأمير وأنهم دفعوه عن حقه، وقال: «فكان مما عَلَيْنَاهُ»<sup>(٣)</sup> أنا قد عَصِينَا واستؤثر علينا، فرأيا والله الصبر على ذلك أمثل من أن يُفَرَّقَ بين المسلمين وتُسَفِّكَ دماؤهم. نحن أهل بيت النبوة، وذرية الرسول، ومعدن الكرامة التي ابتداء الله بها هذه الأمة، وهذا طلحة والزبير ليسا من أهل بيت<sup>(٤)</sup> النبوة ولا من ذرية الرسول، حين رَأَيَا أن الله قد رَدَّ إلينا حقنا بعد أَهْضِرٍ<sup>(٥)</sup> فلم يصبرا حولاً واحداً ولا شهراً كاملاً حتى وثبنا على

(١) في السحتين بسوء.

(٢) في النسخين علماء.

(٣) ليس في السحتين بيت

(٤) في السحتين عصر.

دأب الماضين قبلها! ليذهبا بحقي، ويفرقا جماعة المسلمين عني! ثم دعا عليهما.

(١) أقول لا يذهبن عنيك ما قد سقطت الشريعة الخبيثة من هذين خريش نتجت به مع من يليها من فسقة العاذين الثالث والرابع؛ على أهل العالم الأول الساطعين باحق؛ المحاهرين بالبراءة من لطدين فلعنهما تقول على م تنكلمون أنتم دوما تعذيب لوحيد لمسلمين وحوي من تفرقهم وسعك دمايتهم! ألا تقتلون بيمامكم إذ يقول «أويم الله؛ لولا مخافة فرقة المسلمين وأن يعودوا إلى الكفر ويغور الدين؛ لكنا قد عثرنا ذلك ما استطعنا» ويقول «فراينا والله الصبر على ذلك أمثل من أن يفرق بين المسلمين وتُسفك دماؤهم» واخواب أنه ليس في قول إمامنا صنوات الله عليه إلا أنه صبر عن التعبير الذي يراد به ما كان باليد والقوة؛ كالقتال ونحوه، لا أنه صبر أو سكت عن بيان الحق ولشديد بالظالمين! كيف وفي الخبرين بمسيهما تنديت صريح عليّ أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير! فقد سمي الثلاثة الأول مسفين في قوله: «إذ نفر المخالفون منا فانزحوا سلطان بينا منا وولوة خيرنا»! وسمي الاثنين الآخرين بم لم يقصر في قوله: «فانفروا معي في طلب هذين الرجلين القاسطين الباعين الظالمين»! وذكر أسما على دأب الماضين في قوله: «حتى وثبا على دأب الماضين قبلها، ليذهبا بحقي، ويفرقا جماعة المسلمين عني»! ودعا عليهما في قوله «اللهم فخذهما لغشهما هذه الأمة وسوء نظرهما للعامة»! ثم إن صبر الإمام عليه السلام عن التغيير بالقوة مخافة تفرق الأمة وسعك الدماء؛ لم يكن إلا لكونها حديثة الشؤم والتكوين، لا لتحتمل حربا أهلية دون أن ترتد عن الدين كله إلى الأهلية التي لم تبعد عنها عهدا، ولذا جعل عليه السلام مخافة تفرق المسلمين مقرونة بمخافة عودتهم إلى الكفر في قوله: «لولا مخافة فرقة المسلمين وأن يعودوا إلى الكفر ويغور الدين» أما حين ارتفع هذا الاقتران بعدما ضرب الإسلام بجذرائه؛ فلقد رأيت عليه السلام لإقامة العوج وإحقاق الحق وإبطال الباطل؛ يعضي في التغيير باليد والقوة رغم إفضائه إلى تفرق المسلمين وسعك دمايتهم في حروب أهلية ثلاث، هي الجمل وصعين والنهروان، وما ذلك إلا للأمر =



وروا أيضا أنه قام مقامه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «قد سارت عائشة وطلحة والزبير، وكلاهما يدعي الخلافة دون صاحبه! فلا يدعي طلحة الخلافة إلا أنه ابن عم عائشة! ولا يدعيها الزبير إلا أنه زوج أختها! والله لئن ظفروا بما يريدون ليضربن الزبير عنق طلحة! وليضربن طلحة - إن<sup>(١)</sup> ظفر - عنق الزبير! وينازع هذا على الملك هذا. وقد علمت والله راكبة الجمل أنها لا تحمل عقدة ولا تسير عقبة ولا تنزل منزلة إلا إلى معصية الله تعالى<sup>(٢)</sup>»

= من عودتهم إلى الكفر أو غور الدين وبوكان أمر وحدة المسلمين ودرء تفرقهم وسعت دمايتهم مقدما عنده عليه السلام على كل شيء في جميع الأحوال؛ لكذا براه عليه السلام يصبر ويسحب ويعتزل نارنا الأمر، لكيلا تقوم هذه الحروب الأهلية الثلاث، فتتحقق دماء المسلمين ولا يتفرقوا. إلا أنه صدوات الله عليه لم يفعل، فجرد سبعة وفقأ عين الفتنة، فذلك ذلك على بطلان دعوى أولوية وحدة المسلمين، وعلى صحة ما يقوم به أهل العام الأول من الجهر بالحق والبراءة والتنديد بالنظامين؛ حروف دراس الدين، وأنهم في الحقيقة المقتنون بإمامهم أمير المؤمنين، عليه صلوات المصدين.

(١) في النسختين: ابن أختها وذلك عبد الله بن الزبير لا الزبير وفي (الإرشاد للمعيد ج ١ ص ٢٤٦). «ولا يدعيها الزبير إلا أنه صهر أبيها».

(٢) سقط من (ب): ظفروا بما يريدون ليضربن الزبير عنق طلحة وليضربن طلحة إن (٣) في النسختين وقد علمت والله أنها الراكبة الحمل؛ لا تحمل عقدة ولا تسير عقبة ولا تنزل منزلة إلا إلى معصية الله تعالى وما أثناء أوفق بالسياق إذ يليه قسمه عليه السلام بأن طلحة والزبير يعلمان أنها غطشان، فالمراد إذن أن ثلاثة يعلمون ما في خروجهم من المعصية والإثم؛ لا يجهلون وفي (شرح النهج لابن أبي الحديد ج ١ ص ٧٨): «والله إن راكبة الجمل الأحمر ما تقطع عقبة ولا تحمل عقدة إلا في معصية الله وسخطه! حتى تورث نفسها ومن معها موارد =

حتى نورد نفسها ومن معها مورداً يُقتلُ ثلثهم؛ ويرجع ثلثهم؛ ويهرب ثلثهم. والله إن طلحة والزبير ليعلمان أنها محطتان، وما بجهلان، ولربَّ عالم قتلَه الجهل وعلمه معه لا يتفعه. والله لتنبحنها كلاب الحوَاب<sup>(١)</sup> فهل يعتبر معتبرٌ أو يتفكر متفكرٌ؟ قد قامت العنة الباعية، فأين المحسبون؟<sup>(٢)</sup> ما لي ولقريش؟! أما والله لقد قتلهم كافرين،<sup>(٣)</sup> ولأقتلهم مقتولين<sup>(٤)</sup> وإني لصاحبهم بالأمس! وما لنا إليها<sup>(٥)</sup> من دَنبٍ غير أنا حُيِّرنا عليها فأدخلناها في حَيْرًا. أما والله لا يُترك الباطل حتى أُخْرِجَ الحق من خاصرته إن شاء الله، فلتضج مني قريشٌ ضجيجها<sup>(٥)</sup>!

وروي أنه لما بلغه صلى الله عليه وآله وهو بالريذة خبر طلحة والزبير وقتلها حكيم بن جبلة ورحالاً من الشيعة؛ وضر بهما عثمان بن حنيف وقتلهم

= الملكة، أي والله ليُقتلن ثلثهم، وليهربن ثلثهم، وليتوين ثلثهم. وإنا التي تنحها كلاب الحوَاب، وإنا ليعلمان أنها محطتان، وربَّ عالم قتلَه جهله، ومعه علمه لا يتفعه؛  
(١) في النسختين: الحوَاب.

(٢) في النسختين: المحسبون.

(٣) في النسختين: أما والله لأقتلهم كافرين. وما أثبتناه الأوفق بالسياق وهو المثبت في مصادر أخرى كشرح الهمع عن أبي مخنف.

(٤) في شرح النعم: وما لنا إلى عائشة من دَنبٍ إلا أننا أدخلناها في حَيْرًا

(٥) صحيحنا (ب) صحيحنا (م)

السباجة؛ قام على العرائر<sup>(١)</sup> فقال: «إنه أتاني خبرٌ فطيع<sup>(٢)</sup>» ونبأ جليل، إن طلحة والزبير وردا البصرة، فوثبا على عاملي فضرباه ضرباً مرّحاً وتُرك لا يُدرى أحيّ هو أم ميتٌ! وقتلا العبد الصالح حُكَيْمَ بن حَبَلَةَ في عدةٍ من رجال المسلمين الصالحين لقوا الله موقين<sup>(٣)</sup> بيعتهم ماضين على حقهم! وقلا السباجة خُزَّان بيت المال الذي للمسلمين؛ قتلوهم صبراً وقتلوا غدرًا! فيكنّ الناس بكاءً شديداً، ورفع أمير المؤمنين عليه السلام يديه يدعو ويقول: اللهم اجزِ طلحة والزبير حزاء الظالم الفاجر، والخؤون الغادر<sup>(٤)</sup>.

فتأمّل - وفقك الله - ما ارتكباه من الكث لبيعة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله بعد أن باعاه على الطوع والاختيار وأعطياه في نصرته العهد، وكيف جحدوا ما اعترفوا به من الحق، وبهتا في إنكار ما رضىا به من الأمن، ونازعاه ما سلّاه من قبل، وهما يسمعان الله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ويسمعان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «إن لكل غادرٍ لواءٌ يوم القيامة يُعرف به»<sup>(٥)</sup> يقال: هذه «غدره فلان» وقوله عليه السلام: «مَنْ

(١) هي الجوارى، أوعية مروفة.

(٢) في النسختين: متقطع.

(٣) في السحتين: موفون.

(٤) ليس في السحتين به.

(٥) في النسختين: هذا.

نكث بيمينه أنى الله أجدم لا يمين له». فإذا تأملت ذلك وَصَحَّ لك عبادهما  
وارتفاع الشهة عنهما في ما اقترفاه؛ وعظيم عداوتيهما.

## فصل آخر في طلبهما الثنيا

روى نوح بن دراج، عن ابن<sup>(١)</sup> إسحاق قال: «دعا عثمان بن حنيف عمران بن الحصين الخزاعي - وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله - فبعثه وبعث معه أبا الأسود الدؤلي إلى طلحة والزبير وعائشة، فقال: انطلقا فاعلما ما أقدم علينا هؤلاء القوم وما يريدون؟ قال أبو الأسود الدؤلي: قد دخلنا على عائشة، فقال لها عمران بن الحصين: يا أم المؤمنين! ما أقدمك بلدنا؟ ولم تترك بيت رسول الله صلى الله عليه وآله الذي فارقك فيه وقد أمرك أن تقرري في بيتك؟ وقد علمت أنك إنما أصبت الفضيلة والكرامة والتشريف وسُميت أم المؤمنين وصُربت عليك الحجاب بيني هاشم، فهم أعظم الناس عليك مِنَّةً وأحسنهم عندك يداً، ولست من اختلاف الناس في شيء، ولا لك من الأمر شيء، وعليّ أولى بدم عثمان، فاتقي الله واحفظي قرابته وسابقته، واعلمي<sup>(٢)</sup> أن الناس قد بايعوا أباك فما أظهر عليه خلافاً، وباع أبوك عمر فجعل الأمر له دونه فصبر، ولم يزل بهما برّاً، ثم كان من أمرك وأمر الناس وعثمان ما قد علمت، ثم بايعتم عليّاً عليه السلام فغبنا عنكم، فأتتنا رسلتكم بالبيعة له

(١) في السختين: أبي.

(٢) في السختين: فاعلمي.

فما بعنا وسئمنا فلما قضى كلامه؛ قالت عائشة: يا أبا عبد الله؛ أليست أخاك أبا محمد؟ - تعني طلحة - فقال لها: ما لقيته بعد، وما كنت لأني أحدا ولا أبدا به قبلك قالت فَأَتِيهِ فَانْظُرْ مَاذَا يَقُولُ قال فَأَتَيْنَاهُ، فكلَّمَهُ عمران فلم يجد عنده شيئا مما يحب. فخرجنا من عنده، فَأَتَيْنَا الزبير وهو متكئ قد بلغه كلام عمران وما قال لعائشة، فلما رأنا قعد وقال: أيجسب ابن أبي طالب أنه حين مَلَكَ ليس لأحد معه أمر؟ فلما رأى ذلك عمران خرج ولم يكلمه. فأتى عمران عثمان فأخبره.

وروى أشرس العددي، عن عبد الجليل بن إبراهيم «أن الأحنف بن قيس أقبل حين نزلت عائشة أول مرحلة من البصرة، فدخل عليها فقال: يا أم المؤمنين! ما الذي أقدمك؟ وما أشخصك؟ وما تريد؟ قالت: يا أحنف؛ قتلوا عثمان. فقال: يا أم المؤمنين! مررت بك عام أول بالمدينة وأنا أريد مكة. وقد أجمع الناس على قتل عثمان ورُمي بالحجارة وحبل بينه وبين الماء، فقلت لك: يا أم المؤمنين! اعلمي أن هذا الرجل مقتول، ولو شئت لتركدين عنه فعلت، فإن قُتِلَ<sup>(١)</sup> فإلى من؟ فقلت: علي بن أبي طالب! قالت: يا أحنف؛ صَفِّوهُ حتى إذا جعلوه مثل الزجاجة قتلوه. فقال لها: أقبل قولك في الرضا ولا أقبل قولك في الغضب! ثم أتى طلحة فقال: يا أبا محمد! ما الذي أقدمك؟ وما الذي أشخصك؟ وما تريد؟ فقال: قتلوا عثمان. فقال: مررت

(١) قتلت (ب)

بك عام أول بالمدينة وأنا أريد العمرة وقد أجمع الناس على قتل عثمان ورؤي  
بالحجارة وحبل بينه وبين الماء، فقلت لكم: إنكم أصحاب محمد صلى الله  
عليه وآله، ولو تشاءون أن تردوا عنه فعلتم. فقلت لي: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ  
مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّريبٍ﴾<sup>(١)</sup> فقلت  
لك: فإن قُتِلَ فإلى من؟ فقلت: إلى علي بن أبي طالب! فلم يجبه بشيء. فخرج  
من عنده وأتى الزبير، فقال له: يا أبا عبد الله! ما الذي أقدمك؟ وما الذي  
أنحصك؟ وما تريد؟ قال: قُتِلَ عثمان. قال: مررت بك عام أول وقد أجمع  
الناس على قتله ورؤي بالحجارة وحبل بينه وبين الماء، فقلت لكم: إنكم  
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله لو تشاءون أن تردوا عنه فعلتم. فقلت: دَبَّرَ  
فادبَر! فقلت لك: فإن قُتِلَ فإلى من؟ فقلت: إلى علي بن أبي طالب! فقال:  
ما كنت أرى أن ابن أبي طالب يأكل الأمر وحده! واعلم أنهم لم يشروا إلى  
أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قبل قتل عثمان موثَّة له، وإما أرادوا إرالة  
التهمة عنهم في قتله لغرض الدنيا وتولي الأمر من بعده.

وروى جرير بن حازم، عن أبي سلمة، عن أبي نصر، عن وحلي من  
ضُبَيْعَةَ<sup>(٢)</sup> قال: لما قُدِمَ طلحة والزبير بالبصرة ونرلا ناجة؛ ركبْتُ<sup>(٣)</sup> فرسي

(١) ويحتمل أن تكون «دَبَّرُوا دَبَّرُوا» أو «دَبَّرُوا دَبَّرُوا» على ما جاء في حديث ميسرة الذي تقدّم.  
ولجامع هو إرادته الإهمال وتخلّص عثمان وتركه يواجه مصيره.

(٢) هو أبو الحنبل الضُّبَيْعِيُّ الذي سيأتي في خبر مشابه يرويه أشتت عن ابن سيرين عنه

(٣) وكسبت (ب)

وأنيتهما، فقلتُ لهما: إنيكما رجلان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنا أصدقكما وأثق بكما. خبراني عن مسيركما هذا؛ شيء عهدت إليكما رسول الله صلى الله عليه وآله؟ أما طلحة فنكس رأسه! وأما الزبير فقال: حَدَّثْنَا أَنَّ ههنا دراهم كثيرة فاجتثنا لنأخذ منها!

وروى يونس بن أرقم، عن عوف، عن ابن<sup>(١)</sup> سيرين قال: «حدثني مَنْ سَمِعَ رجلاً قام إلى الزبير وطلحة فقال: أنشدكما الله؛ أبعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله سرتما هذا المسير؟ فقام طلحة ودخل! وثبت الزبير، فأقبل الرجل يُلحُّ عليه في المسألة، فقال: لا؛ ليس بعهدي من رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن سمعنا أن عندكم دناتير كثيرة فأردنا أن نصيب منها!

وروى أشعث، عن ابن<sup>(٢)</sup> سيرين، عن أبي الخليل<sup>(٣)</sup> - وكان من خيار المسلمين - قال: «دخلنا على طلحة والزبير حين قَدِمَا البصرة فقلنا: أرايتما

(١) في النسختين: أبي

(٢) ليس في النسختين: ابن.

(٣) في المطبوعة وفي (بحار الأنوار ج ٣٢ ص ١٤٢): عن أبي الخليل. وقال محققها: «لم يثر على ترجمته والذي هو في النسختين إنما هو صالح لا الجيم وثمة أبو الخليل صالح بن أبي مريم القُصَيْبِيُّ البصري، وثقه أبو داود والسنائي والذهبي وابن حجر ويحيى بن معين وغيرهم، يَبْدُو أَنَّهُ يبعد أن يكون هو المذكور هنا لأننا لا نعلم أنه شهد طلحة والزبير في شيء، كما لا نعلم رواية لابن سيرين عنه، ولا قرينة في سيرته إلى حيث يمكن أن يكون له هذا الموقف، فإله العالم. ويكفي أنه معروف عند المعبد بأنه كان من حيدر المسلمين لرفع مجهوليته بقدر اعتياد روايته، ولا سيما أنها معصدة بغيرها كما رأينا.



مقدمكما هذا؛ شيءٌ عهدٌ إليكما رسول الله صلى الله عليه وآله أم رأيٌ رأيتماه؟  
فقالا: لا؛ ولكننا أردنا أن نصيب من ديناكم!

فاطر - برحمك الله - كيف أقرّا بطلب الدنيا في حرب أمير المؤمنين عليه السلام! وسخرهما الله تعالى إلى أن عثرا بمرادهما،<sup>(١)</sup> وأنطقهما لحيتهما عن سوء ضميرهما، وأبدى بشهادتهما على أنفسهما - من غرضهما، ليؤكد بذلك الحجة عليهما، ويكشف للامة عن عنادهما، ويزيل لريب في عدم الشبهة عهما، ويوجب عظيم نصيبهما وعداوتهما، ويدل ببرهانه على كفر المرأة وكفرهما، إذ كانت الحجة تقضي بكفر المعاند، والدلالة تحكم بعناد المناصب.

فإذا نظرت ذلك - أرشدك الله - وعلمته بالإيقان، وتبيئت صحته بظاهر ما ذكرناه من الأخبار؛ بأن لك أن القوم لم يكونوا من أهل الإيمان، وعرفت به ضلالة من تقدمهم بالإفك والعدوان، ووقفت على اشتراك الجميع في عناد أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله وعداوته والتظاهر عليه قديماً بالكفر والطغيان. وإلا فما بال عائشة لم ترم مثل فعلها بأمر المؤمنين صلى الله عليه وآله عليه وآله بعمر بن الخطاب؟ وما بال طلحة والزبير لم يسكتا بيعة أبي بكر وعمر ولا أظهرتا الخلاف في صدر إمارة عثمان على عثمان؟<sup>١</sup> وقد قال أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله عند نكتهما بيعته هذا المقال «فما بال أبي بكر وعمر توفى لهما بيعتهما وبيعتي تُنكث؟<sup>٢</sup> فوالله إني لأحق أن لا أكون دون امرئ

(١) بمرادهما (ب)

منهما»<sup>(١)</sup> وما بال أبي عمر بن الخطاب يمتنع أحدهما عن بيعته صلى الله عليه وآله ويُحَدِّثُ الناس عنه؛ والآخر يمتنع عن بيعته ويقاُتله على استحلال دمه

(١) أورده المصنف إلمامًا للمخالف، إلهذا لفظ ما ورد عند مخالف كما في (كتاب السنة بعد الله من أحد رقم ١٣٢٩) وفيه ما فيه من تحريفاتهم وزياداتهم قال: «حدثني أبو محمد جعفر بن حميد الكوفي أخو أحمد بن حميد يلقب بدار بأب سلمة، حدثني يونس بن أبي يعصور، عن أبيه، عن الأسود بن قيس العبدي، عن أبيه قال: شهدت خطبة علي يوم البصرة، قال فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم وما عالج من الناس، ثم قبضه الله عز وجل إليه، ثم رأى المسلمون أن يستخلصوا أبا بكر رضي الله عنه، فبايعوا وعاهدوا وسَلَّمُوا، وبايعت وعاهدت وسَلَّمْتُ، ورضوا ورضيتُ، وفعل من الخير، وجاهدت حتى قصه الله عز وجل. رحمة الله عليه. واستخلف عمر رضي الله عنه، فبايعه المسلمون وعاهدوا وسَلَّمُوا، وبايعت وعاهدت وسَلَّمْتُ، ورضوا ورضيتُ، ففعل وفعل من الخير حتى ضرب الإسلام بجرانه، رحمة الله عليه فما بال أبي بكر وعمر ثَوَّقَ لهما بيعتهما؟ وما بال بيعتي تنكث؟ فوالله إن لأرجو أن لا أكون دون أقربي منهما» أما اللفظ لسليم عندما عن أئمتنا عليهم السلام فهو ما في (قرب الإسناد للحميري برقم ٣٢٧) قال: «حدثني محمد بن عبد الحميد وعبد الصمد بن محمد جميعًا، عن حنان بن سدير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: دخل عليَّ أناس من أهل البصرة، فسألوني عن طلحة والزبير، فقلت لهم: كانا من أئمة الكفر! إن عليًّا عليه السلام يوم البصرة لما صَفَّ الخيول، قال لأصحابه: لا تعجلوا على القوم حتى أعذر في ما بيني وبين الله عز وجل وبينهم، فقام إليهم فقال: يا أهل البصرة! هل يجدون عليًّا جورًا في حكم الله؟ قالوا: لا. قال: فحيفًا في قسم؟ قالوا: لا. قال: فرغبت في دنيا أخذتها لي ولأهل بيتي دونكم فنقضتم عليًّا فكشتم بيعتي؟ قالوا: لا. قال: فأقمت فيكم الحدود وعطَّلتها عن غيركم؟ قالوا: لا. قال فما بال بيعتي تُنكث وبيعة غيره لا تُنكث؟! إن ضربت الأمر أنه وعينه فلم أجد إلا للكفر أو السيف ثم ثَنَى إلى أصحابه فقال: إن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ مِنَ الْبَيْعَةِ وَالْهَدْيِ وَالْخَيْلِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالْأَرْوَاحِ مَا يَرْضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْعَالَمُونَ﴾

مع أهل الشام؟ وما العلة في اجتماع ولید عثمان وبنی أمية جميعاً على خلافه عليه السلام؟ ولم كان جميع من كان باقياً إلى ظهوره بالخلافة من ولایة أبي بكر وعمر وعثمان وحاصتهم وخلصائهم إلا الشاذ منهم - على المضادة له والعداوة والعناد؟ كسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبي موسى الأشعري، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وعمر بن العاص لعنهم الله، في أمثالهم من الطلقاء والمؤلفة قلوبهم وأهل النفاق. أوليس كان المتظاهر بعناده والمناصب<sup>(١)</sup> له بالعداوة على الجهر دون الاستمرار - عائشة امته أبي بكر مع طلحة وجمهور بني تميم على ما ذكرناه؟ وبو عمر بن

= نَعِدْ عَهْدَهُمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا آيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴿ فقال أمير المؤمنين عليه السلام والذي فلق الحبة وبرأ النسمة واصطفى محمداً بالنبوة؛ إنهم لأصحاب هذه الآية، وما قاتلوا منذ نزلت، وحبرهم ذلك له لعظ آخر عدهم يحلو من الترحم والزيادات المختلقة، وهو الذي في (أسد الغابة لابن الأثير ج ٤ ص ١١٢) قال «أبناؤنا يحيى بن محمود، أبناؤنا الحسن بن أحمد قراءة عليه وأما حاضر، أبناؤنا أبو نعيم، أبناؤنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا إبراهيم بن يوسف الصيرفي، عن يحيى ابن عروة المرادي قال سمعتُ علياً رضي الله عنه يقول قُبِضَ النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أرى أني أحق بهذا الأمر، فاجتمع المسلمون على أبي بكر، فسمعتُ وأطعتُ ثم إن أبا بكر أصيب، فظننتُ أنه لا يعدلها عني، فجعلتها في عمر، فسمعتُ وأطعتُ. ثم إن عمر أصيب، فظننتُ أنه لا يعدلها عني، فجعلتها في ستة أنا أحدهم، فولّوها عثمان، فسمعتُ وأطعتُ. ثم إن عثمان قُتل، فجاءوا فبايعوني طالعين غير مكرهين، ثم خلعوا بيعتي، فوالله ما وجدتُ إلا السيف أو الكفر بما أنزل الله عز وجل على محمد صلى الله عليه وسلم».

(١) في السحتين. بعناد والمناصب.

الخطاب وغدي حقيقاً على ما نبأه؟ وولد عثمان وسو أمية قاطبة؟ وسعيد لوصلته بعمر بن الخطاب؟ وكان صاحب راية أعدائه عند الرحمن بن خالد بن الوليد لموضع أبيه من أبي بكر لما اجتباها واحتضه لأمره وولاه؟ وصاحب العارات عليه مع أهل الشام السيمان بن بشير لأن أبا أول من صفق على يد أبي بكر في السقيفة وباين الأنصار؟ وجميع هؤلاء - بمن عددناه وأعرضنا عن ذكره وشركتهم في عداوته مخافة الإطالة في الكلام - كانوا حرب رسول الله صلى الله عليه وآله في ابتداء الإسلام، وأبناء أصحاب رايات الشرك، وإخوانهم وأقاربهم إداك، ومن عدمت منه هذه الصفات للعجز والجن أو المكر، وكان من أهل النفاق.

وما بال بيعته حصل فيها من الشكوك في الظاهر والشبهات ما لم يحصل في بيعة من تقدمه؟ وهي أكد منها لا محالة وأوجب، لأنهم ألزموه الإجابة إليها واجتمعوا عليه مع امتناعه للتأكيد عليهم، حتى صار إلى ما دعوه منها بشبهة الإكراه، وهو صلى الله عليه وآله لو لم يكن أفضل من الجميع عن مذهب بعض الخصوم<sup>(١)</sup> لكان مساوياً لهم في الفضل عندهم أو دوسهم

(١) إدا لا إجماع عندهم عن تفصيل أبي بكر لعمد الله، وهناك من سلمهم وحلقهم من فضل أمير المؤمنين علياً عليه السلام، فهو مذهب لبعضهم كما قال المعيد. قال ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج ٥ ص ٣٥٢: «واختلف السلف أيضاً في تفصيل علي وأبي بكر». وقال قبلها في (ج ٥ ص ٢٩٩) «وروي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم أن علي بن أبي طالب أول من أسلم، وفضل هؤلاء علي»

= غيره. وقال ابن حزم في (المصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ١٨٢) «اختلف المسلمون فيما هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام، فذهب بعض أهل السنة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة إلى أن أفضل الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد رُوينا هذا القول بصاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وعن جماعة من التابعين والمقهاء ( ) لنا أبو أيوب سليمان بن داود الشاذلي قال كان عمار بن ياسر والحسن بن علي يفضلان علي بن أبي طالب عن أبي بكر الصديق وعمر ( ) ووجدنا العدد والمعارضة في القائلين بأن علياً أفضل أكثر. وفي (فضائل الصحابة لأحمد بن حسن برقم ١٠٣٣) عن عبد الله بن مسعود سد رجاله موثقون عنهم: «كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب» وفي (الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ج ٤ ص ١١٣) في ترجمة أبي أنطيل: «قال أبو عمر كان يعترف بفضل أبي بكر وعمر لكنه يقصص حديثاً. وقال أبو بكر البجلي في (مقاب الأئمة الأربعة ص ٢٩٤) «القول بتفضيل علي رضوان الله عليه مشهور عند كثير من الصحابة، كالذي يروى عن عبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمار وجابر بن عبد الله وأبي الهيثم بن التيهان وغيرهم ( ) وقد روي أن جماعة من الصحابة كانت تظهر القول بفضل عليٍّ أمام زمن أبي بكر وبمنه». وفي (معركة لرجال يحيى بن معين ج ١ ص ١٥٩) أنه سمع عبيد الله بن موسى الحافظ يقول: «ما كان أحد يشك في أن علياً أفضل من أبي بكر وعمر» وفي (تاريخ دمشق لابن عساكر ج ٤٢ ص ٥٣٠) عن يحيى بن معين قال: «قال يحيى بن آدم ما أدركت أحداً بالكوفة إلا يُفضّل علياً يبدأ به، وما أستثني أحداً غير سفيان الثوري» واستثناء سفيان معارض بما شهد به معمر أنه داخل في المفضلين، وفُسر ذلك وكبح بأنه كان يكتنم اعتقاده وأقصى به إلى معمر، ففي (المصدر نفسه ج ٤٢ ص ٥٣١) عن عبد الرزاق قال: «قال معمر مرة وأنا مستقبله: وبئس! وليس معنا أحد؛ قلت: ما شأنك؟ قال عجبك من أهل الكوفة، كان الكوفة إنما بُنيت على حب عليٍّ! ما كلمت أحداً منهم إلا وجدت مقتصد منهم الذي يُفضّل علياً على أبي بكر وعمر! ومنهم سفيان الثوري. قال فقلت لمعمر وأزنته كأي أعظم ذلك. فقال معمر: وما ذاك؟ لو أن رجلاً قال: عليٌّ أفضل مندي منها =

- على قول من شدَّ عن الأمة - بما لا يتفاوت في المقدار، وإن كان عدداً صغوات الله عليه وآله أفضل من جميعهم بما لا حد له، ولم يَكُ بينه وبينهم مقارنة ولا مداة اشتبه عليهم أمر بيعته حتى أظهروا فيها الخلاف. وما الذي دعاهم إلى الريب فيها لم يكن داعياً إلى ذلك في بيعة أبي بكر وعمر وعثمان؛ لولا قديم العداوة والعناد؟!

وبعد؛ فهل جرت العادات بأن تُطَبَّقَ جماعة في الطاهر والباطن على مودة إسناد والتعظيم له والعدل عليه وفعل التفضيل به والإحسان، فيقصد أبناؤهم وإخوانهم وعشائرتهم وأولادهم وحلصاؤهم جميعاً - إلا الشد منهم بقلة العدد والانفراد - في معاملته من بعدهم إلى ضد ذلك من العداوة وإظهار الشآن، والجور عليه والظلم له والعدوان، والريب له وقول الزور فيه والبهتان، والاحتهاد في سفك دمه ودماء عترته وأوليائه بغير جرم أتاه فيهم ولا عدوان؟! وهو على ما كان عليه في وتر القوم وسأله في التعظيم لهم والإكرام؟! وهم أيضاً على الظاهر<sup>(١)</sup> في اتباع أسلافهم واعتقاد التأسّي

---

= ما عتقته إذا ذكر فضلها عندي، ولو أن رجلاً قال عمر أفضل من علي وأبي بكر ما عتقته قال عبد الرزاق فذكرت ذلك لوكيع بن الحراح ونحن خاليين، فانتشس لها أبو سفيان وضحكنا وقال: لم يكن سفيان يبلغ ما هذا الحد، ولكنه أفنق إلى معمر ما لم يُفَضَّ إلينا، ولقد كنت أقول لسفيان يا أبا عبد الله؛ أرايت إن فضلنا علياً على أبي بكر وعمر ما تقول في ذلك؟ فيسكت ساعه ثم يقول: أخشى أن يكون ذلك طعنًا على أبي بكر وعمر، ولكننا نقيف؛

(١) تكرر في النسختين: وهم أيضاً على الظاهر.

بهم في الأفعال؟ هذا ما لا يذهب إليه أحد من أهل العقول، ولا يشتهه عن أحد من أهل الأديان.

ثم ما بال كل من ظهر منه<sup>(١)</sup> الخلاف على أبي بكر وعمر في<sup>(٢)</sup> الديانة أو اتهم بذلك؛ صار عدو التمييز إلى خير أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، وبدل المحمود في نصرته، كقيس ابن سعد بن عبيدة وما كان بينه وبين أبيه وبين أبي بكر في السفينة من الخلاف فيمن تبعه من الخوارج وجميع الأنصار، وعمار بن ياسر، والمقداد؟<sup>(٣)</sup> وجميع من ظهر منه<sup>(٤)</sup> الرد والولاية لأبي بكر وعمر وعثمان؛ على عداوة أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله بالفعل المستدل به على ذلك؟<sup>(٥)</sup> وأهم بعداونه والعناد صاروا عند التمييز إلى خير عدوه بالبصرة ولشام والنهران؟<sup>(٦)</sup> وسمرغ قلده في حربه أو تقرير<sup>(٧)</sup> الجمع عنه كمن ذكرناه في ما تقدم ووصفناه؟

ولم كان جميع الطلقاء والمؤلفة قلوبهم حين حربه ولم يك في جملتهم مجتمع<sup>(٨)</sup> على حقيقة إسلامه ولا القطع له - عن الاتفاق - بالإيمان؟ وكان معه صلوات الله عليه وآله جميع رؤساء المهاجرين والأنصار، وفضلاء أهل

(١) في النسختين: عنه.

(٢) ليس في النسختين، في.

(٣) ليس في النسختين، منه.

(٤) من القرار والإقرار في البيوت، أي التعديل عن عليه السلام وإقناع الناس عن نصرته.

(٥) في النسختين: مجتمع.

يدير وبيعة الرصوان، ومن نزل القرآن بمدبجّه، وحاءت بالشاء عليه عن رسول الله صلى الله عليه وآله الأخيار، ومن تبعهم من صلحاء الأمة وفقهاء الشريعة وقراء القرآن؟ وهل هذا الأمر إلا من أوضح برهاني على ما تذكره الشيعة من افتراق القوم في الأصل والتميز الواقع منهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وبعده في زمان بعد زمان؟

واعلم - أرشدك الله - أن اختلاف الناصبة من المعتزلة والمرجئة وأصحاب الحديث في الحكم على محاربي أمير المؤمنين - صلوات الله عليه وآله - وأعدائه الخاذلين له الممتنعين عن بيعته والقول فيهم على العقد يدل على ضد ما يظهرونه بالدعوى من ولايته، ويوجب - إذا أضفته إلى أحكامهم فيمن خالف أبا بكر وعمر وعثمان وأنكر إمامتهم - عداوته صلى الله عليه وآله، بل يضطر إلى عنادهم، وذلك أنهم اختلفوا في أحكام محاربيه صلى الله عليه وآله، فقال بعضهم: كانوا مع الحرب من أهل الإيمان والاجتهاد في الدين والصواب، وأحسنوا بحربه<sup>(١)</sup> وكانوا من الهداة الأبرار! وقال آخرون: كانوا من أهل الإيمان إلا أنهم أخطأوا خطأ ترك فصل وإحسان!<sup>(٢)</sup>

(١) في السختين: لحربه.

(٢) سقط من (ب): وقال آخرون: كانوا من أهل الإيمان إلا أنهم أخطأوا خطأ ترك فصل وإحسان.



وقال آخرون. كانوا محطتين خطأ صلال لا يخرجهم عن الإيمان!

وقال رؤساء المعتزلة. قد وقع من إحدى الطائفتين فسق الحرب و لضللال لسا نقطع به على أحديهما، لكننا لا بأمن به أن يكون الفاسق به علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وآله وجميع أصحابه من المهاجرين والأنصار وأهل بدر وبيعة الرضوان!

وقال جمهور المعتزلة ومدعي التشيع منهم: كانوا فُسَاقًا بفسق لا يجب به الإكهار! واذعوا أن رؤساء الفتنة<sup>(١)</sup> خرجوا عن الفسق، بغير بَيِّنَةٍ أقاموها إلا العصبية، وقطعوا عليهم بالجنان!

وقال بعضهم: لم يكن بين عبي عليه السلام وطلحة والربيع قتال، وإيها كان ذلك بين الأعراب! بهتًا وتجاهلاً واستخفافاً بالدين والإيمان

وقطعت الحشوية وجمهور المرحجة على من امتنع من بيعته صلوات الله عليه وآله وَخَذَلْ الناس عن نصرته واعتزل لقتال؛ بالسداد والصواب!

وقال بعض المرحجة والمعتزلة: لسا نكر خطأهم في ذلك، إلا أنه خطأ في الاجتهاد! وترأؤُهُمْ مع ذلك وقطعوا لهم بالثراب! وأسقط كثيرٌ منهم المائم عنهم وامتنع من وصفهم بالضللال.

(١) كماشة وطلحة والزبير.

وقال أكثرهم مع ما وصفناه من أحكامهم في أعداء أمير المؤمنين صلى الله عليه وآله؛ أن من حالف أبي بكر وعمر وعثمان وأكر إمامتهم؛ كافر بالله تعالى خارج عن الإيمان! وقال من هذا الأكثر جماعة أن من شئت في إمامة واحد من الثلاثة كان كافراً بحكم المرتد عن الإسلام! وقال الساقون ممن ذكرناه أنهم بذلك فساق ضلال فحار! وزعموا أنه لو امتنع في وقت لعقد لأبي بكر أو العقد لعمر أو لعثمان تمتع من عطاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وفضلاء أهل الإيمان؛ لكان دمه بذلك هدراً حلالاً بما قصي به عمر بن الخطاب في الشورى ورواه بقلة الآثار! وحكموا على من أقر بجميع شرائع الإسلام ولم ينكر منها شيئاً التَّغْيِيرُ أنه امتنع من إمامة أبي بكر وأبى أن يحمل إليه الزكاة؛ بالردة والكفر! فأفتوا بحل دمه وسبي ذريته كالسيرة في الإشرار!

وهم يعلمون أن عداثة وطلحة والزبير نكثوا ببيعة أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله، ودفعوا إمامته، وأنكروا حقه، ودعوا إلى حربه، وأباحوا دمه، وقتلوا شيعته وأنصاره صبراً، وامتنعوا من الصلاة معه، ومنعوه الزكاة، وأخذوا أموال المسلمين من بيت المال. وأحكامهم فيهم ما شرحناه، فلولا النصب لأمر المؤمنين صلوات الله عليه وآله، والعداوة لرسول الله صلى الله عليه وآله، والبغض لأهل بيته، والعصية عليهم والعدا؛ لم يَمُتُوا بين أعدائه وأعداء المتقدمين في الأحكام إن عدلوا عن تغليظ الحكم على أعدائه خاصة بما يوجب القياس لعظيم فضله وشرف محله وتأکید أمره على من

تقدمه وتأخر عنه من سائر الأنام! أم ما السب في تخريج العذر لأهل الخلاف؟ والشك في بعضهم وضعف القول فيمن لم يكن ذلك فيه لظهور كمره؛ وانعلاق الباب في العذر لأهل خلاف أبي بكر وعمر وعثمان ووجوب القوة في القول وتأکید التعليق في الحكم على الممتنعين من القول ببراءتهم؛ لولا البعض لأمر المؤمنين عليه السلام، والنصب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والعداوة لأهل بيته، والرد لأعدائهم، والولاية لخصائهم عن ما بيناه!١٩

هذه - أرشدك الله لمعالم دينه - مجمل كافية في هذا الباب، وأصول مقبلة لنوحي العقول والألباب. إذا جمعت بينها وبين ما تقدمها في الكتاب، وأحسن النظر فيها باعتبار ما صممه السؤال والجواب؛ أصاركَ إلى نهاية الغرض من الكلام النوع الذي رسمته، وأوقفت على الواضحة من غوامضه وسرائره وصفاته، وفتح لك أبواباً كثيرة في ما أدرجناه وأجملناه، وسهل عليك طرق ما نحونا من ذلك وقصدناه، فأنعم التأمل فيه وفقك الله بحجده على ما ذكرناه، وأخلص<sup>(٢)</sup> الاعتبار له بعلب سليم؛ يصح لك فيه ما شرحناه. أعاننا الله وإياك على طاعته، وعصمتنا وإياك من خلافه ومعصيته، ولطف لنا ولك في التمسك بهديته ولروم هدايته، إنه سميع الدعاء، فعَال لما يشاء،

(١) أي الخلاف على أمير المؤمنين عليه السلام والعباد له. وفي النسختين. الخلافة

(٢) فأخلص (ب)

قربت بحيث وصلى الله على سيدنا ومولانا رسوله وخبرته من بريته محمد المصطفى والأئمة من عترته، وعليهم السلام ورحمة الله وبركاته

قال الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان قدس الله روحه ونور ضريحه: فرعت من تصنيف هذا الكتاب يوم الأحد لإحدى عشر ليلة خلت من جمادى الأولى سنة ثمانٍ وستين وثلاثمئة، وأنا أسأل الله إنها ومولانا أن يوفقنا للصواب من القول والفعل، وأن يمن علينا بفرح عاجل، وظهور إمام عادل، وجماعة على هدى، إنه على ما يشاء قدير.

وصلى الله على نبيه محمد وعترته الطيبين الطاهرين<sup>(١)</sup>.

(١) تمت الكتاب بعون الملك الوهاب على يده أقل عباد الله عملاً وأكثرهم دلاً تراباً قدم المؤمنين الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير الأقل الجاني محمد كاظم الكرمانشاهي فيه ١٢٩٧ (ب) تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد أقل عباد الله عملاً وأكثرهم دلاً تراباً قدم المؤمنين الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير الأقل الجاني أحمد بن محمد بن علي بن حسين الجمري البهراني غفر الله له ولوالديه ولكافة المؤمنين والمؤمنات أنه عمور رحيم وذلك صبحى يوم السبت لعشر بقين من شهر رجب الاصب الحرام أحد شهور السنة العشرون والمائة والالف والحمد لله وحده (م)

\* وكان الفراغ من تحقيق هذا الكتاب عصر يوم السبت عرة ربيع الآخر لسنة ست وأربعين وأربعمئة وألف من الهجرة النبوية الشريفة على يد عبد الله ياسر الحبيب في بواحي أرض فاك الصعري والحمد لله كما هو أهله، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله، واللعنة على أعدائهم

## فهرس المحتويات

١٣	مقدمة المحقق
١٦	قصة هذا الكتاب والعثور عليه
١٩	حرمان الأمة من هذا الكتاب يقوى أن يكون متعمداً
٢٠	بعض تصريحات المفيد الحادة المستمرة في هذا الكتاب
٢٣	احتمالية أن يكون إجماء الكتاب راجعاً لوسوسة التقية لا للنظام
٢٤	سيرة المفيد تنطل الوسوسة الممهودة
٢٩	جواب سؤال عن اعتقاد حبر مكاتبة الإمام <small>عليه السلام</small> للمفيد
٣٣	المفيد طليماً في آثاره وفصائله
٣٤	الإحراج الذي يمثله ظهور هذا الكتاب لغير أهل العالم الأول
٣٦	نعمٌ وهوائد ظهور هذا الكتاب
٣٨	بعض روايات الكتاب العريضة التي لم يُسمع بها من قبل
٤٢	تنبيهات تخص عملاً في هذا الكتاب
٤٦	صور النسختين المخطوطتين
٥١	مقدمة المؤلف
٥٤	رأي المحالف في الإشفاق من الطعن على زوجة الرسول <small>عليه السلام</small> وردّه

- ٥٦ تبين الله زيغ عائشة عن الحق وميلها إلى الباطل ومشاركتها حفصة في الإثم  
 ٥٨ إن الله جعل ولاية أعدائه علماً على الكفر به

### باب السؤال عليهم والإلزام

- ٦١ ألم يوجب الله لعنة من قطع العذر في فسقه وأزال الريب في ضلالتة؟  
 ٦٢ أليس حرب عائشة لأمير المؤمنين عليه السلام ضلال وفسق وإثم كبير؟  
 ٦٣ لا يوجد خبر صحيح عند أهل النقل في توبة عائشة لفظاً أو تعريضاً  
 ٦٩ أخبار إصرار عائشة على الإثم محل إجماع الشيعة والعامّة  
 ٧٠ موازين التعبد لله تعالى بالتولي والتبري  
 ٧١ شبهة الإشفاق من الطعن على زوجة الرسول صلى الله عليه وآله

### باب مسائلهم في توبة عائشة ودلائلهم من جهة الأقوال

- ٧٨ مناقشة أبرز ما يُحتجُّ به من أخبار على توبة الحميراء  
 ٨٨ مسألة أخرى لهم في التوبة: خبر عجيب ومكائد متجددة من الحميراء  
 ٩٦ مسألة أخرى لهم في التوبة: أخبار تبادل الدعاء بالمغفرة بين الخصمين  
 ١١٢ مسألة أخرى لهم في التوبة: خبر تبرير الحميراء لخروجها وادعاء معذرتها  
 ١٢٢ مسألة أخرى لهم في التوبة: بكاء الحميراء على ذكرى موقعة الجمل  
 ١٣٠ مسألة أخرى لهم في التوبة: طلب الحميراء دفنها بعيداً عن النبي صلى الله عليه وآله

### باب المسائل عليهم والمعارضة لهم بالأخبار

- ١٣٩ بناء القوم عقيدتهم الباطلة في توبة الحميراء على ما تفرّدوا به من أخبار  
 ١٤٠ أخبار في معارضة وتفنيذ توبتها وإثبات استمرار نصبها لأمير المؤمنين عليه السلام  
 ١٥١ الحميراء جبرية الاعتقاد  
 ١٥٢ وجه الإلزام في الذي يُحتجُّ به في إبطال توبة الخاطئة

- باب مسائلهم في توبتها من جهة الاستدلال بالأفعال ..... ١٥٣
- رد دعوى إكرام عائشة في مسيرها من قبل أمير المؤمنين (ع) ..... ١٥٣
- الفرق في الحكم بين ارتداد الحميراء وارتداد أهل الردة وحكم أهل الكتاب ..... ١٦٥
- مسألة أخرى لهم في التوبة: دعوى عدم جهر أمير المؤمنين (ع) بلغنها ..... ١٦٨
- مسألة أخرى لهم في التوبة: الاحتجاج بعدم قتلها من قبل أمير المؤمنين (ع) ..... ١٧٥
- باب مسائلهم في توبتها واستدلالهم عليها من جهة القرآن ..... ١٨٧
- الاستدلال على توبة الخاطئة بما ورد في آيات الإفك والجواب عنه ..... ١٨٧
- لماذا لا تكون آيات الوعيد دليلاً واضحاً على عدم التوبة؟ ..... ٢٠٢
- مسألة أخرى لهم في التوبة: الاحتجاج بآية أمومة المؤمنين وتقضه ..... ٢٠٤
- باب الكلام في توبة طلحة والزبير ..... ٢١٧
- تقضى ما يُستدلُّ به على توبتهما ..... ٢١٧
- محاولة للفرار من أحد الأدلة تذرُّعاً باعتقاد ابن عباس في عمر ..... ٢٥٢
- منهج ترادف الدلائل لإثبات المطلوب ..... ٢٦٠
- باب الدلائل على كفر محاريب أمير المؤمنين (ع) وخروجهم عن الإيمان ..... ٢٦٣
- شرح وتفصيل كثرة وصحة الأدلة على ذلك ..... ٢٦٣
- أحاديث في نفي اسم الكفر عن محاريب أمير المؤمنين (ع) وتفسير ذلك ..... ٢٧٨
- تفسير وصف مقاتلي أمير المؤمنين (ع) بالأخوة ..... ٢٨٠
- تفصيل أحكام البغاة وبيان ما بينهم وبين الكفار من وجوه افتراق والتقاء ..... ٢٨٣
- هل الحميراء مشبهة أم معاندة؟ ..... ٢٩٥
- تفصيل الأدلة على عناد وجحود الخاطئة عائشة ..... ٢٩٦
- تفصيل الأدلة على عناد وجحود طلحة والزبير ..... ٣٢٤
- فصل آخر في نكث طلحة والزبير البيعة ..... ٣٣٠

- ٣٤١ ..... فصل آخر في طلبها الدنيا
- ٣٤٥ ..... الإلزام بوفاء عائشة وطلحة والزبير لبيعة الغاصيين أبي بكر وعمر وعثمان
- ٣٤٨ ..... في بيان طرف من مظلومية أمير المؤمنين عليه السلام من جهة تباین مواقف الأمة
- ٣٥٢ ..... كشف زيغ ونفاق الفرق المنحرفة باستعراض مواقفها من محاربه عليه السلام
- ٣٥٤ ..... تناقض ونفاق الفرق المنحرفة باستعراض مواقفها عن خالف الغاصيين
- ٣٥٥ ..... نصيحة الشيخ المفيد بإنعام النظر والتأمل والاعتبار بقلب سليم



al-Mas'alah  
**al-KAFI'AH**  
fi ibtāl tawbat al-Khāṭi'ah

*The Definitive Refutation of an  
Errant Woman's Repentance*

By Sheikh al-Mufid

*a Critical Edition with Commentary  
Edited by Yaser al-Habib*

هذا الكتاب يُطبع بتمامه للمرة الأولى في التاريخ بعد العثور على مخطوطتين تاريخيتين له تولى تحقيقهما الشيخ الحبيب، أبطل الشيخ المفيد في هذا الكتاب دعوى توبة الخاطئة عائشة ومن خرج معها على أمير المؤمنين (عليه السلام) وأثبت كفرهم واستحقاقهم النار ووجوب لعنهم والبراءة منهم. يتضمن الكتاب روايات ومعلومات لم تعرف من قبل كما يتضمن بيان الشيخ المفيد واحتجاجاته العلمية الدقيقة على المخالفين وبذلك يعتبر الكتاب كنزا لا يقدر بثمن.



اتحاد خدام المهيبي  
THE MA'HI BI SERVANTS UNION



Religion/ Islam